الدرة اليتيمة

بشرح

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحازمي

الشريط الأول



موقع

الشيخ أحمد بن عمر الحازمي

موقع

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحازمي

http://www.alhazme.net

تَنْبِيه :

الْمَادَّةُ الْمُفَرَّغَةُ لَمْ تُرَاجَعْ مِنْ قِبَلِ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَحمْد الْحَازِميّ

الدرة اليتيمة
شرح الشيخ أحمد بن عمر الحازمي حفظه الله

الدرس الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن نبينا محمد عبده ورسوله صلى الله عليه ، وعلى وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا .

أما بعد .

سنشرع في هذه الليلة بإذن الله تعالى في هذا المتن ، وهو ((**الدرة اليتيمة**)) لسعيد بن سعد بن نبهان الحضرمي رحمه الله تعالى المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية ، وهذا المتن قد قيل : إنه نظم لمهمات الآجرومية وإن كان هذا قَد بالمقارنة مع الآجرومية قد لا يكون له وجه من الصحة إلا أنه قد نظم أهم مسائل ...# 01.05 كل باب ، وزاد على الآجرومية بمسائل شتى وخاصة في تفاصيل قد أهملها ابن آجروم رحمه الله تعالى .

هذا النظم ((**الدرة اليتيمة**)) يقع في بيت ومائة بيت ، يعني : مائة بيت وبيت . مائة بيت في علم النحو ، ولكنه جمع خاصة في المسائل الأولى أو الأبواب الأولى جمع مهمات النحو الذي يحتاجه طالب العلم المبتدئ ، وإن كان في باب المرفوعات وباب المنصوبات قد أهمل كثيرًا من المسائل إذ اكتفى بذكر المرفوعات عدًا فحسب ، لم يذكر من مسائل المبتدأ مثلاً أو المفعول به ما يتعلق به حاجة المبتدئ ، وإنما ذكر المرفوعات عدًا وذكر المنصوبات عدًا ، أما في الأبواب الأولى فقد أشبعها بتفاصيل مسائل كما سيأتي معنا .

قال الناظم رحمه الله تعالى : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ) . بدأ رحمه الله تعالى نظمه بالبسملة ، وهذا جرى على ما اتفق عليه العلماء من أنه لا بأس من أن يبسمل للشعر ، إذ قد منع بعض العلماء أن تذكر البسملة في مقدمات الشعر لأنه في الجملة مذموم ، ولذلك حكي عن الشعبي أنه منع البدء بالبسملة في الشعر ، وذَكَرَ الزهري أنه قال أو ذُكِرَ عن الزهري رحمه الله أنه قال : مضت السنة أن لا يبدأ بالبسملة في الشعر . ونُقل عن سعيد بن جبير رحمه الله وعليه الجمهور : أنه لا بأس بها إلا إن كان الشعر محرمًا أو مكروهًا . وتكره إذا كان الشعر مكروهًا كالغزل ونحوه ، وتَحْرُمُ إذا كان الشعر محرمًا ، وهذا الخلاف إنما هو وجهان فيما عدا المنظومات العلمية ، أما مسائل العلوم وما نظمت من البحر الرجز وغيره فهذه المنظومة كما اتفق العلماء على أنه يستحب البسملة لها .

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ) بدأ الناظم رحمه الله تعالى بالبسملة بـ أو منظومته بالبسملة لثلاثة أمور :

أولاً : اقتداءً بالكتاب العزيز فإن الله جل وعلا افتتح كتابه بـ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ) [الفاتحة : 1] .

ثانيًا : تأسيًا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فإنه كان يفتتح كتبه إلى الملوك ورسائله بالبسملة .

ثالثًا : اقتداءً بالعلماء ، فإنهم أجمعوا عمليًّا على البسملة عند الكتب ونحوها ، ولذلك ذكر ابن حجر رحمه الله تعالى أنه قد استقر عمل أئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة .

يزيد بعضهم **رابعًا :** وهو اقتداءً لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : «**كل أمرٍ ذي بالٍ لا يبدأ فيه بالبسملة**» . أو «**ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر**» . لكن الحديث ضعيف وكل ما ورد في الافتتاح بالحمدلة أو البسملة فهو ضعيف كما ضعفه الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في مقدمة كتابه ((إرواء الغليل)) .

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ) إذًا عرفنا أنه افتتح هذا النظم وابتدأ هذا النظم ابتداءً حقيقيًّا ، لأن الابتداء عند العلماء نوعان : ابتداء حقيقي ، وابتداء نسبي .

الابتداء الحقيقي هو الذي لم يسبق بشيء ، وهنا البسملة لم تسبق بشيء .

الابتداء النسبي هو باعتبار ما قدموا قد سبق بلفظ سابق كالبسملة هنا ، وباعتبار ما بعده فهو مبتدأ به كالحمدلة كما سيأتي .

(**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ**) يتعلق بها أمور منها وأهمها فيما يتعلق في علم النحو أنه بسم الله جار ومجرور متعلق بمحذوف واجب الحذف ، واجب الحذف لأنه جرى مجرى الأوزان ، اختلف النحاة في تقدير هذا المحذوف ، والصحيح من تلك الأقوال أنه فعل خاص مؤخر ، فعل ، لا اسم ، خاص ، لا عام ، مؤخر ، لا متقدم ، وتقديره هنا أن نقول : بسم الله الرحمن الرحيم أنظم . أنظم هذا فعل وهو فعل مضارع وهو خاص لا عام ، عَام إذا قدرته ، عام إذا قلت : بسم الله الرحمن الرحيم أبدأ . أبدأ ماذا ؟ نقول : هذا عام . مؤخر لا مقدم لم يكن أو لم نقدر أنظم بسم الله الرحمن الرحيم ، أما كونه فعلاً لما نقدره فعلاً ؟ لأن الأصل في العمل للأفعال ، فرع في الأسماء والحروف ، الأصل في الأسماء أن لا تعمل ، ولذلك إذا عمل الاسم لا بد من السؤال لم عَمِلَ الاسم ؟ والأصل في الحروف أنها لا تعمل وإذا عمل الحرف فلا بد من السؤال لم عَمِلَ الحرف ؟ ، إذًا نقدره فعلاً لأن الأصل في العمل في الأفعال ، خاصًا لا عامًا لأن كل من بسمل لا بد وأن ينوي في نفسه ما فعل البسملة مبدأً له ، فالذي يأكل ينوي آكل ، بسم الله الرحمن الرحيم آكل هل يتصور أنه يأكل ويسمي ويقول : بسم الله الرحمن الرحيم . وينوي في قلبه أنه ينام ؟ نقول : لا ، كل من بسمل فإن ما قد نوى وأضمر في نفسه من الحدث المعين ما قد جعل البسملة مبدأً له ، فهذا كأن قوله : مؤخرًا لا مقدم لفائدتين :

الأولى : الابتداء باسم الله جل وعلا أنه لا يتقدمه شيء .

ثانيًا : الحصر والقصر .

والحصر والقصر بمعنى عند بعض العلماء وهو إثبات الحكم في المذكور ونفيه عن ما عداه ، إذا قلنا : أفادت الحصر تقديم أو تأخير الفعل أفادت الحصر فهو في قوة قولك : بسم الله لا بسم غيره آكل . كما تقول : (**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**) [الفاتحة : 5] . (**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**) تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر والقصر ، الأصل أصل الترتيب نعبدك ، نعبدك فعل مضارع والكاف مفعول به ، قُدِّم لأمر الحصر والقصر فقيل : (**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**) . أي : نعبدك ولا نعبد غيرك ، أو (**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**) لا غيرك (**وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**) ، أي : نستعين بك لا بغيرك . وهنا كذلك نقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، أي : بسم الله أستعين لا باسم غيره .

(**بِسْمِ اللهِ**) (**بِسْمِ**) نقول : هذا مجرور بالباء وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه ، (**الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ**) نعتًا للفظ الجلالة (**الرَّحْمَنِ**) هذا صفة ، و(**الرَّحِيْمِ**) صفة بعد صفة ، والأصل فيهما أنه يُجَرَّا ، سنة مبتدعة هكذا جاءت التلاوة بسم الله الرحمن الرحيم فيجوز فيهما أو يجوز فيها مع ما ذكر ويمتنع اثنان ، الصور العقلية تسعة ، يمتنع صورتان وما عداهما فهو جائز .

وإن ينصب الرحمن أو يرتفعَ *** فالجر في الرحيم قطعًا وضعا

إن ينصب الرحمن أو يرتفع (**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ**) بالكسر على أنهما صفتان للفظ الجلالة ، (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيْمُ) على خبر يعني : الرحمنُ . صار خبرًا لمبتدأ محذوف ، الرحيمُ صار خبرًا لمبتدأ محذوف ، الرحمنَ الرحيمَ بالنصب فيهما على أنه مفعول به لفعل المحذوف وجوبًا ، يعني : أمدح ، أو أعني الرحمنَ أعني الرحيمَ ، يمتنع صورتان ، الرحمنَ الرحمنُ الرحيم .

إن ينصب الرحمنُ أو يرتفع ، إذا نصبنا الرحمن أو رفعته ، فالجهر في الرحيمِ قطعًا وضع ، لماذا ؟ لأنه لا رجوع بعد القطع ، قُطِعَتْ الجملة الأولى [ثم بعد ذلك رجع إلى نعم] (1) ثم بعد ذلك رُجِعَ إلى الإثبات ، وهذا ممتنع عند جمهور النحاة .

ثم ذكر بعد البسملة الحمدلة وهو كما ذكر العلماء أنه لثلاثة أمور :

أولاً : تأسيًا بالكتاب العزيز لأنه ثنى بالحمدلة بعد البسملة أول الكتاب (**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**) [الفاتحة : 1 ، 2] إذًا اقتداءً بالكتاب العزيز .

ثانيًا : تأسيًا بسنة النبي ﷺ حيث كان يبدأ الخطب ونحوها بالحمد ، إن الحمد لله نحمده ... إلى آخره .

ثالثًا : على قول من صحح الحديث وحسنه «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد الله فهو أقطع**» أو «**أبتر**» أو «**أجزم**» . يعني : ناقص البركة . قالوا العلماء : فهو يسمى حسًّا إلا أنه ناقص من جهة النفع والبركة .

---

(1) سبق .

(**حَمْدًا لِمَن شَرَّفَنا بالمُصْطَفَى**) (**حَمْدًا**) هذا منصوب على أنه مفعول مطلق لعامل محذوف وجوبًا ، أَحْمَدُ اللهَ حَمْدًا فحَمدًا هذا مفعول مطلق ، وهو من أنواع المفعول المطلق المطلق مبين للنوع ، لماذا ؟ لأنه تعلق به قوله : (**لِمَن شَرَّفَنا**) . لمن شرفنا جار ومجرور متعلق بقوله : (**حَمْدًا**) . والمفعول المطلق إذا وصف أو تعلق به جار ومجرور فهو مقيد للفظ لأن المفعول المطلق ثلاثة أنواع كما سيأتي .

توكيدًا أو نوعًا يبين أو عدد *** كسرت سيرتين سير ذي رشد

(**حَمْدًا لِمَن شَرَّفَنا**) الحمد له معنيان : معنى لغوي ، ومعنى اصطلاح .

لو بدأنا في شرح التعريفين لما انتهينا ولكن نحيله على الشروحات ، لكن ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يكفي وهو : أن الحمد ذكر محاسن المحمود مع حبه وتعظيمه وإجلاله . لم ؟ نقول : هذا أحسن وأجود لأن المشهور عند المصنفين أن الحمد العرفي فعل ينبأ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا على الحامد أو غيره ، وهذا فيه قصور لم ؟ لأن الحمد على الصحيح متعلقه أمران :

أولاً : إحسان الرب إلى العباد ، وهذا الذي ذكره في .. # 13.03 بسبب كونه المنعم .

الثاني : حمده على كمال صفاته .

فالرب عز وجل يحمد على أمرين : على إحسانه وهو الإنعام ، ويحمد على اتصافه بصفات الكمال .

الحمد يحتمل على النوع الأول ولا يحتمل على النوع الثاني لذلك هو قاصر .

(**لِمَن شَرَّفَنا**) وهو الله عز وجل ، من هنا تصدق البارئ جل وعلا ، (**شَرَّفَنا**) الشرف هو : العلو والمكان العالي وجبل مشرف أي : عالٍ ، وشرفه الله تشريفًا وشرفًا ، شَرَفَهُ أو غَلَبَهُ بالشرف ، وهو مَشْرُوف من باب نَصَرَ يَنْصُرُ فهو نَاصِر ومَنْصُور ، إذًا (**لِمَن شَرَّفَنا**) ، يعني : لمن أعلانا وأكرمنا (**بالمُصْطَفَى**) ، (**بالمُصْطَفَى**) جار ومجرور متعلق بقوله : (**شَرَّفَنا**) . نا هذه الدالة على الفاعلين ، يعني : إعرابها أنها فاعل . والمراد بالنا هنا الدالة على الفاعلين هو أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، (**بالمُصْطَفَى**) أي : المستخلص ، وهنا قد عَمَلَ عن العمل المنسوب للنبي ﷺ اقترن بهذا الوصف للنبي ﷺ عن التصريف باسمه الْعَلَم تعظيمًا لشأنه وتفخيمًا لقدره لما فيه من الإشارة إلى انفراده وعدم مشاركٍ له فيه ، فلا ينصرف الذهن عند سماعه إلى غيره ، إذًا المصطفى أل هذه للعهد الذهني ، لأنه إذا أطلق عند المسلمين المصطفى انصرف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، المصطفى قلنا : المستخلص ، أصله مأخوذ من الصفوة ثالثه واو ، أصله مُصْطَفَوٌ مُفْتَعَلٌ فيه إعلالان قلبت التاء طاء مُصْطَ مُصْتَ أصله مصتفى كما تقول : مصطلح الحديث أصله مصتلح الحديث . باب افْتَعَلَ إذا وقعت الفاء حرفًا من حروف الإطباق وجب قلب التاء طاءً ، اصطلح اصتلح ، مُصْتَفَى مُفْتَعَل ، التاء هنا وقعت ثالثة لفاء افْتَعَلَ وهي حرف من حروف الإطباق فوجب قلب التاء طاءً ، أيضًا مصطفى أصل الألف هذه منقلبة عن ياء ، والياء منقلبة عن واو ، أصلها مُصْطَفَوٌ وقعت الواو رابعة فصاعدًا متطرفةً فوجب قلبها ياءً فصارت مُصْطَفَيَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفًا .

(**وَبِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ أَسْعَفَا**) ، (**حَمْدًا لِمَن شَرَّفَنا بالمُصْطَفَى**) ومن أسعفا باللسان العربي ، هذا معطوف على (**شَرَّفَنا**) ، (**أَسْعَفَا**) الألف هذه للإطلاق أسعفه بحاجته قضاها لهم ، (**وَبِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ**) هذا باللسان متعلق بقوله : (**أَسْعَفَا**) . والمراد باللسان هنا اللغة العربية ، باللسان المراد به اللغة العربية ، (**وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ**) [الروم : 22] يعني : لغاتكم . (**فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ**) [مريم : 97] أي : بلغتنا . (**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ**) [الشعراء : 195] إذًا يطلق اللسان مراد به اللغة ، (**وَبِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ أَسْعَفَا**) لم هنا يُحمد الرب جل وعلا على إسعافه باللسان العربي ؟ لأن النبي ﷺ قد جاء بالقرآن وهو باللغة العربية ، وإذا كان المسلم قد أعطي اللغة العربية فحينئذٍ يستطيع أن يفهم كلام ربه .

(**ثُمَّ عَلَى أَفْصَحِ خَلْقِ اللهِ ** وَآلِهِ أَزْكَى صَلاةِ اللهِ**)

لَمَّا حمد وأثنى على الرب جل وعلا عقَّب ذلك بالثناء على أشرف الخلق وهو : النبي ﷺ . فقوله : (**ثُمَّ**) . هذه للتراخي والترتيب ، والمراد بالترتيب هنا الترتيب الرتبي ، أي : أن مرتبة ما بعد السنة مؤخرٌ على مرتبة الأول ، فالثناء على الخالق مقدم على الثناء على المخلوق .

(**ثُمَّ عَلَى أَفْصَحِ خَلْقِ اللهِ ** وَآلِهِ أَزْكَى**) ، ثم أزكى صلاة الله على أفصح خلق الله ، (**أَزْكَى**) هذا مبتدأ مؤخر وهو مضاف وصلاة الله هذا مضاف إليه ، (**عَلَى أَفْصَحِ**) هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدر ، (**عَلَى**

(أَفْصَحِ خَلْقِ اللَّهِ) من هو ؟ النبي ﷺ هنا نقول كما قلنا في المصطفى عَدَل عن التصريح باسمه تعظيمًا لشأنه ورفعةً لقدره ، لأن من كان معلومًا بوصف وإذا أطلق الوصف لا ينصرف إلى غيره كان إطلاق الوصف أتم في التقدير والتشريف (عَلَى أَفْصَحِ خَلْقِ اللَّهِ) خلق الله هذا أي : مخلوقات الله . لأن خلق مصدر بمعنى اسم المفعول ، (عَلَى أَفْصَحِ) رَجُلٌ فَصِيح وَكَلامٌ فَصِيح أي : بديع . والمراد بأفصح هنا معناها اللغوي لا معناها الاصطلاحي عند البيانيين ، لأن ليس كل فصيح بليغ عند أهل المعاني ، كل بليغ من كلام أو متكلم فهو فصيح ، وليس كل فصيح بكلام أو متكلم فهو بليغ ، لماذا ؟ لأن الفصاحة تتألف بالألفاظ ، والبلاغة تتعلق بمقتضى الحال .

بلاغة الكلام أن يطابقا *** لمقتضى الحال وقد توافق

فصاحةً.... **

إذًا الفصاحة مأخوذة شرطًا في حد البلاغة ، وعليه لا نفسر أفصح هنا بالمعنى الاصطلاحي عند البيانيين ، وإنما نفسره بالمعنى اللغوي رَجُلٌ فَصِيح وَكَلامٌ فَصِيح ، أي : بَلِيغ ، (ثُمَّ عَلَى أَفْصَحِ خَلْقِ اللَّهِ ** وَآلِهِ) ، (وَآلِهِ) يعني : وعلى آله ، آله أي : أتباعه على دينه . الآل في مقام الدعاء والثناء ينبغي تعميمه على أتباع النبي ﷺ ، آله أصل آل أَوَلْ كـ جَمَلْ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفًا فصار آل ، مأخوذ من الرجوع إلى الشيء ، لأن الآل يرجعون أو يرجع إليهم في المهمات ، أو أن أصله أَهْل قلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفًا فصار آل ، ولذلك يصغر الأول على أُوَيْل والثاني على أُهَيْل ولا مانع أن يكون لهما أصلان ، (وَآلِهِ) هنا أضيف إلى الضمير ، وقد اختلف العلماء هل يصح إضافة الآل إلى الضمير أم أنه يتعين في الظاهر يعني آل فرعون ، آل النبي ﷺ ؟ هذا فيه نزاع والصواب أنه يجوز إضافته للضمير وإن كان الأولى أن يضاف إلى الاسم الظاهر ، (وَآلِهِ أَزْكَى صَلاةِ اللَّهِ) ، (صَلاةِ اللَّهِ) الصلاة هذا اسم مصدر لصلّى ، لأن صلّى مصدره تصريحي ، والصلاة اسم مصدر (صَلاةِ اللَّهِ) (أَزْكَى صَلاةِ اللَّهِ) ، يعني : أعلى وأفضل صلاة الله ، والصلاة كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى : ثناء الرب جل وعلا على عبده في الملأ الأعلى .

(يا طَالِبًا فَتْحَ رِتَاجِ الْعِلْمِ ** وَقَاصِدًا سَهْلَ طَرِيْقِ الْفَهْمِ)

كأن الناظم رحمه الله تعالى قد سئل عمَّا ييسر للطالب فهم العلوم ، كأن الناظم قد سأله بعض طلابه عن الطريقة المثلى في ما ييسر له العلوم ويفتح له مغاليق الفهوم ، فقال : (يا طَالِبًا فَتْحَ رِتَاجِ الْعِلْمِ) . رتاج هذا بالكسر وبالفتح الباب المغلق ويقال الباب العظيم .

(يا طَالِبًا فَتْحَ رِتَاجِ الْعِلْمِ ** وَقَاصِدًا سَهْلَ طَرِيْقِ الْفَهْمِ)

الفهم هو امتثال صورة الشيء في الذهن ، أو إدراك معاني الكلام ، الفهم هو : إدراك معاني الكلام . يا من يريد ويقصد طريق الفهم السهل ، هذا من إضافة الموصوف إلى الصفة ، إذا أغلق الباب على طالب العلم وصعبت عليه الفهوم في فهم الكلام كلام الله جل وعلا وكلام نبيه ﷺ وكلام العلماء وقصد الطريقة السهلة في الفهم ليدرك مغاليق العلوم والفهوم قال له : (اجْنَحْ إِلَى النَّحْوِ) . (اجْنَحْ) من الجنوح وهو الميل ، يعني : مل بِكُلِّيَّتِكَ ورغبتك (إِلَى النَّحْوِ) ، يعني : إلى تعلم فن النحو . (إِلَى النَّحْوِ) أي : إلى تعلم فن النحو ، وفن النحو عرفه أربابه بأنه : علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناء . علم أي : إدراك ، بأصول ، أي : بقواعد ، يعرف بها ، أي : بواسطة هذه القواعد والأصول العامة يعرف بها أحوال أواخر الكلم ، أي : الكلمات العربية ، أواخر الكلمات هنا متعلق النحو هو : آخر الكلمة العربية . فأخرج الأوائل والأواسط ، إذًا مبحث النحوي لأن طالب العلم ينبغي أن يعرف في أي شيء يبحث النحو ؟ مبحث النحوي ليس في كل الكلمة من أولها إلى آخرها وإنما يتعلق بحثه وعلمه وإدراكه للقواعد المتعلقة بخواتيم الكلمة التي تسمى لام الكلمة ، أما ما يبحث في الأول وفي الثاني أو الأواسط أو الأثناء فهو علم الصرف ، ففَلْس يجمع على فُلوس هنا تغيرت حركت الفاء فَلْس وَفُلوس ، وفَلس مصغر على فُلَيْس ، تغير أول الكلمة وتغير أثناء الكلمة ، ما الذي يبحث عن أوائل الكلمة وأواسطها ؟ نقول : هذا الصرفي . أما النحوي فلا مدخل له في أوائل الكلمات ولا في أثنائها ، بقي ماذا ؟ بقي الأخير الحرف الأخير ، الحرف الأخير هنا يتعلق به مبحث الصرفي ومبحث النحوي ، يعني : أن الصرفي ينظر في الحرف الأخير كما ينظر في الحرف الأول والأثناء ، فاشترك مع النحوي إلا أن جهة النظر مختلفة فلكل وجهة هو موليها ، فالنحوي يبحث في آخر الكلمات عن الإعراب والبناء ، ولذلك قلنا : إعرابًا وبناءً . مبحث النحوي عن آخر الكلمة من جهة كونها معربة أو مبنية وهل يتعلق مبحث الصرفي بأواخر الكلم ؟ نقول : نعم كالتخلص من التقاء الساكنين (قُمِ اللَّيْلَ) [المزمل : 2] (قُمِ) هذا فعل أمر مبني

على السكون ، أين السكون ؟ غير ملفوظ به ، لم ؟ لأنه التقى ساكنان (**قُمِ اللَّيْلَ**) قم ال اللام والميم ماذا حصل ؟ التقى ساكنان ، إذا التقى ساكنان ماذا نصنع هل نلجأ إلى النحوي ليحل لنا الإشكال أو الصرفي ؟ نقول : للصرفي . لماذا ؟ لأن التعلق هنا بالأخير لا من جهة كونه معربًا أو مبنيًّا وإنما من جهة كونه حصل التقاء ساكنين والتقاء الساكنين هذا باب كامل يدرس في فن الصرف فالتقى ساكنان فوجب تحريك الأول بالكسر على الأصل فقيل : (**قُمِ اللَّيْلَ**) . إذًا تعلق مبحث الصرفي بآخر الكلمة لكن لا من جهة كونها معربة أو مبنية ، فلذلك نقول : علم بأصول . هذه الأصول العامة التي يبحث عنها النحاة مع أمثلتها الفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب مثل قواعد الأصول الأمر يقتضي الوجوب ، العام يبقى على عمومه إلا إذا جاء مخصص ، كذلك في فن النحو الفاعل مرفوع هذه قاعدة عامة ، المفعول به منصوب هذه قاعدة عامة ، المضاف إليه دائمًا مجرور قاعدة عامة ، المضاف مقدم على المضاف إليه ولا ....# 27.10 هذه قاعدة عامة ، هذه القاعدة تطبق على أجزائها ومفرداتها وآحادها فتحصل النتيجة برفع الفاعل ونصب المفعول ، متى ؟ عندما يكون نظر النحوي في أواخر الكلمات ، إذًا النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً . إعرابًا وبناءً هذا لإخراج ما تعلق ببحث الصرفي بآخر الكلمة .

ما موضوع علم النحو ؟ نقول : الكلمات العربية الاسم والفعل والحرف . من أي جهة ؟ من جهة كونها معربة أو مبنية ، إذًا موضوع علم النحو هو : الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء .

فائدته : ما أشار إليه الناظم هنا (**اجْنَحْ إِلَى النَّحْوِ**) إذا عرفت النحو هذه القواعد العامة وطبقتها على كلام الله ، وكلام رسول الله ﷺ ، وطبقتها على كلام العلماء ما ...# 28.15 (**اجْنَحْ إِلَى النَّحْوِ تَجْدْهُ**) هذا الجواب ، (**تَجْدْهُ**) هذا فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الطلب (**اجْنَحْ إِلَى النَّحْوِ**) ، أي : إلى فن النحو . إلى تعلم فن النحو (**تَجْدْهُ عِلْمًا ** تَجْلُو بِهِ الْمَعْنَى الْعَوِيْصَ الْمُبْهما**) (**تَجْلُو**) الجلاء بمعنى الانتشاء والظهور والبيان ، (**الْمَعْنَى الْعَوِيْصَ**) احترازًا من المعنى الواضح البين ، (**الْعَوِيْصَ**) من الشعر والنثر ما يصعب استخراج معناه ، (**الْعَوِيْصَ**) ما يصعب استخراج معناه ، (**الْمُبْهما**) يقال : أبهم الباب أغلقه ، واستبهم عليه الكلام استغلق ، ولذلك المعاني الواضحة البينة هذه قد لا تحتاج إلى علم النحو فلذلك بعض الطلاب إذا اتضحت له الكثير من مسائل الفقه والحديث يقول : لا داعي لفن النحو . نقول : لا علم النحو أكثر ما يستفاد منه في المعاني العويصة المبهمة . وقلنا : (**الْعَوِيْصَ**) . يعني : الذي يصعب استخراج معناه . ولذلك يقول السيوطي رحمه الله تعالى :

النحو خير ما به المرء عني ** إذ ليس علم منه حق يرتضي

النحو خير ما به المرء عني ، يعني : من علوم الآلة ليس على الإطلاق ، إذ ليس علم منه حق يرتضي ، ولذلك يقول العلماء : إن فن النحو ، بل اللسان العربي فنًّا نحوًا وصرفًا وبيانًا مفتاح العلوم ، العلوم منغلقة في وزن الأعجمي ولو كان أصله عربيًّا .

النحو خير ما به المرء عني ** إذ ليس علم منه حق يرتضي

ولذلك ذُكر عن الفراء أنه قال : قَلَّ رجلٌ يُمْنِعُ النظر في العربية فأراد غيرها إلا سَهلَ عليه .

(**اجْنَحْ إِلَى النَّحْوِ تَجْدْهُ عِلْمًا ** تَجْلُو بِهِ الْمَعْنَى الْعَوِيْصَ الْمُبْهما**)

فأهدى لك هديه فقال لك : (**وَهَاْكَ فِيْهِ**) . (**وَهَاْكَ**) هذا اسم فعل أمر ، أي : خذ . (**فِيْهِ**) ، أي : في تحصيل علم النحو الذي بينت لك فائدته في البيت السابق (**وَهَاْكَ فِيْهِ**) منظومة مسماة بالـ (**دُرَّةً يَتِيْمَةْ**) (**وَهَاْكَ فِيْهِ دُرَّةً يَتِيْمَةْ**) منظومة درة يتيمة ، درة هذا مفعول به ، درة بمعنى اللؤلؤة والجمع دُرٌّ ودُرَّاتٌ وَدُرَر ، واليتيم من كل شيء المفرد الذي لا نظير له فكأنه قال لك : هذه لؤلؤة يتيمة . أي : لا نظير لها فيما يعينك على فهم فن النحو ، (**أَرْجُو لَهَا**) أي : من الله جل وعلا أو من القارئ يحتمل الأمرين ، (**حُسْنَ الْقَبُولِ**) ، أي : القبول الحسن . (**حُسْنَ الْقَبُولِ**) هذا من إضافة الموصوف إلى صفته ، أي : القبول الحسن . (**قِيْمَةْ**) قيمة الشيء قدره ، وقيمة المتاع ثمنه ، وكتاب قيم ، أي : ذو قيمة .

إذًا يسأل الله جل وعلا أو يرجو من الطالب أن يكون هذا الكتاب قد نال القبول من الله جل وعلا بالثواب وحلول البركة فيه ، ومن الطالب بالانكباب عليه وحفظه وتفهمه .

[نعم] .

....

قال رحمه الله :

(بَابُ حَدِّ الْكَلامِ وَالْكَلِمَةِ وأقسامهما)

(بَابُ حَدِّ الْكَلامِ) الترميز عند العلماء له حكمة وفائدة وهو : أن الطالب كلما أنهى بابًا قد نشط في طلب غيره . ولذلك قيل : عندما تكون الطريق مقدرة في السفر كانت أنفس للمسافر . إذا علم أن الطريق هذا ثلاثمائة كيلو مثلاً أنشط في السير مما لو جهل مقدار الطريق ، فعندما يرى الطالب أن هذا الباب قد اشتمل على خمسة أبيات وحفظها ، ثم شرع في باب آخر يكون أنشط على المواصلة في التحصيل ، وهذا هو السر العظيم فيما قد انكب العلماء سلفًا وخلفًا على تأليف مختصرات في الفنون ، لذلك كلما عزف الطلاب عن المتون المختصرة قد تخبط خبط عشوائي ، لماذا ؟ لأنه لم يسلك الطريقة التي رسمها له العلماء السابقين واللاحقين ، ولذلك تجد الجويني رحمه الله تعالى وهو إمام من أئمة الأصوليين وهو صاحب كتاب ((**البرهان**)) الذي خالف فيه ابن السبكي لم يؤلف في الإسلام مثله ، وهو مطبوع في مجلدين مع ذلك تجده قد كتب رسالة ((**الورقات**)) ، لو وضعت الورقات بجوار ((**البرهان**)) لرأيت الفرق بينهما شاسع ، لِمَ ألف ((**البرهان**)) ولِمَ ألف ((**الورقات**)) ؟ ليكون الطالب على خطط وسير ما سار عليه العلماء السابقين ، إذًا التبويب هذا له حكمة ، بل تأليف المختصرات هذه لها حكمة فلا ينبغي لطالب العلم أن يُهمل هذه الفائدة .

(بَابُ حَدِّ الْكَلامِ وَالْكَلِمَةِ) ، (بَابُ) هذا خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هذا باب حد الكلام ، (بَابُ) نقول : هذا خبر لمبتدأ محذوف . ويجوز أن يكون مبتدأً خبره محذوف ، (بَابُ حَدِّ الْكَلامِ) هذا محله والجملة تكون خبرًا ، وهذا أحسن أن يكون مرفوعًا ومن صورة الأُولى أولى من الثاني أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف ، وجوز بعضهم النصب ، وبعضهم الرفع ، بابَ حد الكلام على أنه مفعول به لفعل محذوف ، اقرأ بابَ حد الكلام ، وبعضهم وهم الكوفيون جوزوا جره لأنه من قواعدهم أنه يجوز حذف حرف الجر وإبطال عمله ، والكوفيون والبصريون على المنع .

(بَابُ حَدِّ الْكَلامِ) الباب لغةً : المدخل للشيء .

واصطلاحًا عندهم : ألفاظ مخصوصة دالة على معاني مخصوصة .

(بَابُ) مضاف ، و(حَدِّ الْكَلامِ) مضاف إليه ، (حَدِّ الْكَلامِ) أي : تعريف الكلام ، الحد هذا مصدر حَدَّ يَحُدُّ حَدًّا .

والحد **لغة :** المنع .

واصطلاحًا : الجامع المانع .

الجامع لأفراده المانع من دخول غيرها فيه ، لا بد في كل حد من وجود هذين الأمرين ، لا يصح أن يكون حدًا إلا إذا كان جامعًا مانعًا ، جامعًا لأفراد المحذوف ، مانعًا من دخول غير أفراد المحدود في الحد ، (الْكَلامِ وَالْكَلِمَةِ) سيذكر لك الناظم في هذا الباب حد الكلام وحد الكلمة معًا ، وسيذكر لك أقسام الكلمة وأقسام الكلام ، فكأنه عنون على أمرين أو أربعة أمور : الكلام وأقسامه ، الكلمة وأقسامها .

ثم ذكر علامة الاسم وعلامة الفعل فقال رحمه الله :

(حَدُّ الْكَلامِ لَفْظُنَا الْمُفِيد ** نَحْوُ أَتَى زَيْدٌ وَذَا يَزِيْدُ)

(حَدُّ الْكَلامِ) الكَلامُ بفتح الكاف اسم مصدر لكَلَّمَ ، لأن كَلَّمَ على وزن فَعَّلَ ، وفَعَّلَ المصدر منه التفعيل (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً) [النساء : 164] هذا هو المصدر ، والكلام اسم مصدر ليس مصدر وقيل : هو مصدر سماعي ، وقيل : المشهور أنه اسم مصدر ، (الْكَلامِ) بفتح الكاف هو مثلث الكاف ، يعني : يضم ويكسر . لكن يختلف المعنى ، الكُلام والكِلام والكَلام ، الكَلام الذي معنا ، والكُلام هذا مفرد اسم للأرض الصعبة كُلام مفرد ، والكِلام هذا جمع جَمع كَلْم ، وهو الجرح لذلك ذكر ابن يعيش أن الكَلام سمي كَلامًا لأنه يكْلُم القلب يجرحه .

جراحات السِنان لها التئام ** ولا يلتئم ما جرح اللسان

لكن نقول : (وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ) [آل عمران : 134] ، (فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ) [الشورى : 40] . إذًا (الْكَلامِ) بفتح الكاف احترازًا من الكُلام والكِلام ، ما حده ؟ نقول : له معنيان : معنى لغوي ، ومعنى اصطلاحي .

المعنى اللغوي هو : القول وما كان مكتفيًا بنفسه ، يشمل أمرين : القول ، وما كان مكتفيًا بنفسه .

أما القول فهو : اللفظ الدال على معنى ، وسيأتي تعريف اللفظ .

ما كان مكتفيًا بنفسه المقصود به شيئًا اكتفى بالدلالة على المعنى بنفسه دون ضميمة لفظ المعنى ، لأن الفائدة عمومًا تؤخذ من جهتين : إما من لفظ ، أو من غيره ، ليس كل ما أفاد يكون كلامًا ، الإشارة والكتابة والعُقد والنصب ولسان الحال هذه ما يسمى بالدوال الأربع هذه تفيد ، لكن هل إفادتها مع لفظ ؟ نقول : لا ، ليست مشتركة

مع اللفظ أو ليست بضميمة لفظ ، لو أكثر أو أشار لغيره هكذا ماذا يفهم ؟ طلب القيام ، هل الإشارة أفادت ؟ نقول : نعم أفادت . هل كل ما أفاد لا بد أن يكون لفظًا ؟ الجواب : لا ، إذًا وما كان مكتفيًا بنفسه ، يعني : شيء اكتفى بالدلالة على المعنى دون ضميمة لفظ إليه ، والمعلوم به الدوال الأربع وهي : الإشارة ، والكتابة . لو كتب قَامَ زَيْدٌ هذا فيه فائدة أو لا ؟ القارئ هل يستفيد أو لا يستفيد ؟ يستفيد وهو ثبوت القيام لزيد ، لكن هل يسمى لفظًا ؟ نقول : لا ليس بلفظ ، إذًا ليس كل ما أفاد لا بد أن يكون كلامًا القول وما كان مكتفيًا بنفسه ، إذًا الكلام اللغوي يشتمل أمرين : لفظ دالاً على معنى ، يشتمل على أمرين : لفظ دالٍ على معنى .

الثاني : كل ما أفاد وليس بلفظ ، هذا الكلام في اللغة .

أما في الاصطلاح عند النحاة كما ذكر له الناظم هنا من قيدين لا بد منهما (**حَدُّ الْكَلامِ لَفْظُنَا الْمُفيد**) لا الكلام الاصطلاحي عند النحاة لا بد أن يكون مشتملاً على أمرين :

الأمر الأول : اللفظ .

الأمر الثاني : الإفادة .

ولكل اصطلاح خاص عند النحاة .

اللفظ في الاصطلاح عندهم الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء مهملتان أو مستعملة ، هذا هو حد اللفظ عند النحاة ، لا بد أن يكون صوتًا ، وهذا الصوت الذي يسمع يكون خارجًا من الفم ، وهل كل صوت خارج من الفن يكون مشتملاً على حرف ؟ الجواب : لا ، إذًا الصوت هذا عام ، المشتمل على حرف هذا أخرج الصوت الذي لم يشتمل على حرف ويسميه النحاة الصوت الساذج الذي لا حرف معه ، المشتمل على بعض الحروف الهجائية لأنه لا يمكن أن يؤتى بلفظ مشتمل على جميع الحروف الهجائية ، الهجَائية هذه نسبة إلى الهجاء ، وهو التغطية ، لأنه إذا أريد أن يعرف الحروف التي ترتبت منها الكلمة يقطعها زيد يقول : زَ ، ي ، د . عرف أنها ترتبت منه الكلمة ، وهي مسمى الزاي والياء والدال . مهملتان أو مستعملاً هذا فيه إشارة إلى قسمي اللفظ وهو : أنه مهمل ، ومستعمل .

المهمل عند النحاة ما لم تضعه العرب اللفظ الذي لم تضعه العرب وإنما صنع صناعة بعدًا يمثل له النحاة بديز مقلوب زيد ، العرب وضعت زيد دالة على ذات مشخصة مشاهدة في الخارج ، لكن إذا قلبت زيد وقلت : ديز . هل العرب نطقت بديز ؟ الجواب : لا ، هذا النوع الثاني الذي لم تضعه العرب ولا يدل على معنى يسمى مهملاً من الإهمال وهو الترك .

النوع الثاني : المستعمل ، وهو الذي وضعته العرب سواء كان مفردًا أو مركبًا ، إذًا اللفظ جنس تحته أمران : مهمل ، ومستعمل .

المهمل مأخوذ من الإهمال والترك وهو الذي لم تضعه العرب .

المستعمل هو الذي وضعته العرب ، وهذا يشمل نوعين : المفرد ، والمركب .

المفرد نحو : زيد اسم ، قام فعل ، هل حرف .

المركب يشمل المركب الإضافي كـ غلام زيد وعبد الله علمًا ، المركب المجزي كبعلبك وحضرموت ، المركب العددي كأحد عشر ونحوها ، المركب التوصيفي أو التقييدي كقولك : زَيْدٌ الْعَالِم . ومن قولك : جَاءَ زَيْدٌ الْعَالِم . الصفة مع الموصوف تسمى مركبًا تقييديًّا ، المركب الإسنادي بأنواعه الثلاثة كما سيأتي ، إذًا اللفظ جنس يشمل المهمل والمستعمل ، وَالمستعمل تحته نوعان : مفرد ، ومركب . والمركب تحته أنواع شتى .

(**لَفْظُنَا الْمُفيد**) ، إذًا اللفظ هذا يكون مفيد ، وهنا أضافه إلى المتكلمين لفظنا نحن البشر ، أو يكون خاصًا (**لَفْظُنَا**) أي نحن معاشر النحاة ، لماذا ؟ لأن اللفظ له معنى لغوي وله معنى اصطلاحي ، فإذا أطلق النحوي اللفظ انصرف إلى الحقيقة العرفية عندهم وهي : الصوت المشتمل إلى آخر ما ذكر ، أما المعنى اللغوي فهو معناه الطرح والرمي مطلقًا سواء كان من الفم أو من غيره ، تقول : أَكَلْتُ التَّمَرَ وَلَفَظْتُ نَوَاهَا . إذا تركته ، لَفَظَتِ الرَّحَى الدَّقِيقَ إذا رمته ، إذًا الرمي والطرح معنى اللفظ في اللغة ، (**حَدُّ الْكَلامِ لَفْظُنَا**) هذا هو الأمر الأول الذي يشترط في حد الكلام الاصطلاحي ، (**لَفْظُنَا**) هذا مصدر مرادًا به اسم المفعول ، أي : ملفوظنا . (**الْمُفيد**) ، يعني : الذي أفاد . لأن أل هنا موصولة ، ومفيد هذا اسم فاعل من أفاد الرباعي أصله أَفَادَ يُفِيدُ فهو مُفْيِد على وزن مُفْعِل كمُخْرِج ومُكْرِم استثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى ما قبلها فصار المفيد ، (**الْمُفيد**) عند النحاة إذا أطلق أريد به ما يحصل سقوط المتكلم عليه بحيث لا يكون السامع منتظرًا لشيء آخر انتظارًا تامًا تحصل به الفائدة ، إذًا له معنى خاص وهو إذا أطلق لفظ

الإفادة أو المفيد عند النحاة انصرف إلى هذا المعنى وهو أن يحسن سكوت المتكلم ، ما معنى سكوت المتكلم ؟ ترك الكلام مع القدرة عليه أن يترك الكلام بحيث لا يكون السامع منتظرًا لشيء آخر من المتكلم تحصل بهذا الشيء المنتظر تمام الفائدة ، ويعنون بهذا أن يكون الكلام محتملاً على ركني الإسناد وهو : المسند ، والمسند إليه . متى ما أتى المتكلم بالفعل مع فاعله أو نائبه أو بالمبتدأ مع خبره فحينئذٍ نحكم على أن الكلام قد تم ، تقول : قَامَ زَيْدٌ . قام فعل ماضي ، وزيدٌ فاعل ، إذا قلت : قَامَ زَيْدٌ . هل ينتظر السامع شيئًا آخر ؟ الجواب : لا ، لم ؟ لكون الكلام تم ، بماذا تم ؟ بوجوب الفاعل مع فاعله ، إذا قلت : زَيْدٌ قَائِم ، زَيْدٌ عَالِم . هل ينتظر السامع منك شيئًا آخر ؟ لا ، لم ؟ لكون الكلام قد تم ، بماذا تم ؟ بوجود المبتدأ والخبر ، انتظارًا تامًا احترازًا من الانتظار الناقص لأنك قد تقول : ضَرَبْتُ . عند النحاة في اصطلاحهم هذه الجملة قد أفادت فائدةً تامة ، لماذا ؟ لوجود الفعل والفاعل ، متى ما وجد الفعل مع فاعله حكم على الكلام بأنه أفاد فائدة تامة ، أين الفائدة ؟ ضَرَبْتُ من ؟ ضَرَبْتُ زَيْدًا ، زيْدًا هذا لم يذكر في اللفظ مع كون السامع ينتظره نقول : هذا الانتظار ناقص ولا يعترض به على الانتظار التام لماذا ؟ لأنه مجرد اصطلاح أن الفائدة التامة تحصل بوجود الفعل مع فاعله ولو لم يذكر المفعول به ، إذا قيل : ضَرَبْتُ . وسكت المتكلم تتعلق نفس المستمع بأن يعرف من هو المضروب ، ولذلك عند النحاة أن المفعول به من الفضلات التي في الجملة يجوز أن يحفظ ، والفاعل عُمدة لا يجوز حذفه فمتى ما ذكر الفعل ما فاعله فحينئذٍ نحكم على أن الكلام قد تم وأن الجملة قد استوفت ركنيها وهما : الفعل مع فاعله ، أما تعلق النفس نَفس المستمع للفضلات كالمفعول به والجار والمجرور والظرف والحال والتمييز فهذا التعلق لا يؤثر في الحكم على كلام لكونه قد تم ، إذًا (**لَفْظُنَا الْمُفيد**) نقول : المفيد هنا في اصطلاح النحاة المراد به الفائدة التامة ، وهي متى ما أطلقت انصرفت على المعنى الخاص الذي ذكرناه سابقًا ، اللفظ المفيد إذًا عرفنا أن الكلام لا يكون كلامًا إلا إذا استوفى هذين الشرطين أن يكون لفظًا مفيدًا فائدةً تامة ، اللفظ أخرج الدوال الأربع وهي : الإشارة ، والكتابة ، والعقد ، والنصب ، ولسان الحال ، هذه لا تسمى كلامًا عند النحاة ، لماذا ؟ لأنها ليست لفظًا ، وشرط الكلام عند النحاة أن يكون لفظًا . قلنا : لفظًا هذا يشمل المفرد والمركب ، المفرد خرج بقوله : (**الْمُفيد**) . لماذا ؟ لأن كلمة زيد لوحدها لا تفيد فائدة تامة ، وقام بنفسها لا تفيد فائدةً تامة ، وهل لوحدها لا تفيد فائدةً تامة ، إذًا (**الْمُفيد**) أخرج المفرد ، بقي المركب ، المرَكب هذا المركب الإضافي والمركب التوصيفي ، والمركب العددي ، والمركب المجزي ، والمركب الإسنادي المسمى به ، والمركب الإسنادي الناقص ، هذه خرجت بقولنا : (**الْمُفيد**) . لماذا ؟ لأن المركب الإضافي لا يفيد فائدة تامة ، إذا قيل غلام زيد عبد الله ، هل أفاد فائدة تامة ؟ نقول : لا ، إذا قيل : أحد عشر ، هل أفاد فائدة تامة ؟ الجواب : لا ، إذا قيل : إن قام زيدٌ . لم يفد فائدة تامة ، لماذا ؟ لعدم وجود جملة الجواب ، إن قيل : شاب قرناها ، وهو في الأصل مركبٌ إسنادي ولكن جعل علمٌ على شخص نقول : هذا لا يسمى فائدة تامة .

(**حَدُّ الْكَلامِ لَفْظُنَا الْمُفيد ** نَحْوُ أَتَى زَيْدٌ وَذَا يَزِيْدُ**)

(**نَحْوُ أَتَى زَيْدٌ وَذَا يَزِيْدُ**) أشار الناظم رحمه الله تعالى بأن شرط المركب أو شرط الكلام أن يكون مركبًا ، وهذا يدخله النحاة في قوله : (**الْمُفيد**) . لماذا ؟ لأن الفائدة التامة لا يمكن أن تكون إلا إذا وجد جزءا الكلام ، إذا قيل : مفيد فائدة تامة لا بد من وجود الإسناد ، والإسناد لا بد له من مسند ومسند إليه ، لا بد من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر ، إذًا لا يمكن أن يكون مفيدًا بالمعنى الملفوظ إلا إذا كان مركبًا ، يرد السؤال ما أقل ما يتألف منه الكلام ؟ قال : (**نَحْوُ أَتَى زَيْدٌ**) . هذا فعلٌ وفاعل (**أَتَى زَيْدٌ**) هذه جملة فعلية ، لم ؟ لكونها مفتتحةً بالفعل ، الجملة إن افتتحت بالفعل فهي جملةٌ فعلية (**أَتَى زَيْدٌ**) (**أَتَى**) فعلٌ ماضي ، و(**زَيْدٌ**) فاعل ، (**وَذَا يَزِيْدُ**) هذا يزيد (**ذَا**) مبتدأ و(**يَزِيْدُ**) هذا خبر هذه جملة اسمية ، لم ؟ لكونها مفتتحةً بالاسم .

....

لكونها مفتتحةً بالاسم ، وهو اسم الإشارة (**ذَا**) مبتدأ و(**يَزِيْدُ**) هذا خبر ، إذًا أشار رحمه الله تعالى إلى أن الكلام يتعلق بجملتين : جملة اسمية ، وجملةٍ فعلية .

ثم قال : (**وَحَدُّ كِلْمَةٍ فَقَوْلٌ مُفْرَدُ**) . عرف الكلمة بعد أن عرف الكلام ، فقال : (**وَحَدُّ كِلْمَةٍ فَقَوْلٌ مُفْرَدُ**) . قول أي : مقول ، وسبق أن القول هو اللفظ الدال على معنى ، سواء كان مفردًا أو مركبًا ، كل لفظٍ دل على معنى فهو [قول] .

قول ، كل لفظٍ دل على معنى فهو قولٌ ، سواء كان مفردًا كزيد ، وقام ، وإلى ، أو مركبًا ، أراد إخراج المركب لأن الكلمة محصورةٌ في المفرد فقال : (**مُفْرَدُ**) . قول مفرد ، قولٌ يشمل المفرد والمركب ، قوله : (**مُفْرَدُ**) . أخرج

المركب ، إذًا بقي الحد محصورًا في اللفظ المفرد ، وهو ثلاثة أقسام كما أشار إليه بقوله : (**وَهْي اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ وَحَرْفٌ يُقْصَدُ**) . قَسَّمَ الكلمة إلى ثلاثة أنواع : الاسم ، والفعل ، والحرف ، والدليل على أن هذه أقسام الكلمة ولا رابع لها هو الاستقراء أن علماء النحو تتبعوا كلام العرب فوجدوا أنه لا يخرج عن واحدٍ من هذه الثلاثة ، إما أن يكون اسمًا ، وإما أن يكون فعلاً ، وإما أن يكون حرفًا ، فلو كان ثَمَّ نوع رابع لعثروا عليه ، إذًا الإجماع دليلٌ على هذه القسمة الثلاثية (**اسْمٌ وفِعْلٌ وَحَرْفٌ يُقْصَدُ**) ، (**حَرْفٌ يُقْصَدُ**) ، يعني به أن الحرف هذا الذي هو قسيمٌ للاسم والفعل ما كان دالاً على معنى في غير وهو الذي يعبر عنه بحرف معنى احترازًا من حرفٍ مبنى ، لأن الحرف نوعان : حرف معنى ، وحرف مبنى . حرف معنى كلمةٌ بذاتها كحروف الجر وحروف النداء والنواصب والجوازم ، فهذه حروف معنى كل لفظٍ منها يدل على معنًى خاص ، أما حرف المبنى هو الذي يكون جزء الكلمة كالزاي من زيد ، والياء من ...# 56.21 نقول : هذا حرف مبنى ، ترتبت منه الكلمة ، ثم بدأ ما يتميَّز به كل قسمٍ من هذه الأقسام الثلاثة الاسم والفعل والحرف ، لماذا ؟ لأن السؤال يرد إذا كانت الكلمة ثلاثة أقسام اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرف . كيف نميِّز الاسم عن الفعل ؟ كيف نميز الفعل عن الحرف ؟ كيف نحكم على الكلمة بكونها اسمًا أو فعلاً أو حرفًا ؟ قال :

(**فَاسْمٌ بِتَنْوِيْنٍ وَجَرٍّ وَنِدَا ** وَأَلْ بِلا قَيْدٍ وَإِسْنَادٍ بَدَا**)

إذًا هذه كم علامة ؟ خمسُ علامات ، (**فَاسْمٌ**) هذا مبتدأ ، قوله : (**بَدَا**) . أي : ظهر ، (**بِتَنْوِيْنٍ**) أي : بدخول التنوين ، (**وَجَرٍّ**) هذه الثانية ، (**وَنِدَا**) هذه الثلاثة ، (**وَأَلْ بِلا قَيْدٍ**) هذه الرابعة ، (**وَإِسْنَادٍ**) هذه العلامة الخامسة .

التنوين عرفه النحاة بأنه نونٌ تثبت لفظًا لا خطًا ، هذا اختصارٌ من التعريف المشهور نونٌ ساكنة زائدةٌ تلحق الآخر لفظًا لا خطًا ، نونٌ ساكنةٍ أي : أصالةً احترازًا من النون المتحركة في نحو : ضيفنن ، ورأسنن . ضيفنن هذا فيه نونان ، وهو الطفيلِ الذي يحضر بلا دعوة ، ضيفنِن النون الأولى هذه متحركة ، رأسنن هذا فيه نونان النون الأولى متحركة . والنون الثانية تنوين .

إذًا نونٌ ساكنة احترازًا من نون ضيفنن الأولى فإنها متحركة ، واحترازًا من نون رعدنٍ الأولى فإنها متحركة .

زائدةٍ احترازًا من النون الساكنة الأصلية ، نحو : نصر ، انتصر . النون هذه ساكنة وهي أصلية ليست زائدة .

تلحق الآخر ، إذًا محلها آخر الكلمة لا أولها فمنكسر انكسر ، أو انطلق فهو منطلق ، النون هذه نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ لكنها لحقت الأول لا الآخر ، تثبت لفظًا لا خطًا ، أي : أنه يُنطق بها ولا تكتب ، احترازًا من نون التوكيد الخفيفة ، فإنها تكتب وهي نون ساكنة زائدة وتكتب إما بأصلها أو ببدلها وهي ألفًا في الوقف ، وجرٍّ المراد به الكسرة ، إذًا علامة أنه تنوين ، إذا وجدت التنوين داخلاً على كلمة تحكم عليها بأنها اسم ، زيدٌ هذا اسمٌ لوجود التنوين ، رجلٌ ، صهٍ ، حينئذٍ ، مكرماتٍ ، تقول : هذه الكلمات كلها أسماء ، لِمَ ؟ لوجود التنوين في آخرها ، (**وَجَرٍّ**) والمراد به الكسر وحرف الجر ، الكسر علامة على اسمية الكلمة ، إذا قلت : مررت بزيدٍ . نقول : زيدٍ هذا آخره كسر ، إذًا هو اسمٌ ، لِمَ ؟ لكون الكلمة مكسورة ، والكسر من علامات الأسماء ، أيضًا يشمل الجر بحرف الجر ، لماذا ؟ لأن حرف الجر من خواص الأسماء لا يدخل غير الأسماء ، لا يدخل على الفعل ولا يدخل على الحرف ، بزيدٍ نقول : زيدٍ هذا اجتمع عليه ، كم علامة ؟

[علامتان]

علامتان ؟

....

ثلاث علامات :

الأولى :

التنوين ، زيدٍ التنوين نونٌ ساكنة .

الثانية :

[حرف جر]

حرف الجر بزيدٍ .

الثالثة : الكسر الخفض .

مَرَرْتُ بِذَا ، ذا هذا اسم إشارة مبني لا يلحق به الكسر ولا يدخله التنوين ، هو اسمٌ لم حكمنا باسميته ؟ لدخول حرف الجر ، إذًا قوله : (**وَجَرٍّ**) . نقول : هذا يشمل الجر بالكسر ، يعني : الكسر الخفض ويشمل حرف الجر ، لِمَ ؟

لأن بعض الأسماء لا يظهر فيها الخفض ، لا يظهر فيها الكسر ، كالأسماء أسماء الإشارة مَرَرْتُ بِذَا ، نَظَرْتُ إِلَى تِلْكَ ، تِلْكَ هذا اسم إشارة ، مَرَرْتُ بِالَّذِي قَامَ أَبُوهُ ، الَّذِي هذا اسمٌ موصول ، ما الذي دل على اسميته ؟ دخول حرف الجر عليه ، ولذا كون الكلمة المنداة يَا زَيْدُ ، يَا رَجِلُ ، يَا طَالِبًا ، يَا عَالِمًا نقول : [هذه الأسماء] هذه الألفاظ التي نوديت بحرف النداء هي أسماء ، لِمَ ؟ لكون النداء لا يدخل إلا على الاسم ، المنادى لا يكون إلا اسمًا ، يَا زَيْدُ نقول : زَيْدُ هذا اسم . ما الدليل على اسميته ؟ كونه منادى ، إذا نوديت الكلمة دل على أسميتها ، يَا نُوحُ نقول : نوح هذا اسمٌ . لم ؟ لكونه منادى ، لماذا كونه نادى علامة على اسمية الكلمة ؟ لأنه في الأصل مفعول به يَا زَيْدُ تقول : يَا زَيْدُ يَا حرف نداء ، زَيْد هذا منادى مبني على الضم في محل نصب . من أين جاء المحل هذا ؟ تقول : أصله مفعولٌ به ، والمفعول به لا يكون إلا اسمًا . إذًا العلامة الثالثة كون الكلمة منادى ، فإذا نوديت الكلمة بـ يا أو إحدى أخواتها دل على أسميتها ، (**وَأَلْ بِلا قَيْدٍ**) ألا بلا قيد ، يعني : أل مطلقًا [إذ] [2] علامةٌ على اسمية الكلمة ، (**أَلْ بِلا قَيْدٍ**) لم ؟ لأن بعض النحاة يقيد أل بالمعرفة ، (**وَأَلْ**) في العربية اسمية وحرفية ، اسمية هي الموصولة التي تدخل على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبه (**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ**) [المؤمنون : 1] أل هذه موصولية ، (**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ**) [الحديد : 18] تقول : أل هذه موصولية . لماذا ؟ لأنها دخلت على اسم الفاعل ، وأل الداخلة على اسم الفاعل اسمٌ ، وهل هي علامةٌ على اسمية الكلمة ؟ الجواب : نعم .

النوع الثاني : أل المعرفة ، الرجل تقول : جَاءَ رَجُلٌ . رَجُلٌ هذا إذا أَدخلت عليه أل دل على كونه اسمًا ، لماذا ؟ لأن أل هذه أثرت فيه التعريف فانتقل من النكرة إلى المعرفة ، أل الزائدة وهي الداخلة على واحب التعريف ، كالأعلام زَيْد هذا علم ، هل تدخل عليه أل ؟ الجواب : لا ، عباس هذا علم ، هل تدخل عليه أل ؟ نقول : لا . لماذا ؟ لأن المعرفة لا تعرف ، فإذا دخلت أل على الأعلام نقول : هذه أل زائدة ، هل هي علامةٌ على اسمية الكلمة ؟ الجواب : نعم . إذًا العباس نقول : أل هذه علامةٌ على اسمية الكلمة وهي زائدة . لماذا زائدة ؟ لأنها لم تؤكد التعريف ، لذلك قال الناظم : (**وَأَلْ بِلا قَيْدٍ**) . يعني : لا تقيدها سواء كانت اسمية أو حرفية ، معرفة أم زائدة مطلقًا كل أل فهي دالة على اسمية الكلمة (**وَإِسْنَادٍ بَدَا**) ، (**وَإِسْنَادٍ**) ما المراد بالإسناد ؟ المراد به الإخبار ، إذا أخبرت عن الكلمة دل على أنها اسمٌ ، ويستدل بهذه العلامة على اسمية ضمائر الرفع المتصلة ضربتُ التاء هذه أخبرت عنها بإيقاع الضرب ، فدل على أنها اسمٌ ، (**مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ**) [النحل : 96] (**مَا**) نقول : هذه اسمٌ . ما الدليل ؟ لأنك أخبرت عنها بالذي ينفذ ، هذه خمسة علامات إن وجد واحدٌ منها دل على اسمية الكلمة .

ثم ذكر علامات للفعل ، وهو النوع الثاني من أنواع الكلمة . قال : (**وَاعْرِفْ لِمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِلَمْ**) . تعريف الفعل والاسم هذا سيأتي معنا في موضعه ، (**وَاعْرِفْ لِمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِلَمْ**) ، (**وَاعْرِفْ**) علامةً (**لِمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ**) ، يعني : المضارع من فعل ، لأن الفعل ثلاثة أنواع : فعلٌ مضارع وفعلٌ أمر وفعل ماضي [وفعلٌ أمر] [3] ، هذه ثلاثة : الماضي والأمر والمضارع ، كيف نميِّز بينهما ؟ قال : ما دخلت عليه لم فهو مضارع ، (**وَاعْرِفْ لِمَا ضَارَعَ**) يعني : من مضارع فعلٍ مضارعٍ (**مِنْ فِعْلٍ بِلَمْ**) ، يعني : بصحة دخول لم ، وهذه علامةٌ مشهورة هي التي اكتفى بها ابن مالك رحمه الله .

فعلٌ مضارع يجزم .. لم في...# 1.06.18

(**لَمْ يَلِدْ**) [الإخلاص : 3] ، (**يَلِدْ**) هذا فعلٌ أم اسمٌ ؟

.....

(**يَلِدْ**) فعل ، هل هو فعلٌ ماضي أو أمر ؟ نقول : مضارع . لِمَ ؟ لوجود لَمْ (**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**) ، (**لَّمْ يَكُنْ**) [البقرة : 196] (**يَكُنْ**) هذا فعلٌ مضارع ، لماذا ؟ لدخول لم عليه ، فكلما وجدت لم وتلتها كلمة فهي فعلٌ مضارع ، (**وَالتَّاءُ مِنْ قَامَتْ لِمَاضِيْهِ عَلَمْ**) ، (**وَالتَّاءُ**) هذا مبتدأ و(**عَلَمْ**) أي : علامة ، (**لِمَاضِيْهِ**) الضمير يعود على الفعل ، يعني : الفعل الماضي علامته التاء من نحو : قامت . والتاء التي في نحو : قامت هذه تاء التأنيث الساكنة ، إذًا يميِّز الفعل الماضي عن أخويه الفعل المضارع وفعل الأمر بدخول تاء التأنيث الساكنة أصالةً ، فلا يظن #1.07.25حركت

---

(2) سبق .

(3) كررت هذه اللقطة .

لالتقاء الساكنين ، (**قَالَتِ الْأَعْرَابُ**) [الحجرات : 14] هذه (**قَالَتِ**) هذا فعلٌ ماضي ، ما الدليل ؟ دخول تاء التأنيث الساكنة ، أين هي ؟ أين السكون ؟ (**قَالَتِ الْأَعْرَابُ**) .

......

نعم نقول : السكون مقدر ، والكسر هذا عارض ، وكون الكسر عارضًا لا يخرج التاء عن أصلها ، إذًا (**وَالتَّاءُ**) أي : تاء التأنيث الساكنة أصالةً ، إن وجدت في الفعل تحكم عليه بأنه فعلٌ ماضي ، لأن تاء التأنيث الساكنة لا تدخل إلا على الفعل الماضي .

(**وَالْيَاءُ مِنْ خَافِي بِهَا الأَمْرُ انْجَلَى**) هذا النوع الثالث وهو فعل الأمر ، انجلى بها أي : بالياء ، الضمير هنا يعود على الياء ، (**الْيَاءُ مِنْ خَافِي**) هذه تسمى ياء الفاعل ، ياء الفاعل تدل على أن الكلمة فعلٌ ، وأنه فعل أمر ، ولكن يشترط أن يكون دالاً على الطلب ، لا بد أن يكون دالاً على الطلب مع وجوب ياء الفاعل ، (**فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي**) [مريم : 26] (**فَكُلِي**) نقول : هذا فعل أمر . لِمَ ؟ لكونه دالاً على الطلب مع قبول الياء الفاعل ، دل على الطلب كل ثم دخلت عليه الياء الفاعل فهو فعل أمر ، (**وَالْيَاءُ مِنْ خَافِي بِهَا الأَمْرُ انْجَلَى**) (**انْجَلَى**) يعني : انكشف الأمر الفعل الأمر عن أخويه المضارع والماضي بدخول الياء لكن لا بد من زيادة دلالته على الطلب وصيغته .

ثم ذكر النوع الثالث من أنواع الكلمة قال : (**وَالْحَرْفُ عَنْ كُلِّ الْعَلامَاتِ خَلا**) . ما هو الحرف ؟ الذي خلا من كل العلامات ، أي : العلامات المذكورة والتي لم تذكر ، لأنه ما ذكر إلا قليل ، المذكورة والتي لم تذكر ، إذًا علامة الحرف عدم قبول علامة الاسم وعلامة الفعل ، ولذلك [انتهى الشريط وبه نقص]

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَر *** نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّ

الدرس الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك ، له وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا .

أما بعد .

هذا هو الباب الثاني من أبواب الدرة اليتيمة ، حيث ذكر الباب الأول في حد الكلام والكلمة وأقسامهما ، فذكر حد الكلام ، ثم ذكر قسمي الكلام أنه ينقسم إلى :

جملةٍ اسمية .

وجملةٍ فعلية .

وهذا التقسيم فيه نوع اتفاق ، لِمَ ؟ لأن الأصل في تقدير الكلام أنه ينقسم إلى خبر وإنشاء ، هذا هو الأصل ، والخبر ما احتمل الصدق والكذب لذاته ، والإنشاء ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته .

محتملٌ للصدق والكذب الخبر وغيره الإنشاء ولا ثالث قط

ثم ذكر حدَّ الكلمة قال : (**وَحَدُّ كِلْمَةٍ فَقَوْلٌ مُفْرَدُ**) . ثم قَسَّم الكلمة إلى اسمٍ وفعلٍ وحرفٌ يُدخل أي : حرف معنى احترازًا من حرف المبنى ، ثم ذكر علامةٍ لكل قسمٍ من هذه الأقسام الثلاثة فَذكر للاسم خمس علامات ، وذكر للفعل مع تقسيم كل فعل ، لأن الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام : فعلٌ مضارع ، وأمر ، وماضي . وذكر لكل فعلٍ علامةً واحدة يختص بها دون غيره من الأفعال ، لأن علامة الفعل منها ما هو مشتركٌ ومنها ما هو مختص ، وذكر المختص تسويدًا واختصارًا ، وذكر للاسم خمس علامات لم ؟ لكون الاسم أكثر من الفعل ، فيحتاج إلى مزيد عناية قال :

فاسْمٌ بِتَنْوِيْنٍ وَجَرٍّ وَنِدَا وَأَلْ بِلا قَيْدٍ وَإِسْنَادٍ بَدَا

وَاعْرِفْ لِمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِلَمْ ....

(**بِلَمْ**) هنا يرد سؤال لم هل هي حرفٌ أم اسم ؟ حرف ، وحرف الجر من علامات الاسم أم الفعل أم الحرف ؟ من علامات الاسم ، فكيف نقول : (**وَاعْرِفْ لِمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِلَمْ**) . الباء حرف جر ، ولم حرف ، هل يدخل الحرف على الحرف ؟ مَرَرْتُ بزَيْدٍ ، زَيْدٌ نقول : هذا اسم لدخول حرف الجر ، فالجر علامةٌ على كون مدخوله اسمًا لا فعلاً ولا حرفًا ، وهنا قال : (**بِلَمْ**) . دخل حرف الجر على لم وهي حرف ، هل نقول : لم هذه اسمٌ أم نقول : إنها حرف ؟ حرف ، وماذا نقول : عن دخول حرف الجر هنا ؟

....

نعم أحسنت ، من هذا ؟

......

نعم ، فنقول : الحرف قد يقصد لفظه دون معناه فيصير اسمًا ، [إذا قُصِدَ معنى الحرف دونه] (4) فإذا قصد لفظ الحرف دون معناه نقول : صار الحرف علمًا ، فيجوز حينئذٍ أن يدخل عليه علامة الاسم ، كذلك قال الشاعر :

---

(4) سبق .

أُلامُ عَلَى لَوٍّ وَلَوْ كُنْتُ عالِمًا   بأدبار لَوٍّ لم تفتني أوائله

أُلامُ على لوٍّ ، التنوين هذا من خواص الاسم ، ولو حرفٌ أم اسم ؟ حرف ، كيف دخل التنوين على الحرف ؟ نقول : قُصِدَ لفظه ، وإذا قُصِدُ لفظ الحرف دون معناه صار اسمًا علمًا ، وحينئذٍ يجوز دخول علامات الاسم عليه ، كذلك الفعل إذا قصد لفظه دون معناه صار علمًا لذلك تقول : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا . زَيْدٌ هذا مرفوعٌ بضرب ، الباء حرف جر وضرب هذا فعل فكيف دخل حرف الجر على الفعل وهو من خواص الأسماء ، نقول : قُصِدَ لفظه دون معناه ، لا يُخْبر إلا عن الأسماء ، أما قال : **(وَإِسْنَادٍ)** ؟ قلنا : الإسناد المراد به الإخبار ، إذا أخبر عن الكلمة دل على أنها اسمٌ ، إذا حدثت عن الكلمة دل على أنها اسمٌ ، فتقول : ضَرَبَ فعل ماضي . فعلٌ ماضي هذا خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، أين المبتدأ ؟ تقول : ضَرَبْ ، ضَرَبَ فعلٌ ماضي ، لماذا ؟ لأنك قصدت هنا في هذا الترتيب ضَرَبَ قصدت اللفظ دون المعنى ، أما في قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا . هنا قُصد المعنى ، ولذلك يحتاج إلى فاعل وإلى مفعولٍ به ، ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، ضَرَبَ لا بد من الفاعل ، أين هو ؟ زَيْدٌ ، لا بد من مفعول أين هو ؟ عَمْرًا ، أما ضَرَبَ فعلٌ ماضي في الإعراب هكذا تقول : ضَرَبَ فعلٌ ماضي ، أين فاعله ، لا فاعل له ؟ لا ، في هذا التركيب ضَرَبَ فعلٌ ماضي ، هذا تركيب وهو لغةٌ فصيحة يقول الْمُعْرِب : ضَرَبَ فعلٌ ماضي . فِعْلٌ ماضي هذا خبر ، ضَرَبَ هذا مبتدأ ، الدليل على أنه اسمٌ أنه لا فاعل له ، ولذلك تقول : مرفوعٌ بضرب .

الحاصل : أن الإسناد الذي سبق ذكره في قوله : **(وَإِسْنَادٍ بَدَا)** .   **(وَإِسْنَادٍ)** قد يكون الإسناد معنويًّا وقد يكون لفظيًّا قوله : **(بِلَمْ)** . دخلت حرف الجر على لم لكونها علمًا ، إذا قصد لفظ الفعل نقول : هذا إسنادٌ لفظي . وإذا قصد مضمون المبتدأ نقول : هذا إسنادٌ معنوي . زَيْدٌ قَائِمٌ قائِمٌ هذا ما إعرابه ؟ خبر ، وَزَيْدٌ مبتدأ ، زَيْدٌ اسمٌ مسماه زَ هل الذي اتصف بالقيام هنا الاسم أم المسمى ؟ المسمى ، المسمى هو الذي اتصف بالقيام ، إذًا قصد بهذا التركيب مضمون المبتدأ ، هذا يسمى الإسناد إسنادًا معنويًّا إذا قلت : زَيْدٌ اسْمٌ ثُلاثِي . زَيْدٌ مبتدأ اسْمٌ ثُلاثِي هذا خبر ، هل المقصود الاسم أم المسمّى ؟ [قطعًا المسمّى] [5] ، المسمّى ؟

.....

قطعًا الاسم لا المسمى ، إذا قيل : زَيْدٌ اسْمٌ ثُلاثِي . نقول : هذا الإسناد إسنادٌ لفظي ، لماذا ؟ لأنه لم يقصد مضمون المبتدأ معنى المبتدأ ، إن قصد بالخبر مضمون ومعنى المبتدأ فهو إسنادٌ معنوي ، وإن قصد اللفظ فهو إسنادٌ لفظيٌّ .

وَاعْرِفْ لِمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِلَمْ   وَالتَّاءُ مِنْ قَامَتْ لِمَاضِيْهِ عَلَمْ

وَالْيَاءُ مِنْ خَافِي بِهَا الأَمْرُ انْجَلَى   ....

(الأَمْرُ) هنا لا بد من تقييده لأن المراد به ما دل على الطلب بصيغته ، لا بد من كلمة بصيغته ، لماذا ؟ لِيُخْرِج ما دل على الطلب بواسطة ، وهو الفعل المضارع المقرون بلام الأمر أو بلا الناهية ، إذا قيل : **(لِيُنْفِقْ)** [الطلاق : 7] هل دل على الطلب ؟ نعم دل على الطلب ، أصل الفعل ينفق هل ينفق دل على الطلب ؟ أم **(لِيُنْفِقْ)** دل على الطلب ؟ **(لِيُنْفِقْ)** ، إذًا ليس الفعل بذاته دالاً على الطلب ، وإنما دل على الطلب بواسطة لام الأمر ، لا تَضْرِبْ تَضرب هذا دل على الطلب ، لكن لا بذاته وإنما بواسطة لا الناهية ، إذًا لا بد أن يقال فيما يستدل به على أن الكلمة فعل أمر أنه يكون دالاً على الطلب ولا نكتفي بهذا لا بد أن نقول : بصيغته ، يعني : بدون واسطة ، ليخرج نحو : **(لِيُنْفِقْ)** ، **(وَلَا تَحْزَنَ)** . هذا دالٌ على الطلب ولكن بواسطة لا النافية .

---

(5) سبق .

وَالْيَاءُ مِنْ خَافِي بِهَا الأَمْرُ انْجَلَى   وَالْحَرْفُ عَنْ كُلِّ الْعَلامَاتِ خَلا

أي : خلا الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل من كل العلامات ، سواءٌ كانت العلامات المذكورة أم التي لم تذكر ، ويقسم الحرف عندهم إلى مشترك ، ومتصل . مشترك يعني : داخلٌ على الاسم والفعل كـ هَل ، هل هذه مشتركة ليست خاصةً بالاسم ولا خاصةً بالفعل ، هَلْ قَامَ زَيْدٌ ؟ دخلت على الجملة الفعلية ، هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟ دخلت على الجملة الاسمية ، والمختص نوعان : مختصٌ بالاسم كمثل ماذا مختصٌ بالاسم ؟

.....

مثل حرف جر ، مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، حروف الجر هذه خاصة بالأسماء ، أل التي للتعريف هذه خاصةٌ بالأسماء .

ومختصٌ بالفعل نحو : تاء التأنيث ، لن ، النواصب والجوازم وحروف أنيت هذه كلها خاصة بالفعل ، إذًا الحرف ينقسم إلى قسمين عامين مشترك ، يعني : يدخل على الاسم وعلى الفعل .

ومختصٌ بالاسم ومختصٌ بالفعل ، والأصل فيما اختص أن يعمل الأثر الذي اختص به مفعوله ، هذا هو الأصل وإذا لم يعمل لا بد من السؤال ما لم ينزل منزلة الجزء من مدخوله .

ثم قال رحمه الله :

(**بَابُ أَقْسَامِ الإعْرَابِ**)

لما ذكر الكلام ذكر الإعراب ، الإعراب سبق أن البحث في علم النحو إنما يكون في الكلمات العربية هي موضع علم النحو ، وقلنا : البحث في الكلمات العربية من جهة الإعراب والبناء ، قدم البحث في الكلام على البحث في الإعراب لِمَ ؟ لأن الكلام محل ، الإعراب أين يظهر ؟ في الكلام ، إذًا الكلام محل كالطبق ، والإعراب حالٌ كالأكل الذي يوضع على الطبق ، فالعلم بالمحل مقدمٌ على العلم بالحال ، إذًا لا بد من تقديم بحث الكلام ، ثم بعد ذلك نتكلم عن الإعراب ، لا نعكس نقدم الإعراب على الكلام لِمَ ؟ لأن الإعرابَ حالٌ ينزب له محل ، والكلام محلٌ لحلول الإعراب ، إذًا فالعلم بالمحل مقدمٌ على العلم بالحال .

(**بَابُ أَقْسَامِ الإعْرَابِ**) بكسر الهمزة مصدر أَعْرَبَ يُعْرِبُ إِعْرَابًا ، الإعراب له معنيان : معنًى لغوي ، ومعنًى اصطلاحي . الأنسب لما يذكر هنا من معانيه اللغوية الإبانة والإظهار تقول : أَعْرَبَ زَيْدٌ عَمَّا فِي نَفْسِهِ إِذَا أَبَانَ . وهذا أنسب ما يكون هنا ، لم ؟ لأنه على الصحيح وهذا الذي يذكر أن الإعراب لفظي ، والإعراب إنما جيء به لتمييز المعاني المختلفة على الكلمة الواحدة ، الكلمة الواحد كزيد هذه كلمة لا توصف بالإعراب إلا بعد ترتيبها ، زيد قد تقع فاعل ، وقد تقع مفعولاً به ، وقد تقع مجرورةً ، وقد تقع مضافةً ، هذه المعاني أربعة على سبيل المثال ، هذه معاني أربعة تتوالى على كلمةٍ واحدة في تراكيب مختلفة ، ما الذي يُمَيِّز أن زَيْدًا فاعل وأن زَيْدًا مفعولاً به وأن زَيْدًا مجرورٌ بالباء مثلاً إلا الإعراب لا يُمَيِّز هذا المعنى عن ذاك إلا الإعراب فإذا قلت : جَاءَ زَيْد ، رَأَيْتُ زَيْد ، مَرَرْتُ بِزَيْد . زَيْد في المثال الأول جَاءَ زَيْد فاعل ، لم ؟ لكون الفعل العامل السابق يقتضي ، يعني : يطلب فاعلاً ، لم يقتضي فاعلاً ؟ لأن جَاءَ حدث ، يعني : فعل يطلب من الإنسان ، المجيء لوحده لو تصور الإنسان المجيء لا يمكن أن يتصور المجيء بدون فاعل ، لأن كل حدثٍ لا بد له من محدثٍ ، إذًا الأفعال تقتضي فاعلين فلا بد أن يكون لكل فعلٍ فاعل ، وإذا كان كذلك لا يميِّز أن هذا فاعل إلا كونه مرفوعًا ، لأنه القاعدة العامة باستقراء كلام العرب أن كل فاعلٍ يكون مرفوعًا ، رَأَيْتُ زَيْدًا أو ضَرَبْتُ زَيْدًا زَيدًا هنا معناها ليس كمعناها في جَاءَ زَيْد لم ؟ لكونه في الأول جَاءَ زَيْد هو فاعل المجيء ، وهنا وقع عليه الحدث ، إذًا فرقٌ بينهما ، ما الذي مَيَّز هذا عن ذاك ؟ هو الإعراب نفسه ، فنقول : المعنى اللغوي الذي يناسب ما معنى هو الإبانة ، لماذا ؟ لأنه يقال : أَعْرَبَ زَيْدٌ عَمَّا فِي نَفْسِهِ إِذَا أَبَانَهَا أو أبانه وأظهره ، أما في الاصطلاح فعلى الصحيح أن الإعراب لفظيٌّ وهو مذهب البصريين فحده يعني : تعريفه ، أثرٌ ظاهرٌ أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نُزّل مُنَزلةً ، شرح التعريف إجمالاً نقول : أثر المقصود به الحركة أو الحرف أو السكون أو الحد ، أثر قوله : أثر . المقصود به الحركة ، نفس الحركة الضمة الفتحة الكسرة السكون ، لكن السكون نفرده لأنه إطلاق الحركة عليه من باب التوسع وإلا في الأصل هو ليس بحركة ، لأنه عدم والحرف وجود ، فكيف يطلق على المعدوم أنه موجود ؟ فالحركة موجودة والسكون مفقودٌ معدوم ، إذًا أثرٌ المقصود به نفس الحركة الضمة أو الفتحة أو الكسرة ، أو الحرف كما في المثنى الزيدان الألف هذه في حالة الرفع هي أثر ، الزيدين في حالة النصب والجر هي أثر ، أثرٌ ظاهرٌ أو مقدر هذا تقسيمٌ للإعراب ، لأن الإعراب نوعان :

إعرابٌ ظاهر .
وإعرابٌ مقدر .
وسيذكره الناظم في هذا الباب ، أثرٌ ظاهرٌ أو مقدر يجلبه ، الضمير يعود على الأثر يجلبه ، يعني : ما الذي يجلب هذا الأثر ؟ قال : يجلبه يجلب بضم اللام أو بكسرها ، يجوز الوجهان يجلِبه يعني : يطلبه ويقتضيه ، يجلُبه أثرٌ ظاهرٌ أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة ، إذًا يكون الضم أثرًا لعامل كالفعل في جَاءَ زَيْدٌ ، والحرف في مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، زيدٍ الكسرة هذه أثر ، ما الذي أتى بها ؟ حرف الجر ، رَأَيْتُ زَيْدًا الفتحة التي على زَيْد ما الذي أتى بها ؟ رَأى ، إذًا يجلبه ، يعني : يطلبه العامل ، والعامل حده ما أوجب كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوص من رفعٍ ، أو نصبٍ ، أو جرٍ ، أو جزم ، في آخر الكلمة هذا بيانٌ لمحل الإعراب ، أين يكون محل الإعراب ؟ آخر الكلمة ، آخر حرفٍ هو الذي يكون محلاً لظهور هذا الأثر ، جَاءَ زَيْدُ الضمة ظهرت على الدال ، رَأَيْتُ زَيْدًا الدال هذه محل لظهور الفتحة ، مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الدال محل لظهور الكسرة ، في آخر الكلمة حقيقةً أو ما نزل منزلته هذا يحسبون به بعض الكلمات وخاصةً في الأسماء قد يحذف آخرها اعتباطًا ، يعني : لغير علة تصريفية مثل : يد ، ودم . يدٌ هذه على حرفين ، والأصل في وضع الأسماء والأفعال أقل ما يكون عليه ثلاثة أحرف ، الأسماء الأصل في وضعها أقل ما يوضع عليه الاسم ثلاثة أحرف ، وأكثر ما يوضع عليه الاسم المجرد خمسة أحرف ، والفعل أقل ما يوضع عليه ثلاثة أحرف ، وأكثر ما يوضع عليه أربعة أحرف ، إذًا إذا وجد من الأسماء ما هو على حرفين هل وافق الأصل أم خالف ؟ خالف ، لماذا ؟ لأن الأصل أن يكون على ثلاثة أحرف وقد وجدناه على حرفين ، إذًا لا بد من البحث عن الحرف الثالث ، قد يكون محذوف لعلة تصريفية وهذا قليل ، وقد يكون محذوف لغير علة تصريفية ، وهو ما يسمى بالحذف الاعتباطي ، لأن الحذف نوعان :
حذف قياسي .
وحذف غير قياسي .
يَدٌ أصله يَدْيٌ ، يَدْيٌ ، دَمٌ أصله دَمْوٌ على قول أو دَمْيٌ على قول آخر ، يعني : هل المحذوف واو أو ياء ؟ فيه خلاف سواء هذا أو هذا نقول : دَمْيٌ حذفت لامه التي هي الواو أو الياء اعتباطًا لغير علة تصريفية ، إذا كان محل الإعراب هو الحرف الأخير وحُذف ماذا نصنع نحذف الإعراب ، نقول : ذهب محله . ماذا نصنع ؟ نقيم ما قبله مقام الآخر فَدَمْ دَمٌ هذا دَمٌ الميم هذه هل هي آخر ، أم ما قبل الآخر ؟ ما قبل الآخر ، أين ذهب الإعراب في قولك : هَذَا دَمٌ ؟ في الآخر أو فيما قبل الآخر ؟ في الأصل هو قبل الآخر ، ولكن لما حذف الآخر ولا بد من أن يكون للإعراب محل نزلنا ما قبل الآخر منزلة الآخر ، ولذلك يقولون في الحد : يجلبه العامل في آخر الكلمة كالدال من زيد ، أو فيما هو كالآخر ليس بآخر وإنما كالآخر ، لماذا كالآخر ؟ لأنه لا بد من محل يظهر فيه الإعراب وليس عندنا إلا ما قبل آخره ، هذا هو حد الإعراب ، والصواب أنه لفظيٌّ ، ولذلك من عبر أو رجح أنه لفظي لا بد أن يعبر بأثر ، فإذا مر بك في تعريف الإعراب أنه أثر فاعلم أنه لفظي ، وإذا قيل : تغيير أواخر الكلم . ... إلى آخره كما مضى أو كما جرى عليه ابن آجروم فهو معنى ، والصواب الأول وهو مذهب البصريين ، الإعراب جنس تحته أنواع أربعة : الرفع ، والنصب ، والخفض - أو الجر عبر بما شئت - ، والجزم .
هذه كم ؟ أربعة .
هذه الأربعة تنقسم على ثلاثة أقسام ، منها ما هو مشترك ، ومنها ما هو مختص بالأسماء ، ومنها ما هو مختص بالأفعال ، الرفع والنصب [شاركوني] الرفع والنصب مشتركان في أيٍّ ؟ في الاسم والفعل ، والحرف ؟ لا يُرْفَع ولا يُنْصَب ؟

....

الحرف لا محل له من الإعراب ، الكلام في الأسماء المتمكنة ، وفي الفعل المضارع فحسب ، أما الماضي فهو مبني باتفاق ، وأما فعل الأمر فهو مبني على الصحيح ، والفعل المضارع فيه تصريف .
إذًا نقول : يشترك الرفع والنصب في الاسم والفعل . زَيْدٌ يَقُومُ ، زَيْدٌ هذا اسم أم فعل ؟ اسم ، ما إعرابه ؟ مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع ورفعه ضمة .
إذًا الضم الذي هو الرفع دخل الأسماء .
يَقُومُ .

....

فعل ، فعل إيش ؟
[مضارع]
فعل مضارع ، مرفوع أو منصوب ؟
[مرفوع]
مرفوع ، لِمَ هو مرفوع ؟
....
لتجرده عن الناصب والجازم .
إذًا الرفع دخل الاسم زَيْدٌ ودخل الفعل يَقُومُ ، إذًا مثال واحد للرفع في الاسم والفعل زَيْدٌ يَقُومُ .
إِنَّ زيدًا لَنْ يَقُومَ ، هنا النصب دخل في الأسماء ودخل في الأفعال ، الذي هو الفعل المضارع ، إنَّ زَيْدًا ، زَيدًا هذا إيش إعرابه ؟ اسم إنَّ منصوبٌ بها وعلامته نصبه الفتحة ، إذًا ظهر الفتح أو دخل النصب هنا في الأسماء .
لَنْ يَقُومَ ، يقومَ هذا فعل .
[مضارع]
مضارع ، منصوب أو مرفوع ؟
[منصوب]
منصوب ، بماذا ؟ بـ لَنْ ، لأن لن من أدوات النصب كما سيأتي ، لن حرف نصب ، يَقُومِ فعل مضارع منصوب بـ لن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، إذًا النصب كما دخل الاسم دخل الفعل ، إذًا هذا أو هذان القسمان الرفع والنصب يشترك فيه الأسماء والأفعال .
ما يختص بالأسماء نوع واحد ، وهو : الخفض الجر . يعني : الجر لا يدخل الفعل المضارع ، لماذا لا يدخل الفعل المضارع ؟ إذا أردنا أن نعلل ، نعم .
....
لأن الحرف [أحسنت] ، لأن الحرف لا يدخل الفعل ، لأن الكسرة إما أن تكون بحرف أو مضاف على الصحيح ولا ثالث لهما ، الخفض الذي هو الكسرة ليس لها عامل يحدثها إلا حرف الجر والمضاف ، وهل الفعل المضارع يدخله حرف الجر ؟ الجواب : لا ، وهل الفعل المضارع يكون مضافًا ؟ الجواب : لا ، لِمَ ؟ لأن الإضافة من علامات الأسماء فإذا امتنع دخول عامل الخفض على الفعل امتنع أثره عن الفعل ، إذًا الذي يختص بالأسماء هو الخفض ، الجر ، الخفض عبارة الكوفيين ، والجر عبارة البصريين .
[الرا] (6) .
الثالث : مختص بالأفعال وهو الجزم ، الجَزم مختص بالأفعال ، أي الأفعال ؟
[الفعل المضارع]
الفعل المضارع ، مطلقًا ؟
....
الفعل المضارع إذا لم يتصل به ما يقتضي بناؤه ، سيأتي في باب القسمة الأفعال ، إذًا نقول : الإعراب جنس تحته أربعة أنواع :
الرفع ، والنصب ، والخفض ، والجزم .
هذه الأربعة تنقسم على ثلاثة أقسام :
الرفع والنصب مشترك فيهما الأسماء والأفعال ، ومقصود بالفعل هنا الفعل المضارع .
وما يختص به الاسم وهو الخفض .
وما يختص به الفعل المضارع وهو الجزم .
هذه الأنواع الأربعة لها علامات تدل عليها ، هذه العلامات على نوعين :
علامات الأصول .
وعلامات فروع .

---

(6) سبق .

الأصول لا تكون إلا حركة لا تكون حرفًا .
والفروع قد تكون حرفًا وقد تكون حركة .
علامات أصول ، وعلامات فروع .
الأصول أربعة : الضمة للرفع هي الأصل ، الفتحة للنصب هي الأصل ، وغيرها فرع ، الكسرة للخفض ، السكون للجزم . هذه كم ؟
أربعة ، إذًا الأصول أربع علامات ، الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للخفض ، والسكون للجزم . وتسميت السكون حركة هذا من باب التوسع فقط .
الفروع لها جهتها إما أن تنظر إلى المحل الذي يحل فيه الفرع ، وإما أن تنظر إلى الحال نفسه ، إن نظرت إلى الأبواب التي هي أبواب النيابة فهي سبعة ، خمسة في الأسماء واثنان في الأفعال ، خمسة في الأسماء خذها :
الأسماء الستة .
المثنى .
جمع المذكر السالم .
جمع المؤنث السالم في حالة النصب .
الاسم الممنوع من الصرف في حالة الجر .
هذه خمسة ، أبواب النيابة خمسة في الأسماء ، الأسمَاء الستة ، لماذا الأسماء الستة ؟ لأنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء ، ترفع بالواو ، هل رفعها بعلامة أصلية أم فرعية ؟ فرعية لأن الأصل في الرفع أن يكون بالضمة وَأَبُوكَ جَاءَ أَبُوكَ رفع بالواو إذًا ليست علامةً أصلية .
المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء .
جمع المذكر السالم ، هذه فروع ، جمع المذكر السالم يُرفع بالواو وينصب وبجر بالياء ، إذًا كلها فروع .
جمع المؤنث السالم يرفع بالضمة على الأصل ويجر بالسكرة على الأصل خرج في حالة واحدة لكن لا بد من تقييده في العد فنقول : جمع المؤنث السالم في حالة النصب ، لأنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتح ، الاسم الذي لا ينصرف في حالة الرفع بالضمة على الأصل ، في حالة النصب بالفتحة على الأصل ، في حالة الجر يجر بالفتحة .

وجر بالفتح فيما لا ينصرف

يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .
هده خمسة أبواب في الأسماء تسمى أبواب النيابة ، واثنان في الأفعال ، يعني : من أبواب النيابة ، الأمثلة الخمسة ، والفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم ، لأنه في حالة الرفع على الأصل ، وفي حالة النصب على الأصل ، إما أن يكون إعرابًا ظاهرًا أو مقدرًا ، في حالة الجزم يعرب بالحذف ، والأصل في الجزم أن يكون بالسكون ، إذًا هذه سبعة أبواب تسمى أبواب النيابة خمسة في الأسماء ، واثنان في الأفعال هذا بـ [نعم] .

......

الأفعال بابان ، الأمثلة خمسة يَفْعَلانِ وتَفْعَلانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِين سيأتي لها باب خاص ، كل فعل مضارع أُسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطب هذا يسمى يَأْكُلانِ وَتَأْكُلانِ وَتَأْكُلُونَ وَيَأْكُلُونَ وَتَأْكُلِينَ يا أسماء ، هذه الإعراب يكون فيها بالرفع بثبات النون ، وفي النصب والجزم بحذف النون ، إذًا إعرابها فرعي أم أصلي ؟ فرعي لا أصلي ، لأنه يكون بالحذف سيأتينا بابه أنت تأخذ الأصلي الآن .
إذًا الباب الأول في الأفعال التي تكون من أبواب النيابة الأمثلة الخمسة يَقُومَانِ وَتَقُومَان .
الباب الثاني : الفعل المضارع المعتل الآخر ، يعني : ما كان مختومًا بواو أو ياء أو ألف ، هذا في حالة الجزم يحذف حرف العلة ، والحذف فرع عن السكون هذا باعتبار المحل ، أما باعتبار الحالِ الذي يكون علامة للرفع أو النصب فهي عشرة :
ثلاثة على الضم - وابن آجروم يقول : الرفع أربع علامات : الضمة ، والألف ، والواو ، والنون .
قلنا : الضمة هي أصل ، والثلاثة الأخيرة هذه فرع ، إذًا الألف والواو والنون فروع عن الضمة ، هذه ثلاثة ، وأربعة عن الفتحة قال : وللنصب خمس علامات : الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون . الفتحة هي الأصل ، والألف في الأسماء الستة إِنَّ أَبَاكَ هذا منصوب بالألف ، الألف والياء في المثنى وجمع المذكر ، والكثرة في جمع المؤنث السالم ، والحذف الذي هو حذف النون في الأمثلة الخمسة هذه أربعة ، أربعة وثلاثة سبعة ، واثنان

عن الكسرة ، وللخفض ثلاث علامات : الكسرة هي الأصل ، والياء ، والفتحة . الياء والفتحة ينوبان عن الكسرة ، الياء في الأسماء الستة والمثنى وجمع التصحيح ، والحذف ، الياء والفتحة ، الفتحة تكون في الممنوع من الصرف اثنان وسبعة تسعة ، بقي الجزم للجزم كم علامة ؟

[......]

علامتان : السكون وهو الأصل ، والحذف . هذا فرع عن السكون ، واحد وتسعة عشرة باتفاق أو فيه خلاف ؟

باتفاق ، إذًا عشرة باعتبار النائب إذا عددنا النائب يكون عشرة ، وإذا عددنا المحل يكون سبعة ، لأن في الأسماء الستة مثلاً كم نائب ؟ ثلاث الواو ، والألف ، والياء . ثلاثة في باب واحد إما أن تعد الباب واحد وإما أن تعد النائب ثلاثة ، واضح ؟ الأسماء سيأتينا باب اسمه الأسماء الخمسة **(بَابُ الأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ)** ، ونقول : ستة الصواب أنها ستة .

وسادس الأسماء ، ثم هنوك سادس الأسماء .

عرفنا هذا الآن ؟ هذه مقدمة لتفهم هذا الباب الذي سيأتينا .

قال رحمه الله : **(أَقْسَامُهُ)** . الضمير يعود على ماذا ؟

[على الإعراب]

على الإعراب ، إذًا قسم لنا الإعراب **(أَقْسَامُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ)** **(ثُمَّ جَرٌّ)** **(وَجَزْمٌ)** هكذا قال ، **(رَفْعٌ وَنَصْبٌ)** ثم في آخر البيت قال : **(ثُمَّ جَرٌّ)** ، **(تَخْصِيْصُهُ بِاسْمٍ وَجَزْمٌ)** . هذه أربعة ، ولكنه ذكرها مفصلة باعتبار محلها ، فقال : **(رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَهُمَا)** . أي : الرفع والنصب ، **(فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ)** ، إذًا الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل ، لكن لا بد أن تقيد الاسم تقول : في اسم متمكن . احترازًا من الاسم غير المتمكن وهو المبني ، فإن إعرابه يكون محليًّا لا ظاهرًا ولا مقدرًا ، إذًا **(فِي اسْمٍ)** تقول : أي معرب متمكن . **(وَفِعْلٍ)** ، أي : مضارع لم يتصل به ما يوجب بناءه ، واضح هذا ؟

(أَقْسَامُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ) هذا النوع الأول والنوع الثاني .

ثم قال : **(وَهُمَا)** . هذه جملة معترضة ، **(وَهُمَا)** هذا مبتدأ **(فِي اسْمٍ)** ، **(وَهُمَا)** كائنان جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، **(اسْمٍ وَفِعْلٍ)** ، **(اسْمٍ)** معرب **(وَفِعْلٍ)** مضارع ، **(ثُمَّ جَرٌّ)** هذا النوع الثاني **(ثُمَّ جَرٌّ لَزِمَا تَخْصِيْصُهُ بِاسْمٍ)** ، **(ثُمَّ جَرٌّ لَزِمَا)** ، **(لَزِمَا)** الألف هذه يقال فيها للإطلاق ، يعني : لزم بالفتح [تشبع الألف] [7] تشبع الفتحة حتى تصير كأنها ألفًا فيقال فيها مادة الإطلاق ، أو ألف الإطلاق ، **(ثُمَّ جَرٌّ لَزِمَا تَخْصِيْصُهُ)** هذا فاعل لزم ، **(لَزِمَا)** يعني : يجب تخصيصه باسم متمكن . إذًا ما يختص بالاسم هو الجر .

(وَجَزْمٌ يَنْفَرِدْ ** بِهِ مُضَارِعٌ) هذا النوع الرابع وهو المختص بالفعل وهنا قيد قال : **(يَنْفَرِدْ ** بِهِ)** . أي : بالجزم ، فعل مضارع ، مضارع هذا صفة لموصوف محذوف فعل مضارع ، إذًا بين في هذا البيت ونصف البيت أن الإعراب أربعة أنواع منها ما هو مشترك في الاسم والفعل ، ومنها ما هو مختص بالاسم ، ومنها ما هو مختص بالفعل [بالحرف] [8] منها ما هو مختص بالاسم ومنها ما هو مختص بالفعل المضارع .

ثم قال : **(وَاعْرَابٌ يَرِدْ مُقَدَّرَاً)** . الأصل في الإعراب أن يكون ظاهرًا ، يعني : ملفوظًا به تقول : جَاءَ زَيْدٌ الْعَالِمُ ، رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَالِمَ ، مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَالِمِ . الأصل أن يكون الإعراب ظاهرًا وذكرنا في الحد أثر ظاهر أو مقدر ، أراد أن يبين لك المحال التي يكون الإعراب فيها مقدرًا لأنها فرع والفرع يمكن حصره وما عداه فهو على الأصل في كونه ظاهرًا ، إذًا لماذا نقول : الناظم هنا شرع في بيان ما يكون الإعراب فيه مقدرًا ؟ لأنه محصور يمكن عده ، وما عداه على الأصل في كونه ظاهرًا ، قال : و **(يَرِدْ)** . **(وَإِعْرَابٌ يَرِدْ)** ، يعني : يأتي **(مُقَدَّرًا)** حال كونه مقدرًا ، يعني : غير ملفوظ به ، المقدر معناه أنه منوي لا تلفظ به لا تنطق بالضمة ولا تنطق بالفتحة ولا بالكسرة ، وإنما يكون مقدرًا ما معنى مقدرًا أنه منوي في قلبك ، ولذلك السيوطي رحمه الله في كتابه **((منتهى الآمال شرح حديث إنما الأعمال))** قال : ويدخل النحو في بعض مسائل الحديث . أو مسائل النحو تدخل في مدلول هذا الحديث . «**إنما الأعمال بالنيات**» . تقول : جَاءَ الْفَتَى ، أعرب الْفَتَى . يقول : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة المقدرة ، نقول : أين .. ؟ تقول : نويتها في قلبي «**إنما الأعمال بالنيات**» .

---

(7) سبق .

(8) سبق .

(**وَإِعْرَابٌ يَرِدْ مُقَدَّرًا فِي نَحْوِ عَبْدِي**) ، (**عَبْدِي**) هذا هو النوع الأول الذي تقدر فيه الحركة ، جميع الحركات الضمة والفتحة والكسرة ، والسكون ؟

....

هذا اسم عبدي ليس بفعل ، والسكون يكون من خواص الأفعال ، إذًا يُقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة ، لماذا يقدر في المضاف إلى ياء المتكلم ؟ نقول : لأن ياء المتكلم تستلزم أن ما قبلها يكون مكسورًا على الدوام . ياء المتكلم لا بد أن يكون ما قبلها مشتغلاً بحركة مناسبة وهي الكسرة ، فكل ما جاءت حركة نقدرها لتعذر ظهورها ، لماذا ؟ لأنه لا يمكن أن يحرك الحرف الواحد بحركتين تقول : جَاءَ عَبْدِي . جَاءَ فعل ماضي ، وَعَبْدِي نقول : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة . لِمَ ضمة مقدرة ؟ لأنه مضاف إلى ياء المتكلم ، وهل يمكن أن يحرك بالكسر والضم معًا في وقت واحد ؟ ما يمكن أن يحرك بحركتين ، إذًا لا بد أن نقدر الضمة على الدال التي اشتغلت بالكسرة وهذه الكسرة جيء بها لمناسبة الياء ، إذًا الموضع الأول المضاف إلى ياء المتكلم تقدر عليه جميع الحركات رفعًا ونصبًا وجرًّا جَاءَ عَبْدِي الضمة مقدرة ، رَأَيْتُ عَبْدِي الفتحة مقدرة ، مَرَرْتُ بِعَبْدِي الكسرة مقدرة ، عَبْدِي الدال مكسورة لم لا نقول : هذه كسرة حرف الجر ؟ نقول : لأن التركيز ثابت أولاً أضيف الاسم إلى الياء فكسر ما قبل الياء ثم سلط عليه العامل ، إذًا اشتغل الحرف بحركة المناسبة أولاً ثم سلط عليه العامل مَرَرْتُ بِعَبْدِي دخلت الباب بعد الإضافة فقد اشتغل الحرف بحركة المناسبة هذا هو النوع الأول الذي يقدر فيه الإعراب جميعه ، وإنما يكون لمناسبة الكسر الذي تستدعيه الياء .

النوع الثاني : (**وَالْفَتَى**) . (**الْفَتَى**) هذا فيه إشارة إلى الاسم المقصور ، اسم مفعول من قصر ، بمعنى حبس ، سمي مقصورًا لأنه يحبس عن الحركات ، جميع الحركات لا تظهر عليه ضمة ولا فتحة ولا كسرة ، تقول : جَاءَ الْفَتَى . الْفَتَى فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره ، رَأَيْتُ الْفَتَى مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره ، مَرَرْتُ بِالْفَتَى نقول : اسم مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة ، إذًا قدرت الضمة ، وقدرت الفتحة ، وقدرت الكسرة ، لماذا ؟ لأن الألف لا يمكن تحريكها ، الألف يقولون : ألف ملساء لا تقبل الحركة ، لو جلست تحرك الفتى بالضم لجلست إلى الصباح وأنت لا تستطيع أن تأتي بألف مضمومة ، حَرِّك جَاءَ الْفَتَى ما تستطيع أن تحرك الألف بالضمة ، ما الفرق بين عَبْدِي وَالْفَتَى ؟ عَبْدِي قدرت جميع الحركات ، الْفَتَى قدرت جميع الحركات الذي يعرف يشير ، نعم .

[نعم]

.....

وهذا تعذر ، كلاهما متعذر ، نعم .

.....

نعم .

......

نعم .

......

نعم .

......

نعم نَعِم أحسنت هذا قريب ، عبدي آخر الكلمة الدال ، الدال هل تقبل الحركة ؟ جَاءَ عَبْدٌ رَأَيْتُ عَبْدًا مَرَرْتُ بِعَبْدِي ، إذًا ليس الدال ليس الحرف الذي هو الدال متعذرًا لقبول حركة ، هو يقبل حركة ، لكن لكونه أضيف إلى ما بعده ولزم الكسرة فصار متعلقًا ، ولذلك يقولون : التعذر نوعان :

تعذر عرضي .

وتعذر أصلي .

التعذر الأصلي الذي آخره ألف لازمة قبلها فتحة ، مثل الفتى ، هذا أصلي ، لماذا أصلي ؟ لأن الألف لذاتها لا تقبل الحركة ، نفس الألف لا تقبل الحركة ، لكن عَبْدِي نقول : هذا تعذر عرضي عارض وليس أصليًّا ، لأن الدال في أصلها تقبل الحركة أو لا ؟ نقول : تقبل الحركة ، وإنما تعذر قبولها للحركة لكونها مشتغلة بحركة المناسبة دائمة ، أينما حلَّ ، سواء حلَّ في موضع رفع أو نصب أو جر .

النوع الرابع : قال : (**وَغَيْرَ نَصْبٍ كُلُّ مَنْقُوصٍ أَتَى**) . الاسم المنقوص كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة مثل القاضِي ، القاضي نقول : هذا اسم منقوص ، سمي منقوصًا لأنه ينقص بعض الحركات ، عَبْدِي وَالْفَتَى تقدر جميع الحركات الضمة والفتحة والكسرة ، ولكن المنقوص الذي مختوم بياء لازمة قبلها كسرة مثل القاضِي نقول : هذا لا تقدر عليه جميع الحركات ، وإنما يقدر عليه حركتان فقط وهما : الضمة ، والكسرة . وأما الفتحة فتظهر (**أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ**) [الأحقاف : 31] دَاعِي هذا مثل قَاضِي جَاءَ الْقَاضِي مَرَرْتُ بِالْقَاضِي ، جَاءَ الْقَاضِي بالياء ولكنها ساكنة لماذا ؟ لكونها وقعت في موضع رفع ، وإذا وقعت في موضع رفع فحينئذٍ تقدر الضمة للثقل ، لماذا ؟ لأنه يدخل التلفظ بالياء وهي مضمومة ، الْفَتَى هنا هل يمكن النطق بالضمة جَاءَ الْفَتَى ؟ ما يمكن ، هذا يسمى تعذر لو حاول أو تكلف المتكلم أن يظهر الضمة لما استطاع ، أما المنقوص فلو تكلف المتكلم ليظهر الضم لاستطاع جَاءَ الْقَاضِيُ استطاع لكن فيه ثقل ، لأن الياء ثقيلة حرف علة ولا يناسبها ضم ولا كسر ، فحينئذٍ أرادوا التخفيف ، لأن القاعدة العامة عند العرب التماس الخفة ، سواء كان في الحروف أم في الحركات ، فحينئذٍ حذفوا الضمة وحذفوا الكسر فقالوا : جَاءَ الْقَاضِي ، الْقَاضِي فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره ، لم قدرت الضمة ؟ دفعًا للثقل ، مَرَرْتُ بِالْقَاضِي أيضًا الكسرة مقدرة للثقل ، رَأَيْتُ الْقَاضِيَ نقول : هذا ظهرت عليه الفتحة ، لم ؟ لكونه لا تعارض بين الياء والفتحة ، الياء ثقيلة والفتحة خفيفة ، إذًا لا تعارض بينهما بخلاف الضمة ثقيلة والكسر ثقيل والياء أيضًا في نفسها ثقيلة ، فاجتماع ثِقَلَيْنَ لا بد من التخفيف ، لكن قال هنا : (**وَغَيْرَ نَصْبٍ**) . ما هو غير النصب ؟ ما مفهومه ؟

الرفع والكسر ، الضمة والكسر . (**وَغَيْرَ نَصْبٍ كُلُّ مَنْقُوصٍ أَتَى**) ، أتى كل منقوص حال كونه (**غَيْرَ نَصْبٍ**) ، يعني : مقدرًا فيه الضمة والكسرة ، (**كَاسْمَعْ أَخِي دَاعِيَ مُولِيْكَ الْغِنَى**) مثل لكل ما نفى (**كَاسْمَعْ أَخِي دَاعِيَ مُولِيْكَ الْغِنَى**) ، (**كَاسْمَعْ**) الكاف هذه للتشبيه ، يعني : مثال لما ذكر ، الكاف حرف جر ، واسمع فعل أمر ، كيف دخل حرف الجر على الفعل ؟ نقول : دخل على محذوف كَقولك كقولك اسمع يا أخي ، أخي هذا منادى منصوب ، لأنه مضاف كما سيأتي ، أَخِي أصلها أَخٌ أضيفت إلى ياء المتكلم فصار أَخِي ، يَا أَخِي ما إعرابه ؟ منادى منصوب ، وعلامة نصبه ؟ مثل عبدي ، علامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، لأنها أضيفت إلى ياء المتكلم ، وياء المتكلم لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مكسورًا ، هذا مثال لـ أو تأكيد لقوله : (**عَبْدِي**) . السابق ، (**كَاسْمَعْ أَخِي دَاعِيَ مُولِيْكَ**) (**دَاعِيَ**) هذا مثال لأي شيء ؟ للمنقوص ، في أي حالة ؟ في حالة النصب مثل (**أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ**) [الأحقاف : 31] ، (**اسْمَعْ**) (**دَاعِيَ**) (**دَاعِيَ**) هذا منقوص لكونه مختومًا بياء قبلها كسرة ، والياء لا .. # 48.54 ، (**دَاعِيَ**) ظهرت عليه الفتحة وهو مضاف و(**مُولِيْكَ**) مُولِي هذا مضاف إليه ، نعم ، إيش إعرابه ؟ مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة ، لم مقدرة ؟ لأنه اسم منقوص ، (**دَاعِيَ**) ، (**مُولِيْكَ**) المضاف والمضاف إليه كلاهما منقوصان ، (**دَاعِيَ**) ظهرت عليه الفتحة وهو منقوص لأنها لا تقدر ، مُولِي هذا منقوص فقدرت عليه الكسرة لأنها ثقيلة ، (**مُولِيْكَ**) هذا يتعدى إلى مفعولين ، أضيف إلى مفعوله الأول وهو الكاف ، الْبِنَاء : هذا المفعول الثاني كالفتى ، البناء نقول : مفعول ثان لمولي ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، العرضي أم الأصلي ؟

.....

الأصلي [أحسنتم] .

ثم شرع رحمه الله في بيان أن الاسم الأصل فيه أنه معرب ، الإعراب قلنا : الأصل أن يكون في الاسم المتمكن وفي الفعل المضارع ، ما الاحتراز على الاسم المتمكن هو الذي أشار إليه بقوله : (**وَاحْكُمْ**) . أيها النحوي ، (**عَلَى اسْمٍ شِبْهِ حَرْفٍ بِالْبِنَا**) ، أي : أن الاسم كما يكون معربًا وهو الأصل فيه كذلك يكون مبنيًّا ، عندنا إعراب وعندنا بناء ، الأصل في الأسماء الإعراب ، والبناء في الأسماء فرع ، الأصل في الأفعال البناء ، لذلك الفعل الماضي مبني والفعل فعل الأمر مبني ، وفعل المضارع قد يكون مبنيًّا وقد يكون معربًا وإن كان الأصل فيه أنه خرج عن أصله ، متى نحكم على الاسم بكونه مبنيًّا لأن ما جاء على الأصل لا يسأل عنه لا يبحث عن حكمته لم جاء معربًا لا يقال : لم جاء الاسم معربًا ؟ لأنه الأصل فيه كمن ولد في أرض المسلمين هل نقول له : هل أنت مسلم أم لا ؟ لا نسأل ، لا نسأله نقول : هل أنت مسلم أم لا ؟ لم ؟ لأنه ولد في بلاد المسلمين ولا أثر للكفر ونحوه فحينئذٍ يبقى على أصله ، أما ما خرج عن أصله فلا بد من السؤال ، الاسم يبنى إذا أشبه الحرف هكذا قال الناظم ، (**وَاحْكُمْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ حَرْفٍ**)

، إذًا عندنا اسم شبه حرف واسم لم يشبه الحرف ، وعليه نقول : الاسم المعرب هو الذي لم يشبه الحرف كما قال ابن مالك :

ومعرب الأسماء ما قد سلما   من شبه الحرف كأرض وسما

والاسم المبني اعكس الأول ، هو الذي أشبه الحرف ، إذًا القضية محصورة ، المعرب الذي لم يشبه الحرف ، والمبني [الذي لم يشبه الحرف][9] الذي أشبه الحرف .

والاسم منه معرب ومبني   لشبه من الحروف مُدْنِي

الاسم الذي هو قسيم للفعل والحرف ، أما ذكرنا أن الكلمة ثلاثة أنواع ؟
اسم وفعل وحرف .
الاسم بالنظر إليه على ثلاثة مراحل :
- اسم خالص عن الشبه بالفعل والحرف .
- واسم أشبه الفعلَ .
- واسم أشبه الحرف .

لأنه قريب للفعل وقريب للحرف ، بعض الأسماء لكونها مشتركة مع الفعل في جنس الكلمة تأثرت في الفعل ، فصار فيها نوع شبه بالفعل ، وهذا الذي هو الاسم الذي أشبه الفعل هذا الذي يُعنون له بـ **(باب الممنوع من الصرف)** كما سيأتي ، والاسم الذي أشبه الحرف هو الذي عُنون له بالأسماء المبنية ، الأسماء المبنية ، الاسم الذي لم يشبه الحرف ولم يشبه الفعل هذا يقال فيه اسم متمكن ، ولذلك يُدخل عليه نون التنوين ، وهو اللاحق من الأسماء المعربة لدلالتها على تمكنها في باب الإعراب ، تمكنت ورسخت في باب الإعراب بحيث لم تشبه الفعل فتمنع من الصرف ، ولا الحرف فتبنى ، لأن الاسم إذا أشبه الفعل منع من الصرف سلب منه التنوين وصار لا يجر به الكسرة وإنما يجر بالفتحة ، إذًا نقص ، الاسم الذي أشبه الحرف أخذ حكم الحرف لأن قاعدة العرب أن الشبيه يعطى حكم المشبه به ، فإذا أشبه الاسم الحرف أعطي الاسم حكم الحرف وهو البناء .

وكل حرف مستحق للبنا

لكن يَرِدُ السؤال هنا : ما وجه شبه الاسم بالحرف ؟
متى نحكم على الاسم بكونه أشبه الحرف ؟
عند النحاة أربعة أنواع :
الشبه الوضعي .
والشبه المعنوي .
والشبه الاستعمالي .
والشبه [الإستقائي] [10].

لن أشرحها كلها ، أشرح واحد . الشبه الوضعي ، والشبه الاستعمالي ، والشبه المعنوي ، والشبه [الإستقائي] .

نأخذ الشبه الوضعي : لأن فيها نوع طول ، ونختصر الأصل أنه لا يذكر هذا في هذا الموضع ، الشبه الوضعي ما ذكرناه سابقًا أن الأصل في وضع الأسماء أن يكون على كم حرف ؟ ثلاثة أحرف ، والأصل في وضع الأفعال أن يكون على ثلاثة أحرف ، الحرف الأصل فيه أن يوضع على حرف أو حرفين ، حرف مثل ماذا ؟ باء الجرّ ،

---

(9) سبق .

(10) هذا اجتهاد من المفرغ ، ولعلها ليس هكذا ، وكذا التي تليها .

ولام الجرّ ، والكاف كاف التشبيه ، نقول : هذه على حرف واحد ، وعلى حرفين أيضًا مثل ماذا ؟ في ، وعن ، ومن ، وهل ، وبل .

إذًا الأصل في وضع الحرف أن يكونٍ على حرف واحد كباء الجر ، أو على حرفين كـ : هل ، وبل .

إذا وجدنا في الأسماء ما وضع أصالةً وليس فيه حذف وهو على حرف أو حرفين نقول : الاسم قد أشبه الحرف ، أشبه الحرف في ماذا ؟ في الوضع ، مثل ماذا ؟ التاء تاء الضمير المتصل تاء الرفع ، ضَرَبْتُ التاء هذه ضمير وهي اسم ، أليس كذلك ؟ ما الدليل على اسميتها ؟

.....

كونها فاعل ، [نعم أحسنت] من علامات الأسماء كونها فاعل ، لأنه لا يكون الفاعل إلا اسمًا ، والإسناد إليها الإخبار عنها ، ضَرَبْتُ التاء هذه كم حرف ؟ حرف واحد ، هل وافقت وضع الأسماء وهي اسم ؟ لم توافق وضع الأسماء ، لماذا ؟ لأن الأصل في وضعها أن تكون على ثلاثة أحرف فأكثر ولكنها وضعت على حرف واحد ، والأصل في الاسم أن يوضع على ثلاثة أحرف ، فنقول : قد أشبهت التاء باء الجر في الوضع ، فلذلك بنيت ضَرَبْتُ تقول : التاء ضمير متصل مبني على الضم لم بني ؟ لأنه أشبه الحرف [نعم] في ماذا أشبه الحرف ؟ في الوضع ، إذًا نقول : ضَرَبْتُ التاء مبنية وهي اسم ، والأصل .. لو سألتك التاء قالت : أنا معرب لم حرمتموني الإعراب ؟ تقول لها : لأنك وُضِعْتِ على غير أصلك ، لو جئت على ثلاثة أحرف لأعربناك على الأصل ، ولكن على نفسها جنت [براقش] فنقول : الأصل في التاء هنا أن توضع على ثلاثة أحرف ولكن وضعت على حرف واحد فأشبهت الحرف فبُني ، أعطيت حكم الحرف وهو البناء .

وكل حرف مستحق للبنا

ضَرَبْنَا زَيْدًا ، ضَرَبْنَا ، نَا الدالة على الفاعلين هي ضمير متصل مبني على السكون في محل ، لم بنيت نَا والأصل أنها معربة لِمَ ؟ لأنها أشبهت الحرف ، في أي شيء ؟ في كونها وضعت على حرفين ، لا نقول : نَا والثالث مثل يد ودم ، لأن ليس عندنا حذف ، يَديٌ وَدَمْيٌ هنا علمنا بالتسمية وعلمنا بالتصغير دُمَيٌّ وَيُدَيٌّ علمنا بالتصغير أن ثَمَّ حرفًا محذوفًا ، وإلا نقول : هناك حذف ، بل هي على أصل وضعها على حرف أو على حرفين ، هذا يُسمى المبني ويعبر عنه بعضهم بأنه غير المتمكن ، ويقسمون الاسم نوعين : متمكن ، وغير متمكن . غير المتمكن هذا هو المبني وهو الذي يلزم حالةً واحدة لا يتغير سواء دخل عليه عامل يقتضي الرفع ، أو عامل يقتضي النصب ، أو عامل يقتضي الجر . تقول : قَالَ هَؤُلاءِ ، رَأَيْتُ هَؤُلاءِ ، مَرَرْتُ بِهَؤُلاء . هُؤَلاءِ لا يتغير ، حذامِ مبني على الكسر قَالَتْ حَذَامِ ، رَأَيْتُ حَذَامِ ، مَرَرْتُ بِحَذَامِ الذي يلزم حالة واحدة ، عكس المعرب ، المعرب لا بد من تغيره بتغير العوامل ، المبني يلزم حالةً واحدة ولا يتغير ولا يتأثر بالعوامل (**وَاحْكُمْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ حَرْفٍ بِالْبِنَا**) .

وَفِي كَيَدْعُو وَكَيَرْمِي وَيَرَى   فَالرَّفْعُ مَعْ نَصْبِ الأَخِيْرِ قُدِّرَا

(**وَفِي كَيَدْعُو**) لما انتهى من الإعراب المقدر في الأسماء شرع في بيان الإعراب المقدر في الأفعال ، وهو كل فعل مضارعٍ مختوم بحرف من حروف العلة الثلاث .

والواو والياء جميعًا والألف   هن حرف الاعتِلالِ الْمُكتَنِف

يدعو هذا فعل مضارع مختوم بالواو ، يرمي هذا فعل مضارع مختوم بالياء وهو حرف علة ، يرى هذا فعل مضارع مختوم بالألف ، إذًا الفعل المضارع المعتل الآخر الذي ختم بحرف من حروف العلة من مواضع الإعراب التقديري ، ولكن ليس على العموم بل فيه تخصيص ، قال : (**فَالرَّفْعُ مَعْ نَصْبِ الأَخِيْرِ قُدِّرَا**) . (**فَالرَّفْعُ**) مبتدأ ، و(**قُدِّرَا**) الألف هذه لـ حرف مد للطلاق وهو الجملة خبر ، فالرفع قدرا مع نصب الأخير ، (**مَعْ نَصْبِ الأَخِيْرِ**) هذا متعلق بقوله : (**قُدِّرَا**) . فالرفع قدر ، يعني : في جميع ما ذكر يدعو يرمي يرى ، الرفع مقدر في الثلاثة الأحوال ، يعني : الفعل المضارع المختوم بحرف من حروف العلة في حالة الرفع تقدر فيه الضم سواء كان مختومًا بواو أو

بياء أو بألف ، مثال الرفع (قُلْ هَـذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللّهِ) [يوسف : 108] (أَدْعُو) تقول : هذا فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره . لم قدرت الضمة ؟ لكونه فعلاً مضارعًا معتل الآخر بالواو ، (تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ) [الفيل : 4] (تَرْمِيهِم) تَرْمِي فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وقدرت عليه الضمة تَرْمِي لا تنطق بالضم لماذا ؟ لكون الياء لا يصلح أن تضم لأن الياء ثقيلة والضم ثقيل ، (وَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ) [التوبة : 94] (وَسَيَرَى اللّهُ) من يعرب ؟ (وَسَيَرَى) هذا فعل مضارع [لا يذهب الوقت] فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين سَيَرَى الألف ساكنة الله التقى ساكنان حذفت الألف والإعراب يتبع النطق لا يتبع المختوم سَيَرَى تكتب الألف ، لكن إذا جئت تعرب الإعراب يتبع الملفوظات لا المرسومات هكذا يقول العلماء ، يتبع الإعراب يكون تابعًا للملفوظات لا للمرسومات (وَسَيَرَى) تكتب الألف ولكن عند النطق لا تنطق بها ، فتقول في إعرابها سَيَرَى يَرَى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ورفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، إذًا فالرفع قدرا في جميع ما ذكر ، (مَعْ نَصْبِ الأَخِيْرِ) ما هو الأخير ؟ يَرَى ، يَرَى النصب فيه مقدر مع الرفع (طه * مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى) [طه : 1 ، 2] تَشْقَىَ هذا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد لام التعليل تَشْقَى وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره ، إذًا قدرت الفتحة على المختوم على الفعل المضارع المختوم بالألف كما قدرت الضمة ، ما مفهومه لما قال : فالرفع قدرا في الجميع مع نصب الأخير ، إذًا الأول والثاني ما حكمه في النصب ؟ في النصب هل تقدر الفتحة أم تظهر ؟

[تظهر]

مفهوم المخالفة أن الفتحة تظهر في ما كان مختومًا بالواو والياء ، هذا المفهوم قد نطق به الناظم قال : (وَاظْهِرْ لِنَصْبِ الأَوَّلَيْنِ) . (وَاظْهِرْ) ، (وَاظْهِرْ) الهمزة هنا همزة وصل ، والأصل فيها أنها همزة قطع لأنه من باب أَكْرَمَ والفعل الرباعي أَكْرَمَ همزته همزة قطع ، كذلك يكون الأمر منه أَكْرِم ولكن هنا سهلها من أجل النظم واظهر الإعراب لنصب الفعلين الأولين ، المختوم بالواو والمختوم بالياء ، (لَن نَّدْعُوَ مِن دُونِهِ إِلَهاً) [الكهف : 14] (لَن نَّدْعُوَ) (نَّدْعُوَ) إيش إعراب (نَّدْعُوَ) ؟

.....

(نَّدْعُوَ) فعل مضارع (لَن نَّدْعُوَ) منصوب بـ لن وعلامة نصبه فتحة ، لذلك قال : (مَعْ نَصْبِ الأَخِيْرِ) ، (وَاظْهِرْ لِنَصْبِ الأَوَّلَيْنِ) ، يعني : الأول البيت السابق قال : (وَفِي كَيَدْعُو) هذا الأول ، (وَكَيَرْمِي) هذا الثاني ، (وَيَرَى) هذا الثالث ، قال : (فَالرَّفْعُ مَعْ نَصْبِ الأَخِيْرِ قُدِّرَا) . الرفع في الثلاثة مقدر ، مع نصب الأخير مقدر ، ماذا بقي ؟ الأول والثاني تظهر فيه الفتحة ، (لَن نَّدْعُوَ) هذه الفتحة ظهرت على الواو (لَن نَّدْعُوَ) ، (قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَن تُلْقِيَ) [طه : 65] (تُلْقِيَ) هذا فعل مضارع منصوب بـ أن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره ، إذًا الفعل المضارع خلاصة أن الفعل المضارع المختوم بحرف من حروف العلة الثلاثة الواو أو الياء أو الألف يسمى معتل الآخر ، الضمة تقدر في الجميع يدعو يرمي يرى الضمة مقدرة في الجميع ، النصب يقدر في المختوم بالألف فقط ، أما ما كان مختومًا بواو أو ياء فالفتحة تظهر لخفتها لأن الواو ثقيل والياء ثقيل والفتحة خفيفة فحينئذٍ تظهر على الحرف الأخير ، والكسرة ؟

.....

هذا فعل لا يدخله الكسر - تنبهوا - ، الكسر لا يدخل الأفعال ، وإنما الذي يختص بالأفعال هو الفعل المضارع الجزم لذلك قال : (وَاحْذِفِ) . أيها النحوي ، (آخِرَ كُلِّ) (كُلِّ) هذا التنوين تنوين عوض عن كلمة ، (كُلِّ) يقصد به يدعو الواو من يدعو ، ويرمي الياء من يرمي ، والألف من يَرَى واحذف آخر كلِ حال كونك جازمًا جازم بمن ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، والضمة قبلها دليل على المحذوف ، (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا) [الحديد : 16] يَأْنِي بالياء هذا الأصل فيه دخلت عليه لَمْ ، لمْ حرف جزم يَأْنِي فعل مضارع حذفت الياء من ذاته فنقول : فعل مضارع مجزوم بـ لم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة الذي هو الياء والكسرة دليل على المحذوف ، (وَلَمْ يَخْشَ

إِلاَّ اللّهَ) [التوبة : 18] **(يَخْشَ)** أصلها يَخْشَى دخلت عليها لَمْ وحذفت الألف للجازم ، إذًا الفعل المضارع المعتل الآخر يحذف حرف العلة للجازم لا إشكال فيه .

وَاظْهِرْ لِنَصْبِ الأَوَّلَيْنِ وَاحْذِفِ آخِرَ كُلٍّ جَازِمًا كَلْتَقْتَفِ

الكاف للتشبيه ، كقولك : لِتَقْتَفِي أصل من قَفَا يَقْفُوا تَقْتَفِي ، قَفَا يَقْفُو هذا الأصل بالواو ومنه قَفْوُ الأثر ، أي الإتباع ، لكن هنا لعله كسره من أجل الوزن تَقْتَفِي إن كان [بالواو أو بالواو] إن كان بالياء أو بالواو وجعل الضمة كسرةً للوزن نقول : هو فعل مضارع مجزوم باللام هذه اللام تسمى لام الأمر وهي جازِمة تجزم الفعل المضارع ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، والكسرة دليل على الياء أو على الواو المحذوفة ، إذًا هذا ما ذكره الناظم في باب أقسام الإعراب .

أسئلة :

س : هنا يقول : ما الأمثلة الخمسة ؟ هل الأمثلة الخمسة هي الأفعال الخمسة ؟

ج : نعم لكن التعبير بالأمثلة الخمسة أولى .

يدعو ، ويرمي ، ويرى أمثلة على ماذا ؟

.....

على الفعل المضارع .

....

لا على الإعراب المقدر ، قلنا : الإعراب المقدر يكون في الأسماء ويكون في الأفعال ، ذكر الأسماء **(عَبْدِي وَالْفَتَى)** ، ومثل ثم ذكر الأفعال **(وَفِي كَيَدْعُو وَكَيَرْمِي وَيَرَى)** .

وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه [أجمعين] .

الدرس الثالث
بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا .

أما بعد .

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(بَابُ إِعْرَابِ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيْرِ)

لما ذكر الباب السابق ، وهو الباب الثاني في النظم **(بَابُ أَقْسَامِ الإِعْرَابِ)** وذكرنا أن الإعراب نوعان أو على ضربين أو ذكرنا أن للإعراب علامات منها أصول ، ومنها فروع ، فهو على ضربين أصل وفرع ، وذكرنا أيضًا أن الإعراب يكون ظاهرًا ويكون مقدرًا ، والأصل فيه أنه ظاهر ، والمقدر هذا معدود لما ذكره الناظم رحمه الله تعالى ، لكن بقي التعليق على البيت الأخير قوله :

وَاظْهِرْ لِنَصْبِ الأَوَّلَيْنِ وَاحْذِفِ آخِرَ كُلٍّ جَازِمًا كَلْتَقْتَفِ

(كَلْتَقْتَفِ) هذا في بعض النسخ فالتكتفي ، وتكتفي اكْتَفَى يَكْتَفِي بالياء هذا أحسن ، لماذا ؟ لأن قَفَا يَقْفُو هذا واضح ، **(كَلْتَقْتَفِ)** الأصل كَلْتَقْتَفُ لماذا ؟ لأنه واوي مثل دَعَى يَدْعُو لِيَدْعُ ، إذًا إذا حذفت الواو بقيت الضمة علامةً على المحذوف ، كذلك تَقْتَفِي هذا نقول : الأصل أنه بالضم ، يعني : بضم الحرف الأخير ، ولذلك النسخة الأخرى أولى فالْتَكْتَفِي لأنه من باب اكْتَفَى يَكْتَفِي فهو يائيٌّ .

قال رحمه الله : **(بَابُ إِعْرَابِ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيْرِ)** . أي : أنه سيذكر في هذا الباب الذي علم أنه بباب الإعراب المفرد وجمع التكسير سيذكر نوعين من محل الإعراب مما يظهر فيه الإعراب .

النوع الأول : المفرد .

والنوع الثاني : جمع التكسير .

فقال رحمه الله : **(وَجَمْعُ تَكْسِيْرٍ كَفَرْدٍ يُعْرَبُ ** بِالْحَرَكَاتِ)** . شبه جمع التكسير بالمفرد ، والمفرد له إطلاقات تختلف باختلاف أبواب النحو ، وهنا في باب الإعراب يقول : المفرد ما ليس مثنًى ولا جمعًا ولا ملحقًا بهما ولا من الأسماء الستة . المفرد في باب الإعراب ما ليس مثنًى ولا مجموعًا أو ولا جمعًا ولا ملحقًا بهما ولا من الأسماء الستة ، ما ليس مثنًى أخرج نحو : الزيدان ، وليس مجموعًا أخرج جمع التكسير وجمع المؤنث السالم وجمع التصحيح ، يعني : الجمع بأنواعه ، ولا ملحقًا بهما أخرج الملحقات بالمثنى (كلا ، وكلتا ، واثنان ، واثنتان) ، وأخرج الملحقات بجمع المذكر السالم ، والملحقات بجمع المؤنث السالم ، ولا من الأسماء الستة ؛ لأن الأسماء الستة وإن كانت هي مفردة أبوك وأخوك وحموك .. إلى آخره إلا أنها تختص بإعراب وهو : الحروف . والمقصود بالمفرد هنا في الإعراب أن يعرب بالحركات على الأصل ، ففرق بين المفرد الذي يُعرب بالحركات ، والمفرد الذي يُعرب بالحروف ، ولذلك نحتاج إلى قيد لإخراجه ، هذا الحد يصدق على نحوِ زيد وبيت ومسجد ، نقول : هذا مفرد ، لأن زيد ليس مثنى ولا مجموعًا ولا ملحقًا بهما ولا من الأسماء الستة ، إذًا زيد هذا مفرد ، ما إعرابه ؟ نقول : يعرب بالحركات ، والأصل في الرفع أن يكون بالضم فيرفع زيد بالضمة على الأصل جَاءَ زَيْدٌ زيدٌ فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره ، وينصب بالفتحة على الأصل رَأَيْتُ زَيْدًا زيدًا نقول : هذا مفعول به منصوب ونصبه فتحة ظاهرة على آخره ، لم فتحة ؟ لأنه مفرد ، والمفرد يعرب بالحركات على الأصل ، مَرَرْتُ بِزَيْدٍ زيدٍ نقول : هذا اسم مجرور بالباء وجره كسرة ظاهرة على آخره ، لم جر بالكسرة ؟ نقول : لأنه مفرد . هذا إن كان صحيح الآخر إن كان المفرد صحيح الآخر يعرب بالحركات الظاهرة وإن كان معتل الآخر فيعرب حينئذٍ بالحركات نفسها لكنها تكون مقدرة ، وهذا ما سبق في الدرس الماضي نحو الاسم المقصود والاسم المنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم ، فعبد مثلاً هذه مفرد ليست مثنى ولا جمعًا ولا ملحقًا بهما ولا من الأسماء الستة ، إذًا انطبق عليها الحد

، فحينئذٍ نقول : تُعرب بالحركات على الأصول ، وترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة كزيد ، ولكن إذا أضيفت إلى ياء المتكلم انتقل إعرابها من الحركات الظاهرة إلى إعرابها بالحركات المقدرة ، وكذلك الاسم المقصور وهو كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتح كالفتى ، جَاءَ الْفَتَى ، رَأَيْتُ الْفَتَى ، مَرَرْتُ بِالْفَتَى ، حينئذٍ في هذه الْمُثُل نقول : الْفَتَى معرب في المثال الأول بالضمة المقدرة ، ومنصوب في المثال الثاني بالفتح المقدرة ، ومجرور في المثال الثالث بالكسرة المقدرة ، لم قدر ؟ أولاً نقول : لم أعرب بالحركات على الأصل ؟ نقول : لأنه مفرد ، وكل مفرد في باب الإعراب الأصل أنه يعرب بالحركات ، وهنا أُعرب بالحركات ، يأتي السؤال الآن : لماذا قدرت الحركة ولم تظهر ؟ نقول : لأنه مقصور ، والمقصور تقدر عليه جميع الحركات كما قال الحريري :

وليسَ للإعرابِ فيما قد قصِرْ مِن الأسامي أَثَرٌ إذا ذُكِرْ

....

النوع الثالث : الاسم المنقوص ، كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، نقول : هذا اسم مفرد ، القاضي مفرد أم مثنى أم مجموع ؟ نقول : هذا مفرد يصدق عليه حد المفرد في باب الإعراب ، وهو أنه ما ليس مثنى ولا مجموعًا ولا ملحقًا بهما ولا من الأسماء الستة ، القاضي ، إذًا يُعرب بالحركات على الأصل ، لم أعرب بالحركات على الأصل ؟ تقول : لأنه مفرد وصدق عليه حدّ المفرد . هل الحركات تكون ظاهرة أم مقدرة ؟ نقول : الثاني . أنها مقدرة ، لماذا مقدرة ؟ لوجود مانع يمنع من ظهور الحركات ، وهل جميع الحركات تقدر على الياء ؟ الجواب : لا ، إنما يقدر نوعان هما : الضمة ، والكسرة . وأما الفتحة فتبقى ، لماذا ظهرت في الياء ولم تظهر في الألف من الفتى ؟ لأن الياء ثقيلة والفتحة خفيفة ، وهل الياء تقبل الحركة في أصلها ؟ نقول : نعم ، الياء تقبل الحركة في أصلها ، يعني : لو تكلف المتكلم وحاول أن يظهر الحركة لأظهرها ، فلو قيل له : أخرج الضمة في جَاءَ الْقَاضِي . لقال : جَاءَ الْقَاضِيُ . إذًا ضمت الياء ، أمكن ضم الياء ، إذًا نقول : أمكن ضم الياء ، أما في باب الفتى فإنه لو حاول وتكلف أن يظهر الفتحة أو الضمة أو الكسرة لما استطاع ، هذا يسمى التعذر الأصلي ، وهو كون الحرف غير قابلٍ للحركة ذات الألف لا تقبل الحركة أما الياء فتقبل الحركة ، إذًا الاسم المنقوص نقول : تقدر فيه الضمة والكسرة وتظهر الفتحة لخفتها ،

والياءُ في القاضي وفي المُستَشرِي ساكنَةٌ في رَفعِهَا والجَرِّ

وتُفتَحُ الياءُ إذا ما نُصِبَا نحوُ لَقِيتُ القَاضِيَ المُهَذَّبَا

إذًا المفرد يعرب بالحركات وهو الأصل فيه ، ثم هذه الحركات قد تكون ظاهرة إذا لم يمنع مانع من ظهور الحركة ، وقد تكون الحركات مقدرة إذا منع مانع من ظهور الحركات ، وهذه الموانع محصورة في الغالب في أو أكثر ما يكون في الاسم المقصور والمنقوص وماذا ؟ والمضاف إلى ياء المتكلم ، مثل غلامي .

قال رحمه الله : (**وَجَمْعُ تَكْسِيْرٍ كَفَرْدٍ**) . إذًا عرفنا حكم المفرد وهو أنه يعرب بالحركات على الأصل ، الحركات الأصلية هذا ما لم يتلبس بما يمنعه من الصرف كما سيذكره ، ثم شبه به جمع التكسير فقال : (**وَجَمْعُ تَكْسِيْرٍ كَفَرْدٍ**) . إذًا حكمه حكم المفرد ، حكم جمع التكسير حكم المفرد ، في ماذا ؟ في أنه يعرب بالحركات على الأصل ، يرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة ، هذا إذا كان صحيح الآخر ولم يمنع من ظهور الضمة أو الفتحة أو الكسرة مانع ، لكن يرد السؤال هنا ما هو جمع التكسير وما ضابطه ؟ نقول : قوله : (**وَجَمْعُ تَكْسِيْرٍ**) ، (**تَكْسِيْرٍ**) هذا تفعيل مصدر من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ، يعني : الجمع جمع المكثر . المكسر هذا اسم مفعول ، وهل المراد المصدر أم اسم المفعول ؟ نقول : المراد اسم المفعول . (**وَجَمْعُ تَكْسِيْرٍ**) ، أي : الجمع المكسر ، التكسير هذا مضاف إليه ، جمع مضاف والتكسير مضاف إليه ، هل التكسير وهو مصدر هل المعنى المصدري مراد ؟ نقول : لا ، إنما أريد اسم المفعول ، يعني : من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول وهو من باب إضافة الموصوف إلى

صفته ، لأن الأصل الجمع المكسر ، الجمع هذا موصوف ، المكسر هذا صفته ، أضيفت الصفة إلى الموصوف ، أو أضيف الموصوف إلى صفته فقيل : جمع التكسير .

الجمع لغة ما يشمل ثلاثة خصائص :

- ما دل على أكثر من اثنين فهو جمع . فيشمل جميع أنواع الجموع ، اسم الجمع ، وجمع التكسير ، وجمع التصحيح ، وجمع المؤنث السالم بأنواعها يدخل في هذا الحد ، [كل ما دل على الجمع فهو] (11) ، كل ما دل على أكثر من اثنين فهو جمع على القول الصحيح أن أقل الجمع ثلاثة .

أما في الاصطلاح عند النحاة فهو ما تغير عن بناء مفرده ، بعضهم يزيد لغير إعلال .

ما تغير ، المقصود به ما تغير ، يعني : جمعٌ تغير عن بناء مفرده ، فما هنا بمعنى الذي تصدق على الجمع ، تغير عن بناء مفرده ، إذًا عن واسم مفرده ، المفرد لو نظرنا وقارنا ، المفرد مع جمعه الذي هو جمع التكسير لوجدنا أن الجمع أو المفرد قد تغير في بنيت الجمع ، وأوجه التغير هذه محصورة في ثلاثة أنواع : إما أن يتغير بالشَّكْلة ، يعني : الحركة ، وإما أن يتغير بزيادة حرف أو أكثر ، وإما أن يتغير بنقص .

فهذه ثلاثة أوجه التغير إما أن يكون بشكلة ، أو نقص ، أو زيادة ، وقد يجتمع بضعها مع بعض فتكون القسمة ستة من ضرب ثلاثة في اثنين ، التغير بالشكلة فقط مثل له النحاة بـ أَسَد وَأُسُد ، أُسُد هذا جمع ، ما نوعه ؟ تقول : جمع تكثير . ما ضابطه ؟ انظر إلى المفرد تجد أنه أَسَدٌ بفتح الهمزة والسين في الجمع قلت : أُسُد . وقد تخفف أُسْدٌ الأصل أُسُد ، إذًا ضمت الهمزة وضمت السين ، هل سلم بناء المفرد في الجمع أم تغير ؟ تغير بخلاف مسلم لو جمعته بواو ونون لو قلت : مسلمون . إذًا سلم وصح المفرد في الجمع ، مسلم مسلمون صح المفرد في الجمع أما أَسَد وَأُسُد تغير ، ووجه التغير هنا تغير الشكل .

النوع الثاني أن يتغير بنقص ، يعني : نقص حرف ، وهذا مثل له النحاة بـ تُخَمَ وَتُخَمْ تُخَمَةٌ هذا مفرد تُخَمٌ هذا جمع ، ما الفرق بينهما ؟ الجمع نقص حرفًا واحدًا عن مفرده ، وهو : التاء ، إذًا هل حصل تغير في بنية المفرد ؟ نقول : نعم ، ما تغير عن بناء مفرده ، لو نظرنا وقارنَّا المفرد مع الجمع لقلنا : الجمع قد نقص حرفًا عن مفرده ، وهذا يأتي في ثبوت أن البنية قد تغيرت .

بزيادة ، وهو النوع الثالث مَثَّلَ له النحاة بـ صِنْوٍ وَصِنْوَان ، صنوٍ هذا فرع الشجرة ، يجمع على صنوان ، صِنْوٍ صِنْوَان ، ما الفرق بينهما ؟ زيادة الألف والنون ، إذًا حصل التغير هنا عن بنية المفرد بزيادة ، وهي زيادة [في حرفين] وهي زيادة الحرفين الألف ، والنون .

قد يشتمل أو يجتمع الشكلة مع النقل ، يعني : قيد يتغير الجمع عن بنيت مفرده بتغير الحركات مع نقص بعض الحروف رَسُول وَرُسُل رَسُول رُسُل الراء في المفرد مفتوحة رَسُول ، وفي الجمع رُسل مضمومة ، إذًا حصل التغير بالشكل ، رَسول الواو ثابتة في المفرد ، أين هي في الجمع ؟ سقطت ، إذًا حصل التغير بتغير الشكل مع نقص بعض الحروف .

النوع الرابع : تغير الشكل مع الزيادة ، نحو : رَجُل ، وَرِجَال . رَجُل بفتح الراء وضم الجيم ، تقول : رِجَال . حصل تغير في الشكل مع زيادة الألف قبل اللام وبعد الجيم بين الجيم واللام ، رَجُل وَرِجَال حصل التغير بالكسر رَ رِ ، وحصل زيادة حرف بين الجيم واللام .

النوع الذي يليه أن يحصل التغير في الشكلة والزيادة والنقص معًا ، مَثَّل له النحاة بـ : غُلام ، وَغِلْمَان . غُلام الغين مضمومة في المفرد غُ غِلْ كسرت للجمع ، غُلام غِلْمَان ، أين الألف التي بعد اللام لغلام ؟ سقطت ، إذًا نَقْل ، غُلام غِلْمَان بعد الميم زيدت ألف ونون ، إذًا حصل التغير بالشكلة والزيادة والنقص ، هذه هي أوجه التغير في الجمع جمع التكسير عن مفرده ، هذا يعبر عنه بأن التغير قد حصل تحقيقًا هذا هو الغالب ، وقد يحصل في كلمات معدودة ولم يذكر النحاة له إلا مثالاً واحدًا ويسمى التغيير التقديري نحو : فُلْ . هذا استوى فيه المفرد والجمع ، فُلْك على وزن فُعْل ، فُعْل فُلك هذا يطلق على المفرد ويطلق على الجمع ، هل حصل تغيير وفُلْك بالطبع أنه جمع تكسير ، نقول : هل حصل تغيير في الجمع عن مفرده ؟ في الظاهر لا ، لأن فُلْك وفُلْك مستويان اتحدتا صورةً فنقول : لا بد من التقدير . فنقول : الضمة فيه فُلْكٍ وهو مفرد كالضمة في قُفْلٍ ، والضمة في فُلْكٍ وهو جمع كالضمة في أُسْدٍ ، لا بد من أن نقدر أن الضمة في المفرد ليست هي عين الضمة في الجمع ، وهذا من باب طرد الباب فقط ، لأنهم

---

(11) سبق .

اصطلحوا على أن جمع التكسير لا بد أن يكون متغيرًا عن مفرده ، وقد وجد الاتحاد هنا ، اتحاد الصورة في المفرد مع الجمع ، هل ننقض القاعدة أم أننا نتأول وندخله في القاعدة ، أيهما أولى ؟ نتأول وندخله في القاعدة ، فنقول : لا بد من التقدير فنقدر ضمة فُلْكٍ الذي هو المفرد كقُفْلٍ وهو مفرد ، وضمة فُلْك الذي هو الجمع كضمة أُسْدٍ الذي هو جمع تكسير ، قلنا : لغير إعلال . هذا لإخراج الاسم المقصور والاسم المنقوص إذا جمعا جمع تصحيح يعني : بواو ونون ، مُصْطَفَى هذا اسم مقصور آخرها ألف لازمة ، إذا أردنا أن نجمعه بواو ونون وما جمع بواو ونون عكس جمع التكسير تسلم فيه بنية المفرد ، لا بد أن يكون سالمًا ، فإذا قلنا : الْمُصْطَفَى وأردنا جمعه بواو ونون قلنا : مُصْطَفَاون . هكذا ، فنقول : التقى واو وألف ساكنة ، واو ساكنة وألف ساكنة قبلها ، إذًا اجتمعا ساكنان ، ماذا يحصل ؟ لا بد من حذف الألف مُصْطَفَى فصار مُصْطَفَون ، هذا الجمع إن نظرت إلى الظاهر قلت : حصل تغيير بنقص حرف مثل تُخَمَة وتُخَمْ ، مُصْطَفَون هذا حصل تغير في الجمع عن بنية مفرده لأن المفرد مُصْطَفَى بالألف ، وَمُصْطَفَون سقطت الألف وهو جمع ، تقول : إذًا هذا جمع التكسير . نقول : لا . لم ؟ لأن تُخَمَة وَتُخَم وصنوان الزيادة والنقص هناك في باب جمع التكسير حصلت الزيادة لذات البنية ، وزنه مسموع من لغة العرب على هذه البنية ، أما في باب مُصْطَفَى فهذه الألف سقطت لعلة تصريفية ، وعندهم قاعدة [صغرى] (12) : أن ما سقط لعلة تصريفية فهو كالثابت ، تُخَمَةٌ تُخَمٌ ، التاء لماذا سقطت هنا ؟ لم تسقط لعلة تصريفية ، وإنما سقطت لكون جمع تُخَمَة سُمع من لغة العرب على تُخَمْ ، إذًا لم تسقط أو لم يسقط الحرف الأخير لأجل الجمع ، وإنما البنية برأسها هي جمع ، أما مُصْطَفَون نقول : الألف سقطت لعلة تصريفية ، كذلك قاضي ، قَاضِي هذا اسم منقوص آخره ياء ، إذا أردت جمعه بواو ونون القاضي ثم واو ونون اجتمع ساكنان الياء والواو مثل مُصْطَفَاون قَاضِيون ياء ساكنة ثم واو ساكنة التقى ساكنان لا يمكن تحريك الياء ، ننتقل إلى المرحلة الثانية وهي : حذف حرف العلة ، ولا يجوز حذف حرف العلة للتخلص من التقاء الساكنين إلا بشرطين : أن يكون الحرف حرف علة ، وأن يبقى دليل عليه من جنس الحرف المحذوف . إن كان المحذوف ياء يجب أن يُستبقى الكسرة دليل عليه ، إن كان المحذوف ألف يجب أن تبقى الفتحة دليل عليه ، والواو كذلك مع الضمة أو الضمة مع الواو ، هنا صارت إذا حذفنا الياء نقول : الياء حرف علة وقبلها مكسور ، إذًا نحذف حرف العلة صار القاضِو ، ضِو ضاد مكسورة واو ساكنة ، ماذا سيحصل ؟ عندهم قاعدة وهي - قاعدة تصريفية - ، وهي : أن الواو إذا سكنت وكُسر ما قبلها وجب قلب الواو ياءً ، إذا سكنت الواو وانكسر ما قبلها وجب قلب الواو ياءً ، وهنا لو طبقنا هذه القاعدة للتبس الجمع المرفوع بالمنصوب أو المجرور ، فلو قلبت الواو ياءً قلت : الْقَاضِينَ . هل هو مرفوع أو منصوب ؟ لا تدري ، إذًا فرارًا من قلب الواو ياءً يجب قلب الكسرة ضمة ، فصار جمع القاضي بواو ونون الْقَاضُونَ ، القاضون ضمة الضاد مع حذف الياء ، حصل تغيير بالشكل واللفظ ، أليس كذلك ؟ القاضي يجمع على قاضون ، حصل تغير بالشكل لأننا نقلنا الكسرة قاضي صارت قاضو ، إذًا انتقلت الكسرة إلى ضمة وهذا تغيير بالشكل ، لأن المفرد قاضِي بكسر الضاد ، والجمع قاضُو ، إذًا بضم الضاد ، إذًا حصل تغيير للشكل ، كذلك القاضي بالياء قاضُون بدون ياء ، إذًا حصل تغير بالشكل واللفظ ، هل هو جمع تكسير أم ماذا ؟ إذا قلنا : ما تغير عن بناء مفرده . وسكتنا ولم نقل : لغير إعلال . لخرج أو لدخل معنا قاضون ومُصْطَفَوْنَ ، لكن لما حصل التغيير والتبديل في مُصْطَفَوْن وقاضون لعلة تصريفية نقول : هذا لا بد من إخراجه .

إذًا تعريف ، أو ضابط جمع التكسير ما تغير عن بناء مفرده لغير إعلال ، لغير إعلال بماذا ؟ لنخرج ما تغير عن بناء مفرده من إعلال ، وهو العلة التصريفية ، الاسم المقصور والاسم المنقوص إذا جمع بواو ونون فإنه يتغير بالشكل في بعض أفراده ويتغير بالنقص ، فحينئذٍ لا نحكم على مُصْطَفَوْنَ وَقَاضُونَ بأنه تغير بالجمع وإنما تغير لعلة تصريفية ، فحينئذٍ نقول : إذا توفرت هذه أو وُجد هذا الضابط تقول : هذا الجمع جمع تكسير يُرفع بالضمة على الأصل سواء كانت ظاهرة أم مقدرة ، وينصب بالفتحة على الأصل كالمفرد سواء كانت ظاهرة أو مقدرة ، ويجر بالكسرة على الأصل سواء كانت ظاهرة أو مقدرة .

جَاءَ الرِّجَالُ وَالأُسَارَى وَغِلْمَان ، وقيل : هكذا جَاءَ الرِّجَالُ وَالأُسَارَى وَغِلْمَان ، كيف نعرب الرِّجَال ؟ نقول : جَاءَ فعل ماضي ، والرِّجَالُ ؟

......

فاعل مرفوع ، بماذا ؟

(12) لا أدري أصغرى أم كبرى لم يتضح لي . [المفرغ]

......
لماذا أعرب بالضمة ؟

.....
لأنه جمع تكسير ، وإعراب جمع التكسير كإعراب المفرد ، والمفرد يرفع بالضمة الرِّجَالُ ، وَالأُسَارَى ؟

....
معطوف على الرِّجَال ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، ورفعه ضمة مقدرة على آخره ، أُسَارَى لأنه اسم مقصور ، الاسم المقصور يكون في المفرد ويكون في الجمع جمع التكسير ، إذًا مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر الأصلي ، وغِلْمَانِ هذا معطوف على .

....
على أي شيء ؟ على الأسارى أو على الرجال ؟

....
القاعدة أن ما عطف بواو يكون العطف على الأول ، إذا كان العطف بواو العطف أو أَو يكون العطف على الأول ، وإذا كان بغيرها يكون على سابقه وخاصة إذا كان بـ ثم أو الفاء ، جَاءَ زَيْدٌ وَخَالِدٌ وَعَمْرو وَمُحَمَّدٌ ، محمد هذا معطوف على الأول ، جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌ فَخَالِدٌ فَمُحَمَّدٌ ، محمد معطوف على سابقه ، وسابقه معطوف على سابقه ، والأسبق على الأول ، لأنها تفيد الترتيب والتعقيب ، إذًا يكون الإعراب بالحركات الظاهرة ويكون الإعراب في جمع التكسير أيضًا بالحركات المقدرة ، (**وَجَمْعُ تَكْسِيْرٍ كَفَرْدٍ يُعْرَبُ ** بِالْحَرَكَاتِ**) هذا شبيه بقول الحريري في الملحة :

وكلُّ ما كُسِّرَ في الجُموعِ كالأُسدِ والأبياتِ والرُّبوعِ

فَهْوَ نظيرُ الفردِ في الإعرابِ فاسمَعْ مقَالي واتَّبِعْ صَوَابي

ثم قال :

.... وَبِفَتْحٍ يَجِبُ

خَفْضُهُمَا مِنْ كُلِّ مَا لا يَنْصِرِفْ الْمُشْبِهِ الْفِعْلَ بِأَنَّ ذَا يَتَّصِفْ

هذا شروع من الناظم رحمه الله تعالى في بيان وطرد أبواب النيابة ، وقلنا : أبواب النيابة كم ؟ عشرة ؟

....
سبعة أبواب ، الأول ، خمسة في الأسماء ، واثنان في الأفعال .
خمسة في الأسماء :
الأول : الأسماء الستة .
الثاني : المثنى .
الثالث : جمع المذكر السالم .
الرابع : جمع المؤنث السالم . مطلقًا ؟

.....
في حالة النصب [أحسنت] .
الخامس : الممنوع من الصرف ، أو الاسم الذي لا ينصرف ، مطلقًا ؟

......

في حالة - لا بد من التقييد - إذا قلت : جمع المؤنث السالم . وسكت دخل الرفع والنصب ، وهذا ليس من باب النيابة ، إنما يكون من باب النيابة في حالة النصب فقط ، كذلك الممنوع من الصرف في حالة الجرِّ فقط ، لأنك تقول : جَاءَ أَحْمَدُ ، وَرَأَيْتُ أَحْمَدَ . هذا ممنوع من الصرف ، جَاءَ أَحْمَدُ نقول : عرب على الأصل أو على النيابة ؟

......

على الأصل ، رَأَيتُ أَحْمَدَ نُصب على الأصل أو على النيابة ؟ على الأصل ، مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ هذا هو الذي من باب النيابة ، إذًا لا بد من التقييد ، نقول : الممنوع من الصرف في حالة الجر .

واثنان في الأفعال وهما ؟

......

الأمثلة الخمسة وهي الأفعال الخمسة .

.....

الفعل المضارع المعتل الآخر ، مطلقًا ؟

.....

في حالة الجر ، [أحسنت] في حالة الجر ، أما في حالة الرفع والنصب فيُعرب على الأصل ، إما [بظاهر] ضمة ظاهرة ، أو مقدرة والنصب قد يكون ظاهرًا وقد يكون مقدرًا ، هنا شرع الناظم في بيان مَا نابت فيه حركة عن حركة ، لأن العلامات كما سبق أصول وفروع ، الأصول لا تكون إلا حركات لأنها الضمة في الرفع ، والفتحة في النصب ، والكسرة في الخفض ، والسكون في الجزم ، وهذه كلها حركات ، وإنما يُذكر السكون من باب التوسع إلا الأصل ليس بحركة ، فلذلك يُعبر بعضهم تعبيرًا دقيقًا يقول : الأصول حركة وسكون . يعني بالحركة : الضمة ، والفتحة ، والكسرة ، والسكون ، لأنه ليس داخلاً في الحركة ، لماذا ؟ لأنه الحركة موجودة ، والسكون هذا عدم ، فكيف يكون موجودًا ، والفروع تكون حروفًا وتكون حركة ، ما نيب فيه حركة عن حركة الباب الأول هو الممنوع من الصرف وهو بابان فقط ، الممنوع من الصرف ، وجمع المؤنث السالم في حالة النصب لأنه ينصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة ، إذًا نابت فيه حركة عن حركة ، جمع الممنوع من الصرف نابت فيه حركة عن حركة الفتحة عن الكسرة ، ما هو الممنوع من الصرف ؟ قال : (**وَبِفَتْحٍ يَجِبُ خَفْضُهُمَا**) . إذًا عَيَّن أن الإعراب هنا في الممنوع من الصرف هو خاص بالخفض ، (**وَبِفَتْحٍ يَجِبُ خَفْضُهُمَا**) بفتح هذا جار ومجرور متعلق بقوله : (**خَفْضُهُمَا**) . لأنه مصدر ، وأصل التقيد ويجب خفضهما بفتح ، ويجب يعني : يلزم خفضهما الضمير يعود على جمع التكسير والاسم المفرد بفتح لماذا ؟ لأنه ممنوع من الصرف ، وهو مما نابت فيه الفتحة عن الكسرة ، لذلك تعلم أن المفرد قسمان ، وأن جمع التكسير قسمان : مفرد منصرف ، ومفرد ممنوع من الصرف . جمع تكسير منصرف وجمع تكسير ممنوع من الصرف .

(**وَبِفَتْحٍ يَجِبُ خَفْضُهُمَا مِنْ كُلِّ مَا لا يَنْصَرِفْ**) ، (**مِنْ كُلِّ**) هذا ضابط قاعدة عامة (**كُلِّ مَا**) (**مَا**) اسم موصول بمعنى الذي ، هنا يصدق على المفرد وجمع التكسير ، لأن الممنوع من الصرف خاص بهذان البابين ، إما يكون مفردًا وليس كل المفرد ، وإما يكون جمع تكسير وليس كل جمع التكسير ، إذًا من كل مفرد لا ينصرف ، ومن كل جمع تكسير لا ينصرف ، (**لا يَنْصَرِفْ**) الصرف هو التنوين والذي يمنع منه المفرد ، وجمع التكسير هو الصرف والكسر ، إذا أطلق الصرف أريد به التنوين الدال على أن مفهومه قد تمكن من باب الاسمية لذلك هو يفيد معنى ، التنوين حرف معنى وليس حرف مبنى ، أمَا نقول : إن الكلمة ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف معنى . حرف معنى مثل ماذا ؟ في ومن وعن واللام وهل وبل ، منها التنوين ، لأن التنوين حرف معنى وهو من خواص الأسماء ، إذًا ما هو المعنى الذي يدل عليه إذا قلنا : من تفيد الابتداء ، وفي تفيد الظرفية ، والكاف للتشبيه ، وهل للاستفهام ، وبل للإضراب ... إلى آخره ، التنوين هذا على أي شيء يدل ؟ يدل على تمكن الاسم مدخوله الذي دخل عليه التنوين هذا الذي إذا أطلق انصرف إليه دل على أن الاسم متمكن ، كيف متمكن ؟ بحيث لم يحسن الفعل فيمنع من الصرف ، ولا الحرف فيمنع ، ولذلك ذكرنا فيما سبق أن الاسم الذي هو قسيم للفعل والحرف ثلاثة مراحل ، أو ثلاثة أنحاء : اسم خالص من الشبه بالفعل والحرف ، اسم أشبه الفعل ، اسم أشبه الحرف . ما أشبه الحرف تعرض له الناظم فيما سبق (**وَاحْكُمْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ حَرْفٍ بِالْبِنَا**) ، وذكرنا أوجه الشبه أنها محصورة عند ابن مالك ومن تبعه في أربعة أقسام : شبه وضعي ، وشبه استعمالي ، وشبه معنوي ، وشبه افتقاري . إذا وجد في الاسم واحد من هذه الأنواع الأربعة نقول : أشبه الاسم الحرف ، والحرف مبني ، وقاعدة العرب أنهم يعطون المشبه حكم المشبه به ،

والمشبه هنا الاسم ، وجد فيه شبه قريب بالحرف ، وحكم الحرف البناء ، فسحب الحكم من الحرف إلى الاسم فصار الاسم مبنيًّا ، إذًا لماذا بني الاسم ؟ تقول : لأنه أشبه الحرف .

ومبني لشبه من الحروف مدني

الاسم الذي أشبه الفعل نقول : هذا قد وجد فيه شبه من الفعل وجه الشبه كما قيدنا هنا في المبني أنه محصور في أربعة أنحاء هنا أيضًا ليس على إطلاقه وإنما يكون محصورًا في العلل الست .

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَ

إذا وجد في الاسم علتان فرعيتان إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى أو علة واحدة تقوم مقام علتين نقول : قد أشبه الاسم الفعل . قد أشبه الاسم سيأتي تفصيل هذا ، قد أشبه الاسم الفعل والقاعدة أن العرب تعطي المشبه حكم المشبه به ، والاسم والفعل قد اشتراكا في الرفع والنصب ، وقد منع الفعل من التنوين والخفض ، إذًا ما الذي بقي ؟ هل يمنع الاسم من الرفع والفعل يدخله الرفع ؟ نقول : لا . هل يمنع الاسم من النصب والفعل يدخله النصب ؟ نقول : لا ، وإنما يمنع الاسم ما منع منه الفعل وهو التنوين والخفض ، فنقول : نسحب حكم المنع وهو منع الصرف الذي هو التنوين والخفض من الفعل إلى الاسم ، فنحرم الاسم من دخول التنوين لا ننون الاسم ولا نخفضه بالكسرة ، لماذا ؟ لأنه قد أشبه الفعل ، ما وزن الشبه ، ما فلسفة هذا الشبه لأنه ذكره فنذكره ، نقول : الفعل فيه علتان فرعيتان ، كل فعل سواء كان ماضيًا ، أو مضارعًا ، أو أمرًا ، فيه علتان فرعيتان ، الأصل إحداهما ترجع إلى اللفظ ، والأخرى ترجع إلى المعنى .

أما العلة الأولى التي ترجع إلى اللفظ نقول : الفعل فرع عن الاسم ، لأن كل فعل في الأصل في الغالب ، والجامد هذا قليل ، أن الأصل في الفعل أنه مشتق ، وكل مشتق لا بد له من مشتق منه ، والمشتق فرع عن المشتق منه ، ومذهب البصريين وهو المرجح عند المتأخرين أن الفعل بجميع أنواعه مشتق من المصدر ، المصدر هو الأصل والفعل هو الفرع .

والمصدر الأصل وأي أصل ومنه يا صاح اشتقاق الفعل

إذًا الفعل مشتق من المصدر ، والمشتق فرع عن المشتق منه ، فنقول من جهة اللفظ : الاسم . أو نقول : الفعل وجدت فيه علة لفظية ، هذه العلة اللفظية فرعية أم أصل ؟ نقول : هي فرعية ، وهي كونه مشتقًا من المصدر ، إذا قلت : المصدر أصل والفعل فرع . ماذا نقول ؟ نقول : الفعل فرع عن المصدر ، والمصدر اسم ، وهذه العلة الفرعية من جهة كون مادة الفعل هي مادة المصدر ، ولذلك عند النحاة أن الفعل يدل على المصدر بمادته نقول : ضَرَبَ هذا فعل ماضي ، وَيَضْرِبُ فعل مضارع ، وَاضْرِب هذا فعل أمر . ما المصدر ؟ الضرب ، الضَّرب مصدر .

فَعْلٌ قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة كردَّ ردًّا

فَعْلٌ ضَرْبٌ هذا مصدر ، ما العلاقة بين ضَرْبٍ الذي هو مصدر وَضَرَبَ ؟

......

مشتق ، أيهما أصل ؟

....

الأصل ضَرْبٌ الذي هو المصدر ، وَضَرَبَ ضَرْب لكن كيف دل ضَرَبَ على ضَرْبٍ ، لماذا نقول : ضَرَبَ مشتق من ضَرْبٍ . ولم تقل : من أَكْلٍ وَشُرْبٍ . ونحوه ؟ من مادة التي هي جوهر الكلمة ، الحروف التي ترتبت منها

ضرب هي موجودة في المصدر ضَرْبِ يَأْكُلُ أَكْلٍ يَشْرَبُ من الشُّرْبِ ، إذًا المادة الحروف الجوهر جوهر الكلمة الفعل هو الذي يدل على الأصل على المصدر ، هذه العلة تمنع علةً لفظية كون الفعل مشتقًا من المصدر والمصدر أصل وهو اسم .

العلة الثانية وهي : المعنوية افتقار الفعل إلى الاسم ، لماذا ؟ لأن كل فعل متضمن لحدث ، وكل حدث لا بد له من فاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسمًا ، إذًا افتقر الفعل إلى الاسم في كونه حدثًا ، والحدث لا بد له من فاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسمًا وهذا افتقار معنوي ، إذًا أيهما فرع وأيهما أصل ؟ ما افتقر أم الذي لا يفتقر ؟ ما افتقر فرع عن الذي لا يفتقر ، والاسم لا يفتقر إلى الفعل ، ولذلك قد يستغني قيل : سمي الاسم اسمًا لعلوه على القسيمين الفعل والحرف لماذا ؟ لأنه يوجد الكلام التام من نوعه دون أن يوجد معه فعل أو حرف ، زَيْدٌ قَائِمٌ اسم واسم مبتدأ وخبر أَقَائِم الزَّيْدَان اسم واسم ، هل وجد معه فعل ؟ لا ، هل وجد معه حرف ؟ لا ، إذًا وجد نوع الكلام من مادة الاسم أو من نوع الاسم دون الافتقار إلى الفعل ، أما هل يوجد فعل ولا يوجد معه اسم ؟ لا ، لم ؟ لأن كل فعل لا بد له من فاعل ظهر أم استتر لا بد من فاعل ، والحرف لا يمكن أن يوجد إلا بكلمة سابقة وكلمة لاحقة ، فلذلك نقول : الفعل يفتقر إلى الاسم لأنه حدث والحدث هو الفاعل لأنه حدث وكل حدث لا بد له من فاعل والفاعل لا يكون إلا اسمًا .

إذًا وجد في الفعل علتان فرعيتان ، إحداهما ترجع إلى اللفظ وهي كونه مشتقًا من المصدر ، والمصدر أصل .

العلة الثانية ترجع إلى المعنى كونه حدثًا وكل حدث لا بد له من فاعل والفاعل لا يكون إلا اسمًا .

إذًا فيه علتان فرعيتان ننظر في الاسم فنجد أن بعض الأسماء قد يوجد فيه علتان فرعيتان إحداهما ترجع إلى اللفظ ، والأخرى ترجع إلى المعنى .

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ   رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَ

اجمع قد يكون الاسم جمعًا نقول : الجمع فرع عن المفرد . فإذا قلت : مساجد . نقول : هذا جمع . وجد فيه علة فرعية وهي كونه جمعًا لأن الأصل في الأسماء الإفراد لا الجمع ، اجمع وزن الذي هو وزن الفعل نقول : الفعل له وزن خاص يختص به ، والاسم له وزن خاص يختص به ، فإذا جاء الاسم على وزن خاص بالفعل نقول : هذا علة فرعية . لأن الاسم الأصل أن يأتي على وزنه أم على وزن غيره ؟ على وزن نفسه أو ما يختص به ، فإذا جاء على وزن غيره نقول : هذه علة فرعية ، اجمع وزن عادلاً ، عَادلاً العدل الذي هو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى ، عامر وعمرو ، عمرو هذا وجد فيه علة لفظية وهي العدل مع العلمية كونه معدولاً عن عامر ، أيهما أصل وأيهما فرع ؟ عامر أصل وعمرو فرع ، إذًا نقول : وجدت فيه علة فرعية ، اجمع وزن عادلاً أنث ، الأصل في الأسماء التذكير أم التأنيث ؟ التذكير الأصل التذكير ، فإذا جاء الاسم مؤنثًا نقول : وجد فيه علة لفظية ، أو معنوية ، لأن الأصل في الأسماء التذكير ، أنث بمعرفة ، والمراد بالمعرفة هنا في باب الممنوع من الصرف العلمية الأصل في الأسماء التنكير أم التعريف ؟ التنكير فإذا جاء الاسم معرفةً علمًا نقول : جاء على فرعه ، لأن الأصل في الاسم أن يكون نكرة لا معرفة .

أنث بمعرفة ركب @

التركيب المجزي هو المطلوب في باب الممنوع من الصرف ، فإذا جاء الاسم مركبًا هل جاء على أصله أم على فرعه ؟

على فرعه ، لماذا ؟ لأن الأصل في الاسم عدم التركيب ، فإذا جاء مركبًا نقول : هذا جاء على غير أصله . ركب وزد ، الزيادة هل الأصل التجرد أم الزيادة ؟ التجرد ، فإذا جاء اسم فيه زيادة نقول : جاء على غير أصله ، التجرد أصل والزيادة فرع ، وزد عجمة ، عُجمة يعني : اللغة الأعجمية . هل الأصل في الإنسان أو في اللغة العربية أن توضع على لغة العجم أو أنها على ما اختصت به اللغة العربية والأصل في المتكلم أن يتكلم بما وضع في لغة العرب لغته أم في لغة غيره ؟ لغته هو ، فإذا تكلم أو وضع لفظ ليس من اللغة العربية نقول : هذا فرع عن اللغة العربية . وزد عجمة فالوصف قد كملا الوصف يفتقر إلى موصوف ، وما افتقر فرع عن ما لا يفتقر ، إذًا وجد في الاسم علل أو علتان فرعيتان ، العلتان الفرعيتان الراجعتان إلى المعنوية أو إلى المعنى ثنتان لا ثالث لهما ،

الوصفية ، والعلمية . وما عداها فهي لفظية ، أَمَا نقول : لا بد من أن علتين إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى ؟ التي ترجع إلى المعنى ثنتان لا ثالث لهما العلمية ، والوصفية . والتي ترجع إلى اللفظ ما عدا ذلك .

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ   رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَ

فإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان فإذا قيل مثلاً زينب ، زَينب نقول : هذا مثال لما يمنع من الصرف . نقول : زينبُ ممنوع من الصرف ، لماذا ؟

......

لأنه وجد فيه علتان فرعيتان ، ما هما العلتان الفرعيتان ؟ كونه مؤنثًا ، لأن التأنيث فرع عن التذكير ، وكونه علمًا لأن العلمية فرع عن التنكير ، إذًا وجد في زينب علتان فرعيتان لهما أصل ، فلما وجد فيه علتان أشبه الفعل ، لا نقول : أشبه الفعل بذات العلتين اللتين في الفعل ؟ نقول : لا ، لأن اللتين في الفعل كونه مشتقًا من المصدر ، والاسم ليس مشتقًا من المصدر ، كونه مفتقرًا إلى فاعل وزينب ليس مشتقًا من مصدر وليس مفتقرًا لفاعل ، نقول : المراد تشبيه مطلق العلتين بمطلق العلتين فقط ، تشبيه مطلق العلتين في زينب بمطلق العلتين في الفعل ، أما جنس أو نوع العلتان اللتان في الفعل فلا يلتفت إليها وإلا لقلنا زينب هذا كيف يكون مشتقًا من المصدر ؟ وكيف يفتقر إلى فاعل ؟ إنما نقول : فيه علتان إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى ، فنمنع زينب من التنوين والكسر فنقول : جَاءَت زَيْنَبُ . بدون تنوين ، لماذا ؟ لأنه لَمَّا أشبه الفعل أخذ حكمه ، أخذ حكمه في أي شيء ؟ في عدم دخول التنوين والخفض ، فنقول : زَيْنَبُ . بدون تنوين جَاءَتْ زَيْنَبُ بعض الناس قد لا يفهم من التمثيل الممنوع المصرف إلا إذا أدخل عليه حرف جر ، لا ، قد يمثل بالمرفوع وقد يمثل بالمنصوب ، المرفوع تقول : جَاءَت زَيْنَبُ . هذا مثال للمنوع من الصرف ، أين الفتحة ؟

....

نقول : جَاءَت زَيْنَبُ . هذا مثال للممنوع من الصرف ، البعض لا بد يقول : مَرَرْتُ بِزَيْنَبَ . ولا يفهم الممنوع من الصرف إلا هكذا مَرَرْتُ بِزَيْنَبَ ، نقول : الممنوع من الصرف ما منع شيئين : التنوين والخفض . وهنا جَاءَت زَيْنَبُ هل نقول : جَاءَت زَيْنَبٌ . بالتنوين ؟ لا ، ما يصح ، إذًا هذا ممنوع من الصرف ، والذي منع منه هنا في هذا التركيب هو التنوين ، أما الخفض لا داعي له ، ليس موجب ، الخفض يكون بالإضافة أو بحرف الجر ، وهنا لم يضف ولم يجر ، والأعلام فيها خلاف هل تضاف أم لا ؟ إذًا جَاءَت زَيْنَبُ رَأَيْتُ ، زَيْنَبَ ، زينبَ هذا ممنوع من الصرف ، والذي منع هنا من التنوين ، مَرَرْتُ بِزَيْنَبَ هذا منع التنوين والخفض بالكسر ، وإنما خفض بالفتح (**وَبِفَتْحٍ يَجِبُ خَفْضُهُمَا مِنْ كُلِّ مَا لا يَنْصِرِفْ**) قلنا : (**مَا لا يَنْصِرِفْ**) . يعني : ما لا يدخله التنوين ، لأن التنوين إذا أطلق في الأصل انصرف إلى تنوين التمكين ويسمى الصرف .

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنا   مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاِسْمُ أَمْكَنَا

فإذا لم يشبه الاسم الحرف ولم يشبه الاسم الفعل دخله التنوين ، وهذا التنوين يسمى تنوين التمكين ، معناه الذي دل عليه كون الاسم لم يشبه الحرف ولا الفعل ، تمكن في باب الإعراب ، لأن الذي أشبه الحرف خرج من الإعراب الكلية ، أليس كذلك ؟ والذي أشبه الفعل هل خرج من الإعراب ؟ لا ، هل أعطي كل الإعراب ؟ لا ، إذًا وسطي أعطي الرفع والنصب وحرم من التنوين والخفض ، لذلك علل هنا قال : (**الْمُشْبِهِ الْفِعْلَ**) . (**الْمُشْبِهِ**) يعني : الذي أشبه الفعل فيه تنصيص إلى أن العلة من منع الاسم المفرد وجمع التكسير من التنوين والخفض بالكسرة كونه أشبه الفعل في علتين من العلل السابقة فلما أشبهه ثقل الاسم فأعطي حكم الفعل وهو المنع من الصرف والخفض ، لذلك الحريري يقول :

وليسَ للتّنوينِ فيهِ مَدخَلُ لِشِبْهِهِ الفِعلَ الذي يُستَثقَلُ

(**الْمُشْبِهِ الْفِعْلَ**) هذا نعت لما لا ينصرف (**الْمُشْبِهِ**) نعت لما ، (**بِأَنَّ ذَا يَتَّصِفْ**) (**بِأَنَّ ذَا**) ما وزن الشبه ؟ الباء هذه للتصوير ، يعني : صور لك الشبه الذي وقع عليه الاسم أو وقع في الاسم بحيث صار مشابهًا للفعل ، (**بِأَنَّ ذَا**) ، أي : الممنوع من الصرف الاسم المفرد وجمع التكسير (**يَتَّصِفْ**

بِعِلَّتَيْنِ) ، (**بِعِلَّتَيْنِ**) جار ومجرور متعلق بقوله : (**يَتَّصِفْ**) . يعني : توجد فيه علتان (**أَوْ بِعِلَّةْ**) واحدة تقوم مقام علتين (**بِأَنَّ ذَا يَتَّصِفْ**) ، (**الْمُشْبِهِ الْفِعْلَ**) ما وزن الشبه ؟ قال : (**بِأَنَّ**) . صور لك وَجْهُ الشبه أو وَجْهَ الشبه ، (**بِأَنَّ ذَا**) أي : الاسم المفرد أو جمع التكسير (**يَتَّصِفْ**

بِعِلَّتَيْنِ أَوْ بِعِلَّةْ) بعلتين اثنتين فقط إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى ، (**أَوْ بِعِلَّةْ**) بتسكين الهاء للوزن ، والأصل أو بعلةٍ ولكن سكن الهاء التالي للوزن ، (**أَوْ بِعِلَّةْ إِنْ تَكُنْ**) هذه العلة الفريدة الواحدة أغنت عن اثنتين ، لذلك نقول : الممنوع لسببين إما أن توجد فيه العلتان أو علة واحدة ، وهذه العلة الواحدة أغنت عن العلتين الاثنتين السابقتين (**مِنْ تِسْعِ**) ، إذًا أوجه الشبه محصور في تسع علل ، (**وَهُنْ**

جَمْعٌ) هن هذا إيش إعرابه ؟ (**وَهُنْ**) هُنَّ الأصل في التشبيه سكنه للوزن ، وَهُنَّ جمع ، إيش إعرابه ؟

....

مبتدأ ، وجمعٌ ؟

.....

خبر ، نعم صحيح ، وهن مبتدأ وجمع خبر ، والشرط في المبتدأ والخبر أن يتحدا إفرادًا وتثنيةً وجمعًا ، وهنَّ مرجع الضمير تسع ، أليس كذلك ؟ وجمع هذا خبر ، مفرد أو جمع ؟ جمع ، مفرد أو جمع ؟ مفرد نعم مفرد ، هل تطابق المبتدأ والخبر ؟ الجواب : نعم ، فنقول في مثل هذا التركيب : إذا كان مدلول - هذه فائدة مطلقة عامة - إذا كان مدلول المبتدأ جمعًا وكان لفظ الخبر مفردًا نقول : الخبر جمع وما عطف عليه ، واضح هذا يا إخوان ؟ إذا كان المبتدأ جمع مرجعه مرجع الضمير هنَّ ضمير هذا ، أين مرجعه ؟ تسع ، تسعٌ جمع أو لا ؟ مدلوله الجمع ، وجمع هذا مفرد فنقول في مثل هذا التركيب : جمع وما عطف عليه خبر . إذًا نقول : القاعدة إذا كان مدلول المبتدأ جمعًا وهو في اللفظ أيضًا قد يكون مفردًا ، والخبر في اللفظ مفردًا مثل هذا التركيب هُنَّ جمع ، لذلك إيصال وهي اسم الكلمة وهي اسم نقول : وهي هي مبتدأ اسم خبر ، لكن هل هذا من جهة المعنى الصحيح ؟ نقول : لا ليس بصحيح ، لماذا ؟ لأن مرجع الضمير هي الأنواع الثلاثة ، واسم هذا واحد فنقول : وهي هي مبتدأ ، اسم وما عطف عليه خبر ، يقال في مثل هذا الترتيب راعى العطف قبل الحمل ، يعني : عندما قال : اسم . استحضر في نفسه قبل أن يخبر عن هي باسم أنه سيعطف عليه فعل وحرف ، إذًا قوله : (**إِنْ تَكُنْ**) . يعني : العلة أغنت عن اثنتين (**مِنْ تِسْعٍ وَهُنْ**

جَمْعٌ) (**جَمْعٌ**) هذه هي العلة الأولى ، والمراد بها صيغة منتهى الجموع ، وضابطها ما كان على وزن مَفَاعِل أو مَفَاعِيل ما كان على وزن مَفَاعِل كمَسَاجِد ودَرَاهِم ، أو مَفَاعِيل كَطَوَاوِيل وَمَصَابِيح ، وبعضهم يقول : ما كان بعد ألف الجمع هي حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن .

وكل جمع بعد ثانيه ألف وهو خماسي فليس ينصرف

وكل جمع بعد ثانيه ألف ، مَسَا السين هي الثانية ، بعد ثانيه ألف ، وهو خماسيٌ ،
إذًا بعد ثانيه ألفٌ صارت الألف ثالثة ، قال :
وهو خماسيٌ . إذًا بعد ألفه كم حرف ؟ حرفان حتى يصير خمسة .
وهو خماسيٌ فليس ينصرف

وهكذا إنْ زادَ في المِثَالِ نحوُ دنَانيرَ بلا إشكَالِ

دنانير بعد ألف جمعه حرفان أوسطهما ساكن ، إذًا هذا ضابط أجود من الضابط السابق وإن اشتهر الأول أنه ما كان على وزن مَفَاعِل أو مَفَاعِيل ، (**جَمْعٌ**) هذه هي العلة الأولى وعرفنا المراد بها وهي صيغة منتهى الجموع ما كان على وزن مَفَاعِل أو مَفَاعِيل .

(**وَعَدْلٌ**) هذه هي العلة الثانية والمراد بها تحويل الاسم من حالةٍ إلى أخرى ، تحويل الاسم من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى مع بقاء المعنى الأصلي ، أن يغير اسمٌ إلى اسم ، صيغة إلى صيغة ، وهذا على ضربين : يقع في المعارف ، ويقع في الصفات . لماذا ؟ لأن العدل يجتمع مع الصفة في المنع ويجتمع مع المعنى ، إذًا العدل الذي هو تحويل اسمٍ من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى نقول : هذا يقع ويحصل ويوجد في المعارف وفي الصفات ، أما قوله : في المعارف . فيأتي على ضربين ، على صيغتين :

الأولى : فُعَل ، بضم الفاء وفتح العين ، وهذا خاصٌ بالمذكر ، عَلَمٌ لمذكرٍ معدولٍ عن فاعل كعمرو ، عمرو هذا على وزن فُعَل مع العلمية نقول : هو ممنوعٌ من الصرف . لم ؟ للعدل ، ما هو العدل ؟ تحويل الاسم من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى ، ماذا كان عمرو حتى صار عمرو ؟ كان على وزن فاعلٍ وهو عَامِر ، فصار عمرو تحويلٌ من حالة إلى حالة أخرى ، نقول : عمرو هذا ممنوعٌ من الصرف لكونه معدولاً عن عامر مع العلمية ، هذا العدل قد يكون تحقيقًا وقد يكون تقديرًا ، متى يكون تحقيقًا ؟ إذا سمع الاسم المعدول عنه كعامر ، عامر مسموعٌ في لغة العرب أم لا ؟ سمع ، سمع من لغة العرب عمرو وعامر ، إذًا حكم النحاة على أن عمرو معدول عن عامر ، أما زُحَل ما سمع زَاحِل ، قالوا : إذًا زُحَلْ هذا ممنوعٌ من الصرف للعلمية والعدل ، أين العدل رحمكم الله ؟ قالوا : مقدر ، لأن الأصل في ما كان على وزن فُعَل وهو علم لمذكر أن يكون معدولاً عن فاعل ، ومثله غُبَر وَهُبَل وَأُدَد وَجُشَم وَهُبَل .. إلى آخره ، هذه أعلامٌ للمذكر سواء كان المذكر عاقلاً أم لا ، لأن عمرو مدلوله عاقل ، علم لمذكر عاقل ، وهبل علم لمذكر غير .

....

علم لمذكر غير عاقل ، هُبَل وَأُدَد .

الوزن الثاني : ما كان على وزن فَعَال وهذا علمٌ لمؤنث ، يعني : خاصٌ بالمؤنث ، وعدله عن فاعل ، وهذا على لغة تميم خاصة وهو نحو : حَذَام ، وَقَطَان ، وَرَقَات . ما جاء من الأعلام المؤنثة على وزن فَعَال فهي ممنوعة من الصرف في لغة تميم خاصةً لعلتين :

العلة الأولى : كونه معدولاً عن فاعلة .

العلة الثانية : كونه علم .

هذا على رأي سيبويه أنه منع من الصرف للعلمية وكونه معدولاً عن أو وكونه معدولاً عن فاعلة ، وذهب الفراء وهو المرجح عند المتأخرين أنه ممنوعٌ من الصرف للعلمية والتأنيث ، إذًا نقول : العدل في باب المعارف يأتي على وزنين : فُعَل ، وفَعَال . فُعَل هذا خاصٌ بالمذكر علمٌ للمذكر وهو معدولٌ عن فاعل ، وفَعَال هذا خاصٌ بالمؤنث وهو معدولٌ عن فاعلةٍ ، أما ما كان واقعًا في الصفات فهذا يقع في العدد وفي غيره ، وما كان واقعًا في العدد على ضربين على وزنين : يأتي على فُعَال ، ومَفْعَل . وهو من الواحد إلى الأربعة باتفاق ، تقول : واحد أُوحَاد وَمَوْحَد ، ثُنَان ومَثْنَى ، ثُلاث وَمَثْلَث ، رُبَاع وَمَرْبَع ، إلى هنا باتفاق ، واختلفوا من الخمسة إلى العشرة وصححها ابن مالك رحمه الله ، إذًا يقال : خُمَاس وَمَخْمَس ، وَسُدَاس وَمَسْدَس .. إلى عُشَار وَمَعْشَر ، هذا على رأي ابن مالك ، كل ما كان على وزن فُعَال أو مَفْعَلْ من الأعداد نقول : هو ممنوعٌ من الصرف لكونه معدولاً مع الوصفية ، لكونه معدولاً مع علة أخرى معنوية وهي الوصفية ، لماذا معدول ؟ لأن أُحَاد معدول عن واحد وَاحد ، وَمَوْحَد أيضًا معدول عن وَاحِدٍ وَاحد ، وَثُنَان معدولٌ عن اثْنَيْن اثْنين ، ومَثْنَى أيضًا معدولٌ عن اثْنَيْن اثنين ، وهكذا أَرْبَعة رُبَاع معدولٌ عن أَرْبَعَةٍ أَرْبَعَة أَرْبَعة ، أربعة أربع (**أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ**) [فاطر : 1] ، (**أُولِي أَجْنِحَةٍ**) ، (**أَجْنِحَةٍ**) هذا مقصودٌ بالكسرة ، (**أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى**) هذا نعتٌ لـ (**أَجْنِحَةٍ**) ، قد لا يظهر عليه الإعراب فتقول : مشكل ، (**مَّثْنَى وَثُلَاثَ**) ، هذا معطوفٌ على (**مَّثْنَى**) ، ثُلاث هذا معطوفٌ على المجرور وهو (**مَّثْنَى**) لأنه نعتٌ ، نعت المجرور مجرور (**أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى**) اثْنَيْن اثْنين فنقول : (**مَّثْنَى**) هذا نعت لـ (**أَجْنِحَةٍ**) ، ونعت المجرور مجرور ، (**مَّثْنَى وَثُلَاثَ**) ، ثُلاث هذا معطوفٌ على المجرور ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وجره فتحةٌ نيابةً عن الكسرة لكونه ممنوعًا من الصرف لكونه معدولاً عن .

.....
(**ثُلاثَ**) معدولاً عن ثَلاثةٍ ثلاثة (**مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ**) ، (**رُبَاعَ**) هذا معطوفٌ على (**مَّثْنَى**) ، والمعطوف على المجرور مجرور وجره فتحةٌ نيابةً عن الكسرة لكونه ممنوعًا من الصرف لوجود علتين :

العلة الأولى : كونه معدولاً عن أربعةٍ أربعة ، وأيضًا للعلة المعنوية وهي الوصفية .

هذا الذي يكون في العدد أنه يأتي على فُعَال ومَفْعَل من الواحد إلى أربع متفقٌ عليه ، ما عدا الأعداد له لفظٌ واحد وهو أخر ، أخر هذا معدودٌ عند كثيرٍ من النحاة (**فعدة فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**) [البقرة : 184] ، (**أَيَّامٍ**) هذا بالجر ، (**أُخَرَ**) هذا نعتٌ له ، ونعت المجرور مجرور وجر بالفتحة نيابةً عن الكسر ، ما المانع له ؟ قالوا : الوصفية ولا إشكال فيها .

العلة الثانية : كونه معدولاً ، معدولاً عن ماذا ؟ عن الأخر ، لماذا ؟ لأن (**أُخَرَ**) جمع أخرى ، والقاعدة عندهم في لغة العرب أن فُعْلَى ككبرى وصغرى أنها لا تستعمل هي مفردةً وجمعها إلا بأل أو بالإضافة ، كل ما كان على وزن فُعْلَى لا يستعمل مفردها ولا جمعها إلا بأل أو مضافًا (**إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ**) [المدثر : 36] كبر هذا جمع كبرى ، كبرى على وزن فُعْلَى لا يستعمل ، لا يصح أن يقال كبرى هكذا وصغرى وإنما يقال : الكبرى ، والصغرى . والكبر والصغر ، فإذا جيء بأخر نقول : هذا جمع أخرى ، والأصل في أخرى وجمعها أنه لا يستعمل إلا بأل ، وهنا أين أل ؟ قالوا : الأصل أنه الأخر فعدل به إلى أخر ، الأصل الأخر بأل وعدل به إلى أُخر ، فنقول : (**فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**) ، (**أُخَرَ**) هذا نعتٌ لـ (**أَيَّامٍ**) ، ونعت المجرور مجرور ، وجره فتحة نيابةً عن الكسرة لعلتين ، أما الوصفية فلا إشكال فيها لأنها صفة ، وأما العدل فلكونه معدولاً عن الأُخر ، لماذا ؟ لأنه جمع أخرى على وزن فُعْلَى وكل ما كان على وزن فُعْلَى فالقاعدة العربية أنه لا يستعمل هو ولا جمعه إلا بأل أو مضافة ، (**وَعَدْلٌ زَادَ**) ، (**زَادَ**) هذا إشارة إلى الزيادة ويكون في [المعارف كسكران] [13] الأوصاف كسكران ، وفي المعارف العلم كعثمان ومروان وكرمان ،.

(**وَزْنًا**) المراد به وزن الفعل ، وضابط وزن الفعل كما سبق أن يكون الاسم على وزنٍ خاصٍ بالفعل ، أو يكون في أوله زيادة لا تلحق إلا الأفعال ، أما مثال الأول فَعَلَ وَانْفَعَلَ وَاسْتَفْعَلَ هذه أوزانٌ خاصةٌ بالأفعال ، قَتَّلَ ضَرَّبَ غَرَّمَ خَرَّجَ هذه أفعالٌ أو أوزان خاصةٌ بالأفعال ، لو نقل الفعل قَتَّلَ الأصل أنه فعل لو سمي به رجل أنه قَتَّلَ نقول : هذا ممنوعٌ من الصرف ، لو قيل : جَاءَ قَتَّلُ . قَتَّلُ هذا علم لرجل مثلاً ، قَتَّلُ نقول : قَتَّلَ هذا في الأصل أنه وزنٌ خاصٌ بالفعل ، فلما جاء الاسم على وزنٍ خاصٍ بالفعل نقول : هذا فرعٌ ، لأن الأصل في الاسم أن يكون على وزنٍ خاصٍ به ، إذا وجد فيه علةٌ فرعية ، وكونه علمًا اجتمع فيه علتان ، فنقول : قَتَّلَ ممنوعٌ من الصرف للوزن والعلمية ، أما كونه للوزن فلأنه جاء على وزنٍ خاصٍ بالفعل ، كذلك ما كان على وزن فُعْلَ المبني للمجهول أو المبدوء بهمزة الوصل هذه كلها من خواص الأفعال ، لو سمي انْطَلَقَ وَاسْتَخْرَجَ ، أو انْطُلِقَ وانْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ واسْتُخْرِجَ لو سمي أشخاصٌ بهذه الأفعال نقول : هي ممنوعة من الصرف للوزن والعلمية ، أما ما كان في أوله زيادةٌ كزيادة الفعل كمثل أحمد ويَشْكُر وتَغْلِب ونرجس ، نقول : هذه في أوائلها زيادة أَنَيْتُ ، وزيادة أَنَيْتُ هذه خاصةٌ بالفعل المضارع ، لأن أحمد في الأصل حَمِدَ ، حَمِدَ فَعِلَ هذا ليس خاصٌ بالأفعال ولا بالأسماء بل هو مشتركٌ بينهما ، لكن لما زيدت عليه الهمزة صار بهذه الزيادة مساويًا للفعل ، لذلك قال الحريري :

فقولُهُم أحمدُ مثلُ أذهَبُ كقولِهِم تَغلِبُ مثلُ تَضرِبُ

[فإذا زيد على الفعل زيادةٌ] [14] فإذا زيد على أصل الكلمة زيادةٌ خاصةٌ بالفعل نقول ماذا ؟

.....
صار على وزن الفعل ، لكن لا أصالةً ، وإنما بسبب هذه الزيادة .

---

(13) سبق .

(14) سبق .

(**وَصِفَةْ**) المراد بها الصفة التي هي الصفة المعنوية ما دل على وصف ، يعني : ما يفهم منه معنى الوصفية .

(**رَكِّبْ**) التركيب هذا في باب الممنوع من الصرف المراد به التركيب المزجي غير المختوم بويه ، المركب المزجي ما نزل ثانيه منزلة التاء من ما قبله ، بعلبك تركيب مزجي ، كل كلمتين نُزِّلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث من ما قبلها فاطمة هذه كلمتان ، أتدري ؟ فاطمة هذه كلمتان وليس كلمة واحدة ، فاطم هذا الأصل وهو مشترك بين الذكر والأنثى ، والتاء تاء التأنيث حرف معنى مثل هل وبل ، لكن لما مُزجت بالكلمة حتى صارت كلمةً واحدة نُزِّلَ الإعراب على نفس التاء ، فاطمة ، جاءت فاطمةُ فاطمةَ فاطمة جرًا ونصبًا ، فنقول هنا : نُزِّلَتِ التاء منزلة الجزء من الكلمة ، فلذلك ظهر الإعراب عليها . بعلبك هاتان كلمتان لما قصد مجزهما صارتا مثل فاطمة ، ولما انتقل الإعراب فاطمة من الميم إلى التاء كذلك انتقل هنا الإعراب من بعل من اللام إلى الكاف ، هذا يسمى مركبًا مجزيًّا ، وهو على نوعين :

- إما أن يكون مختومًا بويه كسيبويه ، ونفطويه ، وخالويه ، وحمدويه .
- وإما أن لا يكون مختومًا بويه .

إن كان مختومًا بويه فهو من المبنيات ، يعني : ليس من قسم المعربات ،

، بقي معنا القسم الثاني وهو : المجزي غير المختوم بويه ، هذا فيه خلاف بين النحاة والمشهور أنه ممنوع من الصرف ، رَأَيْتُ بَعْلَ بَكَّة ، هَذِهِ بَعْلَ بَكُّ ، بَعْلَ بَكُّ إيش إعرابه ؟ هَذِهِ مبتدأ وَبَعْلَ بَكُّ خبر مرفوع ، أين ظهر الأعراب ؟ على الكاف على الجزء الثاني ، لماذا ؟ لأن الجزء الثاني نزل منزلة التاء تاء التأنيث من ما قبلها ، فجعل الإعراب على نفس الجزء الثاني ، رَأَيْتُ بَعْلَ بَكَّة ، مَرَرْتُ بِبَعْلَ بَكَّة نقول : هذا ممنوعٌ من الصرف لعلتين :

إحداهما : التركيب المجزي .

الثاني : العلمية .

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

(**وَأَنِّثْ**) المراد به التأنيث ، والتأنيث على ثلاثة أنواع : إما أن يكون مؤنثًا بالألف ، وإما أن يكون مؤنثًا بالتاء ، وإما أن يكون مؤنثًا بلا علامة . وهو المسمى التأنيث المعنوي .

عَلامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ

هكذا قال ابن مالك .

عَلامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ

المؤنث بالألف إما أن تكون ألفًا مقصورة أو ممدودة ، حُبلى هذه ألفٌ مقصورة ، ذكرى ، بشرى ، دنيا ، ألفٌ مقصورة ، خضراء ، حمراء ، صحراء نقول : هذه ممدودة . هذا المقسوم بـ أو المؤنث بالألف .

المؤنث بالتاء نحو ماذا ؟ طلحة فاطمة سواء كان مسماه مذكرًا أم مؤنثًا ، ما ليس مختومًا بعلامة وهو مسمى بالتأنيث المعنوي نحو : زينب ، وهند . إذًا ثلاثة أنواع وليست على مرتبةٍ واحدة ، ما كان مختومًا بألف مطلقًا سواءٌ كان مختومًا بألف الممدودة أو المقصورة منع لعلةٍ واحدةٍ تقوم مقام علتين ، نفس العلة كونه مختومًا بألف مقصورة نقول : ممنوع من الصرف ، جَاءَتْ حُبْلَى ، رَأَيْتُ حُبْلَى ، مَرَرْتُ بِحُبْلَى نقول : هذا ممنوعٌ من الصرف ، لماذا ؟ لعلتين أو علة واحدة ؟ نقول : لعلة واحدةٍ تقوم مقام علتين ، فَحُبْلَى نقول : ممنوع من الصرف . لماذا ؟ لكونه مختومًا بألف التأنيث المقصورة ، هذه علةٌ واحدة نزلت مقام علتين ، كيف نزلت مقام علتين ؟ قالوا : كونه مؤنثًا هذه علة ، كون الألف لازمةً لا تنفك بحيث كأنها صارت أصلاً من الكلمة نُزِّلَ هذا التأنيث اللازم منزلة علةٍ أخرى ، صحراء وحمراء نقول : هذا ممنوعٌ من الصرف لعلةٍ واحدة تقوم مقام علتين ، إذًا ما كان مختومًا بألفٍ ممنوعٌ من الصرف مطلقًا بلا شرط .

الثاني : ما كان مختومًا بالتاء نقول : هذا يمنع من الصرف مع العلمية ، هَذَا طَلْحَةُ الْجَوَادُ ، وَهَلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أَمْ سعاد ، هَذَا طَلْحَةُ ، رَأَيْتُ طَلْحَةَ ، مَرَرْتُ بِطَلْحَةٍ نقول : ممنوعٌ من الصرف للتأنيث بالتاء مع العلمية .
الثالث : الذي فيه التفصيل ما كان مؤنثًا تأنيثًا معنويًّا ، يعني : بلا علامة تأنيث ، نقول : هذا يمنع من الصرف وجوبًا إذا وجد فيه واحدً من ثلاثة أمور : إما أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف ، أو ثلاثيٌّ محرك الوسط ، أو أعجمي . إن وجد فيه واحدٌ من هذه الثلاثة الأمور نقول : وجب منعه من الصرف زَيْنَب ، نقول : هذا .

.....
مؤنثٌ تأنيث معنوي ، وهل يجب منعه من الصرف ؟

......
نقول : يجب منعه من الصرف مع العلمية . لماذا ؟ وهو مؤنث تأنيثًا معنويًّا ؟ لكونه على أربعة أحرف .
فإن كان على ثلاثة أحرف محرك الوسط مثل سَحَر ، وسَقَر ، لَظَى ، نقول : ثلاثي وهو مؤنث تأنيثًا معنويًّا وهو علم . هل يمنع من الصرف ؟ نقول : نعم يجب منعه من الصرف ، لذلك لو سمي بسَحَر قيل : جَاءَتْ سَحَرُ ، وَرَأَيْتُ سَحَرَ ، وَمَرَرْتُ بِسَحَر . ممنوعٌ من الصرف لعلتين التأنيث المعنوي لكون ثلاثيًّا محرك الوسط ، ولكونه علمًا .
الثالث : أن يكون أعجميًّا ، وهذا لا يشترط فيه أنه يكون محرك الوسط ، فنقول : مثل حمص وبلخ و.. و...#
1.21.14 نقول : هذه أسماء أعجمية [منعت من الصرف للتأنيث وللعجمة] (15) ، منعت من الصرف للتأنيث وللعلمية ، إن انتفى شرطٌ من هذه الشروط الثلاثة نقول : يجوز منع الصرف والصرف ، يجوز الوجهان مثل ماذا ؟ هِنْد هل هو من ثلاثة الأمور السابقة ؟ هِنْدٌ ليس رباعيًّا ، وليس ثلاثيًّا محرك الوسط ، وليس أعجميًا نقول : يجوز فيه الوجهان . يعني : يجوز أن يُمنع من الصرف فتقول : جَاءَتْ هِنْدُ ، وَرَأَيْتُ هِنْدَ ، وَمَرَرْتُ بِهِنْد . ويجوز أن تصرفه فتقول : جَاءَتْ هِنْدٌ ، وَمَرَرْتُ بِهِنْدٍ ، وَرَأَيْتُ هِنْدًا . إذًا التأنيث المعنوي لا بد من التفصيل لأنه قد يجب منع الصرف وقد يجوز فيه المنع .
(وَأَنِّثْ عُجْمَةٌ) المراد بالعجمة هنا أن تكون الكلمة على الأنواع العجمية ، يعني : ليست من لغة العرب ، وهذه لا تمنع من الصرف إلا بشرطين :
أن تكون أكثر من ثلاثة أحرف .
الثانية : أن تستعمل علمًا في لغة العجم ، أن تكون على ثلاثة أحرف ، وأن تستعمل علمًا في لغة العجم ، فإن كانت أقل من ثلاثة أحرف صرفت ، على القول بأن نوح ولوط أعجميان نقول : **(إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحاً)** [نوح : 1] . هذا علمٌ وهو أعجمي على هذا القول ، لم صرف ؟ لكونه ثلاثيًّا ، والشرط في المنع بالعجمة أن يكون رباعيًّا فأكثر مثل إبراهيم ، وإسحاق ، ويعقوب .. إلى آخره ، وإسماعيل ، وميكائيل ، وجبرائيل .
الشرط الثاني : أن يكون علمًا في لغة العرب ، فلو كان نكرة عندهم ثم استعمل عندنا في لغة العرب استعمال الأعلام نقول : صرف ، رِجَال هذا اسمٌ أعجمي وهو نكرة ليس علمًا في لغة العجمي ، فلو سمي رجل برجال في لغة العرب نقول : يصرف ولا يمنع من الصرف . لماذا ؟ لأنه يشترط في المنع بالعجمة أن تكون الكلمة قد استعملت في العلمية في لغة العجم .
(وَأَنِّثْ عُجْمَةٌ وَمَعْرِفَةْ) هذه هي العلة الأخير وهي العلمية ، المقصود في المعرفة هنا في باب الممنوع من الصرف ليس على عمومه لأن المعارف ستةٌ أو سبعة وستأتي ، والمقصود بها هنا العلمية ، ثم بين لك بعد ما قد ذكر لك التسعة على جهة الإجمال ليس كل علةٍ تمنع مع غيرها ، بل لا بد من التخصيص .
فقال : **(فَاجْعَلْ مَعَ الْوَصْفِ الثَّلاثَ السَّابِقَةْ ** عَلَيْهِ)** . يعني : الوصف يُمنع من الصرف إذا وجد معه علةٌ من الثلاثة السابقة عليه ، ما هي الثلاث السابقة عليه ؟

.....
لا ، عِدّ من الصفة

.....

---

(15) سبق .

وزنٌ زاد عدل ، نقول : يُمنع من الصرف إذا وجدت علة الصفة مع الوزن ، أو مع الزيادة ، أو مع العدل ، **(ثُمَّ افْعَلْ بِهَا كَالَّلاحِقَةْ)** ، **(ثُمَّ افْعَلْ بِهَا)** أي : السابقة التي هي الوزن ، والزيادة ، والعدل ، **(كَالَّلاحِقَةْ)** ، يعني : كالتي تلحق الصفة وهي الكلام **(رَكِّبْ وَأَنِّثْ عُجْمَةٌ)** ستجعل ستًّا مع المعرفة ، مقصوده بهذا أن ليس كل علة تمنع بمفردين ، بل لا بد من التفصيل ، ولذلك ذكر ابن هشام أنها على ثلاث مراتب :

- ما يؤثر لوحده ، وهو الجمع والتأنيث بـ ، وهو الجمع صيغة منتهى الجموع والمؤنث بألف التأنيث المقصورة والممدودة ، هذا يؤثر لوحده لأنها علة تقوم مقام العلتين .

الثاني : ما يؤثر بقيد الوصفية ، وهو الثلاثة السابقة وزن ، زاد ، عدل . أما مع المعرفة فحينئذٍ يُزاد على الثلاثة السابقة **(رَكِّبْ وَأَنِّثْ عُجْمَةٌ)** ، فلذلك قال : **(فَاجْعَلْ مَعَ الْوَصْفِ الثَّلاثَ السَّابِقَةْ)** . يعني : اجعل الثلاثة السابقة على الوصف مانعة من الصرف مع الوصفية ، ثم اجعل بها هذه الثلاثة السابقة في كونها مانعة من الصرف كاللاحقة وهي : التركيب ، والتأنيث ، والعجمة . فتجعل ستة مع المعرفة ، إذًا يرد السؤال هل يمنع من الصرف للتركيب والوصف ؟ لا ، هل يمنع من الصرف للتأنيث والصفة ؟ الجواب : لا ، لأن الصفة لا تكون مع التركيب ولا تكون مع التأنيث ولا تكون مع العجمة ، وإنما تكون الصفة مانعةً من الصرف إذا كانت مع الوزن ، أو الزيادة ، أو العدل ، وتكون المعرفة مع الثلاثة السابقة التي تسبق الصفة وكذلك اللاحقة ، إذًا مع الست ، فلذلك قال : **(فَتَجْعَلُ السِّتَّ مَعَ الْمَعْرِفَةِ)** . ثم قال : **(وَالْجَمْعُ يَسْتَغْنَي بِفَرْدِ الْعِلَّةِ)** . أي : أن الجمع صيغة منتهى الجموع **(يَسْتَغْنَي بِفَرْدِ الْعِلَّةِ)** ، يعني : بالعلة المنفردة ، أي : أنه يكون علة مستقلة بذاته ، ولها نظران : نظر من جهة اللفظ ، ونظر من جهة المعنى . ومثله في الاستغناء بطرد العلة مؤنث بالألف مطلقًا سواء كان مؤنثًا بالألف المقصورة ومؤنث بالألف الممدودة .

ثم قال : **(وَمَعْ إِضَافَةٍ وَأَلْ فَلْتَصْرِفِ)** . يعني : الممنوع من الصرف يكون ممنوعًا إذا لم تدخل عليه أل ولم يضف ، فإن دخلت عليه أل صرف وإن أضيف صرف ، لماذا ؟ لأنه منع من الصرف لكونه أشبه الفعل ، أليس كذلك ؟ وأل من خواص الأسماء أو من خواص الأفعال ؟ من خواص الأسماء ، إذًا اتصل بالاسم ما هو من خصائصه فأبعد الشبه عن الفعل ، كذلك الإضافة من خواص الأسماء ، فلما أضيف الممنوع من الصرف نقول : هذا قد بعد شبهه بالفعل فرجع إلى أصله ، لذلك تقرأ : **(بِأَحْسَنَ مِنْهَا)** **(وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ)** [النساء : 86] . أحسن هذا ممنوع من الصرف لماذا ؟ لكونه على وزن الفعل مع الوصفية ، **(فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)** [التين : 4] نفس أحسن ، لم جر بالكسرة ؟ لأنه أضيف ، لذلك تقول : مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُم . على قول من يرى جواز إضافة الأعلام .

نقف على هذا .

وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الدرس الرابع
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .
هذا هو الباب الثالث من أبواب النيابة ، وسبق أن ذكر الباب الأول في الباب الثاني وهو (**بَابُ أَقْسَامِ الإِعْرَابِ**) لأنه ذكر أن الفعل المضارع المعتل الآخر يحذف أو يجزم بحذف آخره ، وهذا هو الباب الأول .
الباب الثاني ذكره بقوله :
(**وَبِفَتْحٍ يَجِبُ خَفْضُهُمَا مِنْ كُلِّ مَا لا يَنْصرِفْ**) . أي أن المفرد والجمع قد لا ينصرفان ، يعني يجر بالفتحة دون الكسرة ، هذا هو الباب الثاني ثم قال :
(**بَابُ الأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ**)
أي : هذا باب بيان وإيضاح الأسماء الخمسة ، أي : الأسماء المعدودة بالخمسة ، وهذا لفظ الأسماء الخمسة ، أو الأسماء الستة ، أو السبعة هذا يعتبر علمًا بالغلبة ، يسمى علمًا بالغلبة ، لماذا ؟ لأن لو جمعت كل أسماء أو جمعت ستة أسماء أو خمسة أسماء يصح أن تقول : هذه أسماء ستة . لو قلت : خالد ، وزيد ، ومسجد ، وقلم ، وكتاب ، ومحمد . هذه أسماء خمسة أو أسماء ستة ، لكن كون هذا التطبيق يطلق على أب وأخ وحم .. إلى آخره ، نقول : غلب استعماله في بعض الزيادة ، ولذلك بعضهم كالصبان يعرف علم الغلبة بأنه ما وضع لمعنى كلي ثم غلب في بعض جزئياته ، وضع لمعنى كلي لأن الأسماء الخمسة هذا النوع يصدق على كل خمسة أسماء ، لو جمعت أي أسماء خمسة قلت : هذه أسماء خمسة . أو قلت : هذه أسماء ستة . لكن لغلبة الاستعمال استُعمل في أب وأخواته ، (**بَابُ الأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ**) هذا على مذهب الفراء والزجاجي بإسقاط السادس وهو : هنوك . والصحيح إثباته .

ثُمَّ هَنُوكَ سادسُ الأسماءِ فاحْفَظْ مَقالي حِفْظَ ذي الذَّكاءِ

لذلك عده الحريري ، وعده ابن مالك رحمه الله .
أب أخ حم كذاك وهن
إذًا السادس يعد ويقال الصواب أنها أسماء ستة لا خمسة ، ولذلك من قال أنها الأسماء الخمسة جريًا على مقالة الفراء والزجاجي أن الأسماء خمسة لا ستة ، إذًا الأسماء الستة يعبر بعضهم بالأسماء الستة المعتلة المضافة ، الأسماء الستة عرفنا أن الأسماء الستة هذا علم للغلبة ، المعتلة يعني : التي تعرب بحرف العلة لأنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء ، هذه حروف العلة .

والواو والياء جميعًا والألف هن حرف الاعتِلالِ الْمُكتَنِف

هكذا قال الحريري .

والواو والياء جميعًا والألف هن حرف الاعتِلالِ الْمُكتَنِف

إذًا سميت هذه الأسماء بالأسماء الستة لكونها ستة أسماء ، وسميت الأسماء المعتلة لكونها تعرب بحروف العلة ، وهي : الواو ، والألف ، والياء . أو لكون لاماتها حرف علة ، لأن أخًا وأبًا وحمًا وهَنًا هذه على حرفين ، وسبق أن القاعدة في أقل ما يوضع عليه الاسم هو ثلاثة أحرف ، ونحن نقول : أبٌ أخٌ حمٌ . نقول : هذه حذفت لاماتها اعتباطًا ، لأن الأصل أَخَوٌ أَبَوٌ حَمَوٌ هَنَوٌ ، وعليه إذا قلنا : لو سميت الأسماء الستة المعتلة باعتبار أن لاماتها حرف علة نقول

: هذا من باب الغلبة ، لماذا ؟ لأن فم هذا لامه هاء لا حرف علة ، فَوْمٌ فم فو فم ، هذا الأصل فيه لامه أنه هاء ، وإذا قلنا : أنه هاء ، إذًا ليس حرف علة وعليه نقول : سميت أسماء معتلة باعتبار الغالب .

المضافة لأنها لا تعرب هذا الإعراب الخاص وهو من باب إعراب النيابة إلا إذا كانت مضافة ، ولذلك يعبر كثير كابن هشام في ((**القطر**)) ، وصاحب ((**الملحة**)) الأسماء الستة المعتلة المضافة ، وهذا هو الغالب على تعبيرهم .

قال رحمه الله : (**وَرَفْعُ خَمْسَةٍ مِنَ الأَسْمَاءِ ** بِالْوَاوِ**) . (**وَرَفْعُ خَمْسَةٍ**) هذا مبتدأ رفع ، والجواب خبره (**بِالْوَاوِ**) أي كائن بالواو . الواو هذه الباء هنا للتصوير ، يعني ورفع خمسة مصور بالواو . ونقول : بالواو ، يعني : بمسمى الواو لا الاسم ، (**وَرَفْعُ خَمْسَةٍ مِنَ الأَسْمَاءِ**) كائن ومصور بمسمى الواو نيابة عن الضمة ، (**ثُمَّ جَرُّهَا**) ، أي : الأسماء الخمسة أو الستة مصور وكائن (**بِالْيَاءِ**) ، يعني : بمسمى الياء نيابة عن الكسرة .

(**وَنَابَ عَنْ نَصْبِ الْجَمِيعِ الأَلِفُ**) ، (**وَنَابَ**) هذا فعل ماضي والألف هذا فاعله ، (**الأَلِفُ**) أي مسمى الألف ، لماذا ؟ نقول : مسمى الواو ، مسمى الياء ، مسمى الألف ؟ لأن هذه أسماء ، والذي يُعرب به الأسماء الستة هو المسمى ، إذا قلت : أَبُوكَ ، أَبَاكَ ، أَبِيكَ . الواو أين هي في اللفظ ؟ ليست موجودة نقول : أَبُوكَ هذا مرفوع بالواو ، هل نطقت بلفظ الواو ؟ نقول : لا إنما المراد مسمى الواو ، كذلك أَبَاكَ مسمى الألف ، أَبِيكَ مسمى الياء ، لذلك لا بد من التقدير فنقول : (**بِالْوَاوِ**) . أي : بمسمى الواو لا بالواو نفسها ، لأن الواو اسم ، ولفظ الواو نفسه الذي يعرب به هو المسمى لا الاسم لذلك تقول : زيد . زيد مركب من زه يه ده ، زَهْ هو المسمى ، والزاي ؟

....

الزاي اسم مسماه زَهْ ، الياء اسم مسماه يَه ، والذي يعرب هنا وَه أو الواو ؟

الذي يُعرب من الأسماء الستة بالواو هنا ، هل نقول : أَبُوكَ مرفوع بالواو ، والذي ننطق به في اللفظ نفسه هل هو الاسم أو المسمى ؟ نقول : المسمى ، على كلٍّ لا بد من التقدير (**وَنَابَ عَنْ نَصْبِ الْجَمِيعِ**) ، أي : الأسماء الخمسة ، (**الأَلِفُ**) ، إذًا عرفنا أن من أبواب النيابة الأسماء الستة تعرب بالحروف وهي : حروف العلة . الواو نيابة عن الضمة ، والألف نيابة عن الفتحة ، والياء نيابة عن الكسر ، ما هي هذه الأسماء ؟ قال : (**وَهْيَ : أَبٌ ، أَخٌ ، حَمٌ ، وَذُو ، وَفُو**) . هذه الخمسة ويزاد عليها هَنُو .

ثُمَّ هَنُوكَ سادسُ الأسماءِ   فاحْفَظْ مَقالي حِفْظَ ذي الذَّكاءِ

(**أَبٌ ، أَخٌ ، حَمٌ ، وَذُو ، وَفُو**) وهنو (**وَهْيَ : أَبٌ**) ، هي هذا مبتدأ ، وكما سبق أن مرجع الضمير إذا كان جمعًا ثم عُبِّر عنه بمفرد لا بد أن نقول : الخبر هو أبٌ وما عطف عليه ، وهن جمع كما سبق أمس ، فنقول : هي مبتدأ أب وما عطف عليه خبر ، خبر عن المبتدأ ، هذه الأسماء الستة لا تعرب هذا الإعراب إلا بشروط إذا تحققت هذه الشروط جاز حينئذٍ أن تعرب بالواو والألف والياء ، ذكر الناظم رحمه الله تعالى هذه الشروط فقال : (**وَالشَّرْطُ فِي إِعْرَابِهَا**) . أي : الأسماء الخمسة أو الستة . (**بِمَا سَبَقْ**) ، يعني : بالذي سبق من كون الواو رفعًا والألف نصبًا والياء جرًّا ، (**إِضَافَةٌ**) (**وَالشَّرْطُ**) مبتدأ (**إِضَافَةٌ**) هذا خبر ، (**إِضَافَةٌ**) ليست مطلقة وإنما هي مقيدة لكونها (**لِغَيْرِ يَاءِ مَنْ نَطَقْ**) ، وبعضهم يعد هذا الشرط شرطين :

فيقول :

الشرط الأول : أن تكون مضافة .

الشرط الثاني : أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم .

ولذلك قال هنا : (**إِضَافَةٌ لِغَيْرِ يَاءِ مَنْ نَطَقْ**) . (**مَنْ**) هذا اسم موصول بمعنى الذي ، و(**نَطَقْ**) فعل ماضي ثلاثي ، وجملة صلة مَنْ لا محل لها من الإعراب . عند البيانيين [أن المشتق][16] أن الموصول مع صلته في قوة المشتق ، أن الموصول الاسم الموصول مع صلته ، يعني : مع الجملة التي تسمى صلة الموصول ، وفي قوة المشتق . يعني : يصح لك أن تحذف هذه الجملة وتأتي باسم المشتق ، إما أن يكون اسم فاعل وإما أن يكون اسم مفعول ، وهنا يصح أن تحذف (**مَنْ نَطَقْ**) وتأول الجملة بقولك : لغير ياء الناطق . بمعنى المتكلم ، بمعنى ياء المتكلم ، إذًا يشترط في

---

(16) سبق .

هذه أن تكون مضافة ، وهذه الشرط الذي هو الإضافة لغير ذو ، لماذا ؟ لأن ذو ملازمة للإضافة ، يعني : لا تستعمل إلا مضافة ، أما أبٌ وأخٌ وحمٌ وهنٌو وفم فهذه تستعمل مضافة وتستعمل منقطعة عن الإضافة ، إن أضيفت لغير ياء المتكلم نقول : أعربت بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًا . هَذَا أَبُوكَ ، هَذَا مبتدأ ، أَبُوكَ نقول : أَبُو من الأسماء الستة ، وهنا أضيف إلى الكاف وهي ضمير اسم ، أضيف لغير ياء المتكلم ، إذًا حينئذٍ نقول : أَبُوكَ هَذَا أَبُو خبر مبتدأ مرفوع ورفعه الواو نيابة عن الضمة لكونه من الأسماء الستة ، **(وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ)** [القصص : 23] ، **(وَأَبُونَا)** هذا مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعه الواو نيابة عن الضمة ، لماذا ؟ لكونه من الأسماء الستة ، وهنا أضيف إلى الاسم الظاهر وهو نا الدالة على الفاعلين .

إذًا تضاف أبو إلى الاسم الظاهر ، فإن أضيفت إلى ياء المتكلم نقول : حينئذٍ تعرب إعراب عَبْدِي الذي سبق ، فإذا قيل : هَذَا أَبِي . هنا أضيفت أو لم تضف ؟ أضيفت ، لِمَ لَمْ يعرب إعراب الأسماء الستة ؟ لكونها أضيفت لياء المتكلم ، والشرط أن تضاف نعم تحققت الإضافة ولكن إضافتها هنا لياء المتكلم ، وياء المتكلم يلزم أن يكون ما قبلها مكسورًا ، فإذا قيل : هَذَا أَبِي . هذا مبتدأ ذا وها للتنبه ، أبي هذا خبر مرفوع ورفعه ضمة مقدرة لِمَ ؟

.....

لاشتغال المحل بحركة المناسبة ، ما هي حركة المناسبة ؟ الكسرة ، لم جيء بها ؟ لأن الياء لا يناسب ما قبلها إلا أن يكون مكسورًا ، إذًا هنا أبٌ أضيفت ، ولكن لم تضف إلى الظاهر ، وإنما أضيفت إلى ضمير المتكلم ، وكذلك يقال في أخ وحم وهنٍ وفمٍ ، وذو هذه تختص بأن تضاف إلى اسم جنس ظاهر ، ذو لا تستعمل إلا مضافة لها حكم خاص لا تستعمل إلا مضافة ، ولذلك هذا الشرط في حقها من باب بيان الواقع لا للاحتراز ، وشرطها أن تضاف إلى اسم جنس ظاهر والمراد باسم الجنس الظاهر احترازًا من المضمر لأن ذو لا تضاف إلى الضمير ، ولذلك شذ قول الشاعر :

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذَوُوهُ

ذَوُوهُ هذا شاذ ، لماذا ؟ لأنه أضيف أيضًا جمع بواو ونون ، إذًا يشترط في ذو أن تكون مضافة لاسم جنس ظاهر ، ظاهر احترازًا من المضمر اسم جنس المراد به ما دل على معنى كلي ، وإن شئت قل : ما دل على الحقيقة ويصدق على القليل والكثير مثل عِلْم وَفَضْل وَمَال ، مَال هذا دل على الحقيقة فُهِمَ المقصود منه لكن هل دل على قلة أو كثرة ؟ مَال يصدق على الريال أنه مال ، ويصدق على المليون أنه مال ، عِلْم يصدق على المسألة الواحدة أنها علم ، ويصدق على البحر أنه عِلْم ، كذلك فَضْل يصدق على القليل ويصدق على الكثير ، فهذه المصادر ونحوها من الأسماء الجامدة لا تضاف ذو إلا إليها ، فيقال : ذو علم ، وذو مال ، وذو جاه .. إلى آخره ، هذا الشرط الأول في ذو ، لأنك أخبرت بشرطين دون سائر أخواتها .

الشرط الثاني في ذو : أن تكون بمعنى صاحب .

من ذاك ذو عن صحبة أبانا

احترازًا من ذو التي بمعنى الذي ، لأن ذو قد تكون موصولة .

فإن الماء ماء أبي وجدي ... وبئر ذو حفرت وذو طويت

فإما كرام موسرون لقيتهم ... فحسبي من ذو ما عندهم ما كفانيا

أو : ما عندهم كفاني

فحينئذٍ إذا كانت ذو بمعنى الذي فإنها تكون مبنية وليست كذو التي بمعنى الصاحب ، فإن ذو بمعنى صاحب تعرب بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًا ، أما ذو التي بمعنى الذي فإنها تبقى على ملازمة الواو وتبنى على السكون رفعًا ونصبًا وجرًا ، فتقول : جَاءَنِي ذُو قَامَ ، رَأَيْتُ ذُو قَامَ ، مَرَرْتُ بِذُو قَامَ . جَاءَنِي ذُو قَامَ ، أي : الذي قام . مَرَرْتُ بِذُو قَامَ ، أي : بالذي قام . رَأَيْتُ ذُو قَامَ أي : الذي قام ، لذلك فرق بينهما حتى في اللفظ ، ذو علم ما بعد ذو مفرد أو جملة ؟ مفرد علم ، ذو علم ، ذو فضل ، ذو جاه ، ذو مال ، أما ذو قام ، ذو ضربته ، هذا لا يكون ما بعده إلا جملة ، أو شبه جملة ، فرق بين ذو التي بمعنى الصاحب وذو التي بمعنى الذي ، إذًا يشترط في ذو أن تكون

بمعنى صاحب ، لماذا ؟ لأنه ليس كل ما ورد في لسان العرب لفظ ذو فهو من الأسماء الستة ، ما كان من الأسماء الستة لا بد من شرطين : أن يفهم الصحبة ، وأن يضاف إلى اسم جنس ظاهر .

أما فم هذا يشترط فيه أيضًا أن يكون مضافًا كسائر أخواته .

الشرط الثاني الذي يختص به فم أن يفصل من الميم .

والفم حيث الميم منه بانا

إذًا فصلت منه الميم وأضيف ، أعرب بالواو والألف والياء ، إن اتصلت به الميم نقول : أعرب بالحركات . هَذَا فَمٌ ، رَأَيْتُ فَمًا ، نَظَرْتُ إِلَى فَمٍ ، يعرب بالحركات كسائر الأسماء ، إذًا فَمٌ يشترط فيه إلحاقه أو في إعرابه بالواو والألف والنون شرطان :

الأول : أن يكون مضافًا لغير ياء المتكلم .

الثاني : أن يفصل من الميم .

مع بقية الشروط المشاركة لغيرها ، إذًا (**وَالشَّرْطُ فِي إِعْرَابِهَا بِمَا سَبَقْ ** إِضَافَةٌ**) ، فإن لم تضف نقول : أعربت بالحركات (**إِنَّ لَهُ أَباً**) [يوسف : 78] ، (**أَباً**) هذا معرب بأي شيء ؟ بالحركات (**إِنَّ لَهُ أَباً**) اسم إنَّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، (**وَلَهُ أَخٌ**) [النساء : 12] أخ مبتدأ مرفوع بالضمة ، لماذا ؟ لأنه اسم مفرد ، هل نقول : أخ هذا من الأسماء الستة فيجب إعرابه بالواو ؟ هل نقول هذا ؟ (**وَلَهُ أَخٌ**) ، لم ؟ أليس هو كقولك : هَذَا أَخُوكَ ؟ نقول : أَخٌ بالنظر إليه لوحده لا نقول هو من الأسماء الستة المصطلح عليها عند النحاة ، وإنما إذا توفرت فيه الشروط حينئذٍ نقول : هو من الأسماء الستة ، أما (**إِنَّ لَهُ أَباً**) فلا نقول : أبًا هذا من الأسماء الستة ، (**وَلَهُ أَخٌ**) لا نقول : أخ هذا من الأسماء الستة ، لأنه لا يكون كذلك إلا إذا توفرت فيه الشروط ، إذًا الشرط الأول أن تكون مضافة فلو لم تضف أعربت بالحركات على الأصل ، وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ، فلو أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت على الأصل بالحركات ولكن يكون الإعراب مقدرًا لا ظاهرًا ، لأنه تعدي ... #18.51 ، (**وَكَوْنُهَا مُفْرَدَةً**) (**وَكَوْنُهَا**) ، أي : هذه الأسماء الخمسة أو الستة (**مُفْرَدَةً**) ، يعني : ليست مثناه ، ولا مجموعة ، فإن كانت مثناةً أعربت إعراب المثنى ، لو ثنيت لا نقول : هذه من الأسماء الستة . (**وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ**) [النساء : 11] ، أبواه هذا مثنى تثنيةُ أبٍ نقول : وَرِثَهُ وَرِثَ فعل ماضي والهاء مفعول به ، أبواه فاعل مرفوع ورفعه الألف ، كيف نقول بالألف وهو من الأسماء الستة ؟ نقول : لا ، لكونه مثنى خرج عن كونه من الأسماء الستة ، والأسماء الستة لا يُحْكَمُ عليها بالإعراب الخاص إلا إذا كانت مفردة (**وَلأَبَوَيْهِ**) [النساء : 11] هنا مجرور بالياء ، لماذا جر بالياء ؟ لكونه مثنًى ، وهذا الشرط الثاني (**وَكَوْنُهَا مُفْرَدَةً**) ، إذًا احترازًا من المثنى ، فلو كانت مجموعة أعربت إعراب الجمع الذي جمعت عليه ، فإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات ، (**آبَاؤُكُمْ**) ، (**قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ**) [التوبة : 24] (**آبَاؤُكُمْ**) إيش إعرابه هنا ؟ نقول : جمع أبٍ ، هذا جمع تكسير ، وجمع التكسير كالمفرد كما سبق أنه يعرب بالحركات ، إذًا (**قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ**) ، (**آبَاؤُكُمْ**) هذا اسم كَانَ مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره ، لماذا لم يعرب بالواو ؟ لأن شرط أبٍ أن يعرب بالواو أن يكون مفردًا وهذا جمع تكسير ، رَأَيْتُ آبَاءَكُمْ ، مَرَرْتُ بِآبَائِكِمُ كذلك ، إن جمع بواو ونون جمع تصحيح حينئذٍ نقول : يعرب بواو ونون ، يعرب بواو وياء ، ولم يسمع من لغة العرب جمع الأسماء الستة إلا أبٌ وذو وأخٌ ، وابن هشام رحمه الله أثبت حم .

فلمَّا تَبَيَّنَّ أَصْواتَنَا بَكَيْن وفدَّيْنَنَا بالأبينا

أبين هذا جمع أب ، جمع بواو ونون ، وهنا جر بالياء ، لماذا جر بالياء ؟ نقول : هذا ملحق بجمع المذكر السالم ، لماذا ؟ لأن شرط أب ونحوه أن يعرب الإعراب الخاص مع الستة إذا كان مفردًا ، وهنا جمع بواو ونون فحينئذٍ يكون من الملحقات بجمع المذكر السالم .

وكان بنو فزارة شرّ عمٍّ وكنتُ لهم كشر بني الأخينا

أخينا هذا جمع بواو ونون ، كشر بني الأخينا ، بني مضاف ، والأخينا مضاف إليه ، وجر بالياء نيابةً عن الكسرة ، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وذو كذلك كما ذكرت سابقًا .

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذَوُوهُ

جمع بواو ونون ، إذًا نقول : (**وَكَوْنُهَا مُفْرَدَةً**) . هذا الشرط لا بد من تحققه في الأسماء الستة ، إن كانت مثناه أعربت إعراب المثنى ، إن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت إعراب جمع التكسير بالحركات ، إن كانت مجموعة جمع مذكر سالم أعربت بالواو والياء ، ولم يسمع إلا الأب والأخ وذو ، وأثبت ابن هشام حمو ، (**مُكَبَّرَةً**) يشترط في الأسماء الستة أن تكون مكبرة ، والتكبير ضد التصغير ، يعني : إن كانت مصغرة أعربت بالحركات ، هذا أُبَيٌّ أُبَيٌّ أو أُبَيُّ زيد أضفتها أو لم تضفها ، نقول : هَذَا أُبَيُّ زَيْدٍ . هنا ماذا حصل ؟ صغرت أب وتصغير أب على أُبَيْوٍ ، فُعَيْلٍ تقول في فَلْسٍ :

فُلَيْس يا فتى وهكذا كل ثلاثي أتى

يضم أوله وتزاد ياء التصغير ثلاثةً ولا بد من إرجاع المحذوف ، أَبٌ هذا قلنا : أَبَوٌ . أُبَيْوٌ اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياءً ثم أدغمت الياء في الياء فصار أُبَيّ ، إذًا أبي الحاصل أنه مصغر أبٍ ، فلما صغر خرج عن كونه من الأسماء الستة ، إذًا لا يعرب بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًا ، لماذا ؟ لأن شرطها شرط إعرابها بما ذكر أن تكون مكبرة وهذا مصغر ، إذًا هذه كم شرط ؟ ثلاثة أو أربعة ، إضافة هذا شرط ، لغير ياء المتكلم الناطق هذا شرط ثاني ، وكونها مفردة شرط ثالث ، وكونها مكبرة هذا شرط رابع ، ويشترط في ذو زيادةً على ما ذكر أن تكون بمعنى صاحب ، فإن كانت بمعنى الذي بمعنى اسم الموصول حينئذٍ نقول : هذه مبنية على السكون وتلزم الواو رفعًا ونصبًا وجرًا ، وهذه ذو التي بمعنى الذي سمع جرها بـ ، أو إلحاقها بذو التي بمعنى الصاحب ، ولذلك بعض النحاة يقول : الأسماء السبعة . اعتبارًا بذو التي بمعنى الصاحب ، وذو التي بمعنى الذي . ويشترط فيه فم زيادة على ما ذكر ؟ أن تفصل عن الميم

من ذاك ذو عن صحبةً أبانا والفم حيث الميم منه بانا

أي : انفصل ، هكذا قال ابن مالك رحمه الله ، (**كَجَا أَخُو أَبِيْهُمُ ذَا مَيْسَرَةْ**) مثل الناظم للأسماء الستة رفعًا ونصبًا وجرًا ، (**كَجَا**) جاء هذا الأصل ، وحذف الهمزة فصار هنا للضرورة وقيل : إنه لغةٌ ، جاء جا قيل إنه لغة ، وفي مثل هذا قد يكون من باب الضرورة (**كَجَا أَخُو أَبِيْهُمُ**) ، (**أَخُو**) إيش إعرابه ؟

.....

فاعل ، مرفوع ؟

.....

لماذا ؟

.....

لماذا ؟ لأنه من أسماء .

......

الخمسة أو الستة ؟

......

ثم

هنوك سادس الأسماء .

من الأسماء الستة ، لذلك ليس بصحيح [.... نعم] لذلك ابن عقيل رحمه الله لما أورد أن هَن سمع فيه الاثنان وهو هَنُوكَ ، حكاه سيبويه قالوا : وأنكره الفراء ، ومن حفظ حجةً على من لم يحفظ . أثبته سيبويه وأنكره الفراء والزجاج ، وهنا اللغة مبناها على النقل والسماع ، فإذا ثبت في طريقٍ صحيح نقول : حينئذٍ وجب إثباته . نقول : الأسماء الستة . إذًا (**أَخُو**) هذا فاعل مرفوع ، ورفعه الواو نيابةً عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، هل توفرت فيه الشروط ؟

.....

كيف توفرت ؟ أضيف بغير الياء ، مفرد مكبر ، إذًا توفرت فيه الشروط ، (**أَخُو أَبِيْهُمُ**) ، (**أَبِيْهُمُ**) إيش إعرابه ؟ (**أَخُو**) مضاف وأبي مضافٌ إليه مجرور بالياء نيابةً .

.....

عن الكسرة ، لأنه .

......

[ملحق] لأنه من الأسماء الستة ، هل توفرت فيه الشروط ؟

......

نعم ، مضاف إلى .

......

لغير ياء المتكلم ، مفرد ومكبر (**أَخُو أَبِيْهُمُ**) ، إذًا مثل للرفع بـ (**أَخُو**) ، ومثل [للنصب] بالجر بـ (**أَبِيْهُمُ ذَا مَيْسَرَةٍ**) ، (**ذَا**) إيش إعرابه ؟

.....

نعم ؟

......

حال من فاء النداء [أحسنت] حال من فاء النداء (**جَا أَخُو أَبِيْهُمُ**) حال كونه (**ذَا مَيْسَرَةٍ**) (**ذَا**) نقول : حالٌ منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابةً عن الفتحة ، لماذا ؟ لأنه من الأسماء الستة ، هل توفرت فيه الشروط ؟ أضيف ، بل هو ملازم للإضافة ، الثانية : بمعنى صاحب ، صَاحب ميسرة يعني : غنى ويسر .

ثالثًا : مفرد .

[ثالثًا أو] رابعًا : مكبر .

إذًا توفر فيه الشروط ، أما هَنُو فالأكثر في لغة العرب أنه إذا أضيف كان منقوصًا ، ولذلك قال ابن هشام هنا : إذا أفرد عن الإضافة كان منقوصًا بالإجماع . إذا قيل : هَذَا هَنُو ، وَرَأَيْتُ هَنًا ، وَنَظَرْتُ إِلَى هَنٍ . الهنو في الأصل أنه يُكْنَى به عما يستقبح التصريح به ، أنه اسم يكنى به عما يستقبح التصريح به ، إذا قطع عن الإضافة بالإجماع كان منقوصًا ، ما معنى منقوصًا هنا ؟ ليس النقص الذي سبق معنا كل اسم آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، المراد هنا النقص اللغوي والذي سبق معنا النقص الاصطلاح ، النقص اللغوي أن تحذف لامه ويعرب بالحركات على ما قبل النائب ، هَنٌ أصله هَنَوٌ حذفت الواو اعتباطًا بغير علة تصريفية فصارت النون التي هي قبل الآخر محلاً للإعراب ، هَذَا هَنٌ ، وَرَأَيْتُ هَنًا ، وَنَظَرْتُ إِلَى هَنٍ ، هذا بالإجماع أنه إذا لم يضف كان إعرابه بالحركات ، إذا أضيف وتحققت فيه الشروط السابقة فأكثر العرب على أنه منقوص أيضًا ، يعني : لا ترد إليه الواو فيقولون : هَذَا هَنُكَ ، وَرَأَيْتُ هَنَكَ ، وَنَظَرْتُ إِلَى هَنِكَ . [بالقصر] بالنقل ، يعني : يبقى على حذف لامه #....30.07 ، وبعض العرب في لغة قليلة نادرة أنها ملحقة بأبٍ وأخٍ ، فيقولون : هَذَا هَنُوكَ ، وَرَأَيْتُ هَنَاكَ ، وَنَظَرْتُ إِلَى هَنِيكَ . إذًا هَنُو السبب في أنه لم يلحق عند بعض النحاة كما جعل الناظم هنا لم يلحق بالأسماء الستة لأنه في لغة قليلة جدًا أرجعت فيه الواو المحذوفة وجعل إعرابه بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًا ، إذًا الأسماء الستة نقول : ترفع الواو نيابةً عن الضمة ، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة ، وتجر بالياء نيابةً عن الكسرة ، وهي : أبٌ ، وأخٌ ، وحموٌ . حمو هذا ما معناه ؟

....

أقارب زوج المرأة ، ولذلك يؤنث الضمير فيقال : حموها . وقد يطلق على أقارب الزوجة فيقال : حَمُوهَا . الحمو الموت ، حموها هذا بالهاء على أنه مؤنث ، أو حموكِ على أنه مؤنث ، وهذا هو الغالب في إطلاقه أنه يطلق على أقارب الزوج ، وقد يطلق على أقارب الزوجة فيذكر الضمير فيقال : حموه . وحموكَ بفتح الكاف .

(**بَابُ الْمُثَنَّى**)

هذا هو الباب الرابع من أبواب النيابة وهو (**بَابُ الْمُثَنَّى**) ، (**الْمُثَنَّى**) هذا اسم مفعول من ثَنَّى يُثَنِّي فهو مُثَنَّى ، والتثنية إذًا فبعضهم يعبر يقول : التثنية . فأما الألف فتكون علامة للرفع في التثنية ، والتثنية هي جعل الاسم الواحد دليلاً على اثنين بزيادة في آخره ، يعني : هي فعل الفاعل . التثنية هي فعل الفاعل ، وحذفها جعل الاسم الواحد دليلاً على اثنين بزيادة في آخره ، أما المثنى فهو اللفظ الذي ثني الزيدان ، والذي ألحق الألف والنون بزيد هو المثني ، ففرق بين المثني والمثنى والتثنية ، والمراد هنا (**بَابُ الْمُثَنَّى**) ، أي : اللفظ الذي ثني ، المثنى في اللغة ما دل على اثنين ، كل ما دل على اثنين فهو مثنى ، فدخل فيه الشفع ، وزوج ، وكلا ، وكلتا ، واثنان ، واثنتان ، والزيدان ، ومحمدان ، ومسلمان ... إلى آخره ، كل لفظ دل على اثنين فهو مثنى ، أما في الاصطلاح فهو لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه ، لفظ دال على اثنين هذا جنس يشمل المثنى اللغوي ، فيدخل فيه كل ما دل على اثنين ، ويخرج به ما دل على واحد أو أكثر من اثنين وفيه زيادة كزيادة المثنى ، خرج به ما دل على واحد ، لأنه قال : لفظ دال على اثنين . إذًا ما دل على واحد خرج بهذا ليس بمثنى ، ما دل على أكثر من اثنين ليس بمثنى ، لكن الإشكال أن بعضها بعض الكلمات قد يكون مفردًا وفيه زيادة كزيادة المثنى شبعان [رمضان] شبعان ، ما أقول : شعبان . شبعان جوعان ، فهذه فيها ألف ونون وهي زائدة ، هل مدلولها مثنى أو مفرد ؟ مفرد ، إذًا لفظ دال على اثنين أخرج المفرد الذي فيه زيادة كزيادة ، ليست زيادة الألف والنون التي هي للمثنى ، إنما فيه زيادة كزيادة المثنى ، كذلك ما دل على أكثر من اثنين وفيه زيادة كزيادة المثنى غِلْمَان أما ذكرنا الألف والنون هذه زائدة ؟ هذه الزيادة ليست للدلالة على التثنية ، غِلْمَان هذا يدل على أكثر من اثنين وفيه زيادة تشبه زيادة المثنى ، إذًا لفظ دال على اثنين أدخل وأخرج ، أدخل كل ما يدل على الاثنين وأخرج كل ما دل على واحد أو أكثر من اثنين وفيه زيادة كزيادة المثنى ، قال : بزيادة في آخره . إذًا دلالة اللفظ على الاثنين ليست من البنية ، أو الصيغة ليست وضعًا ، وإنما هي بسبب لذلك الباء هنا يذكرون أنها سببية ، لفظ دال على اثنين بسبب زيادة ألف ونون ، بسبب زيادة في آخره ألف ونون رفعًا وياء ونون نصبًا وجرًا ، خرج ما دل على اثنين لا بزيادة في آخره كشفع وزوج وكلا وكلتا ، كلا وكلتا هذه تدل على اثنين ، لكن هل هي بسبب زيادة في آخره ؟ الجواب : لا ، شفع وزوج تدل على اثنين ، هل دلالة الزوج والشفع على اثنين بسبب الزيادة أو بوضع الواضع لغة العرب ؟ أصل الواضع وضع شفع يدل على اثنين ليس بسبب زيادة بخلاف الزيدان أصله زيد وزيد ، فإذا أريد التثنية قيل : الزيدان . أضيفت الألف والنون على زيد ، بزيادة في آخره دخل معنا اثنان واثنتان ، لأنه لفظ دال على اثنين وفيه زيادة لكنه ليس صالحًا للتجريد وأراد أن يخرجه من الحد فقال : بزيادة في آخره صالح للتجريد . يعني : أن يجرد من الألف والنون ، اثنان اثنتان لا يقال اثن واثنت ، لماذا ؟ لأن الألف والنون وإن كانت زائدة لكنه لا يصلح للتجريد ، وعطف مثله عليه ليخرج نحو القمرين القمران هذا ليس مثنى حقيقة ، لماذا ؟ لأنه ليس صالحًا للتجريد وعطف مثله عليه ، وإن صلح للتجريد وعطف مغاير عليه لأنه تثنية قمر وشمس ، فإذا قيل : القمران . فإنما المراد به القمر والشمس ، الألف والنون هذه نقول : زيدت على قمر ، أليس كذلك ؟ هل دل على اثنين ؟ نعم دل على اثنين ، لكن هل هو قابل للتجريد صالح للتجريد ؟ نعم لأنك تحذف الألف والنون وتقول : قمر . لكن هل يصلح أن يعطف عليه مثله ؟ الجواب : لا ، إذًا هذا ليس بمثنى حقيقة ، فما وجد فيه هذا أو انطبق عليه الحد نقول : هذا مثنى حقيقة ، الزيدان هذا لفظ دال على اثنين بسبب زيادة في آخره الألف والنون جَاءَ الزَّيْدَان صالح للتجريد تقول : زيد وعطف مثله عليه فتقول : زَيْد وَالزَّيْدَان . لذلك باب المثنى وباب الجمع وضعه الواضع من باب الاختصار بدلاً من أن تقول : جَاءَ زَيْدٌ وَزَيْد ، وَرَأَيْتُ مُحَمَّدًا وَمُحَمَّدًا ، وَمَرَرْتُ بِبَكْرٍ وَبَكْرٍ . تقول : رَأَيْتُ الزَّيْدَيْن ، وَجَاءَ الزَّيْدَان ، وَمَرَرْتُ بِالْبَكْرَين . هذا من باب الاختصار ، إذًا وضع المثنى وكذلك الجموع كلها من باب الاختصار .

(**وَالرَّفْعُ فِي كُلِّ مُثَنَّى**) عرفنا حقيقة المثنى ، ما حكمه ؟ نقول : يرفع بالألف نيابةً عن الضمة ، وينصب ويجر بالياء نيابةً عن الفتحة والكسرة ، إذًا له حرفان : الألف ، والياء . الألف تكون رفعًا والياء تكون نصبًا وجرًا ، ولذلك قال : (**وَالرَّفْعُ فِي كُلِّ مُثَنَّى بِالأَلِفْ**) . يعني : مصورًا بمسمى الألف ، (**الرَّفْعُ**) مبتدأ ، (**بِالأَلِفْ**) جار مجرور متعلق بمحذوف خبر ، (**وَالرَّفْعُ فِي كُلِّ مُثَنَّى**) (**كُلِّ مُثَنَّى**) هذه قاعدة عامة لما يخرج عنه فردٌ من الأفراد ، ولكن هذا يقيد

كما هو في باب الأسماء الستة في بعض اللغات ، يعني : في اللغة المشهورة ، كذلك الأسماء الستة ترفع بما ذكر في اللغة المشهورة ، وتركنا البعض الآخر اختصارًا .

والرفع في كل مثنًى مصورٌ بمسمى الألف نيابةً عن الضم ، (**وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ بِيَاءٍ**) ، (**وَالنَّصْبُ**) هذا مبتدأ ، (**وَالْجَرُّ**) معطوفٌ عليه ، (**بِيَاءٍ**) جار مجرور متعلق بمحذوف خبر ، إذًا يكون مصورًا بمسمى الياء ، هذا بَيَّن فيه الحكم المثنى .

ثم شرع في بيان ما ألحق بالمثنى ، الملحق بالمثنى ضابطه كل ما لا يصدق عليه حد المثنى ، إذا فقدت القاعدة العامة السابقة لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه ، وجدت من كلام العرب ما أعرب بألف وياء إعراب المثنى سمع من كلام العرب أنه أعرب إعراب المثنى ، وإذا جئت تطبق حد المثنى لا تجد أنه ينطبق عليه ، قالوا : هذا يسمى مثنى ، أو يسمى ملحق بالمثنى . ليس مثنى حقيقة وإنما ألحق به إعراب ، ولذلك المثنى الحقيقي قياسي ، يعني : لا يشترط أن أيَّ لفظ لا بد أن يكون مسموعًا من لغة العرب أيّ مثنى أيّ لفظ تريد أن تثنيه طبق عليه حد فيجوز لك ولو لم تسمعه من لغة العرب ، أما المثنى ، أو الملحق بالمثنى فهذا بابه السماع التوقيفي ، يعني : لا يجوز ، هي أربعة ألفاظ أو خمسة لا يجوز أن تجعل ستة ، لماذا ؟ لأنه ليس مثنى حقيقة ، وإنما حمل على المثنى في الإعراب ، قال : (**وَأَضِفْ * لاثْنَينِ وَاثْنَتَيْنِ هَذَا الْعَمَلا**) . (**أَضِفْ**) هذا فعل أمر ، (**لاثْنَينِ**) هذا جار مجرور متعلق بقوله : (**أَضِفْ**) . يعني : أُنسب هذا العملَ (**لاثْنَينِ وَاثْنَتَيْنِ**) ، (**أَضِفْ هَذَا الْعَمَلا**) (**هَذَا**) إيش إعرابه ؟

.....

اسم إشارة ، مفعول به [أحسنت] هذا العملَ ، أضف أيها النحوي هذا العملَ لاثنين واثنتين ، يعني : اثنان واثنتان يعربانِ بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا ، نحن قلنا : بزيادة في آخره ، صالح للتجريد هذا لإخراج اثنين واثنتين ، لأنه فيه زيادة ، فيه زيادة الألف والنون زائدتانِ لكنِ هل هو صالح للتجريد ؟ نقول : لا ليس صالحًا للتجريد ، إذًا هو ليس مثنى لكن العرب ألحقته بالمثنى عملاً ، إذًا لا بد أن نتبع العرب فيما أعربت اثنين واثنتين ، (**لاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ هَذَا الْعَمَلا**) أطلق الناظم ولم يقيده بقيد كما قيد (**كِلْتَا وَكِلا**) ، قال : (**كَذَا مَعَ الْمُضْمَرِ كِلْتَا وَكِلا**) . مع المضمر لا مع الظاهر ، وهنا أطلق قال : (**لاثْنَينِ وَاثْنَتَيْنِ**) لذلك ابن هشام قال :

ويلحق به أربعة ألفاظ اثنان بدون شرط - أو - بلا شرط واثنان بشرط .

اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ يلحقان بالمثنى مطلقًا سواء أُفرد جَاءَ اثْنَانِ ، رَأَيْتُ اثْنَيْنِ أم أضيفا جَاءَ اثْنَا أَخَوَيْكَ ، رَأَيْتُ اثْنَيْ أَخَوَيْكَ مفردةً أو مركبة ، جَاءَ اثْنَى عَشَرَ رَجُلاً ، رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً ، مَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً ، إذًا اثنان واثنتان ملحقان بالمثنى مطلقًا ، يعني : سواء أفردت عن الإضافة لم تضف ، جَاءَ اثْنَان ، وَرَأَيْتُ اثْنَيْن ، وَمَرَرْتُ بِاثْنَيْن ، أم أضيفت جَاءَ اثْنَا أَخَوَيْكَ ، رَأَيْتُ اثْنَيْ أَخَوَيْكَ ، مَرَرْتُ بِاثْنَيْ أَخَوَيْكَ ، أم ركبت ، يعني : جعلت من الأعداد المركبة ، ولذلك من أحد عشر إلى تسعة عشر مبنية على فتح الجزأين إلا اثني عشر ، فإن الجزء الأول يكون ملحقًا بالمثنى ، إذًا

اثْنَينِ وَاثْنَتَيْنِ هَذَا الْعَمَلا كَذَا مَعَ الْمُضْمَرِ

أي : مثل الذي سبق من إلحاق أو إضافة (**اثْنَينِ وَاثْنَتَيْنِ**) بهذا العمل (**كِلْتَا وَكِلا**) حال كونهما مع المضمر ، يعني : مع الضمير ، وكلا وكلتا هذه فيها شبهان : شبه بالمفرد ، وشبه بالمثنى . هي من جهة اللفظ مفرد كلا كلتا من جهة اللفظ مفرد ، ومن جهة المعنى مثنى فراعت العرب هذين الشبهين ، إن أضيف إلى الضمير غَلَّبَتْ شبه المثنى ، فألحق إعرابه بالمثنى ، تقول : جَاءَ كِلاهُمَا ، أو جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلاهُمَا . الزَّيْدَانِ هذا إيش إعرابه ؟ فاعل مرفوع بالألف نيابةً عن .

......

الضمة ، لأنه .

.....

مثنى ، كِلاهُمَا هذا تأكيد كِلاهُمَا أضيفت كلا إلى الضمير ، وقلنا : إذا أضيفت كلا إلى الضمير صارت ملحقةً بالمثنى ، لذلك تقول : كِلا توكيد للزيدان ، وتوكيد المرفوع مرفوع ، ورفعه الألف نيابةً عن الضمة لأنه ملحقٌ بالمثنى ، وهما كلا مضاف ، [وهما ضمير مبني على الكسر في محل] [17] هما مبني على الضم في محل جرّ بالإضافة ، وما الميم هذا حرف عماد والألف هذه التثنية ، رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا منصوبٌ بالياء أي للتوكيد ، مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا مجرورٌ بالياء ، إذًا كلا وكلتا إن أضيفت إلى الضمير غُلِّبَ جانب المعنى شبهها بالمثنى فألحقت به من جهة العمل فأعربت بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا ، إن لم تضف إلى الضمير بل أضيفت إلى الاسم الظاهر عُومِلَت معاملة المفرد ، وهو الاسم المقصور كفتى ، فتقول : جَاءَ كِلا الرَّجُلَيْن ، رَأَيْتُ كِلا الرَّجُلَيْن ، مَرَرْتُ بِكَلا الرَّجُلَيْن . جَاءَ كِلا الرَّجُلَيْن إيش إعرابه كلا ؟ فاعل .

.....
كلا .

....
كلا ، فاعل ومرفوع ، ورفعه

....
كِلا الرَّجُلَيْن ، بالألف أو بالحركة ؟

....
متى نعرب كلا بالألف ؟

......
إذا أضيفت إلى الضمير ، وَكِلا الرَّجُلَيْن أضيفت إلى الاسم الظاهر ، إذًا تعرب على الأصل مثل فَتَاك فنقول : كِلا الرَّجُلَيْن كِلا فاعل مرفوع ، ورفعه ضمةٌ مقدرةٌ على آخره على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، كِلا الرَّجُلْ ، كِلا الْ حذفت الألف وهي محل الإعراب ، فنقول : معرب بالحركة المقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، قال : (**كَذَا مَعَ الْمُضْمَرِ كِلْتَا وَكِلا**) . إذًا الملحق بالمثنى أربعة ألفاظ اثنان واثنتان ، اثنتان هذه لغة الحجازيين وثِنْتَ بدون ألف لغة تميم ،وكلتا وكلا بشرطٍ وهو إضافتها إلى الضمير ، إن أضيفت إلى الضمير أعربت بالحروف ، إن أضيفت إلى الاسم الظاهر أعربت بالحركات مثل الفتى بالحركات المقدرة مثل الفَتَى ، يزاد عليه لفظٌ خامس وهو ما سمي به من المثنى ، الزَّيْدَان لو سميت ابنك الزَّيْدَان جَاءَ الزَّيْدَان كيف نعربه ؟ على اللغة المشهورة أن ما سمي به هذا ليس مثنًى لأن مدلوله كم ؟ واحد هو شخص واحد ، والمثنى لفظ دالٌ على اثنين ، إذًا ليس مثنى بل هو ملحقٌ بالمثنى ، وفي اللغة المشهورة من لغة العرب أنه يعرب بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا ، فتقول : جَاءَ الزَّيْدَانِ ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ . وهو شخصٌ واحد ، والذي يميز أنه مفرد أو مثنى هو السياق والقرينة ، مثل الناظم لهذا .

نَحْوُ اشْتَرَى الزَّيْدَانِ حُلَّتَيْنِ ... كِلْتَاهُمَا لاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ

(**نَحْوُ**) هذا خبر مبتدأ محذوف ، وذلك نحو ، (**نَحْوُ**) هذا خبر لمبتدأ محذوف ، (**اشْتَرَى**) فعلٌ ماضي ، (**اشْتَرَى الزَّيْدَانِ**) نقول : [(**اشْتَرَى**) فعلٌ ماضي مرفوعٌ بضمةٍ مقدرةٍ على الألف] [18] (**اشْتَرَى**) فعلٌ ماضي مبنيٌّ على الفتح المقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، لأنك ما تنطق بالألف لو قلت : اشْتَرَا زَيْدٌ . صارت الألف مثبتة لأن القاعدة - هذه يغلط فيها كثير من الطلاب - أن القاعدة أن الإعراب يتبع الملفوظات لا المرسومات . القاعدة أن الإعراب يتبع الملفوظات الذي تنطق به هو الذي يُعرب (**اشْتَرَى الزَّيْدَانِ**) ما تنطق بالألف لكن تكتبها ، وإذا جئت تعرب لا تنظر إلى الكتاب وإنما تنظر إلى ما .. أو ما تسمعه من كلامك (**اشْتَرَى الزَّيْدَانِ**) ، إذًا (**اشْتَرَى**) فعلٌ ماضي ، (**الزَّيْدَانِ**) فاعلٌ مرفوعٌ ورفعه الألف نيابةً عن الضمة ، والنون هذه ؟

---

(17) سبق .

(18) سبق .

....
النون .

....
عوضٌ عن التنوين في الاسم المفرد ، لأن أصله زيدٌ ، لما ألحق به الألف حذف منه التنوين ، وهذا التنوين كما سبق أنه يدل على تمكن الاسم ، إذًا له فائدة كبرى يدل على تمكن الاسم في باب الاسمية بحيث لم يشبه الفعل فيمنع من الصرف ولا الحرف فيمنع ، فإذا حذف صار هناك إجحاف وضعف للاسم لا بد من التعويض .

وتَلحَقُ النُّونُ بما قد ثُنِّي   مِنَ المَفَاريدِ لِجَبرِ الوَهْنِ

هكذا قال الحريري .

وتَلحَقُ النُّونُ بما قد ثُنِّي   مِنَ المَفَاريدِ لِجَبرِ الوَهْنِ

لأنه صار فيه وهن ، إذًا النون هذه عوضٌ عن التنوين ، ولذلك تحرك بالكسر لأن أصلها ساكن ، فالتقى ساكنان الألف والنون ، فحركنا النون الثانية ، لماذا ساكن ؟ لأن الأصل أن يحرك الحرف الأول ، ولكن هنا حركنا الحرف الثاني خلافًا للقاعدة ، لأن الحرف الأول لا يقبل الحركة ، هذا هو المشهور أن النون عوضٌ عن التنوين في الاسم المفرد ، وعند ابن مالك رحمه الله أنها لدفع توهم إضافةٍ أو إسقاط ونترك هذا التعليل ، (**اشْتَرَى الزَّيْدَانِ حُلَّتَيْنِ**) ، (**حُلَّتَيْنِ**) هذا تسمية حلة مفعولٌ به منصوب وعلامة نصبه الياء ، ضابط هذه الياء كما ينص بعضهم الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها ، احترازًا من ياء الجمع جمع التصحيح لأن ياء جمع التصحيح [مفتوحٌ ما قبلها مكسورٌ ما] [19] مكسور ما قبلها مفتوحٌ ما بعدها ، المسلمِينَ مسلمِي كسرت ما قبل الياء وفتحت ما بعد الياء ، إذًا النون تكون مكسورة في المثنى مفتوحةً في جمع التصحيح .

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ   فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقَ
وَنُونَ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهِ   بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

بعكس ذاك ، أي : عكس جمع التصحيح (**كِلْتَاهُمَا لاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ**) ، (**كِلْتَاهُمَا**) إيش إعرابه ؟ مبتدأ أكمل .

......
مرفوع

......
وعلامة رفعه الألف نيابةً عن

......
عن الضمة ، لأنه

......
ملحقٌ ، بالألف نيابةً عن الضمة ؛ لأنه ملحق بالمثنى ، وهنا أضيف إلى الضمير حينئذٍ يكون ملحقًا (**لاثْنَيْنِ**) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، اللام حرف جر ، (**اثْنَيْنِ**) اسمٌ مجرورٌ باللام وجره الياء نيابةً عن الكسرة لأنه

---

(19) سبق .

ملحقٌ بالمثنى ، (**وَاثْنَتَيْنِ**) أيضًا معطوفٌ على (**اثْنَيْنِ**) والمعطوف على المجرور مجرور وجره ياء نيابةً عن الكسرة لأنه ملحقٌ بالمثنى .

(**بَابُ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ**)

هذا هو الباب الكم ؟

.....

الباب الخامس [المعتل جمع التكثير الغير المنصرف الأسماء الخمسة المثنى] .

هذا هو الباب الخامس .

(**بَابُ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ**)

(**جَمْعِ الْمُذَكَّرِ**) أي جمع المفرد المذكر لأن التذكير معنًى ، والمعاني لا تجمع وإنما هو وصفٌ للفظٍ ، (**جَمْعِ الْمُذَكَّرِ**) ، أي : جمع المفرد المذكر (**السَّالِمِ**) ، (**السَّالِمِ**) هذا فيه خلاف بين النحاة هل هو نعتٌ لـ (**الْمُذَكَّرِ**) أم أنه نعتٌ لـ (**جَمْعِ**) ؟ الصواب أنه نعتٌ لـ (**جَمْعِ**) ، فتقول : هذا (**بَابُ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ**) ، وهذا جمع مذكرٍ سالمٌ ، وإنَّ جمع المذكر السالم فيكون نصًّا على أنه تبعٌ لجمع ، (**جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ**) في اللغة أو الجمع في اللغة كلُّ ما دل على أكثر من اثنين ، أما في الاصطلاح فيطلق الجمع جمع المذكر السالم أو يعرف ويحد بأنه ما سَلِمَ فيه واحده ، وبعضهم يقول : لفظٌ دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره وسلم في واحده ، ولكن المشهور أن الاختصار ما سلم فيه واحده ، هذا المراد به إخراج ما لم يسلم فيه واحده وهو جمع التكثير لأن ضابط جمع التكثير ما تغير عن بناء مفرده ، لو قارنا بين المفرد والجمع لرأينا أن الجمع قد تغير فيه بناء المفرد كما قلنا في رِجَال مع رَجُل ، أما جمع المذكر السالم فهو يسلم فيه المفرد ، إن تغير فيه فيكون تغيره لعلةٍ تصريفية ، وهذا لا يضر كما سبق في قاضون ومصطفون ، قاضون لم يسلم هنا بناء واحده ، لماذا ؟ لأن الياء قاضي حذفت للتخلص من التقاء الساكنين وهذا علةٌ تصريفية والمحذوف لعلة كالثابت ، كذلك قاضي الضاد مكسورة قلبت الكسرة ضمة فرارًا من تطبيق القاعدة العامة وهي أنه إذا سكنت الواو وانكسر ما قبلها وجب قلب الواو ياءً .

الحاصل : أن ما سلم فيه بناء مفرده لا يضر فيه أن يتغير لعلةٍ تصريفية .

حكمه : الرفع بالواو والنصب والجر بالياء . قال : (**وَارْفَعْ بِوَاوٍ جَمْعَ تَذْكِيرٍ سَلِمْ**) . (**وَارْفَعْ**) أيها النحوي ، (**بِوَاوٍ**) أي : بمسمى الواو ، (**جَمْعَ تَذْكِيرٍ سَلِمْ**) (**جَمْعَ تَذْكِيرٍ**) ، (**جَمْعَ**) مفعولٌ به وهو مضاف ، و(**تَذْكِيرٍ**) هذا مضافٌ إليه ، (**تَذْكِيرٍ**) هذا مصدر مرادٌ به اسم المفعول المذكر ، (**سَلِمْ**) أي : سلم فيه واحدٌ لم يتغير ، زَيْد تقول : زَيْدُونَ لم يتغير فيه بناء واحده ، (**وَنَصْبُهُ كَالْجَرِّ**) نصبه هذا مبتدأ ، (**كَالْجَرِّ**) جارٌ ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، (**كَالْجَرِّ بِالْيَاءِ**) جار ومجرور متعلق بقوله : (**كَالْجَرِّ**) .

إذًا الحاصل : أن نصب جمع المذكر السالم يكون كالجر ، إذًا فيه تشبيه وفيه أصل ، ما هو الأصل هنا ؟ أن الجر يكون بالياء لأنه إشباعٌ للكسرة ، والنصب هنا حمل على الجر لذلك قال : (**وَنَصْبُهُ كَالْجَرِّ**) . إذًا الجر ثابت أنه بالياء ، أما النصب الأصل فيه أن يكون بالفتحة ، فإذا أعرب بحرف الأصل فيه أن يكون إشباعًا للفتحة وهو الألف ، وهنا حُجِبَ عن الألف لا النصب ، (**وَنَصْبُهُ كَالْجَرِّ بِالْيَاءِ لَزِمْ**) ، إذًا نقول : جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ، تقول : جَاءَ الزَّيْدُونَ . الزَّيْدُونَ هذا فاعلٌ مرفوع ورفعه الواو نيابةً عن الضمة لأنه جمع مذكرٍ سالم ، رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ منصوبٌ بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكرٍ سالم ، مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ مجرورٌ بالياء لأنه جمعٌ مذكرٍ سالم .

أيضًا فيه ملحقات كما هو في باب المثنى فقال : (**كَذَاكَ مُلْحَقٌ بِهَذَا الْبَابِ**) . (**كَذَاكَ**) المشبه به الرفع بالواو والنصب كالجر بالياء ، أي : مثل الذي ذكر في المثنى أو في الجمع الحقيقي ملحقٌ (**كَذَاكَ مُلْحَقٌ**) ، (**كَذَاكَ**) هذا خبرٌ مقدر ، (**مُلْحَقٌ**) هذا مبتدأ مؤخر ، ملحقٌ بهذا الباب كذاك ، أي : مثل الذي سبق وهو الجمع الحقيقي ، لذلك نقسم المثنى إلى قسمين : مثنى الحقيقي ، وملحقٌ به . وجمع الحقيقي ، وملحقٌ به .

كَذَاكَ مُلْحَقٌ بِهَذَا الْبَابِ ... كَالْمُتَّقُونَ هُمْ أُولُو الأَلْبَابِ

(**كَالْمُتَّقُونَ**) الكاف حرف تشبيه وهي زائدةٌ على محذوف ، أي : كقولك : المتقون هم أولوا الألباب . المتقون مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء ، ورفعه الواو نيابةً عن الضمة لأنه جمع مذكرٍ سالم ، (**هُمْ**) هذا مبتدأ ثانٍ ، (**أُولُو الأَلْبَابِ**) ،

(**أُولُو**) هذا خبر المبتدأ الثاني مرفوعٌ ورفعه الواو نيابةً عن الضمة لأنه ملحقٌ بجمع المذكر السالم ، لماذا قلنا : ملحق ؟ لأن [(**أُولُو**) هذا اسم جمع جاء على صورة جمع التصحيح صورة] [20] (**أُولُو**) اسم جمعٍ واسم الجمع عند النحاة ما دل على معنى الجمع ولاً واحد له من لفظه ، (**أُولُو**) هذا يدل على أكثر من ثلاثة فأكثر ، هل له واحدٌ من لفظه ؟ لا ليس له واحد من لفظه ، خذ مثال أوضح قوم هذا اسم جمع يدل على ثلاثة فأكثر ، هل له واحد من لفظه ؟ لا . رهط ، نساء ، نسوة هذه كلها أسماء جموع ، يعني : تدل على معنى الجمع ، الزَّيْدُون وَقَوْمٌ اشتركا في الدلالة على ثلاثة فأكثر لأن أقل معنى الجمع ثلاثة على الصحيح وهو قول الجمهور ، أقل ما يصدق عليه لفظ الجمع هو الثلاثة ، إذًا اشتركا في الدلالة على ثلاثة فأكثر ، لكن الزَّيْدُون له مفرد وهو زَيْدٌ ، قوم لا مفرد له نسمي هذا اسم جمع جاء على صورة جمع التصحيح ، يعني : الأصل فيه أنه يعرب بالحركات كقوم ورهط ، ولكن العرب ألحقته بجمع المذكر السالم ، يعني : أعربته بالواو رفعًا (**وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُوْلِي الْقُرْبَى**) [النور : 22] (**أُوْلُوا الْفَضْلِ**) إيش إعراب (**أُوْلُوا الْفَضْلِ**) ؟ (**وَلَا يَأْتَلِ**) هذا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وجزمه حذف حرف العلة ، (**أُوْلُوا**) فاعل مرفوع بالواو ، أين الواو ؟ (**أُوْلُوا الْفَضْلِ**) أين الواو ؟ الواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (**أُوْلُوا الْفَضْلِ أَن يُؤْتُوا**) ، (**وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا**) ، (**أُوْلُوا الْفَضْلِ**) أيضًا (**أُوْلُوا**) هذا مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، (**أُوْلُوا**) في الرفع و(**أُوْلُوا**) في النصب نقول : أعرب هذا الإعراب لا لكونه جمع مذكر سالم ، وإنما لكونه ملحقًا بجمع المذكر السالم ، لماذا ألحق ؟ لأن جمع المذكر السالم له واحد وَسَلِمَ هذا الواحد في الجمع ، أما (**أُوْلُوا**) لا واحد له من لفظه وإن كان له واحد من معناه ، إذًا هم أولي الألباب أولوا هذا خبر المبتدأ الثاني ، أولوا مضاف والألباب مضاف إليه وأولوا كذو ، يعني : لا تستعمل إلا مضافةً ولا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر مثل ذو ، (**وَاحْمِ ذَوِي الْقُرْبَى**) (**وَاحْمِ**) أو وارحم (**وَاحْمِ ذَوِي الْقُرْبَى**) ، (**ذَوِي**) هذا من الأسماء الستة جُمِعَ بواو ونون ، ذُو أصله ذَوي أصله ذو ، ذُو هذا مفرد أو جمع ؟

.....

ذو مفرد ، لماذا ؟ نقول : ذُو ذَوُوا هذا شاذ ؟ هذا من باب الاختصار المخل لأن جمع المذكر السالم لا يُجمع باستقراء كلام العرب على هذا الجمع إلا ما كان جامدًا أو صفةً ، لا بد أن يكون عَلَمًا أو صفةً ولها شروط ، علمًا أو صفةً ، أما ما كان اسم جنس كرجل فهذا لا يُجمع بواو ونون إلا إذا صُغِّر رجل لا يقال فيه رَجُلُون ، لماذا ؟ لأن شرط الجمع بواو ونون أن يكون عَلَمًا لمذكر أو صفةً لمذكر مع بقية الشروط ، [وذو] [21] ورجل هذا اسم جنس ، فحينئذٍ لا يقال رَجُلُون ، كذلك ذو اسم جنس ليس علم لمذكر وليس بصفة ، فجمعه بواو ونون نقول : هذا شاذ . (**وَاحْمِ ذَوِي**) ، (**ذَوِي**) هذا نقول : منصوب ، مفعول به منصوب وعلامة رفعه الياء نيابةً عن الفتحة ، منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، (**ذَوِي الْقُرْبَى**) (**ذَوِي**) مضاف ، و(**الْقُرْبَى**) مضاف إليه ، (**مِنَ الأَهْلِيْنَا**) من الأهلين ، هذا له مفرد وهو أهل لكنه لم يستوف الشروط لأنه اسم جنس جامد ، والذي يجمع بواو ونون لا بد أن يكون علمًا لمذكر عاقل أو صفةً لمذكر عاقل (**تَسْكُنْ بِدَارِ الْخُلْدِ عِلِّيِّينَا**) ، (**تَسْكُنْ**) هذا فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الطلب وهو احذف ، (**بِدَارِ الْخُلْدِ**) متعلق بـ (**تَسْكُنْ**) ، (**عِلِّيِّينَا**) هذا عطف بيان من الاسم المجرور دار ، (**عِلِّيِّينَا**) هذا له عِلِّي مفرده عِلِّيٌّ جمع على (**عِلِّيِّينَا**) ماذا نقول ؟ كما أَنَّ المثنى إذا سمي به صار ملحقًا بالمثنى ، لماذا ؟ لأن مدلوله واحد لا اثنين ، كذلك ما سمي به من جمع التصحيح نقول : يعامل معاملة جمع التصحيح وإن كان مدلولهم مفرد ، إذا سميت رجلاً بـ زَيْدُون مدلوله أكثر من اثنين أو واحد ؟ وَاحد ، إذًا ليس بجمع نقول : هو ملحق بالجمع ، لكن سمع من كلام العرب في اللغة المشهورة هناك لغات متعددة في اللغة المشهورة أنه يعامل معاملة جمع التصحيح فيقول : جَاءَ الزَّيْدُونَ ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدِينَ ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ . وهو مفرد واحد ، عِلِّيُّنَا مثل زيدون المسمى به ، لأنه اسم لأعلى الجنة ، (**إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ**) [المطففين : 18 ، 19] ، إذًا ألحق بجمع المذكر السالم وإن كان مدلوله واحدًا ، لماذا ؟ لأنه مسمًى به .

(**20**) سبق .

(**21**) سبق .

وَاحْمِ ذَوِي الْقُرْبَى مِنَ الأَهْلِيْنَا   تَسْكُنْ   بِدَارِ   الْخُلْدِ   عِلِّيِّينَا

وصلَّ الله وسلم على نبينا محمد ، [وعلى آله وصحبه أجمعين] .

الدرس الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا .

أما بعد .

أخذنا في آخر باب وهو (**بَابُ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ**) ، وذكرنا أن حده عند النحاة أنه ما سلم فيه بناء واحده ، يعني : يكون المفرد قد سلم ، ولكن تغير في الجمع بخلاف ما تغير فيه بناء واحده وهو جمع التكسير ، وهذا من الفوارق بين الجمعين أن جمع التكسير يتغير المفرد رَجُل رِجَال تغير ، أما زَيْد وَزَيْدُون لم يتغير ، ولذلك ذكرنا في جمع التكسير لا بد من القيد بغير إعلال لإخراج نحو قَاضُونَ وَمُصْطَفَون ، وهنا نقول في جمع التكسير من أجل إدخال ما سلم فيه بناء واحده ولو تغير بإعلال ، ولو تغير من أجل الإعلال ، لماذا ؟ لأن قَاضُونَ وَمُصْطَفون قد حصل التغير وهو جمع مذكر سالم ، وذكر النحاة أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة ، وينصب بالياء ...01.41# ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة ، وذكروا أنه محصور في بابين ، يعني : الذي يجمع بالواو والنون هذا قد شرحناه بالأمس وأشكلت بعض المسائل على بعض الطلاب ، محصور في بابين :

الأول : الاسم الجامد .

والثاني : الصفة .

يعني : الذي يجمع بواو ونون شيئان لا ثالث لهما الجامد ، والصفة ، ويشترط في الجامد أن يكون علمًا لمذكر عاقل خاليًا من تاء التأنيث ومن التركيب .

- أن يكون عَلَمًا ، إذًا غير العَلم لا يجمع بواو ونون مثل رَجُل هذا اسم جنس لا يجمع بواو ونون فلا يقال رَجُلُون إلا إذا صغر فقيل رُجَيْل ، فحينئذٍ يجمع على رُجَيْلُون بأنه وصف في المعنى .

- أن يكون علمًا لمذكر لا لمؤنث ، فإن كان لمؤنث كزينب فلا يجمع على زينبون ، يعني : لا يقال فيه زينبون إلا إذا سمي رجل بزينب وتعدد حينئذٍ يقال : زينبون . لأن مسماه مذكر .

- علمًا لمذكر عاقل خرج من كان علمًا لمذكر غير عاقل كلاحق ، لاحق هذا اسم فرس لا يقال فيه لاحقون مع كونه علمًا لمذكر والشرط فيما يجمع بواو ونون أن يكون لعاقل .

خاليًا من تاء التأنيث احترازًا من نحو طلحة وحمزة مما فيه تاء التأنيث ، وإن كان مسماه مذكرًا هذا على مذهب البصريين لا يجوز جمعه بواو ونون فلا يقال فيه طلحون وإنما يقال طلحان ، وجوز الكوفيون جمعه بواو ونون ، ولهم أدلة في ذلك وهو المرجح أنه يجوز أن يجمع بواو ونون . خاليًا من تاء التأنيث .

- ومن التركيب ، فما كان مركبًا سواء كان تركيبًا إسناديًّا كـ (شاب قرناها) أو مركبًا مزجيًّا كـ (بعلبك) أو مركبًا إضافيًّا .

- المركب الإضافي يُستغنى بجمع أوله عن ثانيه .

- والجمع المركب الإسنادي والمركب المزجي لا يجمع بواو ونون وإن أجاز الكوفيون جمعه بواو ونون في المزجي .

هذا فيما يتعلق بالاسم الجامد ، لا بد أن يتوفر فيه هذه الشروط أن يكون علمًا لمذكر عاقل خاليًا من تاء التأنيث ومن التركيب ، ما كان صفة ، ما معنى صفة ؟ صفة أن يكون دالاً على ذات ومعنى كاسم الفاعل واسم المفعول عَامِر ومسلم هذا يشترط فيه أن يكون صفة لمذكر عاقل خاليةً من تاء التأنيث ليست من باب أَفْعَلِ الذي مؤنثه فَعْلان ، ولا من باب فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَ ، ولا ممن يستوي فيه المذكر والمؤنث ، هذه الشروط لا بد أن تتوفر في الصفة .

أولاً : أن تكون صفة لمذكر ، فلو كانت صفة لمؤنث لا تجمع بواو ونون كحائط لا يقال فيه : حائطون . لماذا مع كونه اسم فاعل ؟ لأنه صفة لمؤنث ، والذي يجمع بواو ونون أن يكون صفة لمذكر ، عاقلٍ خرج ما كان صفة لمذكر غير عاقل نحو سابق سَابق هذا اسم أو وصف لفرس فلا يقال فيه سابقون ، لماذا ؟ لأن شرط الجمع بواو ونون أن يكون صفة لمذكر عاقل وهذا ليس بعاقل ، خاليةً من تاء التأنيث أخرجت فيما إذا كانت الصفة متصلة بتاء

التأنيث نحو : علامة . فلا يقال فيه عَلامُون ، وفي نَسَّابَة لا يقال فيه : نَسَّابُون . ليست من باب أَفْعَل الذي مؤنثه فَعْلان كـ أَخْبَر ، مؤنثه خبران ، فلا يقال : أَخْبَرُون . بالواو والنون أصْفَرُون لا يقال أَحْمَرُون ، لماذا ؟ لأن المؤنث على وزن فَعْلان ولا من باب فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَ كَسْرَان كَسْرَة فلا يقال كَسْرَانِ ، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث بعض الألفاظ الصفات يصح إطلاقها على المذكر وعلى المؤنث دون علامة تأنيث ، يقال : رَجُلٌ صَبُور وَامْرَأَةٌ صَبُور ، رَجُلٌ جَرِيح وَامْرَأَةٌ جَرِيح . ولا يقال : جريحة . رَجُلٌ قَتِيل وَامْرَأَةٌ قَتِيل ، هذا النوع لا يجمع بواو ونون ، هذه الأمور إذا توفرت في الصفة وكذلك ما شرط في الجامد حينئذٍ يصح أن يجمع بواو ونون ، وما عدا ذلك لا يصح جمعه بواو ونون ، وأما المحلق كل ما لم يتوفر فيه الشروط السابقة فإذا جمع بواو ونون فنقول حينئذٍ : هو مما ألحق بجمع المذكر السالم ، كل ما جُمع الباب الأول الجمع الحقيقي الذي توفرت فيه الشروط نقول : هذا قياسي ، وهو الجمع الحقيقي ، إذا أطلق الجمع بواو ونون انصرف إلى ما توفرت فيه الشروط ، أما ما سمع من لغة العرب أنه جمع بواو ونون ولم تتوفر فيه هذه الشروط فنقول : حينئذٍ هو ملحق بجمع المذكر السالم ، وقد مثل ببعضها الناظم .

ثم ذكر أو شرع في باب جمع المؤنث السالم فقال :

(بَابُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ)

أي هذا باب بيان جمع المؤنث السالم **(جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ)** ، **(الْمُؤَنَّثِ)** هذا صفة لموصوف محذوف ، أي : جمع المفرد المؤنث ، لماذا ؟ لأن التأنيث معنى من المعاني ، والمعاني لا تفرد ، وإنما التي يسلط عليها الجمع هي الألفاظ المفردات ، ولذلك نقول : جمع المفرد المؤنث . المؤنث هذا من باب التغليب لأن الذي يجمع بواو ونون قد لا يكون مؤنثًا مثل طلحة يقال : طلحان . هذا مسماه مذكر ، إسطبل يقال إسطبلان هذا مذكر ، حمام يقال : حمامان . هذا مذكر ، فكيف نقول : جمع المؤنث ؟ نقول : هذا من باب التغليب ، كذلك السالم يعني : الذي سلم فيه بنيو واحده يعني : كجمع التصحيح ، أيضًا نقول : هذا من باب التغليب ، لماذا ؟ لأنه وإن سلم في نحو هِنْد وَهِنْدَات وَزَيْنَب وَزَيْنَبَات إلا أنه لم يسلم في نحو سَجْدَة وَسَجَدَات ، إذا قيل : لا بد أن يكون سالمًا بمعنى أنه سلم مفرده في جمعه فنقول : سَجْدَة وَسَجَدَات هل سلم ؟ لم يسلم ، سجْدة بإسكان الجيم ، وسجَدات فَعَلات بتحريك الجيم ، هذا تغير فيه بناء واحد حُبْلَى يجمع على حُبْلَيَان تغيرت الألف أبدلت ياء ، صَحْرَاء يجمع على صَحْرَوَان ، إذًا حصل تغير ، إذًا قولهم : **(الْمُؤَنَّثِ)** . هذا من باب التغليب ليس مطردًا ، **(السَّالِمِ)** يعني : الذي سلم فيه واحده هذا أيضًا من باب التغليب ، ولذلك لهاتين العلتين في نقل هذا اللقب عدل عنه ابن مالك رحمه الله وابن هشام إلى الجمع بألف وتاء مزيدتين ، ولذلك قال ابن مالك :

وما بتا وألف قد جمعا

إذًا العبارة الصحيحة التي لا يَرِدُ عليها شيء أن يقال الجمع بألف وتاء مزيدتين ، فإنه يشمل المذكر ويشمل المؤنث ويشمل ما سلم فيه واحده وما لم يسلم فيه واحده .

قال رحمه الله : **(وَكُلُّ مَجْمُوعٍ بِتَاءٍ وَأَلِفْ)** . وكل لفظ مجموع بتاء وألف ، يعني : حصل جمعه وتحقق جمعيته وكانت آلة جمعيته ألف وتاء ، ولذلك لا نحتاج إلى قيد مزيدتين لأنه يشترط فيما جمع بألف وتاء أن تكون الألف والتاء مزيدتين ، يعني : ليست من أصل الكلمة ، لأن التاء قد تزاد تبعًا لأصله المفرد ، والألف قد تزاد تبعًا لأصله المفرد ، مثال ذلك هِنْد هِند هذا مفرد يجمع بألف وتاء فتقول : هِنْدَاتٌ . إذًا حصلت الجمعية انتقل اللفظ من الدلالة على المفرد هِنْد إلى الدلالة على الجمع ثلاثة فأكثر بزيادة ألف وتاء ، مُسْلِمَةٌ هذا اسم فاعل داخل في الأسماء تقول : مُسْلِمَات . هنا حصلت الجمعية بواسطة الألف والتاء ، إذًا الألف والتاء مزيدتان على المفرد بسببهما دل اللفظ على أقل الجموع ، فإذا كانت التاء أصلية من أصل الكلمة أو الألف من أصل الكلمة ، فنقول : هذا ليس جمع مؤنث سالم . مثل ماذا ؟ زَيْت ، زَيْت هذا على وزن فَعْل ، تاؤه لام الكلمة أصلها ، زَيْت جمعه أَزْيَات ، زيوت ما يأتي الشاهد والصح أنه يجمع على زيوت لكن الشاهد معنا الجمع الآخر أزيات ، أَزْيَاتٌ هذا جمع يدل على ثلاثة فأكثر ، ما الذي دل على الجمعية ؟ هل الألف والتاء مزيدتان كما زيدت في الإملاء فدلت الألف والتاء ....#12.09 على الجمع ؟

هل هنا الألف والتاء دلت على الجمعية كذلك ؟ الجواب : لا ، لِمَ ؟ لأن التاء ليست مزيدة ، وإنما هي أصلية وإن كانت الألف زائدة ، لأن أصل الكلمة بَيْتٌ نقول : أبيات . فَوْقٌ أَفْوَاق مَيْتٌ أَمْوَات ، فحينئذٍ إذا كانت التاء أصلية ليست مزيدة على الكلمة فنقول : ليس جمع مؤنث سالم ، أو ليس مما جمع بألف وتاء وإنما هو جمع تكسير ، كذلك لو كان العكس لو كانت التاء زائدة والألف أصلية نحو : قضاة ، قضاة هذا جمع يدل على ثلاثة فأكثر وهو مختوم

بألف وتاء ، هل الجمعية حصلت بالألف والتاء ؟ نقول : لا . لماذا ؟ لأن الألف هذه أصلية أم زائدة ؟ أصلية ، لأن أصل قُضَاة قُضَيَةٌ ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فصارت قضاة ، إذًا الألف أصلية لأنها منقلبة عن أصل والتاء زائدة ، كذلك غزات هل هو مثل هندات ؟ نقول : نعم مثل هندات لأنه يدل على ثلاثة فأكثر ، لكنه جمع تكسير وليس جمع تصحيح ، ليس جمع مؤنث سالم ، لماذا ؟ لأنه غزات أصله غُزَوَةٌ تحركت الواو وانفتح ما قبله فقلبت الواو ألفًا ، إذًا يشترط فيما يجمع بتاء وألف أن تكون الألف والتاء مزيدتين فإن كانت إحداهما أصلية والأخرى زائدة فحينئذٍ يكون جمع تكسير وليس مما جُمع بألف وتاء .

قال : (**وَكُلُّ مَجْمُوعٍ بِتَاءٍ وَأَلِفْ**) . (**مَجْمُوعٍ بِتَاءٍ وَأَلِفْ ** فَرَفْعُهُ**) بتاء هذا الباء للسببية ، يعني : حصلت جمعيته بسبب زيادة تاء وزيادة ألف ، (**وَكُلُّ**) هذا مبتدأ ، (**فَرَفْعُهُ بِضَمَّةٍ**) إذا عرفنا حقيقة جمع المؤنث السالم ما حكمه ؟

نقول : يُرفع ويجر على الأصل . ما هو الأصل ؟

....

ضمة في الرفع ، والكسرة في الجر ، إذًا هو في هذه الناحية أو في هذا النوع الرفع والجر ليس من أبواب النيابة ، لذلك قال : (**فَرَفْعُهُ**) . أي : ما جمع بتاء وألف ، (**بِضَمَّةٍ**) مصورًا بضمة ، [(**بِضَمَّةٍ**) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ خبر] ، (**فَرَفْعُهُ بِضَمَّةٍ**) (**فَرَفْعُهُ**) هذا مبتدأ ثان (**بِضَمَّةٍ**) هذا خبر المبتدأ الثاني ، المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، (**وَكُلُّ مَجْمُوعٍ**) هذا مبتدأ جملة (**فَرَفْعُهُ بِضَمَّةٍ**) هذه خبر المبتدأ الأول ، الفاء هذه ما نوعها ؟ نقول : القاعدة في لغة العرب أن المبتدأ - هذه تحفظونها جيدًا - أن المبتدأ إذا كان من ألفاظ العموم أو ما فيه معنى العموم جاز أن يرتبط خبره بالفاء كما قيل فيما لا يصح أن يقع جوابًا للشرط ، هناك الوجوب وهنا الجواز ، كل مبتدأ فيه لفظ العموم أو معنى العموم يجوز - لا يجب - يجوز أن يرتبط خبره بالفاء ، وهنا الفاء تقول : فهذه الفاء رابطة للخبر بالمبتدأ . إذًا (**فَرَفْعُهُ بِضَمَّةٍ لا يَخْتَلِفْ**) ، أي : لا يختلف عن غيره من الأسماء التي تعرب بالضمة في حال الرفع ، يعني : جاء على الأصل .

(**وَالنَّصْبُ مِثْلُ الْجَرِّ بِالْكَسْرِ جُعِلْ**) ، (**وَالنَّصْبُ مِثْلُ الْجَرِّ بِالْكَسْرِ**) ، يعني : أن النصب محمول على الجرّ كما أن أصله وهو جمع التصحيح جمع المذكر السالم كما أن أصله حُمل النصب فيه على الجر هناك جمع المذكر السالم ينصب ويجر بالياء هنا كذلك ينصب ويجر بالكسرة ، إذًا قوله : (**وَالنَّصْبُ مِثْلُ الْجَرِّ بِالْكَسْرِ**) . أشار إلى أن الجر على أصله ، أليس كذلك ؟ (**مِثْلُ الْجَرِّ بِالْكَسْرِ**) الجر بالكسر على الأصل ، وإنما الذي حمل على غيره وكان من أبواب النيابة هو النصب ، ولذلك شبه النصب بالجر (**وَالنَّصْبُ مِثْلُ الْجَرِّ بِالْكَسْرِ جُعِلْ**) ، إذًا نخلص من هذا أن ما جمع بألف وتاء يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة ، والذي يكون من باب النيابة هو ما جمع بألف وتاء في حالة النصب ، تقول : جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ . ما إعراب الْهِنْدَات ؟ تقول : فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره . رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ الْهِنداتِ بالكسر هذا جمع بألف وتاء ومنصوب براء وعلامة نصبه الكسرة ليست الفتحة الأصل أن يكون منصوبًا بالفتحة ، ولكن هنا حمل النصب على الجر ، فنقول : منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتح ، لأنه جمع مؤنث سالم ، مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ هذا على الأصل اسم مجرور بالباء وجره كسرة ظاهرة على آخره ، (**وَالنَّصْبُ مِثْلُ الْجَرِّ بِالْكَسْرِ جُعِلْ**) جمع المؤنث السالم كالمثنى وكجمع التصحيح له أصل حقيقي وله محمول عليه ، لماذا ؟ لأن الجمع بألف وتاء عند النحاة على قسمين : قياسي ، وسماعي .

القياسي مطرد في ستة أشياء .

الأول : ما كان مختومًا بالتاء ك......#18.58 .

والثاني : ما كان مختومًا بألف التأنيث المقصورة ، نحو : حبلى ، فإنه يجمع على حبليات .

الثالث : ما كان مختومًا بألف التأنيث الممدودة ، نحو : صحراء ، فيقال : صحروان .

الرابع : ما كان مصغرًا لغير العاقل ، نحو : درهم . هذا لا يجمع على درهمات ، لماذا ؟ لأنه غير عاقل ، لكن إذا صغر فقلت : دُرَيِّم . هل يصح جمع المصغر بألف وتاء ؟ نقول : نعم يصح جمعه بألف وتاء ، فيقال : دُرَيْهَم دُرَيْهِمَات .

كذلك الخامس وصف غير العاقل (**أَيَّاماً مَّعْدُودَةً**) [البقرة : 80] ، (**مَّعْدُودَاتٍ**) لم جمع بألف وتاء ؟ نقول لماذا ؟ لأنه وصف به غير العاقل وهو الأيام .

وَقِسهُ فِي ذِي التَّا وَنَحوِ ذِكرَى   وَدِرهَمٍ مُصَغَّرٍ وَصَحَرا

وَزَيَنبٍ وَوَصْفِ غَيرِ العَاقِلِ   وُغَيرُ ذَا مُسَلَّمٌ لِلنَّاقِلِ

وزينب الذي هو السادس المؤنث المعنوي الذي هو بغير تاء ، هذه ستة أشياء قياسها بألف وتاء مطرد وهو القياس ، نظمها الشاطبي في هذين البيتين .

وقسه ، يعني : الضمير يعود على ما يجمع بألف وتاء .

وَقِسهُ فِي ذِي التَّا وَنَحوِ ذِكرَى   وَدِرهَمٍ مُصَغَّرٍ وَصَحَرا

وَزَيَنبٍ وَوَصْفِ غَيرِ العَاقِلِ   وُغَيرُ ذَا مُسَلَّمٌ لِلنَّاقِلِ

مُسَلَّم ، أي : مصوَّر شأنه للناقل عن العرب غير المذكور فيما نظمه وسمع أنه جمع بألف وتاء فهو مصوغ للناصب مثل حَمَّام ، حمَّام يجمع على حمامات ، هل هو من الأمور الستة ؟ الجواب : لا ، نقول : هذا سماعي وليس قياسي ، سماء يجمع على سماوات ، هل هو قياسي ؟

.....

لِمَ قياسي ؟

....

لا ، مثل صحراء ، الجواب : لا ، لِمَ ؟ [لأن صحراء الألف هذه للتأنيث ، وسماء هذه عفوًا] صحراء الهمزة للتأنيث أمّا سماء فهذه الهمزة ليست للتأنيث ، لماذا ؟ الدليل على هذا من القرآن لأنها لو كانت للتأنيث لكانت كافية في منعه من الصرف قال تعالى : (**وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا**) [فصلت : 12] . نُوِّن ، إذًا ماذا نقول ؟ نقول : هذه الهمزة ليست أصل وإنما هي منقلبة عن واو ، أصلها سماوٌ والقاعدة أن كل واو بعد ألف زائدة يقلب همزة كما في سماء وشتاء ، ولذلك تقول : سماوات . من أين جاءت الواو ؟ الجمع يرد الأشياء إلى أصولها ، فحينئذٍ قولك : سماوات . دل على أن سماء الهمزة هذه ليست أصلية وإنما هي منقلبة عن واو ، ما ذكره الناظم هنا فيما ألحق بما جمع بألف وتاء قال : (**كَذَاكَ مَا سُمِّي بِهِ وَمَا حُمِلْ**) . (**كَذَاكَ مَا سُمِّي بِهِ**) هذا كما قيل في المثنى وفيما جمع بواو ونون إذا سمي به نقل من دلالته على الجمع إلى دلالته على المفرد نقول : هذا ملحق ، هِنْد يجمع على هِنْدَات لأنه وجد هِنْدٌ وَهِنْدٌ وَهِنْد لكن لو سمي بلفظ هِنْدَات مفرد نقول ماذا هذا ؟ نقول : هذا ملحق . لماذا ؟ لأن ليس مدلوله الجمع ، جمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم وجمع التكسير تشترك هذه الثلاثة في أن أقل ما يصدق عليه اللفظ هو ثلاثة فأكثر ، فإذا دل جمع التكسير أو جمع المؤنث السالم أو المذكر السالم على اثنين أو على واحد نقول : استعمل في غير ما وضع له إلا على رأي من يرى أن أقل الجمع اثنان ، فحينئذٍ نقول : (**كَذَاكَ مَا سُمِّي بِهِ**) . مثل عرفات وأذرعات نقول : هذا ملحق بجمع المؤنث السالم أو ما جمع بألف وتاء ، لماذا هو ملحق به ؟ لأن الأصل في دلالة ما جمع بألف وتاء أن يكون دالاً على ثلاثة فأكثر ، وهذا قد دل على واحد ، (**وَمَا حُمِلْ**) عليه والمراد به أولات لأن أكثر النحاة ينص على أن أولات فقط هي التي حُمِلَتْ على ما جمع بألف وتاء ، وأولات ليس لها واحد من لفظها وإنما لها واحد من معناها وهو ذات بمعنى صاحبه . (**كَذَاكَ مَا سُمِّي بِهِ وَمَا حُمِلْ**) (**كَذَاكَ**) أي : مثل الذي ذكر في كونه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة (**مَا سُمِّي بِهِ**) مما جمع بألف وتاء وما حمل عليه مما سمع من لغة العرب لأن الملحقات الأصل فيها أنها موقوفة على السماع .

ثم مثل بذلك فقال : (**كَوَافَتِ الْهِنْدَاتُ**) . (**كَوَافَتِ**) الكاف حرف جر ودخلت على الفعل نقول : لا إنما دخلت على قول مقدر كقولك : وَافَتِ الْهِنْدَاتُ . وَافَى فعل ماضي مبني على فتح المقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء

الساكنين وَافَت وَافَى مثل عصى التقى ساكنان الألف والتاء فحذفت الألف ، والتاء [حرف تأنيث] حرف دال على التأنيث مبني على السكون المقدر ، (**الْهِنْدَاتُ**) فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره وهو مما جمع بألف وتاء وجاء على أصله (**كَوَافِتِ الْهِنْدَاتُ أَذْرِعَاتِ**) (**أَذْرِعَاتِ**) هذا اسم بلد للشام جمع أَذْرُع ، وَأَذْرُع جمع ذِرَاع سمي به محل مكان ، إذًا مدلوله واحد لا ثلاثة فأكثر فحينئذٍ نقول : هذا مما سمي به ونصبه هنا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابةً عن الفتحة لأنه مما جمع بألف وتاء كقوله تعالى : (**خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ**) . (**السَّمَاوَاتِ**) هذا مفعول به على رأي الجمهور منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه مما جمع بألف وتاء ، (**أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ**) [الصافات : 153] (**الْبَنَاتِ**) هذا مفعول به مثل أذرعات ، (**وَاعْرِفْ أُولاتِ الْفَضْلِ بِالصِّلاتِ**) ، (**وَاعْرِفْ**) هذا فعل أمر والفاعل أيضًا مستتر وجوبًا تقديره أنت (**أُولاتِ**) بالكسر وهو مفعول به ، لماذا ؟ لكونه ملحقًا بما جمع بألف وتاء ، (**وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ**) [الطلاق : 6] (**وَإِن كُنَّ أُولَاتِ**) ، (**أُولَاتِ**) إيش إعرابه في الآية ؟

....

خبر كان (**وَإِن كُنَّ**) ، (**كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ**) ، (**أُولَاتِ**) هذا خبر كان منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة ، كذلك هنا يقال : (**أُولاتِ**) . وهو مضاف ، و(**الْفَضْلِ**) مضاف إليه ، ويشترط في أولات ما يشترط في ذو من أنها تضاف إلى اسم جنس ظاهر سواء كان مصدرًا أم لا ولو كان معرفًا بأل ، (**بِالصِّلاتِ**) الباء حرف جر ، والصلات اسم مجرور بحرف الجر ، صلات ما نوعه ؟ جمع مؤنث سالم مفرده صلة يجمع على صلات ، إذًا مثل لما جمع بألف وتاء في حالة الرفع (**الْهِنْدَاتُ**) ، وفي حالة النصب في قوله : (**أَذْرِعَاتِ**) . مما سمي به ، و(**أُولاتِ**) وهو ملحق بجمع المؤنث السالم ، و(**بِالصِّلاتِ**) هو اسم مجرور وهو جمع مؤنث سالم حقيقة .

ثم قال رحمه الله :

(**بَابُ الأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ**)

أي : هذا باب بيان الأفعال الخمسة ، أي : الأفعال المعدودة بالخمسة ، والأولى في مثل هذه التراتيب أن يعبر بالأمثلة الخمسة ، لماذا ؟ لأن الأفعال ليست معينة حتى يقال : يأكلان ويشربان و.. و .. إلى آخره ، لا ، إنما هي أمثلة ، بمعنى أوزان تأتي عليها الأفعال ، ولذلك ينتقد كثير من النحاة هذا التعبير ، فيقال : الأولى أن يقال : الأمثلة الخمسة . ولا يقال : الأفعال الخمسة . لأن لفظ الأفعال يشعر بالتعيين وليس المراد التعيين ، (**بَابُ الأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ**) أي : أنواعها خمسة .

قال : (**وَالرَّفْعُ بِالنُّونِ لأَفْعَالٍ تَكُونْ**) . ما حقيقة الأمثلة الخمسة ؟ ضابطها أن يقال : هي كل فعل مضارع أسند إليه ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطب ، كل فعل مضارع أسند إليه ألف الاثنين ، يعني : جعل ألف الاثنين فاعل فقيل : يأكلان يضربان . يضربان هذا فعل مضارع أسند إلى ألف الاثنين ، ولذلك تقول : الزَّيْدَانِ يَضْرِبَان . يَضْرِبَان الألف هذه فاعل ، أو إلى واو الجماعة الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ يَضْرِب هذا فعل مضارع أسند إلى واو الجماعة ، يعني : جعل واو الجماعة فاعلاً للفعل المضارع ، أو ياء المؤنثة المخاطبة هِنْدٌ ، أَنْتِ يَا هِنْد تَضْرِبِينَ أسند إلى الياء ، إذًا توفر هذا الشرط في الفعل المضارع أنه أسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة نقول حينئذٍ : حكمه أنه يعرب بثبوت النون رفعًا [وبحذفها نصبًا وجرًا] [22] وبحذفها نصبًا وجزمًا [أحسنت نعم] وبحذفها نصبًا وجزمًا الزَّيْدَانِ يَضْرِبَان تقول : الزيدان مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد أو عوض عن حركة أو عوض عن التنوين والحركة ، الزَّيْدَانِ يَضْرِبَانِ ، يَضْرِبَانِ هذا فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، الفعل لا بد له من فاعل ، أين فاعله ؟ ألف الاثنين ، إذًا أسند الفعل المضارع إلى ألف الاثنين ، إذًا انتقل إعرابه من الأصل إلى الإعراب الفرعي ، والألف هذه نقول : ضمير تثنية مبني على السكون في محل رفع فاعل يَضْرِبَانِ ، إذًا يَضْرِبَانِ نقول : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ورفعه ثبوت النون وجود النون كون النون ملفوظًا بها نقول : هذه علامة كون الفعل مرفوعًا ، الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ ، الزَّيْدُونَ هذا مبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم ، يَضْرِبُونَ يَضْرِب هذا فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، أسند الفعل إلى واو الجماعة ، واو الجماعة فاعل والقاعدة أن الفعل إذا أسند - الفعل المضارع - إذا أسند إلى واو جماعة انتقل إعرابه من الحركات إلى الحروف ،

(**22**) سبق .

فنقول : مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو هذه ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل ، أَنْتِ يَا هِنْدُ تَضْرِبِينَ شاهد تَضْرِبِينَ تقول : تَضْرِبِينَ . تَضْرِبِي فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وهنا قد أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة فحينئذٍ انتقل إعرابه من الأصل إلى الفرع ورفعه ثبوت النون ، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل ، إذًا هذه ثلاثة الأفعال هي ثلاثة ، كيف نقول خمسة ؟ لأن يَفْعَلانِ يكون للغائب إذا أردت الغائب تقول : يفعلان بالياء ، وإذا أردت المخاطب تقول : تَفْعَلان . إذًا هما اثنان فيما أسند إلى ألف الاثنين إما أن يكون للغائب يَفْعَلان وإما أن يكون للمخاطب تَفْعَلان ، وإذا أسند إلى واو الجماعة إما أن يكون للمخاطب تَفْعَلُونَ وإما أن يكون للغائب يَفْعَلُونَ هذه أربعة ، وإذا أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة تقول : تَفْعَلِينَ . ولا يكون للغائبة فلا يصح أن يقال : يَفْعَلِينَ بالياء ، ولذلك عدت خمسة وهي عند الأصل ثلاثة ، والذي ذكره الناظم هنا ثالث قال : (**وَالرَّفْعُ بِالنُّونِ**) . يعني : مصورًا بمسمى النون ، قدر مسمى ، والرفع مصور بمسمى النون (**لأَفْعَالٍ تَكُونْ ** كَيَفْعَلانِ**) ، يعني : مثل يفعلان ، لأن يفعلان هذا هو الوزن وهو واحد يَفْعَلان لكن تحته من الأفعال ما لا يحصى يَأْكُلان وَيَنَامَان وَيَشْرَبَان وَيَضْرِبَان وَيَقْتُلان إلى ما لا نهاية ، إذًا الوجه العام يَفْعَلان ، لذلك قال : (**كَيَفْعَلانِ**) . فيما أسند إلى ألف الاثنين ، فعل مضارع أسند إلى ألف الاثنين (**تَفْعَلِينَ**) هذا فيما أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة (**يَفْعَلُونْ**) فيما أسند إلى واو الجماعة ، والرفع بالنون لهذه الأفعال ، انظر قال : (**كَيَفْعَلانِ تَفْعَلِينَ يَفْعَلُونْ**) . ثلاثة ولم يذكرها خمسة بناءً على أن من علم يَفْعَلانِ لا بد أن يعلم تَفْعَلان ومن علم يَفْعَلُون لا بد أن يعلم تَفْعَلُون فصارت خمسة ، (**وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ بِحَذْفِ النُّونِ**) ، إذًا هذه الأفعال ترفع بثبوت النون وهو النون تكون نيابة عن الضمة وينصب بحذف النون نيابة عن الفتحة ينصب الفعل المضارع المسند إلى ما ذكر بحذف النون نيابة عن الفتحة لأن الأصل أنه ينصب بالفتحة لن يدعوَا هذا الأصل فيه لن يرضى لن يغنيَ الأصل أنه ينصب بالفتحة ، ولكن لما أسند انتقل إعرابه فنقول : ينصف بحذف النون نيابة عن الفتحة ويجزم بحذف النون نيابة عن السكون (**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ**) [البقرة : 24] (**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ**) ، (**لَّمْ تَفْعَلُواْ**) لم حرف جزم ونفي وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، (**تَفْعَلُواْ**) فعل مضارع مجزوم بـ لم ، وجزمه حذف النون نيابة عن السكون ، لماذا ؟ لأنه فعل مضارع أسند إلى واو الجماعة ، (**وَلَن تَفْعَلُواْ**) لن حرف نصب ، (**تَفْعَلُواْ**) فعل مضارع منصوب بـ لن ، ونصبه حذف النون لم نصب بحذف النون مع أن الأصل فيه أنه ينصب بالفتحة ؟ تقول : لأنه من الأمثلة الخمسة . لذلك قال : (**كَلْتَقْنَعَا لِتَرْضَيَا بِالدُّوْنِ**) . (**كَلْتَقْنَعَا**) تَقْنَعَانِ هذا الأصل أدخل عليه لام الطلب لام الأمر وهي جازمة تجزم الفعل المضارع وهنا سَكَّنها للضرورة وإلا الأصل أنها لا تسكن إلا بعد الواو والفاء وثم ، اللام لام الأمر الأصل فيها أنها بالكسر (**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ**) [الطلاق : 7] (**لِيُنفِقْ**) وإنما تسكن بعد الواو وثم والفاء ، وهنا سكنها من باب الضرورة كـ (**وَلِتُصْنَعَ**) [طه : 39] ، إذًا حذفت النون للجازم وهو فعل مضارع أسند إلى ألف الاثنين ، (**لِتَرْضَيَا**) اللام هذه لام التعليل وتَرْضَيَا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد لام التعليل [وجزمه حذف النون نيابة عن] [23] نصبه عفوًا نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة ، (**بِالدُّوْنِ**) ، يعني : بالقليل . إذًا خلاصة هذا الباب أن الأفعال الخمسة والأمثلة الخمسة ترفع بـ أولاً حقيقتها كل فعل مضارع أسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة ، رفعها يكون بثبات النون ، ونصبها وجزمها يكون في حذفها .

وحذفها للجزم والنصب سمه كلم تكوني لتَرومي مظلمه

هكذا قال ابن مالك رحمه الله تعالى .
ثم قال رحمه الله تعالى :
(**بَابُ قِسْمَةِ الأَفْعَالِ**)

أي : هذا باب في بيان قسمة الأفعال ، والأفعال هنا جمع فعل ، والمراد به الأفعال الاصطلاحية ، لأن الفعل يطلق ويراد به الفعل اللغوي الذي هو الحدث ، وهذه لا تنحصر لا حصر لها ، كل حدث يصدر من الإنسان أو من

---

(23) سبق مستدرك .

غيره فهو فعل لغوي ، وأما الأفعال الاصطلاحية فهي التي قابلت للقسمة ، (**بَابُ قِسْمَةِ الأَفْعَالِ**) الفعل في اللغة الحدث ، وفي الاصطلاح كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة ، كلمة لأن الفعل من أقسام الكلمة وحينئذٍ لا بد من أخذ المقسوم جنسًا في حد أقسامه فنقول : كلمة هذا جنس يشمل الاسم والفعل والحرف ، كلمة دلت على معنى في نفسها أخرج الحرف وبقي معنى الاسم ، واقترن بأحد الأزمة الثلاثة ، إذًا اجتمع معنا المعنى وهو دلالة اللفظ على المعنى مع اقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة ، والمراد بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل ، إذا أطلق النحاة الأزمنة الثلاثة يفترض أنها هذه الأنواع الثلاثة .

قال : (**وَالفِعْلُ مَاضٍ**) . إذًا الفعل من حيث الجنس الحد السابق يصدق على الجميع واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، ثم بدأ يفصل الناظم رحمه الله تعالى قال :

وَالفِعْلُ مَاضٍ ثُمَّ أَمْرٌ ثُمَّ مَا ضَارَعَ وَالكُلُّ بِحِدٍّ عُلِمَا

(**وَالفِعْلُ مَاضٍ**) الفعل مبتدأ ، وماضٍ هذا إيش إعرابه ؟

.....

لم خبر ؟ ولم حال ؟

....

(**وَالفِعْلُ مَاضٍ**) الفعل مبتدأ .

....

خبر ؟ ... ، هو مكسور كيف خبر .

ورفعوا مبتدأً بالابتدا كذاك رفع خبر في المبتدا

.....

أي أحسنت هذا من باب قاضٍ .

والياء في القاضي وفي المستشري ساكنة كرفعها والجر

وتفتح الياء إذا ما نصب نحو لقيت القاضيَ المهذب

هذه القاعدة العامة .

ونَوِّن المنكر المنقوصا

يعني : المنكر المنقوص الذي لم تدخل عليه أل يجب تنوينه فتقول : قاضٍ . فإذا نونته اجتمع عندنا ساكنان الياء والتنوين ، لا يمكن تحريك الياء يمتنع لأنه القاعدة العامة إذا التقى ساكنان يُحرك الأول إلا إن أمكن تحريكه فيحرك ، فإن امتنع تحريكه انتقلنا إلى المرحلة الثانية وهي حذفه ، ولا يجوز حذفه إلا بشرطين أن يكون حرف علة وأن يبقى دليل عليه يدل بعد حذفه قاضٍ ، ماضيٌ هذا الأصل ، والفعل مَاضِيٌ تنوين ويا ساكنة ، لأن المنقوص يرفع بضمة مقدرة ، إذًا الياء تكون ساكنة التقى ساكنان الياء والتنوين حذفنا الياء صارت قاضٍ ماضٍ فنقول : ماضٍ هذا خبر مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة تخلصًا من التقاء الساكنين ، إذًا (**وَالفِعْلُ مَاضٍ**) ما حد الماضي ؟ ما دل على حدث وزمن قد انقضى ، قام يدل على قيام وقع في زمن مضى وانتهى وانقطع ، هذا الأصل فيه (**ثُمَّ أَمْرٌ**) ثنى بالأمر بعد الماضي لأن الماضي فعل متفق على بنائه ، (**ثُمَّ أَمْرٌ**) والأمر ما دل على طلب حدث في المستقبل ، قم هذا يدل على إيجاد وطلب حصول الحدث في الزمن المستقبل وهو يفيد حصول ما لم يحصل أو دوام

ما حصل ، يعني : الذي يستفاد أو يذكر فعل الأمر لأجله أمران ليس دائمًا يكون فعل الأمر لإيجاب ما لم يحصل قم لمن لم يقم ، لا ، قد يكون المراد هو مدلوله دوام ما حصل ، ولذلك يمثل النحاة لذلك (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ) [الأحزاب : 1] (اتَّقِ اللَّهَ) (اتَّقِ) هذا فعل أمر ، هل هو مثل أن تقول لزيد : قم . ليحصل القيام ؟ هل المراد تحصيل التقوى التي لم توجد ؟ لا ، المراد دوام التقوى ، أي : دم على ما أنت عليه من التقوى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ) ، إذًا المراد بفعل الأمر حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل ، (ثُمَّ مَا ** ضَارَعَ) ، يعني : ثم المضارع ، ثم الفعل المضارع ، المضَارع مأخوذ من المضارعة وهي المشابهة لأنه أشبه الاسم فحمل عليه في الإعراب ، لأن الأصل في الأفعال البناء وما أعرب منه جاء على خلاف الأصل والذي أعرب في الأفعال هو الفعل المضارع ، وحينئذٍ لا بد من السؤال لماذا أعرب الفعل المضارع ؟ له مبحثه ، (ثُمَّ مَا ** ضَارَعَ) حد الفعل المضارع ما دل على حدث وزمان غير منقضٍ حالاً كان أو مستقبلاً ، زَيْدٌ يَقُومُ ، يعني : الآن ، ويحتمل أنه في المستقبل ، ويتعين المستقبل، وهذا على رأي الجمهور ويتعين المستقبل بحرف يدل على الاستقبال زَيْدٌ يُصَلِّي هذا يحتمل أنه يصلي الآن وقت التلفظ ويحتمل أنه يصلي في المستقبل لكن إذا قلت : زَيْدٌ سَيُصَلِّي . تعين المستقبل ، (وَالكُلُّ بِحِدِّ عُلِمَا) ، (وَالكُلُّ) من هذه الأفعال الثلاثة ، (عُلِمَا) الألف للإطلاق (بِحِدِّ) ، يعني : لكل منها حد يميزه عن غيره ، لأن الماضي فعل ، والأمر فعل ، والمضارع فعل ، ولكل لا بد أن يميز عن غيره وهنا الناظم رحمه الله أدخل أل على كلّ ، وهذه فيها نزاع ابن هشام رحمه الله في المغني اللبيب يخطئ من يدخل أل على كل ، لماذا ؟ لأن كل ملازمة للإضافة لفظًا ومعنى مثل عبد الله لا يصح أن تقول : العبد الله . غلام زيد لا يصح أن تقول : الغلام زيد . هل يصح ؟ لا يصح أن تدخل أل على المضاف كذلك كل ملازمة للإضافة في لفظًا ومعنى ، لذلك إذا حذف المضاف إليه وهو كلمة عوض عنه بالتنوين (قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ) [الإسراء : 84] (كُلٌّ) هنا مضاف ، أين المضاف إليه ؟ نقول : حذف وعوض عنه التنوين .

فَاقْضِ لِمَاضٍ بِالبِنَا حَتْمًا عَلَى فَتْحٍ وَلَوْ مُقَدَّرًا نَحْوُ انْجَلَى

شرع الناظم في بيان ما ينبني عليه كل فعل من هذه الأفعال الثلاثة ، لأن لكل حكم لأن لكل من هذه الأفعال حكمًا يختص به أما الناظم قال : (فَاقْضِ) أي : فاحكم . القضاء بمعنى الحكم (فَاقْضِ لِمَاضٍ) فاقض لفعل ماض بالبناء ، الأصل في الأفعال كما سبق أنها مبنية الأصل في الأفعال أنها مبنية ، والأصل في الأسماء أنها معربة ، لذلك يقال : الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، والبناء أصل في الأفعال فرع في البناء ، لذلك ما جاء من الأفعال مبني لا نقول : لماذ بُنِيَ ؟ لا نسأل عن علته بنائه ، لماذا ؟ لأنه جاء على أصله ، (فَاقْضِ لِمَاضٍ بِالبِنَا حَتْمًا) (حَتْمًا) هذا أي : قضاءً حتمًا ، نعت لمصدر أو مصدر مؤكد لمفعول مطلق محذوف ، فاقض لماضٍ بالبناء قضاءً حتمًا (عَلَى ** فَتْحٍ وَلَوْ مُقَدَّرًا) عند المتأخرين يجعلون للفعل الماضي ثلاثة أحوال ، يعني : له ثلاثة أحوال : حال يبنى فيها على الفتح ، وحال يبنى فيها على السكون ، وحال يبنى فيها على الضم .

هذه ثلاثة أحوال متى يكون على السكون ومتى يكون على الضمة ؟ لأن بهما إذا عرفت القاعدة فيما يبنى على السكون ، أو يبنى على الضم ، عرفت ما يبنى على الكسر ، يبنى على الفتح ولو مقدرًا إذا لم يتصل به واو جماعة أو ضمير رفع المتصل ، ضَرَبَ فعل ماضي مبني على الفتح الظاهر ، لماذا ؟ لأنه لم يتصل به ضمير رفع متحرك ، يعني : لم يتصل به تاء الفاعل . لم تقل : ضَرَبْتُ ، أو ضَرَبْتَ ، أو ضَرَبْتِ . لم يتصل به واو الجماعة لم يقال : ضربوا . إذًا الحال الأولى أن يبنى على الفتح ولو مقدرًا ، متى يكون مقدرًا فيما لم يتصل به واو أو ضمير رفع متصل ؟ إذا كان آخره حرف علة (أَتَى أَمْرُ اللَّهِ) [النحل : 1] ، (وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ) [طه : 121] (وَعَصَى) نقول : عصى فعل ماضي مبني على الفتح المقدر ، لم بني على الفتح المقدر ؟ لكون آخره حرف علة لا يظهر عليه الفتح ، هذه الحال الأولى نقول : ما هي ؟ أن يبنى على الفتح ، متى ؟ إذا لم يتصل به واو الجماعة أو ضمير رفع متحرك ، وقد يكون الفتح ظاهرًا فيما إذا كان الصحيح الآخر كضربَ وقامَ وقد يكون مقدرًا فيما إذا كان آخره حرفًا من حروف العلة كـ : عصى ، ورمى ، وطغى .

الحال الثانية : أن يبنى على السكون ، وذلك فيما إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، تاء الفاعل ، وتاء الخطاب ، وضمير النسوة ، أو نائب دال على الفاعلِ ، تقول : ضَرَبْتَ ، ضَرَبْتُ ، ضَرَبْتِ ، ضَرَبْنَا ، النسوة ضَرَبْنَا . هذه الضمائر كلها فاعل ، وهي ضمائر رفع متحركة ، فتقول في نحو ضَرَبْتُ زَيْدًا : ضَرَبْتُ ضَرَبْ هذا فعل ماضي مبني ، لم بنِي ؟ لأن الأصل فيه البناء ، على أي شيء بني ؟ تقول : بني على السكون . لم يبنَ على الفتح ، لماذا بني على السكون ؟ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، هذا المشهور عند المتأخرين ضَرَبْتُ ، ضَرَبْتَ ، ضَرَبْتِ ، يقال فيه ما قيل في الأول ، ضَرَبْنَا زَيْدًا ، ضَرَبْنَا ضَرَبْ نقول : فعل ماضي مبني على السكون . لماذا ؟ لاتصاله بضمير رفع متحرك وهو نَا الدالة على الفاعليين ، كيف نقول : متحرك وآخره ساكن الألف ؟ قالوا : الشرط أن يكون متصلاً بضمير رفع المتحرك بنفسه أو ببعضه المتصل بالفعل ، لأن النون من نَا متحركة ، وقد اتصلت بالفعل فهي مثل ضَرَبْتُ ، النِّسْوَةُ يَقُمْنَ ، النِّسْوَةُ ضَرَبْنَا ، نقول : ضَرَبْ هذا فعل ماضي مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث ، ونون الإناث فاعل ، هذه الحالة الثانية .

الحالة الثالثة : أن يبنى الفعل الماضي على الضم ، متى ؟ إذا اتصل بواو الجماعة (**وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ**) ، (**وَعَمِلُواْ**) اللام هذه عليها ضمة ، الزَّيْدُونَ ضَرَبُوا ، الباء عليها ضمة ، نقول : ضَرَبُوا فعل ماضي مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة .

هذا المشهور عند المتأخرين أن للفعل الماضي ثلاث أحوال : حالة يكون مبني على الفتح ، وحالة يكون مبني على السكون ، وحالة يكون مبني على الضم .

وذهب بعض النحاة وهو المرجح عند المحققين وهو ظاهر كلام الناظم أنه مبني مطلقًا على الفتح وعليه الحالة الأولى لا إشكال فيها مثل ضَرَبَ وَعَصَى ، الحالة الثانية ضَرَبْتُ نقول : هذا مبني على فتح مقدر . ضَرَبُوا هذا مبني على فتح مقدر ، إذًا ظاهر كلام الناظم هنا

فَاقْضِ لِمَاضٍ بِالبِنَا حَتْمًا عَلَى فَتْحٍ وَلَوْ مُقَدَّرًا ....

سواء اتصل به ضمير رفع متحرك ، أو اتصل به ضمير جمع أو لم يتصل مطلقًا ابنه على الفتح ، فإن لم يمكن ظهوره فقدره ، وهذا هو الصحيح أنه يقدر فيه الفتح مطلقًا ، (**وَلَوْ مُقَدَّرًا**) وتعليل هذه الأحكام يحتاج إلى بسط طويل ، لكن الصحيح أنه يقدر الفتح مطلقًا ، لذلك الحريري رحمه الله قال :

وحُكمُهُ فَتحُ الأخيرِ منهُ كَقولِهِم سَارَ وبَانَ عنهُ

ولم يُفَصِّلْ كما فصل في فعل الأمر ، (**وَلَوْ مُقَدَّرًا**) إيش إعراب مقدرًا هنا ؟

.....

خبر كان المقدر .

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إن ولو كثيرًا ذا اشتهر

من عادة العرب أن كان إذا وقعت بعد لو وإن كثيرًا ما تحذف هي واسمها ، فتقول : (**وَلَوْ مُقَدَّرًا**) . (**مُقَدَّرًا**) هذا خبر كان المحذوفة مع اسمها ، «**التمس ولو خاتمًا من حديد**» . خاتمًا إيش إعرابه ؟ تقول : خبر لكان المحذوفة مع اسمها .

ثم انتقل إلى بيان ما يبنى عليه فعل الأمر .

وَابْنِ عَلَى الْحَذْفِ أَوِ السُّكُوْنِ أَمْرًا كَقُمْ وَادْعُ وَقُلْ صِلُونِي

فعل الأمر هذا مختلف فيه ، الماضي متفق على بنائه بين البصريين والكوفيين ، وأما فعل الأمر فهذا فيه نزاع ، البصريون على أنه مبني وهو على الصحيح ، والكوفيون على أنه قطعة من الفعل المضارع ، والفعل المضارع معرب وما اقتطع منه فهو مثله معرب ، والصواب الأول أنه مبني يبنى الفعل المضارع القاعدة العامة عندهم على ما يجزم به مضارعه فننظر في الفعل المضارع ونجزمه فحينئذٍ نقول : الأمر مبني على ما يجزم به الفعل المضارع . وعليه نقول عند التفصيل : فعل الأمر له أربعة أحوال :

الحال الأولى : أن يبنى على السكون الظاهر أو المقدر ، وذلك فيما إذا لم يتصل بآخره شيء ، أو لم يكن آخره حرف علة ، قُمْ يَا زَيْد ، اضْرِبْ يَا زَيْد ، قُمْ هذا فعل أمر ، آخره صحيح أم معتل ؟ صحيح ، هل اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة ؟ الجواب : لا ، إذًا نقول : هو مبني على السكون الظاهر قُمْ يَا زِيد ، قُمْ هذا فعل أمر مبني على السكون ، (**قُمِ اللَّيْلَ**) ماذا نقول ؟

....

قُمْ فعل أمر مبني على السكون المقدر ، لماذا ؟

.....

تخلصًا من التقاء الساكنين ، (**قُمِ اللَّيْلَ**) [المزمل : 2] صُمِ النَّهَار ، اعْتَكِفِ اللَّيْلَ نقول : هذه أفعال أمر الأصل فيها أنها مبنية على السكون الظاهر وتخلصًا من التقاء الساكنين بما بعدها كسر أولها ، فهذا الكسر ليس أصليًّا ، والدليل على أنه ليس أصليًّا قُم هذا من قام عينه ألف ، أين هي ؟ حذفت للتخلص من التقاء الساكنين ، قُم قلنا : الميم هذه تسكن ، قُمْ أصله قُوم ، هذا الأصل ، التقى ساكنان العين التي هي الواو والميم سكون البناء ، السكون الأول سكون البنية ، وسكون الثاني سكون البناء ، التقى ساكنان لا يمكن تحريك الأول فحذف ، فقيل : قُم . لما حرك للتخلص من التقاء الساكنين زالت العلة من حذف العين ، هل رجعت العين ؟ لم ترجع ، دل على أنَ هذه الكسرة عارضة وليست أصلية ، هذه الحال الأولى أن يبنى على السكون الظاهر أو المقدر ، وهذا فيما إذا لم يكن آخره حرف علة ولم يتصل بألف الاثنين إلى آخره .

الحالة الثانية : أن يبنى على حذف حرف العلة ، وذلك فيما إذا كان مختومًا مضارعه بحرف الألف ، في قم على القاعدة إذا أردنا أن نطبق القاعدة وإلا هذه القاعدة فيها إشكالات ، يعني : بعضهم ينتقدها بإطلاقها ، الفعل فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه ، قُم لِيَقُم لِيقم هذا فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وجزمه السكون ، كذلك قُم هذا يبنى على ما يجزم به مضارعه ، أُدْعُ ، اخْشَ ، ارْمِ ، نقول : هذه أفعال أمر مبنية على حذف حرف العلة ، ارْمِي هذا فعل أمر مبني على حذف حرف العلة ، لماذا ؟ رَمَى يَرْمِي ، يَرْمِي بماذا يجزم ؟ بحذف حرف العلة ، إذًا الأمر منه مبني على حذف حرف العلة ، فتقول : ارْمِ هذا فعل أمر مبني على حذف حرف العلة ، لأنه معتل الآخر ، اخْشَ ، يَخْشَى لم يخشَ حذف الألف ، فحينئذٍ الأمر منه نقول : اخْشَ . بحذف حرف العلة ، فنقول : فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو الألف ، والفتحة دليل على المحذوف ، ارْمِ ، اخْشَ ، أُدْعُ ، أُدْعُ هذا فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو الواو ، والضمة دليل على المحذوف ، لو نظرنا في مضارعه لِيَدْعُ نقول : لِيَدْعُ هذا فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة الجزم حذف حرف العلة ، هذه الحالة الثانية .

الحالة الثالثة : أنه يجزم بحذف النون ، وذلك فيما إذا أسند فعل الأمر إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة ، قُومَا ، ارْكَعَا ، قُومِي ، قُومُوا ، قُومَا نقول : هذا فعل أمر ، أسند إلى ألف الاثنين ، يعني : الفاعل ألف الاثنين ، نقول : في هذه الحالة يبنى على حذف النون . لماذا ؟ لأن مضارعه الذي أسند إلى ألف الاثنين لو جزم جُزم بحذف النون ، يَقُومَانْ لَمْ يَقُومَا ، إذًا فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه حذف النون ، كذلك فعل الأمر منه قُومَا ، يعبدونك (**وَاعْبُدُواْ اللّهَ**) [النساء : 36] اعْبُدُوا هذا فعل أمر مبني على حذف النون ، لم ؟ لكونه أسند إلى واو الجماعة وفعله المضارع المسند إلى واو الجماعة يجزم بحذف النون ، كذلك قُومِي ، اقْنُتِي ، ارْكَعِي ، اسْجُدِي ، نقول : هذه أفعال أمر مبنية على حذف النون لأنها أسندت إلى ياء المؤنثة المخاطبة ، والفعل المضارع الذي أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة يُجْزم بحذف النون ، هذه الحالة الثالثة .

الرابعة : أن يبنى على الفتح ، وذلك فيما إذا اتصل به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة ، اضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ ، اضْرِبَنَّ هذا فعل أمر مبني على الفتح ، لم بني على الفتح ؟ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفعله المضارع إذا اتصل بنون التوكيد بني على الفتح ، (**لَيُنبَذَنَّ**) [الهمزة : 4] هذا فعل مضارع اتصلت به نون التوكيد فبني معًا على الفتح .

إذًا هذه أربعة أحوال لفعل الأمر ، يبنى على السكون الظاهر أو المقدر إذا كان صحيح الآخر ، ولم يسند إلى ألف الاثنين ولا واو الجماعة ولا ياء المؤنث للمخاطبة ، يبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر ، يبنى على حذف النون إذا أسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة ، يبنى على [حذف] يبنى على الفتح إذا اتصل به نون التوكيد ، أو نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة .

(**وَابْنِ**) أيها النحوي ، أي : احكم بالبناء (**عَلَى الْحَذْفِ أَوِ السُّكُوْنِ**) ، هنا قدم الفرع على الأصل ، لأن السكون هو الأصل ، والفرع هو الحذف ، والحذف هنا يشمل الحذف حذف النون وحذف حرف العلة ، يعني : عمم من أجل الفائدة تقول : (**وَابْنِ عَلَى الْحَذْفِ**) . أي : حذف حرف العلة ، أو حذف النون ، حذف حرف العلة فيما إذا كان معتل الآخر ، وابنه على حذف النون فيما إذا أسند إلى ألف الاثنين إلى آخره ، (**أَوِ السُّكُوْنِ**) . أو هذه للتنويع ، (**أَوِ السُّكُوْنِ**) ظاهر أو المقدر ، (**أَمْرًا**) وابني أمرًا هذا مفعولٌ به ، (**أَمْرًا**) على الحذف أو السكون (**كَقُمْ**) كقولك : قم . قُم هذا مثال لما بني على السكون ، (**قُمْ**) تقول : فعل أمرٍ مبنيٌ على السكون الظاهر ، (**وَادْعُ**) هذا مثالٌ لما حذف من حرف العلة ، فتقول : أُدْعُ فعل أمر مبنيٌ على حذف حرف العلة . (**وَقُلْ صِلُونِي**) ، (**صِلُونِي**) أَجِيبُونِي ، (**صِلُونِي**) هذا فعل أمر مبنيٌ على حذف النون ، لم ؟

......

أسند إلى واو الجماعة ، (**صِلُونِي**) يعني : المتكلمة ، (**صِلُونِي**) ، إذًا مَثَّلَ ثلاثة أمثلة [لحذف] للحذف ، حذف حرف العلة بقوله : (**وَادْعُ**) . وحذف النون بقوله : (**صِلُونِي**) . وللسكون ، فهذا يدل على أنه أراد الوزن على الحذف حذف حرف العلة وحذف النون .

وَابْنِ عَلَى الْفَتْحِ مُضَارِعًا تَرَى ... تَأْكِيدَهُ جَاءَ بِنُونٍ بَاشَرَا

وَإِنْ يَكُنْ مُتَّصِلاً بِنُونِ ... لِنِسْوَةٍ فَابْنِ عَلَى السُّكُونِ

وَفِي سِوَى ذَيْنِ وُجُوْبًا يُعْرَبُ ... بِالرَّفْعِ مِثْلُ نَرْتَجِى وَنَرْهَبُ

حَيْثُ خَلا عَنْ نَاصِبٍ وَمَا جَزَمْ ... .

[نعم] الفعل المضارع تارةً يكون معربًا وتارةً يكون مبنيًّا فيما سبق الماضي مبنيٌ كله ، والأمر مبنيٌ كله ، أما الفعل المضارع فهذا فيه تخصيص ، تارةً يكون معربًا وتارةً يكون مبنيًّا ، متى يبنى ؟ نقول : بناؤه يكون على حالين : تارةً يبنى على الفتح . وتارةً يبنى على السكون .

يبنى على الفتح فيما إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة (**كَلَّا لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ**) [الهمزة : 4] (**لَيُنبَذَنَّ**) ينبذن هذا فعلٌ مضارع .

......

فعلٌ مضارع مبنيٌ على الفتح ، لم بني الفعل المضارع على الفتح هنا ؟ تقول : لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وباشرته ، يعني : مباشرة ، وليس بينهما

خاصٌ لأنه قال : (**جَاءَ بِنُونٍ بَاشَرَا**) . إذًا إذا اتصلت نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة (**لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً**) [يوسف : 34] ، (**وَلَيَكُوناً**) هذه نون التوكيد الخفيفة ، نقول : فعل مضارع مبنيٌ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة .

الحالة الثانية : أن يبنى على السكون ، وذلك فيما إذا اتصلت به نون الإناث ، وإن شئت قول نون النسوة والتعريف بنون الإناث أولى ، (**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ**) [البقرة : 33] يُرْضِعْ لم سكنت العين ؟ هو فعل مضارع

وسكنت العين هنا آخره سكون بناء ، لم بني الفعل المضارع مع أن الأصل فيه أنه معرب ؟ تقول : لاتصاله بنون الإناث . إذًا هاتان حالتان يكون فيهما الفعل المضارع مبنيًا إما على الفتح ، وهي الحالة الأولى لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة .

والحالة الثانية : اتصاله مبنيًا على السكون لاتصاله بنون الإناث .

إذا لم يتصل به نون الإناث ولا نون التوكيد نقول : هو معرب .

.... وأعربوا مضارعًا إن عَرِيَا

من نون توكيدٍ مباشرٍ ومن نون إناث ....

وأعربوا ، أي : العرب أو حكم النحاة على الفعل بالإعراب .

.... وأعربوا مضارعًا إن عَرِيَا

من نون توكيدٍ مباشرٍ ومن نون إناث ....

إذا لم تتصل به نون التوكيد ولا نون الإناث نقول : الفعل معرب ، ثم إعرابه على ثلاثة أحوال : تارةً يكون مرفوعًا ، وتارةً يكون منصوبًا ، وتارةً يكون مجزومًا .

متى يرفع الفعل المضارع ؟

.....

إذا خلا عن ناصب وما جزم ، ولذلك عبارة النحاة إذا تجرد تخلا إذا تجرد عن ناصبٍ وجازم وهو العامل فيه ، لذلك قال ابن مالك :

ارفع مضارعًا إذا يجرد من ناصبٍ وجازمٍ كَتَذْهَبُ

ارفع مضارعًا إذا يجرد ، إذا جرد من الناصب ومن الجازم أحكم على الفعل المضارع أنه معرب ، زَيْدٌ يَقُومُ ، يَقُومُ فعلٌ مضارع مرفوعٌ ، ما العامل فيه ؟ تجرده عن الناصب والجازم ، وهذا عامل معنوي كالمبتدأ ، المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء وهو عاملٌ معنوي ، كذلك الفعل المضارع مرفوعٌ بالتجرد وهو عاملٌ معنوي ، ومتى ينصب ؟ إذا دخل عليه ما يقتضي نصبه ، ومتى يجزم ؟ إذا دخل عليه ما يقتضي جزمه ، إذًا هذه ثلاثة أحوال للمعرب ، (**وَابْنِ عَلَى الْفَتْحِ**) (**وَابْنِ**) أيها النحوي (**عَلَى الْفَتْحِ مُضَارِعًا**) ، أي : فعلاً مضارعًا ، (**تَرَى ** تَأْكِيْدَهُ جَاءَ**) جاء تأكيده (**بِنُونٍ بَاشَرَا**) ، أي : اتصلت به نون التوكيد ، نون التوكيد تتصل بالفعل المضارع وتكون مباشرةً له لفظًا ومعنًى ، يعني : (**لَيُنبَذَنَّ**) [الهمزة : 4] ، هل بين الذال والنون فاصل ؟ لا ، لماذا ؟ لأنه أسند إلى الواحد ، وهذا هو الضابط فيها ، يعني : تحكم على النون نون التوكيد أنها مباشرة للفعل وليس ثَمَّ فاصلاً بين الفعل والنون إذا أسند الفعل للواحد ، أما إذا أسند الفعل للاثنين أو الجمع أو ما كان متصلاً به ياء المؤنثة المخاطبة فحينئذٍ ثَمَّ فاصلٌ بين الفعل وبين النون ، ولكن الألف تكون لفظية ، والواو والياء تكون مقدرة ، (**وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ الَّذِينَ**) [يونس : 89] (**وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ**) تتبعان أصله فعل تتبع ، أسند إلى ألف الاثنين ، أليس كذلك ؟ فيرفع بالنون (**تَتَّبِعَآنِّ**) أُكِّدَ ماذا قال ؟ ثلاثة نونات ، أليس كذلك ؟ لا هذه جازمة ، حدثت نون نُون الرفع فصار عندنا لا تتبعان ، هل اتصل الفعل ؟ هل اتصلت النون هنا نون التوكيد هل باشرت الفعل ؟ هل اتصلت به ؟ نقول : لا . لماذا ؟ لأن الألف هذه التي هي فاعل فاصلٌ بين الفعل والنون ، (**وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ**) كسرت النون هنا وهي الأصل فيها أنها مفتوحة تشبيهًا لها بنون التثنية لأنها بعد

ألف وهي مكسورة زَيْدَانِ ، لكن الشاهد هنا أن الفعل لم تتصل به نون التوكيد ، في مثل هذا الفعل هل نقول : الفعل المضارع اتصلت به نون التوكيد فيبنى ؟

....

نقول : لا ، الفعل المضارع لا تتبعان ، نقول : هذا معرب وليس مبنيًّا ، وهذه النون نون التوكيد نقول : لم تباشر الفعل ، والشرط في بناء الفعل المضارع أن تتصل به دون فاصل ، وهذا الفاصل يكون لفظيًّا في الألف ، **(لَتُبْلَوُنَّ)** [آل عمران : 186] هنا النون اتصلت بالفعل ولكن الفاصل الواو ، وقيل أنه مقدر ، **(فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ)** [مريم : 26] هذه النون لم تتصل بالفعل .

الحاصل : أنه شَرَط أن تكون النون مباشرة ، متى تكون النون نون التوكيد مباشرةً للفعل فيبنى معها على الفتح ؟ إذا كان الفعل مسندًا إلى الواحد ، أما إذا أسند إلى ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة للمخاطبة ، فحينئذٍ يكون الفعل المؤكد بنون التوكيد معربًا لا مبنيًّا ، لماذا ؟ لفقد الشرط ، هو مؤكد بنون التوكيد **(لَيُنبَذَنَّ)** [الهمزة : 4] - بقي عشر دقائق - **(لَيُنبَذَنَّ)** نقول : هذا مؤكدٌ بالنون ، واتصلت به نون التوكيد ، فحينئذٍ بني معها ، وهذا هو الشرط ، إذا فصل بينهما فاصل الألف ، أو الواو ، أو الياء ، نقول : معربٌ عن الأصل لا مبنيًّا .

وَإِنْ يَكُنْ مُتَّصِلاً بِنُونِ لِنِسْوَةٍ فابْنِ عَلَى السُّكُونِ

هذا واضح .

(وَفِي سِوَى ذَيْنِ) المشار إليه التوكيد ونون النسوة ، [أحسنت] ، **(وَفِي سِوَى ذَيْنِ وُجُوْبًا يُعْرَبُ)** يعرب وجوبًا ، لماذا ؟ لانتفاء مقتضي البناء .

.... بِالرَّفْعِ مِثْلُ نَرْتَجِي وَنَرْهَبُ

حَيْثُ خَلا عَنْ نَاصِبٍ وَمَا جَزَم ....

يعرب حيث خلا عن ناصبٍ وما جزم بالرفع ، واضح هذا ؟ يعرب وجوبًا إذا خلا عن نون النسوة ونون التوكيد ، بالرفع حيث خلا عن ناصبٍ وما جزم ، **(حَيْثُ خَلا)** هذا **(حَيْثُ)** للقيد **(حَيْثُ خَلا عَنْ نَاصِبٍ)** يقتضي نصب الفعل المضارع ، **(وَمَا جَزَمْ)** ، يعني : وجازمٍ ، لأن **(مَا)** هذه موصولة ، وما الموصولة أو الموصول مع صلته عند البيانيين في قوة المشتق ، يعني : تأتي باسم فاعل ، ناصبٍ وجازمٍ عدل عن جازمٍ ، لِمَ جزم ؟ للوزن فقط ، ثم قال : **(وَحَرْفُهُ)** . لما انتهى من الحكم بناء أو بيان حكم الفعل المضارع من آخره ، انتقلَ إلى بيان حكم الفعل المضارع من أوله ، لأن الفعل المضارع أوله فيه حرف من حروف أنيت زائدة على ماضيه .

يزاد في فعل مضارع على ماضيه حرف من أتينا أولا

الفعل الماضي حتى يصير فعلاً مضارعًا يزيد عليه حرفًا من حروف أنيت ، وكل حرف يشترط فيه دلالته على معنى خاص مع زيادته ، قال : **(وَحَرْفُهُ)** أي حرف الفعل المضارع **(مِنَ الرُّبَاعِيِّ يُضَمْ)** ، **(وَحَرْفُهُ)** أي حرف الفعل المضارع الذي يكون في أول الفعل المضارع وهو حرف من حروف أنيت الأصل فيه السكون ، كل حرف زائد الأصل فيه أنه ساكن ، لكن هنا الفعل المضارع إن كان ماضيه رباعيًّا ضمت هذه الأحرف في الفعل المضارع ، لأن الماضي قد يكون ثلاثيًّا ، وقد يكون رباعيًّا ، وقد يكون خماسيًّا ، وقد يكون سداسيًّا ، يستثنى الفعل المضارع

من الرباعي فيعطى حكمًا خاصًا ، دَحْرَجَ هذا فعل رباعي ماضي ، إذا زدت عليه في أوله حرفًا من حروف المضارعة ، تقول : ما حركته ؟ الضمة .

وَضُمَّها من أصلها الرباعِي   مثل يجيب من أجاب الداعِي

تقول : دَحْرَجَ ، يُدَحْ يُدَحْرِجُ ، أُدَحْرِجُ ، نُدَحْرِجُ ، يُدَحْرِجُ . كلها تأتي بضم أولها ، والعلة فيها السماع أَكْرَمَ يُكْرِمُ سواءٌ كان رباعيًّا وحروفه أصول أم مزيدًا فيها ، دَحْرَجَ فعل رباعي أصول الحروف دَحْرَجَ فَعْلَلَ ، أَكْرَمَ فعل ماضي رباعي الأصول لكنه مزيد بالهمزة أصله كَرُمَ على وزن أَفْعَلَ ، الفعل المضارع تقول : يُكْرِمُ ، يُخْرِجُ . ما عدا الرباعي تُفْتَحْ ذَهَبَ يَذْهَبُ ، ذَهَبَ أَذْهَبُ ، نَذْهَبُ ، يَذْهَبُ ، انْطَلَقَ الخماسي يَنْطَلِقُ ، أَنْطَلِقُ ، نَنْطَلِقُ ، تَنْطَلِقُ ، بفتح حرف المضارعة ، اسْتَخْرَجَ في السداسي يَسْتَخْرِجُ ، نَسْتَخْرِجُ ، أَسْتَخْرِجُ ، تَسْتَخْرِجُ ، إذًا نقول : يزاد على الفعل الماضي حرف من حروف أنيت ، وحينئذٍ ننظر إلى حركة هذا الحرف إن كان الحرف زائدًا على ماضٍ رباعٍ سواء كانت حروفه أصولاً أم مزيدًا فيها تضم في الفعل المضارع ، وما عدا ذلك تفتح في الثلاثي والرباعي .

....   وَحَرْفُهُ مِنَ الرُّبَاعِيِّ يُضَمْ

تَقُولُ مِنْ أَفْلَحَ زَيْدٌ ....

(**أَفْلَحَ**) هذا فعل ماضي رباعي لكنه مزيد على وزن أَفْعَلَ ، (**أَفْلَحَ زَيْدٌ يُفْلِحُ**) أصله يُأَفْلِحُ ، ولكن حذفت الهمزة تخفيفًا .

وركبهم من همز في يُأَفْعِلُ   من حذر الهمزين في يُأَفْعِلُ

إذًا (**يُفْلِحُ**) هذا من الرباعي المزيد فيه نقول : حكم حرف المضارعة أنه يضم ، (**وَافْتَحْ**) لأوله (**لِنَحْوِ يَشْتَرِي**) ، ماضيه اشْتَرَى ، كم حرف ؟ خمسة ، إذًا خماسي مثل انْطَلَقَ ، تقول : (**يَشْتَرِي وَيَفْرَحُ**) . هذا فَرِحَ ثلاثي ، تقول : يَفْرَحُ ، وَأَفْرَحُ ، ونَفْرَحُ ، وَتَفْرَحُ ، وَيَشْتَرِي ، وَنَشْتَرِي ، وَتَشْتَرِي ، وَأَشْتَرِي . كلها بالفتح ، وإنما يستثنى الفعل الرباعي فقط .

نقف على هذا .

وصلَّى الله وسلّم على نبينا محمد .

الدرس السادس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وأصلي وأسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .
أما بعد :
قال الناظم رحمه الله تعالى :
(بَابُ النَّوَاصِبِ)
أي : هذا باب بيان النواصب ، والنواصب جمع ناصبة أو ناصب يعني يجوز فيه الوجهان لكن على التأويل ، إن كان ناصبًا لأنها أداة ، إذًا أداة فهي ناصبة ، وجمعها نواصب ، فَاعِلة يجمع على فواعل ، أو ناصبٍ أي : هذا اللفظ ناصب .
لما ذكر الناظم رحمه الله تعالى في الباب السابق ذكر قسمة الأفعال وأنها ثلاثة : ماض ، وأمر ، ومضارع . بَيَّنَ أن الماضي مبني ، وأن الأمر أيضًا مبني ، وذكرنا أن للماضي ثلاثة حالات ، وللأمر أربع حالات ، والمضارع ذكر أنه قال : **(وَفِي سِوَى ذَيْنِ وُجُوْبًا يُعْرَبُ)** وابن على الكسر المضارع .
المضَارع :
إما أن يكون مبنيًا .
أو معربًا .
يعني : تارة يكون مبنيًا ، وتارة يكون معربًا .
وبناؤه :
إما على الفتح .
وإما على السكون .
يبنى على الفتح إذا اتصل به بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة ، وباشر بهذا القيد لذا قال : **(بِنُونٍ بَاشَرَا)** .
ويبنى على السكون إذا اتصل به نون الإناث . والقول بأن نون الإناث أولى من القول بنون النسوة ، لم ؟
لأن نون النسوة خاصة بالعقلاء ، ونون الإناث هذه عامة . ولذلك ذكر الحريري المسألة فقال :
النوق يَسْرُحْنَ
يَسْرُحْنَ النون هذه نون النسوة ، النوق يَسْرُحْنَ ، النوق هذا نسوة أو إناث ، مؤنث مجازي أم مؤنث حقيقي ؟ مؤنث حقيقي لكنه ليس من العقلاء النُّوق يَسْرُحْنَ لا يصح أن تكون هذه النون نون النسوة لأن نون النسوة خاصة بالعقلاء **(وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ)** [البقرة : 233] هذه نون الإناث ونون النسوة إذًا لذلك ابن مالك رحمه الله يعمم :

.... وَأَعْرِبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

الحاصل : أنه في هاتين الحالتين يُبنى الفعل المضارع ، فيما سواهما يعرب ، ولإعرابه ثلاث حالات أيضًا :
إما أن يكون مرفوعًا .
وإما أن يكون منصوبًا .
وإما أن يكون مجزومًا .
إعرابه إن خلا عن ناصب وجازم ، ولذلك العامل فيه معنى ، وهو التجرد عن الناصب والجازم .

ارفع مضارعًا إذا يجرد من ناصب وجازم فتفعل

إذًا تقول : يَقُومُ زَيْدٌ يَقُومُ فعل مضارع مرفوع . لِمَ مرفوع ؟ ما العامل فيه ؟ ما الذي أحدث الضمة ؟ تقول : لتجرده عن الناصب والجازم ، وهو عامل معهم .

الحالة الثانية : أن يكون منصوبًا .

والحالة الثالثة : أن يكون مجزومًا .

فبدأ الناظم رحمه الله تعالى يبين ما يقتضي النصب وما يقتضي الجزم ، وعوامل النصب كلها لفظية ، وعوامل الجزم الأصل فيها أنها لفظية ، واختلف في الطلب واختلف فيما جزم في جواب الطلب ، هل وقوعه في جواز الطلب لكونه جازمًا له فهو معنوي وإلا فلا . وسيأتي بيانه .

فعنون بالنواصب فقال : (**بَابُ النَّوَاصِبِ**) . النواصب عند البصريين محصورة في أربعة : (أن ، ولن ، وإذًا ، وكي) . هذه النواصب تنصب بنفسها ولا خامس لها عند البصريين ، وما عدا ذلك مما نُصب بعد غير المذكور فهو منصوب بأن مضمرة إما وجوبًا وإما جوازًا ، ولذلك نقول إذًا : النواصب أربعة : أن وهي أم الباب ولذلك تعمل ظاهرة ومضمرة ، يعني : تعمل ظاهرة (**أَن يَغْفِرَ لِي**) [الشعراء : 82] ، وتعمل مضمرة : جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي مثلاً ، لِتُكْرِمَنِي نقول : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة يعني : مخفية غير ملفوظ بها ، لن ، وإذًا ، وكي .

الناظم رحمه الله تعالى بين بعض أحكام بعض هذه الأربعة وأجمل في بعضها ولم يذكر أحكام البعض . فقال :

وَانْصِبْ لِمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِلَنْ   وَكَيْ مَعَ اللامِ وَحَذْفٍ وَإِذَنْ

هذه كم ؟ (**وَانْصِبْ لِمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِلَنْ**) الأول ، (**وَكَيْ مَعَ اللامِ وَحَذْفٍ وَإِذَنْ**) ، ثم قال في البيت التالي : (**وَانْصِبْ بِأَنْ**) . هذه أربعة أدوات تنصب الفعل المضارع ، (**وَانْصِبْ**) أيها النحوي (**لِمَا ضَارَعَ**) ، انصب هذا فعل أمر يتعدّى بنفسه ولا يتعدى بحرف الجر ، ما هذا مفعول انصب ولكنه أدخل عليه اللام للتأكيد ، لأن اللام الداخلة على معمول الفعل المتعدي هي الزائدة . إذًا نقول : اللام في قوله : (**لِمَا ضَارَعَ**) . اللام هذه زائدة ، لماذا نحكم عليها بالزيادة ؟

لأن الفعل متعدٍّ بنفسه ، والذي يحتاج أن يتعدَّى بغيره هو ، ما هو ؟ الفعل اللازم مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، زيد هذا مفعول به في المعنى ، مرّ لا يتعدَّى بنفسه وإنما يحتاج إلى حرف جر يتعدى به ، انصب ما ضارع هذا الأصل ، الحاصل أن اللام هنا زائدة ، والحكم عليها بالزيادة لأن الفعل المتعدي يتعدّى بنفسه ولا بحرف يتعدَّى به ، انصب ما ضارع ، سبق أن ذكرنا أن ما الموصولة مع صلتها في قوة المشتق ، إذًا انصب لمضارع ، انصب لمضارع . (**مِنْ فِعْلٍ**) من هذه البيانية متعلقة بمحذوف بيان لِما ، انصب بلن هذا هو الأداة الأولى التي يُنصب بها ، قدمها الناظم على أن مع كون أن هي أم الباب لأن لن ملازمة للنصب ، أم ما عداها فقد يكون ناصبًا ، وقد لا يكون ، لأن أن في لغة بعض العرب قد تحمل على ما يصرفها يعني : قد لا ينصب بها .

أن تقرآن على أسماء ويحكما   مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

أن تَقْرآن ، تَقْرَآن تَفْعَلان هذا فعل مضارع ، وقلنا من الأمثلة الخمسة ، والفعل المضارع من الأمثلة الخمسة ينصب بحذف النون وهنا قال : أن تَقْرَآنِ . وأن هذه ناصبه إذًا نقول : في لغة بعض العرب قد يحمل أن على ما ، ما المصدرية هذه لا تنصب لا تعمل ، أن المصدرية الأصل فيها في لغة الجمهور أنها تعمل ، وبعض لغة العرب أنها لا يعملها حملاً على ما ، ولذلك قال ابن مالك :

وبعضهم أهمل أن

وبعضهم أي : بعض العرب . أهمل أن حملاً على ما أختها . حيث تحقق عملاً .

الحاصل : أنه قدم لن لأنها ملازمة للنصب . يَرِدُ السؤال كيف هي ملازمة للنصب وأن هي أم الباب ؟ نقول : أن قد تهمل ، لا تنصب الفعل المضارع ، لذلك جاء في قراءة غير السبعة (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَة) ، (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ

يُتِمُّ) هذا فعل مضارع مرفوع مع أن هذه ناصبة مثل (**وَأَن تَصُومُواْ**) [البقرة : 184] لِمَ لَمْ تنصب ؟ نقول : حملاً على ما المصدرية ، وما المصدرية لا تعمل . إذًا قدم لن لأنها ملازمة للنصب (**لَن نَّبْرَحَ**) [طه : 91] هذا مثالها (**لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَى مَا**) [طه : 72] لن هذه تفيد النفي والاستقبال ، النفي تنفي مدخولها (**لَن نَّبْرَحَ**) ، (**لَن نُّؤْثِرَكَ**) نفت الإشارة ، أيضًا أفادت نقل الفعل المضارع من الدلالة على الحال إلى الاستقبال ، لأنه عند الجمهور أن الفعل المضارع له زمنه ، زمن الحال وزمن الاستقبال ، فإذا قيل : زَيْدٌ يُصَلِّي . يصلي هذا يحتمل أنه يصلي الآن ويحتمل أنه يصلي في المستقبل ، وعليه متى يُحكم لدلالة الفعل على الزمن في المستقبل إذا دخل عليه عامل يخرجه إلى الاستقبال ، كالسين وسوف ، زَيْدٌ سَوْفَ يُصَلِّي مثلاً الآن في المستقبل ، زَيْدٌ سَيُصَلِّي في المستقبل . مما ينقل الفعل المضارع من دلالة الحال على الاستقبال لن مثل السين وسوف . إذا قلت : زَيْدٌ لَنْ يُصَلِّي . هذه أفادت أنه ينفى عنه الصلاة في وقت الحال . إذًا هي تنفي الحدث في المستقبل .

إذًا نقول : لن هذه حرف يفيد النفي والاستقبال مثاله (**لَن نَّبْرَحَ**) ، (**لَن**) حرف نفي واستقبال مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، والحروف كلها مبنية لا محل لها من الإعراب ، (**نَّبْرَحَ**) فعل مضارع ناقص منصوب بلن ، ونصبه فتحة ظاهرة على آخره .

(**لَن نُّؤْثِرَكَ**) ، (**لَن**)حرف نفي واستقبال مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، (**نُّؤْثِرَكَ**) فعل مضارع منصوب بلن ، ونصبه فتحة ظاهرة على آخره .

(**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ**) [البقرة : 24] (**وَلَن**) حرف نفي واستقبال ، (**تَفْعَلُواْ**) فعل مضارع منصوب بلن ونصبه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة .

(**وَكَيْ مَعَ اللامِ وَحَذْفٍ وَإِذَنْ**) ، (**وَكَيْ**) هذا هو الناصب الثاني (**وَكَيْ مَعَ اللامِ وَحَذْفٍ**) وكي المراد بها كي الناصبه ، احترازاً من كي التعليلية ، ومتى تكون كي ناصبة إذا تقدمت عليها اللام لفظًا أو تقديرًا ، لفظًا أن يُتَلَفَّظَ بها تقول : جِئْتُكَ لِكَيْ أُكْرِمَكَ . جِئْتُكَ لِكَيْ ، كي هنا تقدمت عليها اللام ، إذًا نقول : كي ناصبة مصدرية نصبت الفعل المضارع بنفسها ، مثل لن ، جِئْتُكَ لِكَيْ أُكْرِمَكَ ، اللام حرف جر وكي حرف تعليل مصدري ، حرف مصدري ، حرف نصب ومصدري ، لِكَيْ أُكْرِمَكَ ، أُكْرِمَ هذا فعل مضارع منصوب بكي ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره . هذا إن لفظت باللام ، وقد تحذف اللام وتنويها فتقول : جِئْتُكَ كَيْ أُكْرِمَكَ ، إذا نويت في نفسك أن الأصل لكي وأنك حذفت اللام استغناءً عنها بنيتها ، فحينئذٍ إذا نويت اللام تقول : أُكْرِمك . أكرم هذا فعل مضارع منصوب بكي .. لماذا ؟ لأنها مصدرية ناصبة . إذًا إذا قُدرت اللام قبل كي فحينئذٍ تكون كي مصدرية ناصبة .

متى تكون تعليلية حرف جر ولا تكون ناصبة إذا لم تنو اللام . قلت : جِئْتُكَ كَيْ أُكْرِمَكَ . إذا لم تنو اللام وأن الأصل كي وأنك حذفت اللام استغناءً عنها بنيتها فتقول : كَيْ حرف جر وتعليل ، وَأُكْرِمَ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كي لماذا ؟ لمَاذا كان النصب بأن ولم يكون النصب بكي ؟ لأن كي هذه ليست ناصبة ليست كل كي ناصبة ، وإنما تكون ناصبةً إذا كانت مصدرية ، ومتى تكون مصدريةً ؟ إذا تقدمت عليها اللام أو حذفت ونويتها ، إذًا إذا حذفتها ولم تنوها فهي حرف جر ، ما الذي نصب الفعل المضارع الذي يليها ؟ أن مضمرة وجوبًا بعدها ، ويتعين كونها جارةً إذا تلتها همز أو اللام .

في السابق قلنا : تكون مصدرية إذا سبقتها اللام ، فإذا قيل : جئتك كي لأكرمك ما الذي حصل هنا ؟ تأخرت اللام جئتك كي لأكرمك نقول : هذه كَيْ قولاً واحدًا حرف جر ، لأكرمك أكرم هذا فعلٌ مضارع منصوبٌ بأن بعد لام التعليل ، جئتك كي أن أكرمك ، ظهرت أن بعد كي فنقول : كي هذه حرف جر وليست ناصبةً ، إذًا كي قد تكون ناصبةً وقد تكون جارةً ، حرف جر تعليل ، وقد تكون محتملة ، متى تكون ناصبة قطعًا ؟ إذا سبقتها اللام لفظ بها ، جِئْتُكَ لَكَيْ فنقطع هنا أن كي هي التي عملت النصب في الفعل المضارع ، إذا إذا جئت جِئْتُكَ كَيْ لأُكْرِمَكَ ظهرت اللام بعد كي أو ظهرت أن بعد كي حينئذٍ نقطع أنها جارة تعليلة وليست ناصبة ، إذا قيل : جِئْتُكَ كَيْ أُكْرِمَكَ . هنا يحتمل إنما الأعمال بالنيات ، إذا نويت أن الأصل لكي وأنك حذفت اللام استغناءً عنها بنيتها فحينئذٍ تكون كي ناصبة ، وإذا لم تنو اللام فنقول : كي #....16.19 إذًا تتحمل النوعين . لذلك قال : (**وَكَيْ مَعَ اللامِ وَحَذْفٍ**) . (**لِكَيْلَا تَأْسَوْا**) [الحديد : 23] (**لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ**) [الأحزاب : 37] (**لِكَيْ لَا يَكُونَ**) ، (**يَكُونَ**) هذا فعل مضارع ناقص منصوب بكي ، ووجب إظهار أن هنا لأنه لأن الفعل منفي كما سيأتي .

(وَكَيْ مَعَ اللامِ وَحَذْفٍ) ، **(وَكَيْ مَعَ اللامِ)** إذًا تكون ناصبةً لنفسها مصدرية إذا كانت مع اللام يعني : ملفوظًا بها ، **(وَحَذْفٍ)** مع نيتها ، ولك أن تعمم فتجعل كي علامة على أن الفعل المضارع بعدها منصوب بأن مضمرة إذا نويت الحذف أو قدرت الحذف في كلام الناظم أنه أعم من ذلك . فتقول : **(وَحَذْفٍ)** إذا حذفت اللام ، إما بنيتها ، وإما مع عدم نيتها .

إما بنيتها فتكون كي ناصبةً .

وإما مع عدم نيتها فيكون الفعل منصوبًا بأن مضمرة بعد كي .

هذا هو الناصب الثاني كي .

(وَإِذَنْ) هذا الناصب الثالث **(وَإِذَنْ)** هذه حرف جواب وجزاء عند سيبويه رحمه الله تعالى لأنها تقع جوابًا ، يتكلم المتكلم يقول لك : سَأَزُورُكَ . أنت تجيبه فتقول : إِذَنْ أُكْرِمَكَ . وقعت في جواب ، وثانيًا جزاء ، أن ما بعدها جزاء ومسبب ومرتب عما ذكر في الكلام السابق الذي ذكره غيره . إذًا نقول : حرف جواب وجزاء . لماذا حرف جواب ؟

لأنها تقع في جواب كلام سابق . يقول لك القائل : سَأَزُورُكَ . تجيبه أنت : إذن أُكْرِمَكَ . جواب . الإكرام مسبب عن المجيء والزيارة ، إذًا هي حرف جواب وجزاء ، لكن لا تنصب مطلقًا وإنما لها ثلاثة شروط ذكرها الناظم في البيت الذي يليه فقال : **(إِنْ صُدِّرَتْ)** . يعني : وقعت في صدر الجملة ، في صدر جملة الجواب ، سَأَزُورُكَ إِذَنْ أُكْرِمَكَ . إذا قال : أَنَا إِذَنْ أُكْرِمُكَ . وجوب الرفع بطل عملها ، لماذا ؟ لأنها لم تُصَدَّر . إذا صُدِّرَتْ في أول جملة الجواب هذا هو الشرط الأول لإعمال إذن فيما بعدها ، إذا لم تصدر وسبقها غيرها نقول : بطل عملها ، ولو وجد فيها بقيت الشروط ، سَأَزُورُكَ أَنَا إِذَنْ أُكْرِمُكَ وجب الرفع ، سَأَزُورُكَ إذن أُكْرِمَكَ بالنصب لماذا ؟ لأنها وقعت في صدر جملة الجواب . **(إِنْ صُدِّرَتْ)** هي **(فَانْصِبْ بِهَا)** بنفسها لا بأن مضمرة بعدها لأنها ناصبة بنفسها ككي ولن **(الْمُسْتَقْبَلا)** هذا هو الشرط الثاني أن يكون الفعل المضارع الذي يليها دالاً على الاستقبال ، فإذا قال قائل : أُحِبُّكَ . فقال له المجيب : إِذَنْ تَصْدُقُ . لماذا تَصْدُقُ ، في المستقبل أو الآن ؟ الآن لأنه يقول : أُحِبُّكَ . هذا إعلام وإخبار ، فقال له المجيب : إِذَنْ تَصْدُقُ . تَصْدُقُ هذا يجب رفعه ولا يجوز نصبه ، لماذا ؟ لأنك صدقت في قولك : أُحِبُّكَ . وهذا يدل على الحال ، وشرط النصب بإذن أن يكون الفعل الذي يليها دالاً على الاستقبال لا الحال ، سَأَزُورُكَ إذن أُكْرِمَكَ ، الإكرام يقع بعد الكلام بعد أن يقول : سَأَزُورك . يعني : بعد أن يأتي . **(مُتَّصِلاً)** أن لا يُفصل بين إذن والفعل المضارع الذي يليها ، لا بد أن يكون متصلاً ، فلو قال : إذن يَا أَبَا عَبَدِ اللهِ أُكْرِمُكَ . وجب الرفع . إذن فِي دَارِي أُكْرِمُكَ وجب الرفع ، إذن وَاللهِ أُكْرِمَكَ استثني القسم فقط ، وما عدا القسم لا يجوز أن يكون فاصلاً بين إذن ومدخولها ، ولذلك قال : **(مُتَّصِلاً)** . أن يكون الفعل المضارع المستقبل متصلاً بإذن ، ولا يفصل بينهما إلا باليمين والقسم . إذن وَاللهِ أُكْرِمَكَ بالنصب على الأصل ، لماذا ؟ لأنه يكثر استعمال القسم في لسان العرب ، ولذلك يُتسامح معه فيما لا يُتسامح مع غيره . **(أَوْ بِيَمِيْنٍ فُصِلا)** الألف هذه للإطلاق ، يعني : فصل الفعل المضارع عن [أذن] باليمين ، باليمِين جار ومجرور متعلق بقوله : **(فُصِلا)** .

إِذن والله نَرْمِيَهُم بحرب   تشيب الطفل من قبل المشيب

إذن والله نَرْمِيَهُم نصب الشاعر نَرْمَي ، ما العامل فيها ؟ إذن . إِذنْ حرف جواب وجزاء مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، نَرْمِيَ فعل مضارع منصوب بإذن ، ونصبه فتحة ظاهرة على آخره .

إذًا هذه ثلاثة شروط لا بد من توفرها في إذن إذا كانت ناصبة . إذا انتفى منها شرط واحد فيجب رفع الفعل المضارع بعدها :

- أن تكون مصدرة بأول الكلام فلو لم تكن مصدرة وجب فعل المضارع الذي يليها .

الثاني : أن يكون الفعل المضارع دالاً على الاستقبال ، فإن دل على الحال فلا يجوز .

الثالث : أن تكون متصلة بالفعل المضارع ، ولا يستثنى من فاصل بينهما إلا باليمين ، والشاهد في قول الشاعر : إِذن والله نَرْمِيَهُم بحرب .

(وَانْصِبْ بِأَنْ) الآن شرع في الأصل ، وأخرها لأن فيها تفصيلاً ، تعمل ظاهرة ومضمرة ، أما لن وكي وإذن هذه لا تعمل إلا ظاهرةً ، يعني : لا تقدر . أما أَنْ بفتح الهمزة وسكون النون المصدرية هذه تعمل ظاهرةً ومضمرة .
قال : (وَانْصِبْ بِأَنْ مَا لَمْ تَلِي عِلْمًا) . (مَا لَمْ تَلِي) إيش إعراب تلي هنا ؟

....
فعل مضارع مجزوم بلم ، وجزمه حذف

....
حذف حرف العلة ، لكن مكتوبة الياء عندكم (تَلِي) بالياء عندكم ؟ عندك ؟

....
ما أسمعك .

....
(تَلِي) هذا فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة ، وهذه الياء للإشباع أو للضرورة ، (تَلِي) قد يزيد الشاعر الياء إشباعًا للكسرة ، أو الواو إشباعًا للضمة ، أو الألف إشباعًا للفتحة ، وخاصة يلتبس مع الفعل المضارع المجزوم بحذف حرف العلة .

ألم يأتيك والأنباء تَنْمِي بما لاقت لبون بني زياد

ألم يأتيك ، يأتِيك مثل الذي معنا ، أصلها ألم يأتِكَ ، يَأتِكَ ، يأت أليس كذلك ؟ بحذف حرف العلة ، ولكنه قال : ألم يأتيك بالياء ، أثبت الياء . نقول : مجزوم بحذف حرف العلة ، وهذه الياء للإشباع أو للضرورة ضرورة الوزن .

هجوت زبان ثم جئت معتذرًا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

تهجو مثل تدعو .

إذا العجوز غضبت فطلقي ولا ترضاها ولا تملقي

ولا هذه ناهية ، ترضاها ولا تملقي ، إذًا هذه الياء نقول : للإشباع أو الضرورة .
(وَانْصِبْ بِأَنْ) المصدرية باعتبار ما قبلها لها ثلاثة أحوال :
- إما أن يسبقها ما يدل على العلم ، أن يسبقها يعني : أن يتقدم عليها ما يدل على العلم ، يعني : لفظ العلم أو مما يفهم منه العلم .
- وإما أن يتقدمها ما يدل على الظن .
- وإما أن لا يتقدمها ما يدل على العلم ولا ما يدل على الظن .
ثلاثة أحوال ، إما أن يسبقها ما يدل على العلم ، وإما أن يسبقها ما يدل على الظن والرجحان ، وإما أن لا يسبقها ما يدل على العلم [ولا ما لا يدل] أو ما يدل على الظن .
إن تقدمها ما يدل على العلم فهي مخففة من الثقيلة إلى غيره ، يعني : ليست ناصبة فهي مخففة من الثقيلة أخت أَنَّ ، أَنَّ أخت إِنَّ ، وإِنَّ وأَنَّ قد تخفف يعني : كيف تخفف ؟ تحذف إحدى النونين ، إنْ كلاًّ ، إنْ خُفِّفَتْ فأُعملت ، أنَّ قد تخفف وتعمل فيما بعدها ، لكن إذا خُفِّفَتْ أَنَّ وجب حذف اسمها ويكون الخبر جملة فعلية ، فيكون الخبر جملة فعلية أو اسمية (أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ) [يونس : 10] (أَنِ) هذه مخففة من الثقيلة (الْحَمْدُ لِلَّهِ) هذه الجملة مبتدأ وخبر في محل رفع خبر أن ، أين اسمها ؟ تقول : ضمير الشأن محذوف ، تقديره أَنْهُ الحمد لله ، أَنْ لا إله إلا الله ، بالأمس جاء السؤال وأشهد أنَّ لا يقول : لماذا لا نشدد النون ؟ وأشهد أنْ لا إله إلا الله ، لماذا ؟ لأن أن الاسم ليست مشددة هنا ،

لماذا ؟ لو كانت مشددة لقلنا أين اسمها ؟ غير موجود ، لكن نقول أشهد أَنْهُ ، أي : أن الحال والشأن لا إله إلا الله ، جملة لا إله إلا الله هذه خبر ، والاسم محذوف وجوبًا .

وإن تخفف أَنْ فاسمها استكن   والخبر اجعل جملة من بعد أَنْ

إذًا أشهد أنَّ نقول : هذا غلط ، لماذا ؟ لأنها من مخففة من الثقيلة وليست هي المشددة ، الحاصل : أنه إذا سبق ، أن المصدرية إذا سبقها ما يدل على العلم فهي مخففة من الثقيلة ، ما معنى مخففة من الثقيلة ؟ أي : أن أصلها أنَّ أخت إنَّ ، حذفت إحدى النونين هذه لا تكون ناصبة للفعل المضارع بل تدخل على الجملة الاسمية ، من خصائص الجملة الاسمية (**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى**) [المزمل : 20] علم سيكون ، أن هذه ليست مثل أن في قوله تعالى : (**وَأَن تَصُومُواْ**) [البقرة : 184] وأن تصوموا أن هذه مصدرية دخلت على الفعل المضارع فنصبته ، وهو فعل مضارع منصوب بأن رفعه حذف النون ، (**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ**) أن هذه مخففة من الثقيلة ، أصل التركيب أنَّ حُذفت إحدى النونين تخفيفًا فحذف اسمها وجوبًا ، علم أَنْهُ سيكونُ ، سيكون هذا يجب رفعه ولا يجوز نصبه ؟ لماذا ؟ لأن هذه تنصب الفعل المضارع ، إذًا إذا وجدت أن بفتح الهمزة وإسكان النون فقد سبقها علم ، أو ما يدل على العلم ، فحينئذٍ هي مخففة من الثقيلة وليست الناصبة .
[الحالة الثانية :] مثالها ما ذكر (**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ**) .
الحالة الثانية : أن يتقدم عليها ما يدل على الظن ، فهي حينئذٍ محتملة يعني : لا نقطع أنها مخففة من الثقيلة ، ولا نقطع أنها الناصبة ، بل يجوز أن تقدرها المخففة ، ويحوز أن تقدرها الناصبة . ولذلك اختلف القراء في قوله تعالى : (**وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ**) [المائدة : 71] (**وَحَسِبُواْ أَنْ لاَ تَكُونُ فِتْنَةٌ**) بالرفع وبالنصب ، بالرفع على أن أَنْ مخففةٌ من الثقيلة ، وبالنصب على أنها ناصبة (**وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَة**ٌ) ، نقول : (**أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ**) أل حرف نصب مصدري (**تَكُونَ**) فعلٌ مضارع منصوبٌ بأن ، لماذا ؟ لأننا قدرنا أنّ حسب هذه للظن ، أليس كذلك ؟ لو كان حسب بمعنى العلم ، وجب أن يكون ما بعدها مرفوع ، يعني : الفعل المضارع بعد أن مرفوع لماذا ؟ لأنها قطعًا مخففةٌ من الثقيلة ، (**وَحَسِبُواْ أَنْ لاَ تَكُونُوا فِتْنَةٌ**) ، (**وَحَسِبُواْ أَنْ لاَ تَكُونُوا**) ، (**أَنْ**) هذه مخففةٌ من الثقيلة ، واسمها محذوفٌ وجوبًا ، و (**لاَ تَكُونُوا**) هذه جملة الخبر ، لكن أيها الأرجح ؟
...
النصب أرجح من الرفع ، لأنه هو كثير في كلام العرب وذلك اتفق القراء على النصب في قوله تعالى : (**أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا**) [العنكبوت : 2] (**أَن يُتْرَكُوا**) هذا فعل مضارع منصوبٌ بأن ، ونصبه حذف النون ، مع أنه سبقها ما يدل على الظن (**أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا**) حَسِبَ هذا يدل على الظن من أخوات ظن ، ونُصِبَ الفعل المضارع مع جواز رفعه في غير القرآن .
الحالة الثالثة : أن لا يسبقها ما يدل على العلم ولا ما يدل على الظن فهي ناصبةٌ وجوبًا . (**وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ**) [البقرة : 184] ، (**إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ**) [النساء : 48] ، (**أَن**) هذه ناصبةٌ وجوبًا تعمل النصب ، لماذا ؟ لأنه لم يتقدمها ما يدل على العلم ولا ما يدل على الظن ، لذلك قال الناظم فصل هذا تفصيلاً وإلا الأصل أنه لا يذكر ، لكن ذكره فنذكره . (**وَانْصِبْ بِأَنْ**) وجوبًا ويتعين أنَّ أَنْ ناصبةٌ (**مَا لَمْ تَلِي عِلْمًا**) ، يعني : (**مَا لَمْ تَلِي**) ما لم تتبع ما يدل على العلم ، ليس المقصود العلم لفظ العلم لا ، كلّ ما يدل على العلم من اليقين ورآى وتحقق وتبين ، إذا تقدم هذه الألفاظ على أَنْ فهي مخففةٌ من الثقيلة (**وَصَحْ ** وَجْهَانِ**) الرفع ، والنصب بما بعدها (**بَعْدَ الظَّنِّ**) يعني : بعد ما يدل على الظن (**وَالنَّصْبُ رَجَحْ**) على الرفع ، لذلك (**وَانْصِبْ بِأَنْ**) وجوبًا إذا انتفى عنها شرطان أن يسبقها
...
ما يدل عليها ، وأن يسبقها ما يدل على الظن ، لذلك قلت : (**وَانْصِبْ بِأَنْ**) وجوبًا ، أما (**وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ**) [المائدة : 71] (**تَكُونُوا**) النصب جائز هنا وليس واجبًا . إذًا النصب بأن تأخذ من هذا أن اللفظ بأن بما بعدها الفعل

المضارع قد يكون واجبًا ، وقد يكون جائزًا ، متى يجب ؟ إذا لم يسبقها ما يدل على العلم ولا الظن ، (وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ) [البقرة : 184] متى يجوز النصب بها ؟ إذا تقدم عليها ما يدل على الظن .
هذه ثلاثة أحوال واضحة ؟ نعم .

وَبَعْدَ لامِ الْجَرِّ فَانْصِبْ وَاضْمِرَا لأَنْ جَوَازًا كارْتَقَى لِيَنْظُرَا

أن هذه قلنا : تعمل ظاهرةً ومضمرةً ، مضمرةً يعني : مخفية محذوفة ولكنها منوية ، وعملها مضمرةً قد يكون جائزًا وقد يكون واجبًا ، يكون جائزًا ويكون واجبًا ، جائزًا يعني : يجوز النطق بأن وإظهارها ، ويجوز عدم إظهارها ، أَمِرْتُ لأُكْرِمَ زَيْدًا ، أمرت لأن أكرمَ زيدًا ، يجوز الوجهان يجوز أن تلفظ بأن ويجوز أن تحذفها ، هذا هو المراد بقولهم : تعمل أن مضمرةٌ جوازًا . يعني : يجوز أن تلفظ بها ويجوز أن تحذفها ، جئت لأن أكرم زيدًا ، جئت لأكرم زيدًا . يجوز الوجهان ، أما الوجوب فهو لا يجوز أن تلفظ بأن ، وإنما يجب حذفها .
مواضع حذف أو تقدير وإضمار أن جوازًا في موضعين ، أشار إليه الناظم بقوله : (وَبَعْدَ لامِ الْجَرِّ) . وقوله : (كَبَعْدَ عَاطِفٍ) .
الموضع الأول : أن تكون أن المضمرة جوازًا بعد لام الجر ، لذلك قال : (وَبَعْدَ لامِ الْجَرِّ فَانْصِبْ وَاضْمِرَا) ، (وَاضْمِرَا) بإسقاط همزة القطع ، الأصل وأضمرا لأنه أَضْمَرَ يُضْمِرُ (وَاضْمِرَا ** لأَنْ جَوَازًا) ، (وَاضْمِرَا ** لأَنْ) اللام هنا جائزة لأن أضمر هذا فعل أمر متعدٍّ بنفسه ، مثل قولهم : وأن جوازا أي : لا وجوبًا وذلك بعد لام الجر (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) [الأنعام : 71] ، (لِنُسْلِمَ) هذه اللام لام الجر تدل على التعليل ، نسلم هذا فعلٌ مضارع منصوبٌ بأن مضمرةً جوازًا ، لما قلنا : جوازًا ؟

...
لما قلنا : جوازًا في هذا الموضع ؟

...
لوجود لام الجر ، إذا رأيت لام الجر دخلت على الفعل المضارع وهو منصوب فاعلم أن الناصب هو أن مضمرةً جوازًا ، يعني : يجوز أن تذكرها ويجوز أن تحذفها هذه اللام سواء كانت تفيد التعليل (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ) [النحل : 44] ، (لِتُبَيِّنَ) هذا فعل مضارع منصوبٌ بأن جوازًا بعد لام التعليل ، أو كانت للعاقبة (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً) [القصص : 8] ، يكون هذا فعلٌ مضارع منصوبٌ بأن مضمرةً بعد لام العاقبة ، وفرقٌ بين لام التعليل وبين العاقبة ، أو جائزة (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ) [الأحزاب : 33] ، (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ) يريد هذا يتعدَّى بنفسه ، كل لام دخلت على معمول فعلٍ متعدٍّ فهي زائدة ، هذه قاعدة عامة ، كل لام دخلت على معمولِ فعلٍ متعدٍّ فهي زائدة (يُرِيدُ) هذا يتعدّى بنفسه (لِيُذْهِبَ) أن يذهب يريد إذهاب يتعدّى بنفسه ، إذاً اللام هذه نقول : زائدة ، هذه زائدة

وَبَعْدَ لامِ الْجَرِّ فَانْصِبْ وَاضْمِرَا لأَنْ جَوَازًا كارْتَقَى لِيَنْظُرَا

(لِيَنْظُرَا)
الهلال مثلاً (لِيَنْظُرَا) ينظرا ما إعرابه ؟

...
(لِيَنْظُرَا)

...
فعل مضارع منصوب

...
بأن مضمرةً جوازًا بعد لام التعليل ، لأنها وقعت معللة لِمَا بعدها .
الموضع الثاني : الذي تضمر فيه أن جوازًا (**كَبَعْدَ عَاطِفٍ**) أي : كما تضمر جوازًا بعد لام الجر تضمر جوازًا بعد (**بَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصِ**) ، (**بَعْدَ عَاطِفٍ**) أطلق الناظم هنا العاطف ، والإطلاق ليس مرادًا ، بل هو مقيدٌ بأربعة أنواع فقط : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو .
يعني : تضمر أن جوازًا بعد (الواو ، والفاء ، وثم ، وأو) (**عَلَى اسْمٍ خَالِصِ**) يعني : وقع الفعل المضارع بعد عاطفٍ ، والمعطوف عليه (**اسْمٍ خَالِصِ**) من التقدير بالفعل ، يعني : اسمًا جامدًا ، إما مصدرًا أو غيره ، بالمثالِ يتضح المقال :

ولُبْسُ عباءةٍ وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

ولبس عباءة وتقر ، و (**بَعْدَ عَاطِفٍ**) ، (**كَبَعْدَ عَاطِفٍ**) أين العاطف ؟ هنا الواو وتقر ، بعد عاطف إذًا أضمرت أن جوازًا بعد عاطفٍ ، ويليها الفعل المضارع منصوب هنا وتقرَ بالنصب ، ما الذي نصبه ؟ نقول : أن مضمرةً جوازًا ، لماذا ؟ لوقوعها بعد حرف عطف والمعطوف عليه اسمٌ خالصٌ من التقدير للفعل .
الأسماء على مرتبتين : إما أن يكون اسمًا فيه معنى الفعل ، يعني : فيه رائحة الفعل يدل على الحدث كاسم فاعل ، أو اسم المفعول ، أو الصفة المشبهة ، أو أفعل للتفضيل ، أو أمثلة المبالغة .. إلى آخره هذه التي تسمى بالمشتقات ، إن عطف على مشتق فيجب رفع الفعل المضارع .
إن عطف (**عَلَى اسْمٍ خَالِصِ**) يعني : خلص من التشبيه والتأويل بالفعل وهو الاسم الجامد وهنا لبس ما نوعه ؟ مصدر إذًا هو جامد .
ولُبْسُ عباءةٍ وتقر عيني
لبس هذا مبتدأ ، أحب هذا خبره ، ولبس عباءةٍ وتقر عيني نقول : هنا العاطف الواو وقعت بعده أن مضمرةً جوازًا لعطفها الفعل على الاسم الخالص ، يعني : الاسم الذي خَلُصَ من تأويله بالفعل ، ليس فيه معنى الفعل ؟ واضح هذا ؟ (**كَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصِ**) أن يكون الفعل قد عُطِفَ على ما ليس مشتقًا لم يعطف على اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا سائر المشتقات ، إن عطف على مصدرٍ ونحوه فحينئذٍ نقول : هذا قد عُطف على اسمٍ خالص .
يعني : ليس فيه معنى الفعل اتضحت الصورة ؟ ليس فيه معنًى الفعل .
نقول : الأسماء على نوعان :
إما أن يكون فيه معنى الفعل ، وهذا مختصٌ بالمشتقات ، والمشتقات سبعة :
- اسم الفاعل .
- واسم المفعول .
- والصفة المشبهة .. إلى آخره ، ما عدا هذه المشتقات فهي الأسماء إما أن تدل على ذاتٍ فقط أو على معنًى فقط ، والمراد بالـ (**اسْمٍ خَالِصِ**) هو ما دل على ذاتٍ فقط أو على معنًى فقط ، تأمَّلوا
ولُبْسُ عباءةٍ وتَقر عيني
(**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ**) [الشورى : 51] هذا محل الشاهد (**أَوْ يُرْسِلَ**) ، (**يُرْسِلَ**) هذا فعلٌ مضارع منصوبٌ بأن مضمرةً جوازًا بعد عاطفٍ ، وهو (**أَوْ**) ، والمعطوف عليه (**وَحْياً**) وهو مصدر اسمٌ خالص من التأويل بالفعل ، تأملوا .
(**وَاضْمِرْ لَهَا**) إذًا هذان موضعان تضمر فيهما أن ولكن على جهة الجواز ، الموضع الأول أن تكون بعد لام الجر مطلقًا سواءٌ كانت للتعليل أو للعاقبة أو لا .
ويستثني النحاة أنه إذا دخلت لام التعليل لام الجر على فعلٍ منفي يجب إظهار أن (**لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ**) [الحديد : 29] ، (**لِئَلَّا يَعْلَمَ**) ، (**يَعْلَمَ**) هذا فعل مضارع منصوبٌ بأن ، وقعت بعد لام التعليل لكن هنا يجب إظهارها ، لماذا ؟ لكون الفعل منفي

.... وَاضْمِرْ لَهَا عَلَى الوُجُوبِ وَاخْصُصِ

خَمْسًا عَقِيْبَ لامِ جَحْدٍ مِثْلُ مَا ....

المواضع التي يجب أن تضمر فيها أن وجوبًا قال : (**وَاضْمِرْ لَهَا**) أيضًا اللام هنا زائدة وأسقط همزة القطع ، (**وَاضْمِرْ**) والأصل وأضمر لها ، وأضمرها ، يعني : أن (**عَلَى الوُجُوبِ**) اللغوي (**وَاخْصُصِ خَمْسًا**) يعني : خمس مواضع هي التي تخصصها بكون أن مضمرةً بعدها وجوبًا (**عَقِيْبَ لامِ جَحْدٍ**) ، (**عَقِيْبَ**) هذا لغةٌ في عقب ، وبعضهم ينكرها والأشهر أنها عقب بدون زيادة الياء ، (**عَقِيْبَ لامِ جَحْدٍ**) لام الجحود هذه ضابطتها عند النحاة ما تقدمها أو سبقها ما كان أو لم يكن ، كل لام سبقها ما كان ، كان ماضي وسبقت بـ أو نفيت بما ، أو لم يكن فحينئذٍ نحكم على اللام أنها لا الجحود (**وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ**) [الأنفال : 33] ، (**لِيُعَذِّبَهُمْ**) اللام هذه نقول : لام الجحود ، لماذا ؟ لأنها سُبِقَتْ بما كان ليست لام الجر ، (**لِيُعَذِّبَهُمْ**) فعلٌ مضارع منصوبٌ بأن مضمرةٌ وجوبًا بعد لام الجحود ، ما معنى الجحود ؟

....
ما معنى الجحود ؟

...
- أنا ما ذكرته للعلم به -

...
الإنكار ، نعم ، لكن بعضهم يقيده الانكار معية لأنه أخص من مطلق الإنكار ، لكن المراد هنا الإنكار ليس التخصيص ، لذلك جاء في القرآن (**وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا**) [النمل : 14] إذًا إنكار إذا كان مع علم يسمى جحودًا ، وإلا يسمى إنكارًا ، (**لَّمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ**) [النساء : 137] ، (**لِيَغْفِرَ**) هذا فعل مضارع منصوبٌ بأن مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود ، لأنها سبقت بلم يكن

خَمْسًا عَقِيْبَ لامِ جَحْدٍ مِثْلُ مَا كَانَ ذَوُو التَّقْوَى لِيَغْشُوْا ظَالِمَا

هذا مثال من عند الناظم تبرع به ، ما كان كَان منفية بما ، (**ذَوُو التَّقْوَى**) ، (**ذَوُو**) هذا إيش إعرابه ؟

...
اسم كان ، أكمل

...
مرفوع بماذا ؟

...
بالواو نيابةً عن الضمة لأنه

...
ملحق

...
[نعم أحسنت] ملحقٌ بجمع المذكر السالم (**ذَوُو التَّقْوَى**) ، (**ذَوُو**) مضاف و (**التَّقْوَى**) مضافٌ إليه ، (**لِيَغْشُوْا**) ، (**لِيَغْشُوْا**) هذا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام الجحود ، لماذا عيَّنا أنها لام الجحود ؟ بسبقها بـ (**مَا** ** **كَانَ**) . (**لِيَغْشُوْا ظَالِمَا**) ما نصبه بماذا ؟ حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة ، (**ظَالِمَا**) هذا مفعول به .

الموضع الثاني الذي تنصب ينصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبًا هو بعد حتى ، (**لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ**) [طه : 91] ، (**حَتَّى يَرْجِعَ**) ، (**يَرْجِعَ**) هذا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد حتى . وعند الكوفيين أن حتى هي الناصبة ولكن هذا فاسد ، لماذا ؟ لأن حتى تجر الاسم (**حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**) [القدر : 5] ولا يمكن أن يعمل عامل واحد عملين النصب والجر .

(**وَبَعْدَ حَتَّى حَيْثُ مَعْنَاهَا إِلَى**) يعني تفيد معنى إلى (**لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ**) إلى أن يرجع فهي بمعنى على ، يعني تفيد الغاية . أسلم حتى تدخلَ الجنة ، تدخلَ هذا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد حتى ، ولكن حتى هنا ليس معناها إلى وإنما معناها كي ، إذًا حتى الناصبة أو التي يُنصب بعدها الفعل المضارع بأن مضمرة ، قد تكون بمعني إلى ، وقد تكون بمعني كي .

وَبَعْدَ حَتَّى حَيْثُ مَعْنَاهَا إِلَى كَاعْمَلْ لِدَارِ الْخُلْدِ حَتَّى تُنْقَلا

(**تُنْقَلا**) هذا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد حتى ، والألف هذه للإطلاق وهذا فيه إشارة إلى قوله تعالى : (**وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ**) [الحجر : 99] .

(**وَأَوْ**) الثالث ، الموضع الثالث أو ، يعني ينصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد أو (**إِذَا الْمَعْنَى بِنَحْوِ اَلا**) أو الناصبة ، (أو) النفي يقع أو تضمر بعدها أن تأتي بمعنى إلا ، وتأتي بمعنى إلى ، لألزمنك أو تقضيني حقي ، لألزمنك أو تقضيني ، تقضيني هذا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد أو ، وأو هنا ما معناها إلى ، لألزمنك إلى تقضيني حقي . مَثّل الناظم بهذا بقوله (**كَلا تَقَرُّ الْعَيْنُ أَوْ يُعطَى الْفَتْى**) ، (**لا تَقَرُّ الْعَيْنُ**) إلا (**أن يُعْطَى الْفَتْى**) (**لا تَقَرُّ الْعَيْنُ**) إلى (**أن يُعْطَى الْفَتْى**) يعني يجوز أن تقدر أو هنا بمعنى إلا ويجوز أن تقدر بمعنى إلى لأقتل الكافر أو يسلم ، هذه بمعنى إلا ، إلا أن يسلم ،

وَأَوْ إِذَا الْمَعْنَى بِنَحْوِ اَلا أَتَى كَلا تَقَرُّ الْعَيْنُ أَوْ يُعْطَى

(**يُعْطَى**) هذا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد أو ، وعلامة نصبه (**يُعْطَى**) نعم فتحة مقدرة على الألف (**وَالْفَتَى**) نائب فاعل [أحسنت] (**يُعْطَى**) هذا فعل مضارع مغير الصيغة ،

وَبَعْدَ وَاوٍ ثُمَّ فَاءٍ وَقَعَا صَدْرَ جَوَابٍ قَرَّرُوْهُ كَالدُّعَا

فاء السببية ، و (واو) المعية تضمر أن بعدهما وجوبًا ، ولكن إذا وقع في قدر جملة (**جَوَابٍ**) لنفي محض أو طلب للفعل . إذا وقعت في جواب نفي محض أو طلب للفعل ، نفي محض ماذا ؟ (**لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا**) [فاطر : 36] يموت هذا فعل مضارع ، وقع بعد فاء السببية في جواب النفي ، (**لَا يُقْضَى**) في جواب النفي فنقول : يموت فعل مضارع منصوب بأن [وجوبًا] مضمرةً وجوبًا بعد فاء السببية ، لِمَ أضمرت وجوبًا ؟ لوقوعها في جواب النفي المحض .

ما تأتينا فتحدثنا . تحدث هذا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا لوقوعها في جواب النفي ، النفي المحض يعني : غير المنتقض لأن النفي قد ينتقض ، إما بإلا ، وإما بتكرار النفي ، لو قيل : ما تأتينا إلا فتحدثنا ، هنا يجب الرفع ، لماذا ؟ لأن إلا تثبت لما بعدها ما نفته عن ما قبلها ، وهذا نقض . ما تزال تأتينا فتحدثنا يجب الرفع ، لماذا ؟ لأن زال للنفي ونفي النفي إثبات . حاصل أن يفترض أن يقع الفعل بعد فاء السببية في جواب نفي محض غير منتقض بألا ولا بتكرار النفي . أو الطلب ، الطلب هذا مَثّل له الناظم بالدعاء ، إذا وقع فاء السببية أو واو المعية في جواب طلبٍ كالدعاء الذي مَثّلَ له الناظم حينئذٍ يجب أن ينصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية أو واو

المعية ، رَبِّ وَفقني فلا أعدلَ ، فلا أعدل ، أعدل هذا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية ، لماذا ؟ لوقوعه في جواب الطلب ، والمراد بالطلب هنا الدعاء رب وفقني ، وإلا الطلب ثمانية :

مرا هواه أدعوا وسل لحظهموا ... كذاك النفي قد كمل #53.30

ولكل مثال يحتاج إلي قول ، لكن مثل الناظم بالدعاء ونكتفي به .

(**وَبَعْدَ وَاوٍ ثُمَّ فَاءٍ وَقَعَا**) الألف هذا ضمير يعود إلى الواو والفاء ، (**صَدْرَ جَوَابٍ**) يعني : صدر جملة جوابٍ نفي محض أو طلب محض (**قَرَّرُوْهُ**) قدروه أي العلماء (**كَالدُّعَا**) ، (**كَاحْرِصْ عَلَى التَّقْوَى**) (**فَتُخْتَارَ**) ، احرص هذا أمر (**عَلَى التَّقْوَى**) متعلق به (**فَتُخْتَارَ**) الفاء هذه فاء السببية ، (**تُخْتَارَ**) هذا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية ، لماذا أضمرت ؟ لوقوعها في جواب الطلب وهو الأمر ، (**احْرِصْ**) (**فَتُخْتَارَ**) ، (**وَلا ** تَرْجُ النَّجَاةَ وَتُسِئَ الْعَمَلا**) هذا مثال لإضمار أن بعد واو المعية لوقوعها في جواب النهي ، (**لا ** تَرْجُ**) هذا نهي ، وقع واو المعية في صدر جواب ، (**وَتُسِئَ**) هذا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية لوقوعها في جواب النهي (**وَتُسِئَ الْعَمَلا**) .

ثُمَّ مَتَى دَلَّ عَلَى الشَّرْطِ الطَّلَبْ فَاجْزِمْ جِوَابَاً لَمْ يَكُنْ فَاءَ صَحِبْ

إنْ قُصِدَ الْجَزَا بِهِ للطَّلَبِ ....

إن وقع الفعل المضارع بعد فاء السببية في جواب الطلب كما سبق المثال السابق (**كَاحْرِصْ عَلَى التَّقْوَى فَتُخْتَارَ**) إن دلّ الطلب على الشرطِ يعني ضمن معنى الشرط ، يعني تعليق الجواب على الفعل ، (**فَاجْزِمْ جِوَابَاً لَمْ يَكُنْ فَاءَ صَحِبْ**) إذا أسقطت الفاء من فاختار وقصدت (**الْجَزَا**) نقول : وجب جزم الفعل المضارع ، (**كَاحْرِصْ عَلَى التَّقْوَى**) تُخْتَر ، لو أسقط الفاء وقصدت (**الْجَزَا**) يعني : تقصد أن الجواب مترتب على ما سبق ، أو أنه مسبب على ما سبق ، (**قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ**) [الأنعام : 151] هذا مثال مشهور ، (**قُلْ تَعَالَوْاْ**) (**تَعَالَوْاْ أَتْلُ**) لو قيل : في غير القرآن قل تعالوا فأتلوَ بالنصب ، لماذا بالنصب ؟ لأنه وقع في جواب الأمر (**تَعَالَوْاْ**) فتقول : أتلوَ . قل تعالوا فأتلوَ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية ، لو أسقط الفاء قل تعالوا ، وقصدت الجزاء أن التلاوة مرتبة على الإتيان ، أن التلاوة مسببة على الإتيان ، نقول : يجب جزم الفعل المضارع (**قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ**) إذا (**أَتْلُ**) هذا فعل مضارع مجزوم وجزمه حذف حرف العلة ، ما الجازم فيه ؟ وقوعه في جواب الطلب .

(**ثُمَّ مَتَى دَلَّ عَلَى الشَّرْطِ الطَّلَبْ**) طلب ما إعرابه إيش إعراب الطلب هنا ؟ فاعل (**ثُمَّ مَتَى دَلَّ الطَّلَبْ**) على الشرط (**فَاجْزِمْ جِوَابَاً**) الذي هو الفعل المضارع الذي نصب فيه في المثال السابق (**لَمْ يَكُنْ فَاءَ صَحِبْ**) لم يكن صحب فاء (**إِنْ قُصِدَ الْجَزَا بِهِ لِلطَّلَبِ**) إن قصد أن الجواب مرتب على ما سبق ، إن لم يقصد يجب الرفع ، ولذلك اتفق القراء على الرفع في قوله تعالى : (**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ**) [التوبة : 103] معنى أن الظاهر أنه مثل قوله تعالى ،لكن ليس المقصود أن الطهارة مركبة على أو التطهير مرتب على الأخذ ، وإنما المقصود (**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً يُطَهِّرُهُمْ**) فالجملة صفة للصدقة ، (**كَعَامِلِ اللهِ بِصِدْقٍ تَقْرُبِ**) ، (**عَامِلِ**) هذا فعل أمر (**تَقْرُبِ**) هذا فعل مضارع مجزوم بوقوعه في جواب الطلب ، وجزمه السكون المقدر منع من ظهوره إشتغال المحل بحركة الروي .

إذًا هذه الخمسة مواضع ذكرها الناظم يضمر بعدها أن وجوبًا وهي :

لام الجحود ، وحتى ، وأو ، وبعد واو المعية ، وبعد فاء السببية .

ثم ذكر أحد الجوازم ، وهو جزم الفعل المضارع إذا وقع في جواب الطلب .

وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الدرس السابع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وأصلي وأسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

ذكر الناظم الباب الثالث مما يتعلق بالفعل المضارع المعرب ، وسبق أنه إما أن يكون مرفوعًا ، وبين أنه حيث خلا عن ناصب وجازم ، وإما أن يكون منصوبًا وبوب قال : (**بَابُ النَّوَاصِبِ**) . وختم بالحالة الثالثة وهي : الجزم . وذكرنا أن الفعل المضارع يُجزم بالسكون أصالةً ، وبالحذف فرعًا ، الأصل أنه يُجزم بالسكون الظاهر أو المقدر (**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ**) [البينة : 1] يكن هذا فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه سكون المقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالتخلص من التقاء الساكنين ، ويكون بالحذف والحذف نوعان :

- إما حذف حرف العلة .
- وإما حذف النون .

حذف حرف العلة فيما كان آخره حرفًا من حروف العلة الثلاثة .

والواو والياء جميعًا والألف   قلنا حروف الاعتلال المختلف

هكذا قال الحريري ، [وجرّ في النون] [(24)] وحذف النون في الأمثلة الخمسة كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة .

قال : (**بَابُ الْجَوَازِمِ**) . جوازم هذا فَواعِل ، قلنا : فواعل إما أن يكون جمعًا لفاعل جَازِم ، وإما أن يكون جمعًا لفاعلة جازمة ، إن أُريد التأنيث فالكلمة يعني : أداة ، وإن أريد التذكير جازم أي هذا اللفظ ، إن هذا اللفظ جازم ، إن قيل : إن جازم . أي : هذا اللفظ جازم على التذكير ، وإن قيل : جازمةٌ . أي : هذه الأداة جازمة ، إن أريد التذكير قيل هذا اللفظ ، وإن أريد قيل هذا التأنيث هذه الأداة .

(**بَابُ الْجَوَازِمِ**)

أي : هذا باب بيان الجوازم للفعل المضارع ، وهو مما يختص به الفعل المضارع المعرب دون سائر الأفعال ودون الأسماء .

قال :

وَاجْزِمْ بِلامٍ وَبِلا فِي الطَّلَبِ   فِعْلاً فَرِيْدًا نَحْوُ لا تَسْتَرِبِ

ثم قال : (**وَفِعْلُ شَرْطٍ وَجَوَابٌ جُزِمَا ** بِإِنْ**)

قسم لك الفعل المضارع أو قسم لك الجازم قسمين :

- قسم يجزم فعلاً واحدًا .
- وقسم يجزم فعلين .

وقدَّم لك ما يجزم فعلاً واحدًا ، وختم لك باب النواصب بالنوع الأول مما يجزم فعل واحدًا وهو ختم لكم باب النواصب الجازم الأول مما يجزم فعلاً واحدًا ، وهو : الطلب . [أحسنت] .

قال : (**ثُمَّ مَتَى دَلَّ عَلَى الشَّرْطِ الطَّلَبْ ** فَاجْزِمْ جِوَابًا**) . هذا يجزم فعلاً واحدًا (**قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ**) [الأنعام : 151] (**أَتْلُ**) هذا فعل مضارع واحد مجزوم ، والجازم له الطلب ، كونه واقعًا في جواب الطلب . إذًا الأول مما يجزم فعلاً

---

(24) سبق .

واحدًا هو الطلب ، ولذلك حصرها ابن هشام رحمه الله في خمسة ، ما يجزم فعلاً واحدًا خمسة ، أولها الطلب وسبق بيانه .

الثاني : قال : (**وَاجْزِمْ بِلامٍ**) . قيدها هي وما بعدها بقوله للطلب ، للطلَب هذا قيد لقوله : (**وَاجْزِمْ بِلامٍ وَبِلا**) . فهو قيد للحرفين (**وَاجْزِمْ بِلامٍ**) أيٍ : لام الطلب ، وهي مسماه اللام الطلبية ، وهي نوعين :

- لام تسمى لام الأمر ، وذلك فيما إذا كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى ، تُسمى أمر . مثاله : (**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ**) [الطلاق : 7] (**لِيُنفِقْ**) نقول : ينفق هذا فعل مضارع مجزوم . ما الجازم له ؟ دخول لام الطلب . ما نوع الطلب ؟ أمرٌ ، ولذلك تُسمى لام الأمر ، إذًا يُنفق هذا فعل مضارع مجزوم باللام الطلبية لام الأمر ، وجزمه سكون آخره على الأصل .

- يشمل النوع الثاني اللام الدعائية ، وهذا فيما إذا كان الطلب من الأدنى إلى الأعلى (**لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**) [الزخرف : 77] (**لِيَقْضِ**) يقض هذا فعل مضارع مجزوم باللام الدالة على الطلب ، ما نوعه ؟ دعاء ، نوعه دعاء لأنه من أدنى إلى أعلى ، وجزمه بماذا مجزوم ؟ بحذف حرف العلة ، لماذا ؟

....

لأنه معتل الآخر ، ليقضي آخره بالياء (**لِيَقْضِ عَلَيْنَا**) ، (**لِيَقْضِ**) والكسرة هذه دليل على المحذوف ، إذًا هذا هو النوع الثاني أو الأداة الثانية مما يجزم فعلاً واحدًا ، (**وَبِلا فِي الطَّلَبِ**) لا أيضًا تكون جازمة لفعل واحد ، وفي الطلب أيضًا يشمل لا النهاية ولا الدعائية ، إذا كان الطلب من أعلى إلى الأدنى يسمى لا الناهية (**لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ**) [لقمان : 13] ، (**تُشْرِكْ**) هذا فعل مضارع دخلت عليه لا الناهية فجزمته ، وجزمه سكون آخره . إذًا (**لَا تُشْرِكْ**) هذا مثال لا الطلبية التي تفسر بالناهية لأنه طلب من أعلى إلى أسفل .

ولا الدعائية ، يشمل لا الدعائية وهو فيما إذا كان الطلب من أدنى إلى أعلى (**لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**) [البقرة : 286] ، (**لاَ تُؤَاخِذْنَا**) لا نقول : لا هذه الناهية ، أليس كذلك ؟ نقول : لا تفيد الدعاء . هي طلب من أدنى إلى أعلى تؤاخذ هذا فعل مضارع مجزوم ، وجازمه لا الطلبية الدعائية ، وعلامة جزمه سكون آخره . إذًا هذا هو النوع الثالث مما يجزم فعلاً واحدًا .

(**وَاجْزِمْ بِلامٍ**) ، (**وَاجْزِمْ**) أيها النحوي بلام في الطلب سواء كانت دعائية أم أمرية ، (**وَبِلا فِي الطَّلَبِ**) سواء كانت ناهية أم دعائية . وهذا هو النوع الثالث .

(**فِعْلاً فَرِيْدًا**) اجزم (**فِعْلاً**) هذا مفعول به ، (**فَرِيْدًا**) هذا نعت ، فريدًا فعيل بمعنى مُفْعَل يعني : مفرد فعلاً مفردًا أي واحدة ، احترازًا من الأداة التي تجزم فعلين اثنين ، (**فِعْلاً فَرِيْدًا**) هذا احترازًا من الأداة التي تجزم فعلين ، لأن الجوازم على نوعين ما يجزم فعلاً واحدًا ، وما يجزم فعلين ، (**فِعْلاً فَرِيْدًا**) فعلاً هذا مفعول به لقوله : (**فَرِيْدًا**) نعته (**نَحْوُ : لا تَسْتَرِبِ**) تسترب هذا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، لا تستريب تشك يعني (**لا تَسْتَرِبِ**) ، (**لا**) هذه ناهية دالة على الطلب والمراد به هنا ناهية ، (**تَسْتَرِبِ**) هذا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وجزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي ، (**تَسْتَرِبِ**) قد يكون هذا مثال لماذا الناظم كسره ؟ نقول : حركة هذا الكسرة للروي ليست حركة إعراب ، إذًا (**تَسْتَرِبِ**) هذا مجزوم جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي ،ولتتق الله ، هذه اللام لام الأمر ، ولام الأمر الأصل فيها أنها مكسورة (**لِيُنفِقْ**) [الطلاق : 7] وإنما تسكن بعد ثلاثة :

- بعد الواو .
- والفاء .
- وثم .

تسكن بعد الواو والفاء وثم ، ولتتق الله ، تتق هذا فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وجزمه حذف حرف العلة حذف آخره والكسرة دليل على المحذوف ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديرًا أنت ، ولفظ الجلالة مفعول به .

(**كَذَا لَمَّا**) لَمَّا كذا (**لَمَّا**) هذا مبتدأ مؤخر ، كيف مبتدأ وهي حرف ؟ المبتدأ مسند إليه ، والإسناد كما سبق أنه من علامات الأسماء ، ولَمَّا حرف ، فكيف نقول : (**كَذَا لَمَّا**) . (**كَذَا**) أي : مثل ذا السابق في كونه يجزم فعلاً فريدًا لَمَّا ، لَمَّا مبتدأ مؤخر ، وكذا خبر مقدم ، كيف أُسند إلى لَمَّا وهي حرف ، ما الجواب عندكم ؟

......
أريد لفظها ، إذًا لَمَّا هنا اسم وليست حرف ، لماذا ؟ لأن لَمَّا التي هي حرف التي هي في التركيب ، لَمَّا يقدم زيد ، يقدم لَمَّا ، لَمَّا يقدم ، في هذا التركيب هي حرف ، إذا قيل لَمَّا حرف جزم صارت لَمَّا هنا مبتدأ لأنه أخبر عنها ولا يخبر إلا عن الأسماء ، ولذلك الفعل والحرف يكونان اسمين إذا قُصِدَ لفظهما ، ومتى يقصد معنى الحرف والفعل ؟ إذا كانت في التركيب في جملة مفيدة ، أما في غيرهما ، في غير جملة مفيدة فَقُصِد لفظه ، خَرَجَ فعل ماضي ، خَرَجَ تقول : مبتدأ لأنه اسم ، في حرف جر في اسم لماذا ؟ لأنه قصد لفظه ، (**كَذَا لَمَّا**) تجزم فعلاً واحدًا ، (**وَلَمْ**) أيضًا تجزم فعلاً واحدًا ، مَثَّلَ بلم وترك لَمَّا للعلم بها لأنها بمعنى لم ويفترقا في بعض الأمور ذكرها ابن هشام في ((**قطر الندى**)) فليرجع إليها من أرادها .

(**وَلَمْ ** كَلَمْ يَدُمْ عُسْرٌ**) كقولك : لم يدم عسر . لم حرف نفي وجزم وقلبٍ ، حرف نفي لأنها تنفي وقوع الحدث ، يعني : وقوع حدث الفعل المضارع الذي دخلت عليه ، لم يدم نفي للدوام ، إذًا أفادت النفي ، لم حرف نفي أفادت نفي مدخولها ، حرف جزم لأنها جزمت الفعل المضارع ، حرف قلب لأنها تقلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضي ، إذا قيل : لم يخرج زيد . متى ؟ في الزمن الماضي ، والأصل في الفعل المضارع أنه يدل على الحال أو الاستقبال ، أليس كذلك ؟ إذًا نقول : لم حرف نفي وجزم وقلب ، لم سميت حرف قلب ؟ لأنها تقلب ، تقلب ماذا ؟ تقلب زمن الفعل المضارع من أصله وهو الحال إلى المضي ، لم يخرج زيد أي : في الزمن الماضي .

(**وَبِالْهَمْزِ أَلَمْ**) يعني : لام هي جازمة سواء دخلت عليها الهمزة أم تجردت عنها . ليست هي حرفين كما عدَّها بعضهم ، لَمْ وَأَلَمْ وَلَمَّا وأَلَمَّ ، لا هي حرف واحد ، لم يدم مثال لما تجردت عليه الهمزة ، (**أَلَمْ نَشْرَحْ**) [الشرح : 1] نشرح هذا فعل مضارع مجزوم بماذا ؟ بلم ، لا تقل بألم ، لأن ألم كلمتان ، الهمزة حرف مستقل ، ولام حرف مستقل ، وإنما عدَّها بعض النحاة لكونه يدل على أن الاستفهام يدخل على النفي (**أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ**) ، أليس كذلك ؟ إذًا لم هذه حرف نفي وجزم وقلب ، (**نَشْرَحْ**) فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه سكون آخره ، لَمَّا يقدم زيد ، لَمَّا حرف نفي وجزم وقلب ، مثل لَمْ ، يقدم فعل مضارع مجزوم بلَمَّا ، وجزمه سكون آخره ، (**لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ**) [عبس : 23] (**لَمَّا يَقْضِ**) ، (**يَقْضِ**) هذا فعل مضارع مجزوم بلَمَّا ، وجزمه حذف حرف العلة ، كذلك يقال أَلَمَّا يدخل الاستفهام عليه .

إذًا ما يجزم فعلاً واحدًا من الأدوات الجازمة للفعل المضارع خمسة :
الطلب ، ولام الأمر والدعاء ، ولا في النهي والدعاء ، ولم ، ولَمَّا .
هذه الخمسة .

ثم شرع فيما يجزم فعلين اثنين ، وهي إحدى عشرة أداة ، قال : (**وَفِعْلُ شَرْطٍ وَجَوَابٌ جُزِمَا ** بِإِنْ**) ، (**وَفِعْلُ**) هذا مبتدأ وهو مضاف وشرط مضاف إليه ، (**وَجَوَابٌ**) بالرفع على أنه معطوف على فعل ، (**جُزِمَا**) هذا مغير الصيغة ، فعل ماضٍ مغير الصيغة ، فُعِلَ ، طُلِبَ ، والألف هذه نائب فاعل ، (**بِإِنْ**) جار ومجرور متعلق بقوله : (**جُزِمَا**) . (**بِإِنْ**) أيضًا يقال فيها ما قيل في السابق ، الباء حرف جر وإن حرف في الأصل وهنا أريد لفظها فهي اسم لذلك تقول : الباء حرف جر ، إن اسم مجرور بالباء قصد لفظه . وَعَيْنُتُمْ هذه ؟ إن تقول : اسم مجرور بالباء قُصِدَ لفظه وجار ومجرور متعلق بـ (**جُزِمَا**) ، (**وَفِعْلُ شَرْطٍ وَجَوَابٌ جُزِمَا ** بِإِنْ**) إن وما تلته ، ما عطف عليها أحد عشرة أو إحدى عشرة أداة يجزم فعلين ، يُسمى الأول فعل الشرط ، والثاني جواب الشرط وجزاؤه ، ويختلفان ويتفقان :

- يكونان ماضيين .
- ويكونان مضارعين .
- ويكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا .
- ويكون الأول مضارعًا والثاني ماضيًا .

إذًا فعل الشرط وجواب الشرط قد يكونان مضارعين ، إن تقم أقم . تقم هذا فعل الشرط دخلت عليه إنْ فجزمته ، أَقُمْ هذا فعل مضارع إذًا اتفقا يكون الجواب ماذا موافقًا لفعل الشرط لكونه مضارعًا .

مَنْ قَامَ قُمْتُ مَعَهُ . من قام هنا محل الإشكال الذي أريد أن أقف معه ، إذا قيل : إن تجزم الفعل المضارع وهي من علامات الفعل المضارع ، والمضارع مجزوم ولا يجزمه إلا ما اختص به ، فكيف تدخل إن على قام ؟ [نعم] .

....

هنا ما يجزم فعلين لا يختص بالفعل المضارع ، وإنما يختص به العمل يعني : عمله يكون الجزم فقط ، وعليه إن كان الجزم وقع على ما يقبل الجزم وهو الفعل المضارع كان الجزم مضارعًا ، وإن وقع الجزم على ما لا يقبل الجزم وهو الفعل الماضي كان الجزم محلاً ، لأن الإعراب قد يكون ظاهرًا وقد يكون تقديرًا ، كما سبق أثر ظاهر أو مقدر ، وقد يكون محليًّا ، والإعراب المحلي هذا خاص في الأكثر بالمبنيات ، وقام هذا فعل ماضي لا يعرب .

وفعل أمر ومُضِيّ بُنِي

وعليه كيف نقول : إن قام . نقول : هنا تسلط الجزم على هذا المحل الذي يلي إن وهو فعل الشرط ، بقطع النظر عن كونه مضارعًا أو ماضيًا ، فإن كان مضارعًا فهو قابل للجزم فيظهر الجزم فيه ، وإن كان ماضيًا هو لا يقبل الجزم لأن الجزم لا يكون للماضي ، الماضي مبني لا معرب ، فنقول : يقبله من جهة المحل . لأن المبنيات إعرابها محل ، ولذلك يؤيد هذا إذا قلت : زيد قام أبوه . زيد قام ، لو قلت : زيد قام . زيد مبتدأ قام فعل ماضٍ ، فاعله ضمير مستتر ، الجملة هل تقبل الإعراب ؟ في الأصل لا ، لكن لَمَّا أُوِّلَتْ وقبلت أن تأول بمفرد صح أن يُجعل محلها الرفع في مثل هذا التركيب ، فيُقال : قام الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، والأصل الرفع أنه يكون للمفردات لا للجمل . كذلك هنا إن قام زيد ، قام نقول : هذا الموضع موضع جزم ، إن حل فيه الفعل المضارع ظهر فيه ، وإن حل محله الفعل الماضي قبله محلاً لا لفظًا ، إذًا يكونا متحدين مضارعين وماضيين ، ويكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا ، **(مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ)** [الشورى : 20] **(مَن كَانَ)** من اسم شرط ، وكان فعل الشرط وهو ماضٍ **(نَزِدْ)** هذا فعل مضارع وهو جواب الشرط ، إذًا اختلفا ، يكون الأول ماضيًا ويكون الثاني مضارعًا ، الأول مضارع والثاني ماض هذا الجماهير على المنع ، جماهير النحاة على أنه لا يجوز أن يقع فعل الشرط مضارعًا ويقع الجواب ماضيًا ، لكن ورد في رواية عند مسلم «**من يقم ليلة القدر غُفِرَ له**» . أوردها ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك

من يقم ليلة القدر غفر

يقم غفر ، إذًا وقع في قول النبي ﷺ يقم وهو فعل الشرط فعل مضارع ، وغفر هذا جواب الشرط وهو فعل ماضٍ ، وعليه إذا ثبت في السنة فالحمد لله . وإنما بعض النحاة لا يأخذ بمثل هذه الأحاديث لأنهم لا يستدلون بالسنة في إثبات القواعد ، وهذا مختلف فيه القرآن متفق عليه ، لكن السنة مختلف فيها وأكثر النحاة على أنها لا تقبل في تأسيس القواعد ، وهذا بناءً على أنه يجوز الرواية بالمعنى ، والصواب المرجح أنه يستدل بها ولو قيل بالرواية بالمعنى ، ولذلك ابن هشام رحمه الله وابن مالك ومن قبله يكثران من الاستدلال بالكتاب والسنة ، لذلك ألف الشيخ أو الدكتور رياض الخوام في إعراب شواهد ابن هشام في ((**القطر**)) فقط الشواهد الحديثية والقرآنية .

(وَفِعْلُ شَرْطٍ وَجَوَابٌ جُزِمَا بِإِنْ) **(إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ)** [محمد : 7] إن حرف شرط وجزم ، يجزم فعلين ، الأول يسمى فعل الشرط والثاني يسمى جواب الشرط وجزاؤه ، **(إِن تَنصُرُوا)** ، **(تَنصُرُوا)** هذا فعل مضارع فعل الشرط هكذا تقول في إعرابه ، فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن وجزمه حذف النون ، لماذا ؟ لأنه من الأمثلة الخمسة **(إِن تَنصُرُوا اللَّهَ)** الواو هذه فاعل ، لفظ الجلالة مفعول به **(يَنصُرْكُمْ)** هذا فعل مضارع ماذا نقول ؟ فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه ، مجزوم بإن على الصحيح ، وجزمه السكون لأنه صحيح الآخر ولم يسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطب **(بِإِنْ)** .

(وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً) [الطلاق : 2] من يتق الله ، من نقول : اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ في هذا التركيب ، من يتق ، يَتق هذا فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن ، وجزمه حذف حرف العلة لأنه معتل الآخر **(وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل)** فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بمن وجزمه [حذف][25] السكون ، **(وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً)** ، **(بِإِنْ وَمَنْ وَمَا)** **(وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ)** [البقرة : 197] ، **(وَمَا)** اسم شرط مبني على السكون في محل نصب مفعول به ، **(تَفْعَلُواْ)** فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بما وجزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة ، والواو فاعل ، **(وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ)** يَعْلَمُ يَعْلَمْهُ ، فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بما وجزمه السكون **(بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا)** .

---

(25) سبق .

مهما غركِ مني أن حبكِ قاتلي   وأنكِ مهما تأمري القلب يفعل

هذا قول امرئ القيس ، مهما تأمري القلب ، مهما اسم شرط مبني على السكون ، تأمري القلب مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، سأعطيكم قاعدة إن شاء الله في الإعراب ، مهما اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، تأمري فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمهما وجزمه حذف الموجب ، تأمري القلب يفعلِ فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمهما ، وجزمه يفعلِ السكون المقدر منع من ظهور اشتغال المحل بحركة الروي ، (**وَمَهْمَا حَيْثُمَا**) تستقم يقدر لك الله حيثما تستقم (**حَيْثُمَا**) هذه مركبة اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، تستقم أنت .

....

تستقم فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحيثما ، وجزمه السكون أصلي ، يقدر فعل . مضارع .

أنا أريد أسمع منكم ، يقدر فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحيثما وجزمه سكون آخره . (**وَأَيْنَ**) (**أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ**) [النساء : 78] ، (**أَيْنَمَا**) اسم شرط مبني على السكون في محل (**أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ**) في محل نصب على الظرفية ، (**أَيْنَمَا تَكُونُواْ**) تكونوا هذا فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط مجزوم بأينما ، وجزمه حذف النون ، (**يُدْرِككُّمُ**) هذا فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بالسكون ، مجزوم بأينما وجزمه سكون آخره . (**وَأَيَّانَ**)

فأيان ما تعدل به الريح تنزلي

والإعراب كما سبق ، (**وَأَيٌّ**) (**أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى**) [الإسراء :110] ، (**أَيًّا**) هنا مفعول به ، (**وَمَتَى**) متى أضعِ العمامة تعرفوني ، متى أضعِ العمامة ، أضع هذا فعل مضارع فعل شرط مجزوم بمتى وجزمه سكون مقدر على الآخر ، أضعِ العمامة لأنه التقى الساكنان الأول فحذف الأول بالكسر على الأصل ومتى . (**أَنَّى**) فأصبحت أنى تأتها تلتزم ، وإعرابه كما سبق ، (**وَإِذْ مَا**) مَثَّلَ له بعضهم وإنك إذ ما تأتي ما أنت آمر به تلفي تأتي تلفي (**وَإِذْ مَا ذَا كَإِنْ حَرْفٌ أَتَى**) ذا هذا اسم إشارة المشار إليه الأخير ، إذ ما ، حرف إذًا ليس اسمًا ، حرف (**ذَا كَإِنْ حَرْفٌ أَتَى**) هذا فيه الإشارة إلى ما يذكره النحاة أن هذه الأحد عشر لفظًا أو الإحدى عشر أداة تنقسم من جهة اسمية والحرفية إلى أربعة أقسام :

- منها ما هو حرف باتفاق ، وهو : إن . إن هذا حرف باتفاق .

الثاني : ما هو مختلف فيه هل هو اسم أم حرف ، والراجح أنه حرف ، وهو : إذ ما .

الثالث : ما اخْتُلِفَ في اسميته وحرفيته والراجح أنه اسم ، وهو : مهما . والدليل الآية (**مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ**) [الأعراف : 132] الضمير رجع إلى مهما ، والضمائر لا ترجع إلا إلى الأسماء .

الرابع : ما هو اسم باتفاق وهو : ما عدا المذكور .

إذًا هذه أربعة أقسام ، ما هو حرف باتفاق وهو : إن ، ما هو مختلف فيه على وجه أو حرف والصحيح أنه حرف وهو إذ ما فقط ، الثالث : ما اختلف فيه أيضًا والراجح أنه اسم وهو مهما فقط ، الرابع : ما هو اسم باتفاق وهو : ما عدا المذكور .

قال :

تَقُولُ إِنْ تَعْمَلْ بِعِلْمٍ تَسْتَفِدْ   وَمَا تُقَدِّمْهُ مِنَ الْخَيْرِ تَجِدْ

(**تَقُولُ إِنْ تَعْمَلْ بِعِلْمٍ تَسْتَفِدْ**) هذا مثال لـ إن دخلت على فعل الشرط وجواب الشرط يعني جزمت فعلين الأول يسمى فعل الشرط ، والثاني جوابه ، جزمت تعمل وهو فعلها ، وجزمه سكون آخره ، تستفد هذا جواب الشرط

مجزوم بإن وجزمه سكون آخره ، (**وَمَا تُقَدِّمْهُ مِنَ الْخَيْرِ تَجِدْ**) ، وما تقدمه [ما اسم موصول بمعنى ..][26] ما اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، أسماء الشرط في إعرابها قاعدة فيها أنه ينظر إلى ما بعده ، تنظر فعل الشرط هل هو متعدٍّ أو لازم ، وهذا ما وقفنا عليه من الصرف ، ما الفرق بين المتعدِّي واللازم ، إن كان الفعل لازمًا أَعْرَبْتَ الأداة أنها في محل رفع مبتدأ ، إذا كان ما بعدها فعل الشرط فعلاً لازم تعرب الاسم اسم الشرط أنه في محل رفع مبتدأ ، هذا إن كان ما بعدها لازم ، وإن كان ما بعدها فعل متعدٍّ نظرت هل استوفى مفعوله أم لا ؟ هل نصب أم لا ؟ إن نصب مفعوله أعربتها أنها أيضًا في محل رفع مبتدأ ، وإن لم يستوف مفعوله أعربتها في محل نصب على أنها مفعول لفعل الشرط ، هذه القاعدة العامة فيها .

وَاقْرُنْ بِنَحْوِ الْفَا جَوَابًا حَيْثُ لا   يَصْلُحُ أَنْ يُجْعَلَ شَرْطًا مُسْجَلا

(**وَاقْرُنْ بِنَحْوِ الْفَا**) ، (**نَحْوِ الْفَا**) مقصود به إذا (**وَاقْرُنْ بِنَحْوِ الْفَا**) يعني : بما يماثل الفاء ، والمراد بالفاء هنا فاء الجزاء يعني : الفاء الواقعة في جواب الشرط ، إذا كان الجواب لا يصلح ، إذا كانت الجملة لا تصلح أن تقع جوابًا لإن وأخواتها وجب قرنها بالفاء الواقعة في جواب الشرط ، لذلك قال : (**وَاقْرُنْ بِنَحْوِ الْفَا**) اقرن جوابًا (**حَيْثُ لا ** يَصْلُحُ**) أي جواب (**أَنْ يُجْعَلَ شَرْطًا مُسْجَلا**) أي مطلقًا بكل حال ، (**كَإِنْ تُخَاصِمْ فَاتَّبِعِ الْحَقَّ**) .

اسمية طلبية وبجامد   وبما ولن وبقد وبالتنفيس

هذه سبعة مواضع لا تصلح أن تقع جوابًا لـ (إن) وأخواتها ، نظمها الناظم في قوله :

اسمية طلبية وبجامد   وبما ولن وبقد وبالتنفيس

كل ما وقع جواب الشرط واحدًا من هذه السبعة المواضع وجب قرنها يعني : جواب الشرط الجملة . وجب قرنها بالفاء .

(**وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدُيرٌ**) [الأنعام : 17] ، (**وَإِن يَمْسَسْكَ**) وإن حرف شرط يمسسك هذا فعل شرط هو على كل شيء قدير هذه جملة اسمية مبتدأ وخبر لا تصلح أن تكون جوابًا للشرط ، وجب قرنها بالفاء (**فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدُيرٌ**) .

(**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي**) [آل عمران : 31] وقعت الفاء في جواب الشرط ، لماذا ؟ لكونه طلبًا اسمية طلبة وبجامد .

(**إِن تُرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً**) [الكهف : 39] فعل عسى هذا لا يصلح أن يكون جوابًا للشرط فوجب قرنها بالفاء .

(**وَمَا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ**) [الحشر : 6] ما النافية .

(**وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوْهُ**) [آل عمران : 115] وقعت في جواب لن .

(**إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ**) [يوسف : 77] قد وقعت في جواب الشرط ولا تصلح أن تكون جوابًا لا بد من قرنها بالفاء .

التسويف (**وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللّهِ فَيُقْتَلْ أَو يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ**) [النساء : 74] الفاء وقعت في جواب الشرط .

---

(26) سبق .

أما إذا الفجائية هذه خاصة بالجملة الاسمية ، يعني لا تخلف الفاء مطلقًا لا إنما أنت مخير فيما إذا وقع جملة الجواب جملة الاسمية جوابًا لأن خاصة ليست مع كل أداة ، إن كانت الأداة إن ووقع الجواب جملة اسمية حينئذٍ يجوز أن تقرنها بالفاء أو بإذا الفجائية ، (وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم : 36] (إِذَا هُمْ) هم مبتدأ ، و(يَقْنَطُونَ) الجملة خبر . (وَإِن تُصِبْهُمْ) إن حرف شرط تصبهم هذا فعل الشرط (إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) هذه جملة اسمية ، يجوز في غير القرآن فهم بالفاء ويجوز أن تأتي بـ إذا .
إذًا هذه سبعة مواضع إذا وقعت جوابًا للشرط وجب قرنها بالفاء ، ما عداها فلا .

اسمية طلبية وبجامد وبما ولن وبقد وبالتنفيس

(كَإِنْ تُخَاصِمْ فَاتْبَعِ الْحَقَّ) هذا مثال لأي شيء (فَاتْبَعِ) ، (قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي) إذا وقع سواء اسمية طلبية ، طلبية يعني : فعل أمر

كَإِنْ تُخَاصِمْ فَاتْبَعِ الْحَقَّ وَمَنْ يَصْدَعْ بِحَقٍّ فَهْوَ فَرْدٌ فِي الزَّمَنْ

هذه وقعت اسمية ، وهذا المثال جيد . (وَمَنْ يَصْدَعْ بِحَقٍّ فَهْوَ فَرْدٌ فِي الزَّمَنْ) فهو مبتدأ وفرد هذا خبر والجملة في محل جزم ، ما وقعت فيه الجواب ما وقع الفاء في جوابه تعرب الجملة ، ثم تقول : فهي في محل جزم جواب الشرط .
ثم قال : (بَابُ النَّكِرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ) . الاسم ينقسم بحسب التنكير والتعريف إلى معرفة ونكرة ، وأيهما الأصل ؟ الأصل النكرة ، الأصل في الأسماء التنكير .

والاسم ضربان فضرب نكرة والآخر المعرفة المشتهرة

والاسم ضربان : يعني : نوعان بحسب التنكير والتعريف
والاسم ضربان فضربٌ نكرة
نوع النكرة ، والآخر المعرفة المشتهرة يعني : المشهورة عند سامعيها .
إذًا الأصل في الأسماء التنكير ، والمعرفة فرعٌ عنها ، ما الدليل ؟ قال : باندراج كل معرفةٍ تحت النكرة من غير عكس ، الأعم يشمل الأخص ، أيهما يكون تحت الآخر ؟ رجل أم زيد ؟
...
فيه خلاف ! أيهما يثبت تحت الآخر ؟ أيهما أعم رجل أم زيد ؟
...
هل كل زيدٍ رجل ، أمر كل رجلٍ زيد ؟ كل زيدٍ رجل ، هذا الأصل ، دعنا من الإحالات ، كل زيدٍ فهو رجل هذا الأصل ، وليس كل رجلٍ فهو زيد ، قد يكون خالد وقد يكون محمد .. إلى آخره ، إذًا الأصل التنكير لاندراج كل معرفةٍ تحتها تحت النكرة من غير عكس ، أيهما أعم رجل أم الرجل ؟
...
رجل أعم ، إذًا الرجل هذا معرفة لأنه يدل على معين ، ورجل هذا شاع في جنسٍ موجود ، إذًا الأصل في الأسماء التنكير والمعرفة فرع عنه . ولذلك من الأنسب أن تعد المعاني فيقال : هي ستةٌ وكذا ، وكذا ، ثم بعد ذلك يقال : ما عدا هذا فهو نكرة ، لأن المعرفة محصورة ، والمحصور يقدم على ما لا يحصر ، النكرة لا تحصر والمعرفة تحصر ، وما يحصر مقدم على ما لا يحصر . (وَكُلُّ قَابِلٍ) تعرف النكرة بأنها ما شاع في جنسٍ موجودٍ أو مقدر ، وتعرف المعرفة بأنها ما وُضع ليستعمل في معين ، عبارةٌ عما شاع يعني : انتشر في جنس أيٍ : في أفراد

الجنس الموجود كرجل ، قيل : رجل هذا موضوعٌ لكل إنسانٍ من بني آدم بالغٍ عاقل ، فكلما وجد فردٌ من هذا الفرد إنسان عاقل بالغ ذكر صح أن يطلق عليه رجل ، فهو لفظٌ شاع انتشر في جنسٍ موجود ، أو مقدر يمثلون له بالشمس ، تقول : الشمس موضوعًا لما كان كوكبًا نهاريًا ينسخ ظهوره الليل أو وجوده ظهور الليل ، وهل يمنع التعدد ؟ الجواب : لا . كلما وجد كوكبٌ نهاريٌ هذه صفته فيصدق عليه أنه شموس ، لذلك هو واحد وإنما يجمع باعتبار أن يقال أقمار وشموس ، هل يصح ؟

ما يصح ؟

مسموع

مسموع في لغة العرب أقمار وشموس ، كم قمر ؟ وكم شمس ؟

...

واحد بالإجماع ، لا خلاف ، إنما جمعت أقمار وشموس باعتبار المطالع .

(**وَكُلُّ قَابِلٍ لِتَعْرِيْفٍ بِأَلْ ب نَكِرَةٌ**) ضابط النكرة : كل ما يقبل أل يعني : يصلح أن تدخل عليه أل ، ولكن يشترط في دخول ال على مدخولها ويحكم عليها بأنها نكرة أن تفيد التعريف ، يعني : تؤثر لأن الأصل في أل أن تكون معرفة ، هذا الأصل ، وظيفتها التعريف التعيين ، إن أفاد تعريفًا في مدخولها فحينئذٍ نقول : المدخول حكمه أنه نكرة ، إنِ دخلت ولم يؤثر التعريف فهي لا تدل على أن مدلوله نكرة ، متى تدخل ولا تؤثر التعريف ؟

إذًا دخلت على الأعلام .

وبعض الأعلام عليه دخل

عباس هذا علم معرفة العلم هل هو معرفة ؟ نعم ، العلم معرفة من المعارف سيذكره (**فَعَلَمٌ كَجَعْفَرٍ**) إذا قيل العباس هل المعرفة تعرف ؟

...

لا ، ما تعرف . إذًا ماذا أفادت أل هنا ؟ زائدة ، وإذا حكم على أل بأنها زائدة المقصود أنها لم تفد المعنى الذي وضعت له في لغة العرب ، يفهم البعض أنه إذا حكم بالزائد على حرف أنه دخوله كخروجه ، وهذا جهلٌ مركب ، وعليه ينبني هل في القرآن زائد أم لا ، وتأتي المشكلة الطويلة .

فنقول : المقصود بكون الحرف زائدًا في لغة العرب أنه لم يستعمل في ما وُضع له ، وليس المقصود أنه لا يدل على معنى البتة ، لا ، بل كل ما زادته العرب فهو لا بد أن يكون بمعنى ، ولذلك يقولون القاعدة عندهم : زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى . فإذا قيل : عباس زيد عليه أل لا بد تدل أن تكون على معنى ، هل المعنى الذي وضعت له أل أفادته في هذا التركيب ؟ الجواب : لا . إذًا ماذا تفيد ؟

قالوا : بلمح الصفة إذًا لها معنى ، ما معنى لمح الصفة ؟ قالوا : عباس هذا مشتقٌ من العبوس ، إذا وافق الاسم مسماه لأن العلم قد يكون منقولاً ، إذا وافق الاسم مسماه وأردت الإشارة إلى سامعه أن الاسم قد وافق مسماه وأردت أنك التقيت بالعباس وهو عابس وجهه فتقول : رأيت العباس هذا الأصل في لغة العرب أن تكون ال هنا في مثل هذا التركيب للمح الصفة ، لا لكونها معرفة لمح الصفة لأن الأصل في عباس أنه منقول ويدل على العبوس وهو تغير الوجه ، فحينئذٍ إذا أريد أو أراد المتكلم وهو على درايةٍ بلغة العرب أنه أدخل أل هذه بلمح الصفة فنقول : هنا أفادت معنى لكن لم تفد المعنى الذي وضعت له . إذًا قوله : (**وَكُلُّ قَابِلٍ**) ، (**كُلُّ**) هذا مبتدأ ، و (**قَابِلٍ**) مضاف إليه لتعريف المتعلق به (**بِأَلْ**) متعلقٌ بـ (**تَعْرِيْفٍ**) (**نَكِرَةٌ**) خبرٌ المبتدأ . (**قَابِلٍ لِتَعْرِيْفٍ**) أخرج ما قبل أل ولم تعرفه وهو الأعلام التي هي معرفةٌ في أصلها ، (**مَالٍ**) هذا نكرة لماذا ؟ لأنه يقبل أل ، فتقول : المال (**خَوَلْ**) يعني : ما يخوله الإنسان من متاعٍ وغيره يقال الخول ، رجلٌ تقول الرجل ، بيت البيت ، إذًا كل ما قبل أل وأفاد فيه التعريف فهو نكرة .

قال ابن مالك :

نَكِرةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا

إذا أثرت التعريف فهي نكرةٌ ، أو واقعٌ موقع ما قد ذكر ، هذا يمثلون له بذو ، ذو التي بمعنى الصاحب ، ذو إذا كانت بمعنى الصاحب وهي من الأسماء الستة ، هذه نكرة هل تقبل أل ؟ لا ، لكنها وقعت موقع صاحب ، وصاحب هل يقبل أل ؟ يقبل أل ، كذلك ما وقع موقع ما يقبل أل هو نكرة أيضًا .

نَكِرةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا   أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

وَكُلُّ قَابِلٍ لِتَعْرِيْفٍ بِأَلْ نَكِرَةٌ كَمِثْلِ مَالٍ وَخَوَلْ

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ ....

هذا عكس القضية ، ولذلك ينتقد أن من ذكر النكرة أولاً ثم ذكر المعارف أن الأصل أن يعرف ، وحتى ابن مالك رحمه الله انتقد .

نَكِرةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ ....

كما قال الناظم ، وغيره أي : غير نكرة معرفةٍ

.... كَهُمْ وَذِي وَهِنْدَ وَابْنِي وَالْغُلامِ وَالَّذِي

وغيره معرفةٌ أي : ما لا يقبل أل ، أو يقبل أل ولا يؤثر فيه التعريف ، إذًا قسمان : غيره معرفةٌ ، غير هذا الأصل أنها لا تعرف بالمضاف إليه ، لكنها في هذا التركيب نعت ، غير متوغلةٌ في الإبهام لا تقبل التعريف ، ولو أضيفت إلى معرفة ، إلا إذا وقعت بين ضدين أو شيئين محصورين ، مثل النكرة والمعرفة ، غير النكرة كذا غير المعرفة كذا ، هنا أفادت التعريف ، لماذا ؟ لأن **(وَغَيْرُهُ)** أي : غير النكرة تعين

.... مَعْرِفَةٌ وَكُلُّهَا تُحْصَرُ فِي سِتَّةِ أَنْوَاعٍ لَهَا

إذًا هي محصورة في ستة أو سبعة ،

وَهْيَ الضَّمِيْرُ كَأَنَا أَنْتَ وَهُو فَعَلَمٌ كَجَعْفَرٍ وَبَعْدَهُ

رتبها الناظم على حسب الأعرف ، لأن الأعرف الضمير فقدمه ثم قال : **(فَعَلَمٌ)** . الفاء التعقيب **(وَبَعْدَهُ)** أي : بعد العلم **(اسْمُ إِشَارَةٍ)** ، **(وَالرَّابِعُ الْمَوْصُوْلُ)** ، **(فَمَا بِأَلْ)** يعني : معطوفٌ على الرابع وهو الخامس

.... وَالسَّادِسُ مَا أُضِيْفَ لِلوَاحِدِ مِمَّا قُدِّمَا

الضمير ما كُنِّيَ به على الظاهر اختصارًا ، يُسمى المكني ، الضمير مأخوذٌ من الضمور وهو الخفاء والاستتار ، وحده ما دل على متكلمٍ كأنا ، أو مخاطبٍ كأنت ، أو غائب كهو ، لذلك مثل الناظم قال : **(وَهْيَ الضَّمِيْرُ : كَأَنَا)** هذا يدل على المتكلم ، وهو ضمير بارزٍ منفصل ، **(أَنْتَ)** يدل على المخاطب **(وَهُو)** يدل على الغائب ، **(فَعَلَمٌ)** إذًا عرفنا

حد الضمير ، وينقسم أقسام متعددة ولكن لا نستطيع أن نفصلها لأن كل نوع من هذا يحتاج إلى درس أو درسين مستقلين ، لكن نعرف ونسير .

إذًا **(الضَّمِيْرُ)** عرفنا أنه ما دل على متكلمٍ **(كَأَنَا)** ، أو مخاطبٍ كـ **(أَنْتَ)** ، أو غائبٍ كـ **(هُو)** ، **(فَعَلَمٌ)** المرتبة الثانية العلم **(كَجَعْفَرٍ)** العلم عند النحاة ما اسمٌ يعين مسماه مطلقًا .

اسمٌ يعين المسمى مطلقا   علمه كجعفرٍ وخرنقا

ما عين مسماه مطلقًا هذا علم ، لماذا مطلقًا ؟ ما عين ، ما هذا اسمٌ موصول بمعنى الذي يشمل النكرة والمعرفة ، دخل فيه النكرة والمعرفة ما ، عين مسماه أخرج النكرة لأن النكرة شاع في جنسه ليس فيها تعيين ، عين مسماه [دخل] أخرج النكرة وأدخل المعارف كلها ، قوله : مطلقًا أي : بلا قيدٍ ، أخرج بقية المعنى ، لماذا ؟ لأن المعرف بأل تعريفه بقرينةٍ لفظية ، المعرف بأل إذا قيل : الرجل البيت المسجد تقول : زيد مسجد هذا معرفة ، لماذا عرف ؟ بأل قرينة ، إذًا القرينة لفظية ننطق بها أل ، هذا ما عرف بأل ، **(اسْمُ إِشَارَةٍ)** معرفٌ بقرينةٍ حسية لأنه ما وضع لمسمًى وإشارةً إليه ، لا بد من يشار إلى أمر حسيّ فتقول : هذا زيد . لو نطق الإنسان وأمامه جمهور هذا زيدٌ ، هل تعين ؟ ما تعين ، هذا صار نكرة لا بد أن يصاحبها الإشارة تقول : هذا زيد ، هذا محمد ، هذا خالدٌ ، هذا ما .. ، أما إذا قال : هذا ما .. ونظر إلى السماء هذه ليست معرفة ، لماذا ؟ لأن هذا وضع لمسمًى وإشارة ، لا بد من إشارة حسيّة ، ولذلك عندهم أن الثاني صار موضوعًا لأمورٍ حسيّة لا ذهنية ، فإذا جاء لأمرٍ ذهني لا بد من التأويل . كذلك الموصول معرفة الصلة أو بأل فهو في القرينة لفظيّة ، كذلك ما أضيف إلى واحدٍ مما سبق أيضًا هذا معرفٌ بما أضيف إليه ، بقي العلم ، ما عدا هذه فتعينه بماذا ؟ بنفي أل ، وبنفي الصلة ، وبنفي ما أضيف إليه . ولذلك قيل :

اسمٌ يعين مسماه بلا قيدٍ

أخرج ما تعين مسماه بقيد لفظي أو بقيدٍ حسيّ **(فَعَلَمٌ كَجَعْفَرٍ)** مثل للعلم بجعفر وهو أقسامٌ أيضًا متعددة **(وَبَعْدَهُ اسْمُ إِشَارَةٍ)** اسم الإشارة ما وضع كما سبق لمسمًى وإشارة إليه . إذا أشير إلى أشير باللفظ يعني : هذا زيدٌ ولم يشر ليست من المعارف ، تعتبر نكرة في المعنى . قال : **(كَذَا وَذَانِ ذِي)** . ذا وذي وذانِ أشار إلى أن المفرد المذكر يشار إليه بـ ذا كما قال ابن مالك :

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ   بِذِي وَذِهْ تِي تَا على الأنثى اقتصر

(ذِي) يُشار به للمفردة المؤنثة ، و **(ذَا)** للمفرد المذكر ، ذا زيدٌ ، ذي هندٌ .. إلى آخره .

(ذَانِ) المشار إليه المثنى المذكر ، **(تَانِ)**

...

المثنى المؤنث .

ذَيْنِ

....

المثنى المذكر في حالة الجرِّ والنصب

وذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ   وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

وذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ
و ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

...

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ   بِذِي وَذِهْ تِي تَا على الأنثى اقتصر

وذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ   وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

سوى ، المرتفع هو الجر والنصب ، وهل ذانِ وتاني وذين وتين ملحقان بالمثنى ؟

....

ذانِ وتين هل هما ملحقان بالمثنى ؟

...

أفتوني في أمري ؟

...

ذانِ

...

الصحيح أنهما وضعا للدلالة على المثنى أصالةً ، ذانِ مبني على الألف وليس مرفوعًا بالألف ، ذين مبني على الياء في النصب والجر ، ولذلك سبق في درس الصرف أن هذين أن ذين وتين وذانِ وتانِ ليسا مثنى في الحقيقة .

(وَالرَّابِعُ الْمَوْصُوْلُ مِنْ نَحْوِ الَّذِي) ، **(وَالرَّابِعُ الْمَوْصُوْلُ)** أي : الرابع من المعاني الاسم الموصول ، الاسم الموصول وهو ما افتقر إلى صلة وعائد ، صلة أي جملة أو شبه جملة ، لماذا ؟ لأنه عند الكثير من النحاة أن الاسم الموصول معرف بجملة الصلة ، جاء الذي قام أبوه ، الذي هذا اسم موصول قام أبوه جملة الصلة لا بد

وكلها يلزم بعده صلة   على ضمير لائق مشتملة

لا بد لكل اسم موصول من جملة تبين معناه ، لأن الموصولات وأسماء الإشارة من المبهمات ، لا بد مما يعين ويرفع الإبهام ، جاء الذي وسكت هل فهم المعنى ؟ لا ، هناك إبهام يحتاج إلى تفسير ، فيقال : جاء الذي قام أبوه . جاء الذي أبوه قام ، جاء الذي عندك ، جاء الذي في الدار

وجملة أو شبهها الذي وصل

يعني جملة الصلة قد تكون جملة اسمية ، وقد تكون جملة فعلية ، وقد تكون شبه جملة جار مجرور أو ظرف .

يشترط في جملة الصلة أن تكون مشتملة على عائد يعني ضمير يعود على الاسم الموصول مطابق له إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا ، جاء الذي ضربته ، ضربته هذا #...53.15 ضمير مطابق الذي ، الذي هذا اسم موصول بمعنى اسم موصول للمفرد المذكر ، إذا لا بد أن يكون العائد مفردًا مذكرًا ، جاء الذي ضربته ، جاءت التي ضربتها ، جاء اللذان ضربتهما ، جاء الذين ضربتهم ، جاء اللاتي ضربتهن ، لا بد أن يكون الضمير عائد على اسم الموصول مطابق له إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وإفرادًا وتذكيرًا ، لذلك قيل في حد الصلة أو الاسم الموصول : ما افتقر يعني : احتاج لماذا لأنه مبهم ، ما فتقر إلى صلة ، والصلة قد تكون جملة ، وقد تكون شبه جملة ، وعائد يعني : ضمير يعود على ذات .

كما في أل عُرِّفَ . هذا هو الخامس ما عرف بأل ، وظاهر كلام الناظم أن أل برمتها هي المعرفة يعني الهمزة واللام وهذا مذهب الخليل أن أل الهمزة فيها همزة قطع وكلاهما المعرفان ، ولذلك اختاره ابن مالك رحمه الله أل حرف تعريف ، أو اللام فقط ، من أين عرفت أن ابن مالك رحمه الله قدَّم أو رجح أل لأنه قدم ، قدم القول الأول وقال : أل حرف تعريف أو اللام فقط .

.... وَالسَّادِسُ مَا   أُضِيْفَ لِلوَاحِدِ مِمَّا قُدِّمَا

ما أُضيف إلى ما قُدِّمَا ، يعني : ما نكرة أضيفت إلى الضمير ، ضربت غلامك ، هذا أضيف إلى الضمير ، ضربت غلام زيد ، هذا أضيف إلى العلم ، ضربت غلام هذا ، أضيف إلى اسم الإشارة ، ضربت غلام الذي قدم أبوه ، هذا أضيف إلى الاسم الموصول ، ضربت غلامه الرجل أو العالم ، هذا نقول : أضيف إلى أو معرف بما أضيف إليه ، وكل ما أضيف إلى العلم فهو في رتبة العلم ، وما أضيف إلى اسم الإشارة هو في رتبة اسم الإشارة ، والاسم الموصول في رتبة .. إلا ما أضيف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم ، ما أضيف إلى الضمير فإنه في رتبة العلا ، مررت بزيد صاحبك ، صاحبك لو صير صاحبك هذا أضيف إلى الضمير ، أليس كذلك ؟ لو قيل إنه في رتبة الضمير صارت صفة ، والموصوف علم ، وأيهما أعلى درجة في التعريف ؟ الصفة أم الموصوف ؟ الصفة ، وهذا ممتنع ، الصفة لا تكون أعلى تعريفًا من الموصوف ، لذلك جعلت في المرتبة الثانية .

على كل حال هذا الباب يحتاج إلى تدقيق منكم ورجوع إلى الشروح ، لأن كل موضوع يحتاج إلى دروس .

ونقف على هذا .

وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الدرس الثامن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(**بَابُ الْمَرْفُوْعَاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ**)

بعد أن ذكر لنا مرفوعات الأفعال وهو الفعل المضارع ذكر حالة رفعه وأنه إذا خلا من ناصب وجازم ثم ثنى بحالة نصبه ، وهي الحالة الثانية له ، ثم ثَلَّثَ بالباب الثالث مما يتعلق بالفعل المضارع وهو باب الجوازم .

شرع في بيان ما يتعلق بالأسماء فقال : (**بَابُ الْمَرْفُوْعَاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ**) . ثم عنون (**بَابُ الْمَنْصُوبَاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ**) ثم ثلث باب الجر من الأسماء أو (**بَابُ الْجَرِّ**) إذًا ما يتعلق بالفعل ثلاثة أمور : الرفع ، النصب ، الجزم . ما يتعلق بالأسماء : الرفع ، النصب ، الجر . ولكلٍّ باب ، ولكنه في هذين البابين المرفوعات من الأسماء والمنصوبات من الأسماء أجحف أيما جحف لأن الفاعل مثلاً باب واسع مسائله عديدة متناثرة ، فهو لم يورد إلا حد الفاعل أو أنه حكمه كذا ، كذلك المبتدأ واسم كان وإن ، وهذه يعني #1.24..... نحتاج إلى اتصال وأجود ما يكون #..... 1.31.

(**بَابُ الْمَرْفُوْعَاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ**) ، (**بَابُ**) أي : هذا الباب بيان (**الْمَرْفُوْعَاتِ**) جمع مرفوعة (**مِنَ الأَسْمَاءِ**) احترازًا من مرفوعات الأفعال وهو الفعل المضارع ، وهنا ليست ذات ، ليست صفة افتراضية لأنه ذكر أولاً المرفوع من الأفعال فلا داعي لهذا القيد .

قال : (**يُرْفَعُ مِنْ كُلِّ الأَسَامِي الْفَاعِلُ ** وَلَوْ مُؤَوَّلاً**) . هذا هو المرفوع الأول وهو : الفاعل . قدمه على المبتدأ ، وهناك خلاف عند النحاة أي المرفوعات أصلاً هل هو الفاعل أم [المفعول] [27] ؟ ولذلك تجد بعض النحاة يقدم المبتدأ على الفاعل ، وبعضهم يقدم الفاعل على المبتدأ ، هذا التقديم والتأخير في التصنيف مبناه على هذا الخلاف أي المرفوعات أصل في الأسماء ؟ هل هو الفاعل أم [المبتدأ] ؟ المشهور أنه المبتدأ الجمهور على هذا ، لذلك ابن مالك قدم الابتداء على الفاعل ، وابن هشام كذلك في ((**قطر الندى**)) قدم المبتدأ على الفاعل ، وهنا عكس قدم الفاعل على المبتدأ لعله يميل إلى أن الفاعل أصل والمبتدأ فرع . (**يُرْفَعُ مِنْ كُلِّ الأَسَامِي الْفَاعِلُ**) ، (**يُرْفَعُ**) هذا فعل مضارع مغير للصيغة (**الْفَاعِلُ**) نائب الفاعل (**مِنْ كُلِّ الأَسَامِي**) أسامي جمع اسم ، وهذه الياء منقلبة عن واو أصلها سَامِوٌ وقعت الواو رابعة فصاعدًا ، والقاعدة أن الواو إذا وقعت رابعة فصاعدًا وجب قلبها ياءً ، مصطفى أصلها مُصْطَفَوٌ وقعت الواو خامسةً فيجب قلبها ياءً ، فقلبت ياءً فصار مُصْطَفَيَ ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألف .

(**وَلَوْ مُؤَوَّلاً**) هذا بيان لأن الفاعل قد يكوم صريحًا وقد يكون مؤولاً بالصريح (**كَقَامُ الْعَادِلُ**) هذا مثال من الناظم تبرع به للتطبيق القاعدة .

نقول : الفاعل في اللغة من أوجد الفعل . فكل من أوجد الفعل فهو فاعل ، وعليه يشمل المبتدأ ، المبتَدأ الاصطلاحي داخل في حد الفاعل لغةً ، لماذا ؟ لأنك إذا قلت : مُحَمَّدٌ قَائِم . مُحَمَّدٌ مبتدأ قَائِم خبره ، مُحَمَّدٌ قَائِم عندنا حدث وهو القيام ما الذي أحدث القيام ؟ مُحَمَّدٌ ، إذًا كل من أوجد الفعل الحدث فهو فاعل ، إذًا مُحَمَّدٌ فاعل لغةً مبتدأ اصطلاحًا ، مُحَمَّدٌ قَائِم نقول : مُحَمَّدٌ هذا فاعل لغةً مبتدأ اصطلاحًا . واضح هذا ؟ فالفاعل هذا حدث ، وأما في الاصطلاحي فنقول : اسم صريح أو مؤول بالصريح ، أُسند إليه فعل أو مؤول به ، مقدم عليه بالأصالة واقعًا منه أو قائمًا فيه . اسم صريح أو مؤول بالصريح ، الاسم كما سبق في بيان حروف الجر أنه قد يكون الاسم صريحًا يعني : ملفوظًا به منطوقًا به ، مَرَرْتُ بِزَيْد ، زيد هذا اسم صريح لأنه لفظ به ، أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ ، قلنا : أن هذه حرف ودخلت عليها باء الجر ، وباء الجر من علامات الأسماء فيما دخلت على أن ، نقول : دخلت على اسم ولكنه ليس صريحًا وإنما هو مؤول بالصريح ، لأن أن حرف مصدري تأول مع ما بعدها بمصدر ، وهذا الذي يسمى الموصول الحرفي ، والموصول نوعان :

موصول اسمي .

(**27**) سبق والمقصود المبتدأ كما بعده بأسطر .

وموصول حرفي .
الموصول الحرفي هذا خمسة أو ستة على نزاع .

موصل الحرفي ما أول مع صلته لمصدر كيف وقع

ما أول مع ** صلته لمصدر ، بأن قمِ ، أن حرف مصدري ، قم هذا فعل أمر ، أن وما دخلت عليه في تأويل المصدر ، والمصدر لا يكون إلا اسمًا . إذًا أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِالْقِيَام ، بأن قم ، أن قم في قوة قولك : الْقِيَام . إذًا دخل حرف الجر على الاسم تأويلاً لأن مرد أن قم إليه ، واضح هذا ؟ فنقول : الفاعل قد يكون اسمًا صريحًا لا يحتاج إلى تأويل ، لا يحتاج إلى موصول الحرفي ، مثل : قام زيد . زيد هذا فاعل وهو اسم صريح ، ويشمل هنا لمقابلته بالمؤول ، يشمل الضمير كما شمل الاسم الظاهر قَامَ زَيْدٌ ، زيد من قولك : قَامَ زَيْدٌ . كذلك يشمل الضمير البارز مَا قَامَ إلا أَنَا ، أَنَا هذا فاعل ، كذلك يشمل الضمير المستتر وجوبًا قم ، الفاعل ضمير مستتر ، كذلك يشمل الفاعل إن كان ضميرًا مستترًا جوازًا هِنْدٌ تَقُومُ أي : هي . إذًا اسم صريح دخل تحته الاسم الظاهر كزيد قولك : قَامَ زَيْد ، ودخل تحته الضمير البارز ، وقولك : مَا قَامَ إلا أَنَا . قام فعل ماضي وإلا #.. 7.12 ، وأنا فاعل وهو ضمير بارز وليس اسمًا ظاهرًا ، كذلك دخل الضمير المستتر وجوبًا قم ، وكذلك دخل كذلك الضمير المستتر جوازًا هِنْدٌ تَقُومُ أو زَيْدٌ يَقُوم أي : هو .

اسم صريح أو مؤول بالصريح ، مؤولاً هذه أشار إليه بقوله : (**وَلَوْ مُؤَوَّلاً**) . (**يُرْفَعُ مِنْ كُلِّ الأَسَامِي**) هذا اسم الصريح (**وَلَوْ مُؤَوَّلاً**) ، (**مُؤَوَّلاً**) إيش إعرابه ؟ خبر كان المحذوفة مع اسمها .

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إن ولو كثيرًا لاشتهر

«**التمس ولو خاتمًا من حديد**» . (**مُؤَوَّلاً**) هذا خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، ولو كان الاسم مؤولاً ، مثاله : (**أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ**) [الحديد : 16] يعني : (**أَلَمْ يَأْنِ**) الهمزة للاستفهام لم حرف نفي وجزم وقلب (**يَأْنِ**) فعل مضارع مجزوم بلم ، وجزمه حذف حرف العلة [أحسنت] لأنه معتل الآخر ناقص ياء ، (**لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ**) إذا قيل : (**يَأْنِ**) فعل مضارع ، وكل فعل لا بد له من فاعل ، أين فاعله ؟ تقول : (**أَن**) حرف مصدري ناصب و (**تَخْشَعَ**) فعل مضارع منصوب بـ (**أَن**) ، أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل ، ألم يأن خشوع الذين آمنوا ، إذًا هذا مؤول بالاسم الصريح ليس اسمًا صريحًا وإنما هو مؤول بالاسم الصريح ، أُسند إليه فعل ، أخرج ما أسند إليه اسم ، أو جملة ، زَيْدٌ أَخُوكَ ، زَيْدٌ هذا اسم صريح أُسند إليه اسم جامد وهو : أَخُوكَ . كذلك ما أسند إليه جملة زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، أُسند إليه جملة نقول : هنا أسند إليه فعل ، قَامَ زَيْدٌ ، عندنا مسند ومسند إليه ، قَامَ زَيْد ، قَامَ فعل ماضي وَزَيْد فاعل ، الفاعل عند النحاة فاعل اسمه فاعل ، لكن عند البيانيين يعبرون بالمسند إليه ، والفعل عند النحاة فعل ، ولكنه عند البيانيين يعبرون بالمسند ، إذًا قَامَ زَيْدٌ أين المسند ؟ قَامَ . أين المسند إليه ؟ زَيْدٌ . هنا الفاعل أُسند إليه فعل ، ولذلك عبارة #.... 10.10 المذكور قبله فعل هذا المراد ، أسند إليه فعل أخرج ما أسند إليه اسم أو جملة ، أو مؤول به قَامَ زَيْدٌ زيد فاعل أسند إليه قَامَ ، يَقُومُ زَيْدٌ زيد فاعل أسند إليه فعل مضارع ، (**مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ**) [فاطر : 28] ، (**أَلْوَانُهُ**) إيش إعرابه ؟ فاعل (**مُخْتَلِفٌ**) هل هو فعل أم اسم ؟ اسم إذًا كيف نقول : فاعل (**أَلْوَانُهُ**) وهنا (**مُخْتَلِفٌ**) الذي هو العامل اسم ؟ هذا المؤول بالفعل اسم الفاعل هذا في قوة الفعل ، ولذلك في المبتدأ يقولون : أَقَائِم الزَّيْدَانِ ، قَائِم هذا مبتدأ ، الزيدان فاعل سد مسد الخبر ، لماذا هو فاعل ؟ نقول : العامل قائم هو اسم فاعل ، لكنه متصل من جهة المعنى بالفعل ، ولذلك يعبر ابن هشام رحمه الله أنه في قوة قولك : أَيَقُومُ الزَّيْدَان . لأن المشتقات متضمنة للحدث كما أن الفعل متضمن للحدث ، لذلك هي أشبه بالفعل منها إلى الأسماء ، ولذلك فيها شبهان ، من جهة المعنى هي أفعال لأنها تدل على زمن وحدث ، ومن جهة اللفظ هي أسماء لأنها تقبل أن ، وتقبل التنوين وتقبل الإضافة .. إلى آخره ، إذًا العامل للفاعل هذا الخلاصة ، العامل في الفاعل قد يكون فعلاً ، وقد يكون اسم فاعل ، قَامَ

زَيْدٌ العامل اسم الفعل ، أَقَائِم الزَّيْدَانِ هذا فاعل سد مسد الخبر والعامل فيه قَائِم لذلك قال : أُسند إليه فعل صريح أو مؤول به ، إيش معنى مؤول به ؟ التأويل الرجوع إلى الشيء ، إذًا يرجع في المعنى إلى الفعل ، مقدم عليه إذًا زَيْدٌ قَامَ ، زيد هذا لا يكون فاعل ، لماذا ؟ لأنه قد تقدم على الفعل ، وعند البصريين خلافًا للكوفيين لا يجوز تقديم الفاعل على عامله ، فحينئذٍ قوله : مقدم عليه . أخرج نحو زَيْدٍ من قولك : زَيْدٌ قَام . زيد هذا مبتدأ وقام فعل ماضي ، وفاعله ضمير مستتر ، والجملة خبر المبتدأ هذا على مذهب البصريين ، وعند الكوفيين يجوز أن تقول : زيد مبتدأ وقام خبر الجملة . ويجوز أن تقول : زيد فاعل مقدم على الفعل لكنه خلاف المرجح ، مقدم عليه بالأصالة [أخرج نحو : زيد . من قولك : زَيْد قَامَ] [28] عفوًا أخرج نحو : قَائِمٌ زَيْدٌ في الظاهر أن قَائم هذا اسم فاعل والذي يليه فاعل أليس كذلك ؟ قَائِمٌ زَيْدٌ زيد هذا فاعل لقائم نقول : لا ، الأصل زَيْدٌ قَائِمٌ ، قَائم هذا خبر تقدم على المبتدأ ، هل هو مقدم على المبتدأ أو على زيد في هذا الترتيب هل هو مقدم عليه بالأصالة أم بالعرض ؟ نقول : بالعرض . لماذا بالعرض ؟ لأن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، وهنا قَائِمٌ زَيْدٌ خبر ومبتدأ ، قَائِمٌ هذا خبر مقدم وزَيْدٌ هذا مبتدأ مؤخر ، وأصل التركيب زَيْدٌ قَائِم فتقدم الخبر على المبتدأ ، والعبرة بالأصل لا بالفرع ، لذلك قال ابن مالك :

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا

* * *

والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

والأصل في الأخبار أن تؤصلا هذا الأصل ، وقد يكون خلاف الأصل ، اسم صريح أو مؤول به أُسند إليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة ، وتعممه أو قائم به ، هذا يشير إلى أن المسألة اصطلاحية وليست حقيقية ، لماذا ؟ لأن من أحدث الحدث لا شك أنه فاعل لغةً واصطلاحًا ، ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا زَيْدٌ فاعل أحدث الضرب أوجد الضرب لكن عَلِمَ زَيْدٌ قام به العلم ، مات عَمْرو ، مات فعل ماضي ، وعَمْرٌو هذا فاعل ، مَاتَ عَمْرٌو هل أحدث فعل الموت ؟ لا ، ما أحدثه ، ولكنه قام به ، هذا التركيب مَاتَ زَيْدٌ ، مَاتَ عَمْرٌو مقصودهم أنه وُجد فيه هذه الشروط ، لذلك يُسمى فاعل وإن كان في الحقيقة هو ليس بفاعل ، ولكنه اسم صريح أسند إليه فعل مقدم عليه بالأصالة واقعًا منه أو قائمًا به ، واقعًا منه أو قائمًا به أخرج نائب الفاعل ، ضُرِبَ زَيْدٌ ، زيد هذا هل قام به الضرب ؟ أو وقع عليه ؟ وقع عليه ، وهذا الذي يُعد فاعلاً لا بد أن يكون قائمًا به أو واقعًا منه ، وهذا قد وقع عليه . إذًا الفاعل - كما ذكرنا - اسم صريح أو مؤولاً به - كما قال الناظم (**وَلَوْ مُؤَوَّلاً**) أسند إليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة واقعًا منه أو قائمًا به .

إذا عرفنا حقيقة الفاعل ما حكمه ؟ نقول : حكمه الرفع لفظًا أو تقديرًا أو محلاً ، لفظًا نحو : جَاءَ زَيْد كما قال هنا : (**كَقَامُ الْعَادِلُ**) . العادل هنا فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة ، جَاءَ الْفَتَى الفتى فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة لأنه اسم مقصور فتقدر عليه الضمة . قالت حذامِ .

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِقُوهَا فَإِنَّ القَولَ ما قَالتْ حَذَامِ

حذامِ في الموضعين فاعل أين الضمة ؟ لا ، ليست مقدرة تقول : هذا حذامِ مبني والمبنيات إعرابها ليس لفظيًا ولا تقديرًا إنما إعراب محلي ، حذامِ تقول : اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل ، والإعراب هنا محلي . كذلك لا يضر لو جر لفظ الفاعل (**مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ**) [المائدة : 19] ، (**مَا جَاءنَا**) جاء أين فعلها ؟ (**بَشِيرٍ**) وبشير هذه مجرورة ، فكيف قلنا الفاعل مرفوع ؟

---

(28) سبق .

نقول : هنا مجرورًا لفظًا مرفوع تقديرًا على الصواب أن إعراب الحرف أو إعراب الاسم المجرور بحرف جر زائد أن إعرابه تقديري لا محلي (**مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ**) تقول : (**مِن**) حرف جر زائد (**بَشِيرٍ**) فاعل مرفوع ، ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . هذا حكم الفاعل أنه مرفوع .

الحكم الثالث أو الحكم الثاني أنه يجب تجريده من علامة تثنية أو جمع أنه يجب تجريد عامله من علامة تثنية أو جمع إذا كان الفاعل مثنًى أو مجموعًا تقول : قَامَ زَيْدٌ . زَيْدٌ هذا فاعل وهو مفرد ، وقام هذا مفرد ، إذا كان الفاعل مثنى الزيدان يجب حينئذٍ تجريد العامل الذي هو قام من علامة تدل على تخلية الفاعل قَامَ الزَّيْدَان قام هذا مفرد كما تقول : قَامَ زَيْدٌ قَامَ الزَّيْدَان . لا يحتاج إلى علامة تدل على تثنية الفاعل كما يحتاج إلى علامة تدل على تأنيث الفاعل قَامَت هِنْد يجب أن تتصل به في مثل هذا التركيب تاء تأنيث ساكنة تدل على أن الفاعل مؤنث ، أما إذا كان الفاعل مثنى فلا نحتاج في لغة جماهير العرب إلى علامة تتصل بالفعل لتدل على أن الفاعل مثنى ، تقول : قَامَ الزَّيْدَان . ولا يصح أن تقول : قَامَا الزَّيْدَان . وتقول : قَامَ الزَّيْدُونَ . بتجريد العامل من علامة تدل على أن الفاعل جمع ، هذه اللغة المشهورة وسمع في لغة بني حارث إسناد الفعل إلى المثنى وإلحاق العامل علامة تدل على تثنية الفاعل فيقولون : قَامَا الزَّيْدَان . قَامَا فعل ماضي والألف علامة تثنية تدل على تثنية الفاعل ، والزيدان فاعل ، قَامُوا الزَّيْدُونَ ، قام فعل ماضي والواو علامة تدل على جمع الفاعل ، والزيدون هذا فاعل ، لكن هذا [مرجح عند أو] [29] مرجوح عند جماهير النحاة لماذا ؟ لأنها لغة قليلة ويجب تخريجها على وجه صحيح ، ولذلك يقال فيها : إن كان الفعل قد أسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة فلا إشكال ، كيف هذا ؟ قَامَا الزَّيْدَان ، قَامَا فعل ماضي يحتمل أن تجعل الألف هي الفاعل ، قَامَا الزَّيْدَان كأنك قلت : الزَّيْدَانِ قَامَا . ويحتمل أن تجعل الواو قَامُوا الزَّيْدُونَ فكأنك قلت : الزَّيْدُون قَامُوا . على هذا الوزن لا إشكال ويزيده جميع العرب إنما الإشكال فيما أسند الفعل إلى الاسم الظاهر ، أو في حالة التثنية ، أو أفرد الفعل إلى الاسم الظاهر في حالة الجمع ، وعليه نقول : إذا سمع من كلام العرب ما ظاهره هذا المثال وجب أن يُجعل الفعل مسندًا إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة ، وعليه نعرب قَامَا الزَّيْدَان قَامَا فعل وفاعل ، والجملة خبر مقدم والزَّيْدَانِ هذا مبتدأ مؤخر . قَامُوا الزَّيْدُونَ ، قَامُوا فعل فاعل والجملة خبر مقدم والزَّيْدُونَ هذا مبتدأ مؤخر ، أو قَامَا فعل وفاعل والزيدان بدل بعض من كُلٍّ أو بدل كل [من الكل] من الألف ، قَامُوا الزَّيْدُونَ فعل فاعل قَامُوا الواو فاعل والزَّيْدُونَ هذا بدل كل من كل وعليه لا إشكال ، فإذا جاء ما ظاهره على لغة أكلوني البراغيث تُسمى هذه ما جاء ظاهره في القرآن وجب تأويله ، ولذلك عند الجماهير أنه لا يجوز أن يُنَزَّل القرآن على لغة ضعيفة أو نادرة (**وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ**) [الأنبياء : 3] هذا ظاهره قَامَا الزَّيْدَانِ (**وَأَسَرُّواْ**) بالواو (**النَّجْوَى**) هذا مفعول به (**الَّذِينَ ظَلَمُواْ**) هذا الظاهر نقول : لا يجوز تخريجه على أنه فاعل ، لماذا ؟ لأنك لو جعلته فاعلاً لأسر لجعلت الواو علامة تدل على أن الفاعل جمع وهذه لغة ضعيفة ، ولذلك عبر عنها ابن مالك :

وقد يقال سَعِدَ وَسَعِدوا والفعل للظاهرِ بعد مسندِ

والأصل :

وجرد الفعل إذا ما أسندَا لاثنين أو جمع كَفَازَ الشهدا

إذًا (**وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى**) فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة خبر مقدم (**الَّذِينَ ظَلَمُواْ**) مبتدأ مؤخر ، (**فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ اللّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ**) [المائدة : 71] عموا بالواو والأصل عَمِيَ وصمَّ كثير نقول : نخرجه على أنها عموا هذه الجملة خبر مقدم ، كثير هذا مبتدأ مؤخر ، والذي سوغ الابتداء (**كَثِيرٌ مِّنْهُمْ**) نعته وصفه أو تقديم الخبر على المبتدأ .

---

(29) سبق .

هذا هو الحكم الثاني يجب تجريد العامل من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيما إذا كان الفاعل مثنًى أو مجموعًا .

الحكم الثالث : أنه يؤنث العامل لتأنيث الفاعل يعني : إذا كان الفاعل مؤنثًا حينئذٍ تلحق الفعل تاء تأنيث الساكنة ، تاء التأنيث الساكنة تلحق العامل إذا كان العامل فعل قَامَتْ هِنْدٌ ، وتاء التأنيث المتحركة إن كان العامل صفة زَيْدٌ قَائِمَةٌ أُمُّهُ ، قَائِمَةٌ أُمُّهُ مثل أَقَائِم الزَّيْدَانِ قَائِمَةٌ هذا اسم فاعل ، أمه هذا فاعل مؤنث ؟ مؤنث ، هل اتصل بالعامل ما يدل على تأنيث الفاعل ؟ نقول : نعم ، هي تاء التأنيث المتحركة ، ثم التأنيث هذا قد يكون لازمًا وقد يكون جائزًا ، يعني : قد يجب تأنيث العامل وقد يجوز ، يعني : يجوز التأنيث ويجوز شرط التأنيث . متى يجوز .

يجوز في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون الفاعل مؤنثًا تأنيثًا مجازيًّا ، لأن الفاعل المؤنث قد يكون مؤنثًا حقيقيًّا وضابطه ما له فرد ، أو يكون مؤنثًا مجازيًّا وهو ما لا فرد له ، إذًا الحالة الأولى أن يكون الفاعل مؤنثًا تأنيثًا مجازيًّا ، حينئذٍ يجوز الوجهان التأنيث وعدمه تقول : طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَطَلَعَ . الشَّمْس مذكر أم مؤنث ؟

.....

ما الدليل ؟

....

نعم .

....

(**وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا**) [يس : 38] ، (**وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا**) [الشمس : 1] عاد الضمير مؤنث ، فنقول : الشمس هذا مؤنث تأنيثًا مجازيًّا يجوز حينئذٍ تأنيث العامل وتركه والتأنيث أرجح ، (**قَدْ جَاءتْكُم مَّوْعِظَةٌ**) [يونس : 57] (**فَقَدْ جَاءكُم بَيِّنَةٌ**) [الأنعام : 157] (**مَّوْعِظَةٌ**) هذا مؤنث تأنيثًا مجازيًّا و (**بَيِّنَةٌ**) أيضًا مؤنثًا تأنيثًا مجازيًّا ، أُنِّثَ الفعل في (**جَاءتْكُم مَّوْعِظَةٌ**) وذُكِرَ في (**فَقَدْ جَاءكُم بَيِّنَةٌ**) .

الموضع الثاني : أن يكون الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًّا يعني له فرد ، ولكنه فصل عن عامله بغير علة . تقول : حَضَرَتْ هِنْدُ الْقَاضِية . هذا يجب التأنيث ، إذا فصلت بالمفصول بين العامل والفاعل وهو مؤنث حقيقي جاز التأنيث وتركه ، إذا قلت : حَضَرَتْ الْقَاضِيَة هِنْدُ . هنا فصلت بغير علة بين العامل والمؤنث الحقيقي الذي هو الفاعل يجوز الوجهان حَضَرَتْ الْقَاضِيَة هِنْدُ ويجوز حَضَرَ الْقَاضِيَة هِنْدُ (**إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ**) [الممتحنة : 12] بترك التأنيث هذا هو الموضع الثاني والتأنيث أرجح .

الموضع الثالث الذي يجوز فيه التأنيث وتركه . أن يكون العامل نعم وبئس .

نِعْمَتُ الْمَرْأَة هِنْد ، نِعْمَ الْمَرْأَة هِنْدُ يجوز الوجهان التأنيث وترك التأنيث ، لماذا مع أن المرأة هذا مؤنث حقيقي ؟

لأن المقصود هنا جنس المرأة ، وإذا قصد الجنس صار في معنى الجمع ، والجمع يجوز تأنيثه وتركه ، لأن المقصود نعم جنس المرأة التي هند منها ، إذًا نِعْمَتُ الْمَرْأَةُ هند ونعم المرأة هند يجوز فيه الوجهان .

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لأن قد قصد الجنس فيه بين

هكذا قال ابن مالك .

الموضع الرابع : أن يكون الفاعل جمعًا . والمراد بالجمع هنا فيما سوى جمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم ، لأن ما كان الفاعل جمع مذكر سالم يعامل معاملة المفرد ، زيدٌ الزيدون ، الزَّيدون هذا جمع مذكر سالم مفرد ما هو ؟ زيد ، هل يجوز تذكيره وتأنيثه أم يجب تذكيره ؟ يجب تذكيره تقول : قَامَ زَيْدٌ . إذًا يجب التذكير ولا يجوز قامت زيد وهو مذكر ، كذلك جمعه يجب أن تقول : قَامَ الزَّيْدُون . ولا تقول : قامت الزيدون . هذا على قول ، ما جمع بألف وتاء كهندات نقول : ننظر ففي المفرد وهو هند فإذا اتصل الفاعل وهو مؤنث حقيقي بعامل ولم يكن بينهما فاصل ، فقيل : قَامَتْ هِنْدُ ، هل يجب التأنيث ؟ يجب التأنيث ، إذًا كذلك إذا جمع بألف وتاء واتصل بعامله وجب التأنيث فنقول : جاءت الهندات . إذًا جمع المذكر السالم يعامل معاملة المفرد فيجب تذكيره ولا يجوز تأنيثه ،

جمع ما جمع بألف وتاء يعامل معاملة المفرد المتصل بعامله وهو أنه يجب تأنيثه ولا يجوز تذكيره ، ما عدا هذين الجمعين يجوز التذكير والتأنيث ، جمع التكسير ، جمع التكسير قَالَتِ الصَّحَابَة قَالَ الصَّحَابَة يجوز أن تقول قَالَتِ الصَّحَابَة وَقَالَ الصَّحَابَة ، لماذا ؟ لأن الصَّحَابة جمع تكسير ، وإذا أنث فعلى معنى الجماعة ، قَالَت جَمَاعَة الصَّحَابة ، وإذا ذُكِّرَ فعلى معنى الجمع ، يعني لا بد من تأويل ، قَالَ جَمْعُ الصَّحَابة (**قَالَتِ الْأَعْرَابُ**) [الحجرات : 14] - هذا السؤال الذي يتردد منذ يومين - (**قَالَتِ الْأَعْرَابُ**) قَالَ الأَعْرَابُ يجوز الوجهان ، قَالَ نِسْوَةٌ (**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ**) [يوسف : 30] البعض يسأل لماذا (**وَقَالَ نِسْوَةٌ**) ؟ نقول : (**نِسْوَةٌ**) هذا اسم جمع ، واسم الجمع ليس جمع تصحيح ولا جمع بألف وتاء فيجوز فيه التذكير والتأنيث ، لا إشكال فيه (**كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ**) [الشعراء : 105] وكذَّبَ قومُ نُوح يجوز الوجهان لأنه اسم جمع ، وكل جمع أو دل على الجمع وليس جمع تذكير جمع مذكر سالم وليس جمع مؤنث سالم فيجوز فيه الوجهان هذه أربعة مواضع يجوز فيه التذكير والتأنيث يعني : لا يلزم .

<u>ما يلزم فيه التأنيث موضعان :</u>

الموضع الأول : أن يُسند إلى ضمير راجع إلى مؤنثٍ مطلقًا ، سواء كان حقيقي التأنيث أو مجازي التأنيث ، هِنْدٌ كَتَبَت ، كَتَبَ أسند إلى ضمير يعني : فاعله ضمير . مرجع الضمير مؤنث كَتَبَت هي ، هِي يرجع على أي شيء ؟ إلى هند وهي المؤنث فيجب حينئذٍ التأنيث ، الشَّمْسُ طَلَعَت هنا يجب التأنيث لو قلت : طَلَعَتِ الشَّمْسُ . جاز الوجهان لماذا ؟ لأن طَلَعَ أُسند إلى مؤنث مجازًا ، وهنا أسند إلى ضمير يرجع إلى مؤنث مجازي ، فحينئذٍ يجب أن يؤنث .

إذًا الموضع الأول فيما يلزم في التأنيث أن يكون الفعل قد أُسند إلى ضمير يرجع إلى مؤنث مطلقًا سواء كان حقيقيّ التأنيث أو مجازيّ التأنيث .

الموضع الثاني : أن يُسند إلى مؤنث حقيقي التأنيث وليس العامل نِعْمَ وبِئْسَ ولم يفصل بين العامل والفاعل .

قَامَت هِنْد أُسند قام إلى هند ، [هل قام] قلنا : وليس العامل نعم وبئس ، لماذا ؟ لأن العامل لو كان نِعْمَ وبِئْسَ [وجب] [30] جاز فيه التأنيث وتركه ، وليس مفصولاً عن عامله ، لأنه لو كان مفصولاً عن عامله جاز التأنيث وتركه .

إذًا لا بد من قيود احترازًا مما يجوز فيه التأنيث وتركه . هذان الموضعان مما يجب فيه التأنيث .

الموضع الأول : أن يُسند العامل إلى ضمير يعود إلى مؤنث مطلقًا ، هِنْدُ كَتَبَت ، الشَّمْسُ طَلَعَت .

الموضع الثاني : أن يُسند إلى مؤنث حقيقي التأنيث وليس العامل نعم وبئس ولم يفصل بين العامل والفاعل بفاصل ، قَامَت هِنْدٌ .

هذا هو الحكم الثاني في ما يتعلق بالفاعل .

الفاعل هذا قد يحذف .

يرفع من كل الأسامي فاعل ولو مؤولاً كقام العامل

قد يحذف الفاعل لغرض ما ، إما أن يكون لفظيًّا أو معنويًا أو بالجهل به . تقول : سُرِقَ الْمَتَاعُ . هنا حذف الفاعل لماذا ؟ لأنك لا تدري من السارق ، قد يحذف لغرض معنوي للعلم به (**وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً**) [النساء : 28] حذفت الفاعل من الخالق ؟ الله لا يحتاج إلى تنصيص عند المسلمين ، (**وَخُلِقَ الإِنسَانُ**) معلوم أن الخالق هو الله عز وجل ، إذًا حذف الفاعل هنا للعلم به ، قد يُحذف لغرض معنوي كخشية اختلال السجعة مثلاً ، من طابت سريرته حمدت سيرته ، من طابت سريرته حمد الناس سيرته ، لو قيل : حمد الناس سيرته اختلت السجعة ، وهذا غرض معنوي ، يحذف الفاعل فيقام المفعول به مقامه ، ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا احذف الفاعل ، ضَرَبَ عَمْرًا حذفت الفاعل ، ضَرَبَ عَمْرًا أقم المفعول به مُقام الفاعل ، إذا أقمته المفعول به منصوب فسيصير مرفوعًا ، المفعول به فضلاً والفاعل عمدة ، إذا فيصير عمدة بعد أن كان فضلةً ، المفعول به لا يُرى عن جهة التعيين وعدم التعيين إذا ناب عن الفاعل إذًا فيكون العبرة بتأنيث العامل وفي ترك التأنيث . ضرب زيد هند إذا قلت حذفت الفاعل ضرب وأقمت هند مقام الفاعل إذا لا

---

(30) سبق .

بد تأنيث العامل ، كذلك إذا ضربت هندٌ زيدًا ، إذا حذفت الفاعل وأقمت المفعول به وهو مذكر وجب تذكير العامل ، ضرب زيد إذا أقمت [الفاعل] [31] المفعول به مقام الفاعل وصار هذا الرتيب هكذا بعد الحذف ضرب زيد عمرو حذفت الفاعل صار ضرب عمرو حينئذٍ التبس الفاعل بالمفعول به ، لماذا لأن العامل واحد ضرب ، زيد عَمْرًا حذفت الفاعل فأقمت المفعولِ مقامه فارتفع فصار ضرب عمرو ، من الذي يُمَيِّز إذا سمع أن هذا مسند إلى الفاعل أو مسند إلى المفعول ؟ قالوا : إذًا لا بد من قرينة لفظية تدل على أن الفعل هذا قد أُسند إلى نائب الفاعل لا إلى الفاعل ، وحصل عملية تغيير في الفعل . فقالوا : إذا كان ماضيًا نضم أوله ونكسر ما قبل آخره ليدل على أن هذا العامل مبني لِمَا [لم] [32] يُسمَّ فاعله ، فقيل : ضُرِبَ عَمْرٌو ، إذا سمعت القائل يقول : ضُرِبَ عَمْرُو ، عرفت أن الفعل قد أُسند إلى نائب الفاعل لا إلى الفاعل ، أما إذا بقي على أصله ضرب عَمْرًا ثبت الفاعل بنائبه ، إذًا إذا كان الفعل ماضيًا ضم أوله وكسر ما قبل آخره ، وإذا كان مضارعًا ضم أوله وفتح ما قبل آخره ، يُضْرَبُ عَمْرٌو ، هذا فيما إذا في الماضي فيما إذا لم يبتدئ بفاعل أو همز ، إن ابْتُدِئ بفاعلٍ مطلقًا سواء كانت المطاوعة أو غيره ضم ثانيه كأوله إذا قلت : تَعَلَّمَ زيدٌ المسألةَ ، احذف زيد تَعَلَّمَ المسألة . المسألةُ ارتفع وهي مؤنث إذا نحتاج إلى تأنيثها تقول تضم أوله وهو التاء ، وتكسر ما قبل آخره ، ولما كان مفتتحًا بالتاء وجب إتباع ثانيه أوله فتقول : تُعُ ، تُعُلِّمَتِ المسألة ، تسلم زيد أو تقول : تضارب زيد وعمرو ، تقول : تُضُورب ، تضارب البناء للمفعول يكون تُضُورب بضم الأول والثاني ، إذا كان مفتتحًا بهمزة الوصل انطلق مثلاً تضم الأول وتكسر ما قبل الآخر على الأصل وتتبع الثالث الأول .

إذًا الفعل الماضي إما أن يكون مفتتحًا بالتاء ، أو الهمزة ، أو لا مفتتحًا بالتاء ، ولا الهمزة ، إن لم يكن مفتتحًا بالتاء ولا الهمزة همزة الوصل ، ضم أوله وكسر ما قبل آخره هذا إن كان صحيح العين ، إن كان مفتتحًا بالتاء أتبع ثانيه أوله تُعُلِّمَ تُكُلِّمَ تُضُورِبَ تُجُوهِلَ .. إلى آخره .

إن كان مفتتحًا بالهمزة تقول : انْطُلِقَ إتباع الثالث للأول ، اسْتُخرِج اسْتُغْفِر تتبع الثالث للأول .

إن كان معتل العين الثلاثي معل العين مثل قال ، حينئذٍ يكسر أوله وتبدل الألف ياء فيقال : قِيلَ وبِيعَ ، ويجوز فيه الإشمام وهو الإتيان بحركة بين الضم والكسر ويجوز فيه إطلاق الضم فقال : بُوعَ وقِيل على تفصيل عندهم .

إذًا إذا أريد المفعول به عن الفاعل أخذ أحكامه و لا بد من تغيير يحصل بالعامل ، لا بد من تغيير يلحق العامل ليتميز العامل المسند إلى الفاعل من العامل المسند إلى المفعول به .

ويُنَبّه إلى أن بعض المعربين يقولون فيما قد يرد في القرآن #...40.24 : وهذا فعل مبني بالمجهول . وهذا خطأ ، قد يكون الفاعل محذوفًا وهو الله عز وجل أو يكون النبي ﷺ أو الملائكة ونحو ذلك . ولذلك التعبير بالمبني أو المغير الصيغة هذا أولى ، (**خُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً**) [النساء : 28] ، تقول : خُلِقَ فعل ماضي مُغَيّر الصيغة ، ولا تقل مبني للمجهول ، (**وَنَائِبٍ عَنْهُ**) يعني : عن الفاعل (**كَنِيْعَ الذَّهَبُ**) ، (**بِيْعَ**) أصلها بَاعَ ضُمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره ، بُيِعَ استثقلت الكسرة على الياء فنُقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركتها فصار بيع (**الذَّهَبُ**) ، كذلك قِيلَ أصلها قُوِلَ كضُرِبَ هذا الأصل ضُمّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره [استثقلت الضمة على الكسرة] [33] استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركتها ، فصارت قِوْلَ سكنت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت الواو ياءً ، (**وَقُضِيَ الأَمْرُ**) [هود : 44] أصلها قَضَى الله الأمر مثلاً (**وَقُضِيَ الأَمْرُ**) قضى الله الأمر قضي (**وَقُضِيَ الأَمْرُ**) ، (**وَقُضِيَ**) هذا فعل ماضي مغير الصيغة ، الأمر هذا نائب الفاعل (**وَيُعْطَى الأَرَبُ**) أي الحاجة (**يُعْطَى**) هذا فعل مضارع مغير الصيغة ، قُضِيَ ضُمّ أوله وكُسِرَ ما قيل آخره ، و(**يُعْطَى**) فعل مضارع ضُمَّ أوله وفتح ما قبل آخره .

ثم قال :

وَالْمُبْتَدَا الصَّرِيْحُ وَالْمُؤَوَّلُ وَالْخَبَرُ الْمُفِيْدُ كَابْنِي مُقْبِلُ

(**31**) سبق .

(**32**) سقطت .

(**33**) سبق .

يعني : المرفوع الثالث هو المبتدأ ، والمرفوع الرابع هو الخبر . المبتدأ عندهم هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد . الاسم هذا يشمل الصريح والمؤول بالصريح كالفاعل يكون صريحًا ويكون مؤول بالصريح ، زيد قائم زيد هذا اسم صريح (وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ) [البقرة : 184] ، (أَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ) خير هذا خبر ، أين مبتدأه (أَن تَصُومُواْ) ، (أَن تَصُومُواْ) هذا في اللفظ ليس اسمًا ، تقول : أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ ، صيامك أو صومكم خير لكم وأن تغفروا خيرٌ لكم ، (وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) تقول : هذه كلها مبتدآت مؤولة بالصريح .

الاسم المجرد عن العوامل اللفظية هذا أخرج الاسم الذي تقدمه عامل لفظي ، نحو كان زيد يصلي ، فكان زيد قائمًا ، زيد هذا اسم مرفوع ولكنه لم يتجرد عن العامل اللفظي ، والمبتدأ ينبغي ويجب أن يتجرد عن العامل اللفظ ، وهنا قال : العوامل اللفظية إذا احترازًا من العوامل المعنوية ، وليس عندنا في العربية عامل معنوي إلى اثنان الابتداء في المبتدأ ، والتجرد في الفعل المضارع ، تقول : لتجرده عن الناصب والجازم ، وهذان عاملان معنويان ، المجرد أي : الخالي عن العوامل اللفظية للإسناد هذا ليشمل المبتدأ بنوعيه .

المبتدأ قسمان :

- مبتدأ له خبر : زيد قائم . زيد هذا مُسند إليه في مثل هذا التركيب وقائم مبتدأ .
- ومبتدأ لا خبر له ، وإنما له مرفوع اكتفى به عن الخبر ، ولذلك نقول : أقائم الزيدان ؟ قائم هذا مسند إليه أم مسند ؟

مسند ، زيد قائم ، زيد هذا مبتدأ ، مسند إليه أم مسند ؟ مُسند إليه ، إذا يكون المبتدأ مسندًا إليه كما في قولك : زيد قائم . ويكون المبتدأ مسندًا إلى ما بعده كما في قوله أقائم الزيدان . لأن الزيدان هذا فاعل سد مسد الخبر ، الاسم المجرد عن العوامل اللفظية من إسناد ليشمل نوعي المبتدأ ، فيما إذا أُسند إلى ما بعده ، أو أسند إليه ما بعده .

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ولا يجوز أن يكون نكرة إلا إذا أفاد ، لذلك قال ابن مالك :

ولا يجوز الابتدا بالنكرة   ما لم تفد ......

وتفيد إن عمت الخبر ، ما رجل في الدار ، رجل هذا مبتدأ ، في الدار جار مجرور متعلق بمحذوف خبر ، كيف وقع الابتداء بالنكرة هنا ؟

نقول : لأن النكرة في سياق النفي تعم (أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ) [النمل : 64] ، (أَإِلَهٌ) ، (إِلَهٌ) هذا مبتدأ وهو نكرة - في هذا اللفظ يعني - (أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ) ، (إِلَهٌ) هذا مبتدأ وهو نكرة ، كيف ابتُدِئ به ولا يجوز الابتداء بنكرة ؟

نقول : لوقوعه في سياق الاستفهام ، وعند الأصوليين أن النحاة إذا وقعت في سياق النفي أو الاستفهام أو الشرط فإنها من صيغ العموم . (وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ) [البقرة : 221] (وَلَعَبْدٌ) عبد هذا مبتدأ وهو نكرة ، ما الذي سوغ الابتداء به ، وصفه (وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ) ، "" خمس صلوات كتبهن الله " . خمس هذا مبتدأ وهو نكرة ما الذي صوغ الابتداء به ؟ الإضافة . إذًا الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ولا يجوز أن يكون نكرة ، لماذا ؟

لأن النكرة مجهولة غالبًا ، ولأن المبتدأ محكوم عليه ، والحكم على الشيء فرع عن تصوره ، لا بد أن يكون معلوم عند المتكلم .

(وَالْخَبَرُ الْمُفِيْدُ كَابْنِي مُقْبِلُ) والخبر حَدُّه عند النحاة الْمُسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة .

والخبر الجزء المتم الفائده   كالله بَرّ والأيادي شاهده

الْمُسند أخرج الفاعل من نحو قولك : أقائم الزيدان . قائم هذا مسند أم مسند إليه ؟ مسند . الزيدان مسند إليه ، والخبر يكون مسندًا ولا يكون مسندًا إليه . إذًا الزيدان من قولك : أقائم الزيدان ، هذا ليس خبر وإنما هو فاعل سدَّ مَسَدّ الخبر . الذي تتم به مع المبتدأ فائدة . تقول : قام زيد . قام هذا مسند أم مسند إليه ؟

مسند ، تمت به فائدة ، ولكن مع الفاعل مع المبتدأ .
الأصل في الخبر أن يكون مُسندًا ، والأصل فيه أن يكون مفردًا ، كما مثل الناظم (**كَابْنِي مُقْبِلُ**) قد يكون وصفًا ، وقد يكون اسمًا ، مقبل قد يكون اسمه مقبلاً (**ابْنِي مُقْبِلُ**) هذا خبر ، والأصل في الخبر أن يكون مفردًا .
ومفردًا يأتي
وقد يأتي جملة ، وشبه جملة . وإن كان الأصل فيه أن يكون مفردًا ، قد يأتي جملةً ، يعني جملةً اسمية أو جملةً فعلية ، زيد أخوك ، أخوك هذا خبر وهو مفرد ، زيد قام أبوه ، زيد هذا مبتدأ وقام أبوه فعل وفاعل والجملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ .
زيد أبوه قائم ، زيد مبتدأ أول ، وأبوه مبتدأ ثانٍ ، وقائم خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .
زيد أبوه قائم إذًا وقع الخبر جملة اسمية ووقع الخبر جملة فعلية ، ويشترط فيها أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، لا بد من ضمير ، هذا الأصل في الربط ، أن يكون ضميرًا ، وقد ينوب عنه اسم الإشارة ، زيد أبوه قائم ، أبوه الضمير هذا هو الرابط ، زيد قائم أبوه ، أبوه الضمير هذا هو الرابط فقد ينوب عنه اسم الإشارة (**وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ**) [الأعراف : 26] ، (**وَلِبَاسُ**) هذا مبتدأ أول (**ذَلِكَ خَيْرٌ**) مبتدأ وخبر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، أين الرابط ؟ ليس عندنا ضمير ؟ اسم الإشارة ، قد يكون الرابط الذي ينوب على الضمير إعادة المبتدأ بلفظه (**الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ**) [الحاقة : 1 ، 2] (**الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ**) [القارعة : 1 ، 2] إيش ماذا إعرابها الأولى ؟ مبتدأ ، (**مَا الْقَارِعَةُ**) ، (**مَا**) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ (**الْقَارِعَةُ**) خبر المبتدأ الثاني ، الجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، أين الرابط ؟
إعادة المبتدأ بلفظه . قد يكون الرابط عموم يدخل فيه المبتدأ ، زيد نعم الرجل ، زيد مبتدأ ، نعم الرجل فعل وفاعل ، وجملة خبر المبتدأ ، أين الرابط ؟
نعم الرجل ، (أل) في الرجل للاستغراق ، وزيد فرد من أفراد الرجل ، إذا حصل الربط بالعموم .
إذًا نقول : [المبتدأ] الخبر قد يكون جملة فعلية وقد يكون جملة اسمية ولا بد لها من رابط ، وقد يكون شبه جملة يعني ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، زيد في الدار ، زيد مبتدأ ، في الدار جار ومجرور ، لا بد أن يكون متعلقًا بمحذوف ، اختلفوا فيه هل هو اسم أم فعل ؟ جوز ابن مالك الوجهين :

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

وأخبروا أي العرب ، وأخبروا بظرف أو بحرف جرّ ناوين معنى كائن أو استقر .
إذًا زيد في الدار ، زيد كائن في الدار ، زيد إن كان في الدار أو يكون ، زيد ثابت في الدار ، زيد ثَبَتَ في الدار ، زيد عندك (**وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ**) [الأنفال : 42] (**أَسْفَلَ**) هذا منصوب على الظرفية وهو متعلق بمحذوف خبر ، (**وَالرَّكْبُ**) كائن (**أَسْفَلَ**) .
(**الْحَمْدُ للّهِ**) [الفاتحة : 2] (**الْحَمْدُ**) مبتدأ (**للّهِ**) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، كل جار ومجرور ، كل جارّ أصلي احتراز من الزائد وشبه الزائد لا بد أن يكون له متعلق يتعلق به : إما فعل ، أو ما فيه رائحة الفعل .

لا بُدَّ للجَارِّ مِنَ التَّعَلُّقِ بفِعْلٍ أوْ مَعْناهُ نَحْوِ مُرْتَقِي

وَاسْمٌ لِكَانَ مَعْ نَظِيْرِهَا وَمَا كَلَيْسَ مِثْلُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمَا

وَمَا لِنَحْوِ إنَّ كَلا مِنْ خَبَرِ كَإنَّ ذَا الْحَزْمِ دَقِيْقُ النَّظَرِ

المبتدأ قد يدخل عليه ما ينسخ حكمه ، هناك ما يسمى بالنواسخ ، جمع ناسخ مأخوذ من النقل والإزالة .

النسخ نقل أو إزالة كما حكوه عن أهل اللسان فيهما

نسخت الشمس الظل إذا أزالته ، والمقصود به في باب المبتدأ والخبر الناسخ ما يرفع حكم المبتدأ والخبر ، يعني يزيل حكم المبتدأ ، ما حكم المبتدأ ؟

الرفع ، ما حكم الخبر ؟ الرفع ، قد يزيله ويثبت رفعًا غيره أو يثبت .. #52.41 غير الرفع ، هذا الناسخ على ثلاثة أنحاء :

- ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو كان وأخواتها .
- ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وهو إن وأخواتها .
- ما ينصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان ، وهو ظن وأخواتها .

هنا قال **(وَاسْمٌ لِكَانَ مَعْ نَظِيْرِهَا)** إذا مما يُحكم عليه بالرفع من الأسماء ما كان اسمًا لكان ، كان زيدٌ قائمًا ، أصل التركيب قبل دخول كان (زيدٌ قائمٌ) ، كان زيدٌ قائمًا ، زيد قبل دخول كان مرفوع ، وبعد دخول كان مرفوع ، هذا الرفع الذي بعد دخول كان هو عين الرفع الذي كان قبل دخول كان ؟

هذا فيه خلاف ، البصريون على أنه رفع متجدد ، وعند الكوفيون على أنه على سابقه ، وإنما كان نصبت الخبر ولم ترفع ماذا ؟ الاسم ، وهذا ضعيف لأن ليس له نظير في العربية أن عاملاً ينصب ولا يرفع ، لا يوجد عامل في العربية ينصب ولا يرفع ، لا بد أنه يرفع ثم ينصب ، أو يرفع ويكتفي ، أما أنه ينصب ولا يرفع لا نظير لها ، وحمل الشيء على ما له نظير أولى من حمله على شيء لا نظير له ، إذًا كان زيدٌ رفع زيد هذا مرفوع بكان ، قائمًا هذا منصوب بكان . قال : **(مَعْ نَظِيْرِهَا)** يعني : أخواتها مع أخواتها ، وكلها عددها ثلاثة عشر لفظًا :

- منها ما يعمل بلا شرط .
- ومنها ما يعمل بشرط . تقدم نفي أو شبهه .
- ومنها ما يعمل بشرط أن تتقدمها المصدرية الظرفية ، وهو #54.49...

(كان ، وأنت ، وأصبح ، وأضحى ، وظن ، وبات ، وصار ، وليس) هذه ثمانية هذه تعمل بلا شرط ، وهي الأصل حملاً على كان .

وهناك أربعة ما تعمل بشرط تقدم نفي أو شبهه (زال ، فتئ ، برح ، أنفك) هذه أربعة لا تعمل هذا العمل رفع المبتدأ ونصب الخبر إلا إذ تقدمها نفي **(وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)** [هود : 118] ، **(وَلاَ)** نافية **(يَزَالُونَ)** هذا فعل مضارع نافص من زال **(يَزَالُونَ)** أين اسمها الذي رفعته ؟ الواو [أحسنت] الواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم يزال ، يزال هذا فعل مضارع ناقص مرفع وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو اسمها **(مُخْتَلِفِينَ)** خبرها .

(لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ) [طه : 91] **(لَن نَّبْرَحَ)** ، **(نَّبْرَحَ)** ، **(لَن)** حرف نفي هذا يفيد النفي **(نَّبْرَحَ)** فعل مضارع ناقص منصوب بلن أليس كذلك ؟ أين اسمه ؟ لا تقل فاعل ، تقول : اسمه ضمير مستتر وجوبًا لأنه مبتدأ بالنون **(عَاكِفِينَ)** هذا خبر [يزال] **(لَن نَّبْرَحَ)** [نعم أحسنت] خبر **(لَن نَّبْرَحَ)** منصوب وعلامة نصبه الياء نيابةً عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم . [**(عَاكِفِينَ)**] جمع عاكف . المراد باسم النفي هنا النهي والدعاء . صاح #56.43... ولا تزل ذاكرَ الموت فنسيانه ضلال مبين ، ولا تزل ، لا ناهية ، تزل فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وجزمه سكون آخره ، تزل أنت اسم تزل أنت ضمير مستتر تقديره أنت ، ذاكرَ الموت ذاكر هذا خبرها .

ألا يا اسْلمي يا دارَ مَيَّ على ولا زال مُنْهَلاً بِجَرْعائِكِ القَطْرُ

ولا زال هذا دعاء ، ولا زال مُنْهَلاً بِجَرْعائِكِ القَطْرُ ، أين اسم زال ؟ اسمها منصوب أو مرفوع ؟ ولا زال مُنْهَلاً بِجَرْعائِكِ القَطْرُ ، القطرُ هذا اسم زال ، ومُنْهَلاً خبرها متقدم عليها . هذا ما يعمل بشرط تقدم نفي أو شبهه . - عشر دقائق -

الثالث : ما يشترط فيه أن تتقدم عليه ما المصدرية الظرفية . وهي دام **(وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً)** [مريم : 31] ، **(مَا)** هذه مصدرية ظرفية ، مصدرية لأنها تأول ما بعدها بالدوام ، وهو المصدر ، وظرفية لأنها تضاف إلى الظرف مدة دوام . **(مَا دُمْتُ)** التاء هذه اسمها **(حَيًّا)** خبرها . **(وَاسْمٌ لِكَانَ مَعْ نَظِيْرِهَا)** ، **(مَعْ نَظِيْرِهَا)** يعني مع أخواتها **(وَمَا ** كَلَيْسَ)** ، **(مَا)** قد تكون حجازية وقد تكون تميمية **(مَا)** التي بمعنى ليس ، ليس من أخوات كان إذا تُحمل عليها ما فتنصب وترفع .

لذا قال الحريري :

وما التي تَنفي كليسَ النَّاصِبَهْ   في قولِ سُكّانِ الحِجَازِ قَاطِبَهْ

فقولُهُم ما عَامِرٌ مُوَافِقَا   كقولِهِم ليسَ سعيدٌ صَادِقَا

ليس سعيد صادقًا ، ليس فعل ماضي ناقص ، سعيد اسمها صادقًا خبرها ، ما عامر موفقًا مثلها **(مَا هَذَا بَشَراً)** [يوسف : 31] ، **(مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)** [المجادلة : 2] .

إذًا تعمل عمل ليس فترفع المبتدأ على أنه اسم لها ، وتنصب الخبر على أنه خبر لها .

مثل كان زيد قائمًا ، وهذا في لغة الحجازيين ، ويشترط فيها ألا يفصل بينهما فاصل يعني ألا يتقدم الخبر على المبتدأ ، وألا يشترط النفي ، وألا تلتحق أو تتصل بها إن .

بليغ دانة ما إن أنتوا ذهب ** ولا ... بل أنتم الخبث ## 59.29

بليغ دانة ما إن أنتموا ذهب ، ما هذه الحجازية ، اتصلت بها إن فأبطلت عملها كذلك لو دخلت عليها إلا **(وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ)** [آل عمران : 144] دخلت عليها إلا أبطلت النفي ، كان زيد قائمًا هذا مثال لاسم كان .

(وَمَا لِنَحْوِ إِنَّ كَلا مِنْ خَبَرِ) ، **(وَمَا لِنَحْوِ إِنَّ)** إنَّ هذه هي الناسخ الثاني الذي ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وهي ستة أحرف :

لإن أن ليت لكن لعل   كأن عكس ما لكان من عمل

إذًا عملها عكس ما لكان من عمل فتنصب الاسم على أنه اسم لها ، وترفع الخبر على أنه خبر لها ، والصواب مذهب البصريين أن الخبر مرفوع بأن خلافًا للكوفيين . هذه يشترط فيها ألا تتصل بها ما حرفية ، ماذا ؟

لأن إن وأخواتها إذا اتصلت بها ما الحرفية كفتها عن الدخول على جملة الاسمية فدخلت على الجملة الفعلية **(كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ)** [الأنفال : 6] **(قُلْ إِنَّمَا يُوحَى)** [الأنبياء : 108] إنَّ الأصل فيها أنها تدخل على الجملة الاسمية من خواص المبتدأ والخبر ، لما دَخَلَتْ عليها ما دَخَّلَتْهَا على الفعل ، يعني : أدخلتها الحملة الفعلية كإنما **(قُلْ إِنَّمَا يُوحَى)** ، **(يُوحَى)** جملة فعلية فلما كفتها عن العمل زال اختصاصها بالجملة الاسمية فزال عملها . **(وَمَا لِنَحْوِ إِنَّ كَلا مِنْ خَبَرِ)** لا هذه نافية للجنس وهي محمولة على إنَّ في العمل يعني تنصب المبتدأ الذي هو اسمها وترفع الخبر ، ولكن تنصبه إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف ، يعني تنصبه لفظًا ، وتنصبه محلاً إذا كان مفردًا . المفرد يقصدون به في هذا الباب ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف ، لا صاحبَ علمٍ منقوص . لا هذه نافية للجنس ،

صاحب هذا اسمها منصوب بها ، لِمَ نصب ؟ لكونه مضافًا ، وصاحب مضاف ، وعلمٍ مضاف إليه ، ومنقوص هذا خبرها .

الشبيه بالمضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه ، يعني : ما كان عاملاً في غيره ، لا قبيحًا فِعْلُهُ ممدوحًا ، لا نافية للجنس ، قبيحًا هذا شبيه للمضاف ، لماذا ؟

لأنه رفع ما بعده ، ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف هو المفرد ، فيكون بناؤه على ما ينصب عليه لو كان معربًا ، رجل هذا لو نصب بماذا يكون ؟ بالفتحة . تقول : لا رجلَ في الدار مبني على الفتح في محل نصب ، رجال هذا ينصب بالفتحة فتقول : لا رجالَ في الدار مبني على الفتح في محل نصب ، لا مُسْلِمَيْنِ في الدار هذا مبني على الياء لأنه لو نصب ، نصب بالياء ، لا مُسْلِمِينَ في الدار ، مبني على الياء في محل نصب ، لا مسلماتِ لا مسلماتَ في ما جمع بألف وتاء يجوز فيه الوجهان ، والخبر في الغالب يكون محذوفًا .

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذ المراد مع سقوطه ظهر

(**كَإِنَّ ذَا الْحَزْمِ دَقِيْقُ النَّظَرِ**) هذا مثال لأي شيء ، لأن (**إِنَّ ذَا الْحَزْمِ**) ، (**ذَا الْحَزْمِ**) إيش إعرابه أصلاً ؟ اسم إن ، مرفوعٌ أو منصوب ، ذا

بذا لمفرد مذكر أشر

منصوب ؟ ذا هذه اسم إشارة أو لا ؟ من الأسماء الخمسة ، قلنا : زدناه هذه صارت ستة :

وسِتّةٌ تَرفَعُهَا بالواوِ في قولِ كُلّ عَالمٍ ورَاوِي

إذا هذه ليست إشارة ، وإنما هي اسم من الأسماء الستة بمعنى الصاحب (**كَإِنَّ** - صاحب - **الْحَزْمِ دَقِيْقُ النَّظَرِ**) ذا اسم إن منصوب بها ، ونصبه الألف نيابةً عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، (**ذَا**) مضاف ، و (**الْحَزْمِ**) مضاف إليه (**دَقِيْقُ النَّظَرِ**) هذا خبر إنَّ .

هذا ما يتعلق بهذه الأبواب ، وكل باب يحتاج إلى درسين وثلاثة ، ولكن الحال معلوم .

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الدرس التاسع
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا .

أما بعد :

فكما سبق الناظم رحمه الله تعالى عقد بابًا لبيان المرفوعات من الأسماء ، وهي سبعة أخذنا ستة فيما سبق باختصار وهذه السبعة كل نوع يحتاج إلى دروس [ولل... نعم ...]

أقول كل نوع يحتاج إلى دروسٍ خاصة ، الفاعل مسائله طويلة جدًا ونائب الفاعل ، واسم إن ، والمبتدأ ، والخبر ، وما ، كان أخواتها ، والتابع أيضًا ، النعت والتوكيد والعطف والبدل ، هذه كلها تحتاج إلى دروس ، لكن نذكر شيئًا اختصارًا على ما ذكره الناظم ، لأننا نقوم بإنهاء المتن ، ولم يبق إلا يومًا .

وَيُرْفَعُ التَّابِعُ لِلمَرْفُوعِ إِذْ كُلُّ تَابِعٍ فَكَالْمَتْبُوعِ

يعني : الاسم المرفوع الرابع التابع ، ما يُسمى بالتابع يعني : التابع لما سبق ، والتابع ليس مرفوعًا فحسب ، وإنما قد يكون مرفوعًا ، وقد يكون منصوبًا ، وقد يكون مجرورًا ، لماذا ؟ لأن حكمه حكم ما سبق حكم المتبوع ، التابع حكمه حكم المتبوع ، إن كان المتبوع مرفوعًا فهو مرفوع ، وهو الشاهد الذي أدخله الناظم هنا معه ، قال (**وَيُرْفَعُ التَّابِعُ لِلمَرْفُوعِ**) . (**وَيُرْفَعُ**) هذا مغير الصيغة فعل مضارع (**التَّابِعُ**) نائب فاعل (**لِلمَرْفُوعِ**) ، (**التَّابِعُ لِلمَرْفُوعِ**) حكمه أنه مرفوع ، وهذا الذي جعل الناظم أن يدخله تحت باب المرفوعات ، ثم لئلا يتوهم متوهم أن التابع خاصٌ بالرفع ، قال : (**إِذْ**) . هذا تعليل (**إِذْ كُلُّ تَابِعٍ فَكَالْمَتْبُوعِ**) ، إذًا ليس الحكم خاصًا بالمرفوع (**إِذْ كُلُّ تَابِعٍ فَكَالْمَتْبُوعِ**) إن كا ن المتبوع منصوبًا فالتابع منصوبٌ ، وإن كان [التابع] [34] المتبوع مجرورًا فالتابع مجرور ، وإن كان المتبوع مرفوعًا فالتابع مرفوع . لذلك قال : (**إِذْ كُلُّ تَابِعٍ فَكَالْمَتْبُوعِ**) . هذا يعتبر كالاستدراج على ما ذكره في الشطر الأول .

ثُمَّ بَيَّنَ التابع أنه على أربعة أنواع ، أو خمسة أنواع ، فقال : (**وَذَاكَ**) . أي التابع

تَوْكِيْدٌ وَنَعْتٌ وَبَدَلْ وَالرَّابِعُ العَطْفُ بِقِسْمَيْهِ حَصَلْ

هذه أربعة وبعضهم يجعل يقول : والرابع عطف البيان والخامس عطف النسق . يعني : يفصل لأن العطف نوعان : عطف بيانٍ . وعطف النسق لك أن تعد الاثنين واحدًا ولك أن تفصل وتجعل كل واحدٍ مستقلٌ عن الآخر .

(**وَذَاكَ تَوْكِيْدٌ**) إذًا التابع الأول ما يُسمى بالتوكيد يقال : التوكيد ، والتأكيد ، والتاكيد ، التوكيد بالواو وهذا لغة القرآن من (**بَعْدَ تَوْكِيدِهَا**) [النحل : 91] ، ويقال : التأكيد بالهمز ، وتاكيد بدون همز ، كما قال الرأس والراس ، والفأس والفاس ، تسهل قرأ وقرا .

(**تَوْكِيْدٌ**) المراد بالتوكيد في اللغة التقوية ، وفي الاصطلاح عند النحاة نوعان : توكيدٌ لفظي .

وتوكيدٌ معنوي .

التوكيد اللفظي عندهم : إعادة اللفظ الأول بعينه . هو إعادة ، التوكيد اللفظي في اصطلاح النحاة إعادة اللفظ الأول بعينه ، وقد يكون اسمًا ، وقد يكون فعلاً ، وقد يكون حرفًا ، تقول : جاء زيدٌ زيدٌ . أَعَدتَ اللفظ الأول الذي هو

---

(34) سبق .

فاعل بعينه بنفسه كررته مرةً أخرى وهو اسمٌ ، جاء زيدٌ ، جاء فعل ماضي ، زيدٌ فاعل ، زيدٌ الثاني هذا توكيد اللفظ ، إعادة اللفظ الأول بعينه وهو

أخاك أَخاك ، إن من لا أخًا له كالساعي إلى الهيجاء بغير سلاح

أخاك الأول هذا مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ وجوبًا يعني : إلزم أخاك .

والنصب في الإغراء غير ملتبس وهو بفعل مضمرٍ فافهم وقس
نقول للطالب خلاّ برًّا دُونكَ بِشرًا وعليك عَمرَا

هكذا قال في ((**الملحة**)) ، أخاك أي : إلزم أخاك ، أخاك الأول مفعولٌ به لفعلٍ محذوف وجوبًا تقديره إنَّ ، ونصبه الألف نيابةً عن

...
الفتحة ، لأنه

...
من الأسماء

...
الستة ، لأنه من الأسماء الستة ، أخاك الثاني هذا تؤكيدٌ لفظي ، كُرِّرَ به الاسم .
قد يكون توكيدًا لفظيًا وهو فعل ، تقول : جَاءَ جَاءَ زيدٌ ، جاء الأول فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، زيدٌ فاعله وجاء الثاني هذا توكيدٌ لفظيٌ ، فعل ماضي مبنيٌ على الفتح لا محل له من الإعراب أين فاعله ؟

...
جاء جَاء زيد هذا التركيب جاء جَاء زيدٌ ، جاء زيدٌ هذا الأصل .
إيش إعرابه ؟
جاء فعلٌ ماضي وزيدٌ فاعله ،كررت جاء الأول وهو الفعل فقلت جاء جَاء زيد ، زيد هذا فاعل لأيٌ ؟
[للأول]
للأول أم الثاني ؟
[للأول]
للأول ، والثاني ؟
[توكيد]
توكيد ، أين فاعله ؟

...
لا فاعل له ، ليس له فاعل ، لأن هل المقصود هنا إثبات أن المجيئ هنا ثبت لشخصٍ معين ؟ لا ، المراد توكيد اللفظ السابق فحسب ، وحينئذٍ لا يحتاج إلى فاعل ، فلا فاعل له ، إذًا قول ابن مالك رحمه الله :

وبعد فعلٍ فاعل فإن ظهر فهو وإلا فضمير استتر

استثني منه باب الأفعال ، بعض الأفعال ليست لها فاعل ، كَثُرَمَا وطَالَمَا ، وقَلَّمَا يقولون : هذه ما كافة ،كَفَّتِ الفعل عن طلب الفاعل . منها الفعل المؤكد به ، نقول : هو فعلٌ ماضٍ ولا فاعل له ، احبسِ احبسِ
أتاكِ أتاكِ اللاحقون احبسِ احبسِ
أتاكِ أتاكِ ، أتاكِ الأول أتى فعلٌ ماضٍ ، والكاف مفعولٌ به في محل نص مفعول به ، اللاحقون فاعله ، أتاكِ الثانية هذا توكيد للأول .
احبسِ احبسِ هذا تأكيدٌ لاحبس ، الأول فعل أمر ، والثاني توكيدٌ له .
قد يكون المؤكد اللفظي حرفًا ، تقول : نعم نَعم جاء زيد ، نعم الأول هذا حرفٌ وقع به الإيجاب ، ونعم الثاني هذا حرف يعتبر مؤكدًا لما سبقه .

لا لا أبوح بحب بثنةً إنها أخذت عليَّ مواثقًا وعهودا

يقول : لا أبوح بحب بثنة ، مع أنه قاله شعرًا فحفظ إلى يومنا ، لا لا أبوح ، لا لا ، لا الأولى هذه نافية ، والثانية مؤكدٌة لها .
إذًا التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ الأول بعينه ، قد يكون فعلاً ، وقد يكون اسمًا ، وقد يكون حرفًا ، انتهينا من اللفظي .
التوكيد المعنوي هذا محصورٌ في ألفاظ معينة : (النفس ، والعين ، وكلّ ، وكِلا ، وكِلْتَا ، وأَجْمَع وأخواتها) لكن أجمع هذه تابعة لكل ذلك ، لا ... # 8.24 بالعد وإنما هي خمس محصورةٌ في خمس ما عداها لا يجوز أن يحمل عليه . يعني : المسألة توقيفية ما استعملته العرب توكيدًا معنويًا التزمناه ، وما لا فلا ، ليس هناك خلاف ، بخلاف التوكيد اللفظي ، لك أن تؤكد أي فعل ، ولك أن تؤكد أي حرف ولو لم يسمع ، ولك أن تؤكد أي اسمٍ ، أما التأكيد المعنوي فلا .
النفس والعين يؤكد بهما لإرادة رفع احتمال توهم المجاز عن ذاتٍ الْمُؤَكَّد . تقول : جاء زيد ، نقول : المجاز لمن يرى المجاز ، أو قل : رفع الاحتمال . جاء زيدٌ ، جاء الأمير ، هذا يحتمل أن الأمير جاء بذاته ، ويحتمل أنه جاء برسوله ، أو كتابه ، يحتمل يجوز أن يراد الأول ، ويجوز أن يراد الثاني ، فإذا قيل : جاء الأمير نفسه ارتفع الاحتمال الثاني ، واستقر على أن المراد الأمير جاء بذاته ، أليس كذلك ؟ تقول : [جاء زيدٌ] جاء الأمير نفسه عينه ، يؤكد بالنفس لوحدها ، ويؤكد بالعين لوحدها ، ويجمع بينهما . فيقال : جاء الأمير نفسه ، وجاء الأمير عينه ، ويؤكد ويجمع بينهما فيجب حينئذٍ تقديم النفس على العين ، فيقال : جاء الأمير نفسه على عينه . ولا يجوز أن يقال جاء الأمير عينه نفسه ، واضح ؟ يشترط في النفس والعين أن يضاف إلى ضمير مطابقٍ للمؤكد ، إن كان المؤكد مفردًا يجب أن يكون مفردًا ، إن كان مؤنثًا وجب أن يكون الضمير مؤنثًا ، أن يكون إذًا كان مؤنثًا نعم وجب أن يكون الضمير مؤنثًا تقول : جاءت هندٌ نفسها عينها ، جاء زيدٌ نفسه عينه ، هنا مفرد ومفرد ولكن الأول مذكر والثاني مؤنث ، جاء الزيدان أنفسهما ن إذا أُكِّدَ المثنى بالنفس والعين جمعت على وزن أَفْعُل فيقال : جاء الزيدان أَنْفُسُهُمَا ، يجمع على وزن أَفْعُل مضافًا إلى ضميرٍ مطابقٍ للمؤكد ، ولا يَصِح عند الجمهور - وإن سُمِعَ في البعض لا يقال : جاء الزيدان نَفْسَاهُمَا ، بتثنية النفس ، وعيناهما ، وإنما يجمعان مضافين إلى ضمير مطابق للمؤكد ، فتقول : جاء الزيدان أنفسهما أعينهما . جاء الزيدون أنفسهم أعينهم ، جاءت الهندات أنفسُهُنَّ أعينُهُنَّ ، إذً أضيف إلى ضمير مطابقٍ للمؤكد ، هذا النفس والعين .
كُلٌّ هذا يُؤَكَّد به ما يحتمل إرادة الخصوص بلفظ العموم ، جاء القوم ، القوم هذا لفظ عام يحتمل أنه [أريد به زيد] أطلق العام وأريد به الخاص (**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ**) [آل عمران : 173] ، (**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُواْ**) [البقرة : 34] (**فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ**) [ص : 73] هنا يحتمل أن الملائكة البعض من إطلاق الكل وإرادة الجزء ، أو من إطلاق العام وإرادة الخاص ، فلمَّا أُوكد الكل حينئذٍ تعين أن يكون المراد به العام ، جاء القوم كلهم ، إذًا لا بعضه ، إذًا كل هذا يؤكد به برفع احتمالٍ إرادة الخصوص بلفظ العموم .

كِلا وكِلتا يُؤكد بهما المثنى ، جاء الزيدان كلاهما ، جاءت الهندان كلتاهما . إذًا أكد به المثنى بشرط إضافتهما إلى ضميرٍ عائدٍ على المؤكد مطابقٍ له .
هذه جملة ما يحتمل الألفاظ الذي يؤكد بها معنى : (النفس ، والعين ، وكل ، وكلا ، وكلتا) .
(**وَذَاكَ تَوْكِيْدٌ**) إذًا إذا أؤكِّدَ بالنفس والعين المرفوع رفع ، فإذا قيل : جاء زيدٌ نفسه عينه ، نفسه هذا توكيدٌ مرفوع ، لماذا ؟ لأن المؤكد مرفوع . رأيت زيدًا نَفْسَهُ عَيْنَهُ ، بالنصب ، نصبت لماذا ؟ (**إِذْ كُلُّ تَابِعٍ فَكَالْمَتْبُوعِ**) لأن المتبوع الذي هو المؤكد منصوب فنصبت المؤكد . أيضًا تقول : مررت بالقوم كلِّهم . كسرت كلها هنا جَرَرَتْ لماذا ؟ لأن المؤكَّد مجرور .
(**وَنَعْتٌ**) هذا هو النوع الثاني من التوابع ، وهو التابع المشتق المؤول به المباين للفظ متبوعه . التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه ، التابع هذا جنس يشمل التوابع الخمسة ، المشتق أو المؤول به ، المشتق هذا أخرج سائر التوابع ، أخرج التوكيد لماذا ؟ لأنه جامد
جاء زيدٌ نفسه ، نفْسه هذا جامد وليس بمشتق ، ما معنى المشتق أولاً ؟

...
ما معنى المشتق ؟

...
يؤخذ من غيره ، ضابطه ؟
ما دل على ذاتٍ ومعنى ، قائل هذا اسم فاعل ، قابل هذا اسم فاعل ، دل على ذاتٍ ومعنى ، اسم المفعول يدل على ذاتٍ ومعنى ، اسم الفاعل يدل على ذاتٍ ومعنى ، المقصود بالمعنى الحدث وأن الحدث قد قام به ، واسم المفعول يدل على ذاتٍ وحدث وأن الحدث قد وقع عليه ، ضارب ومضروب اتصفا بالضرب لكن الأول

...
أوقع الضرب ، والثاني أُوقِعَ عليه الضرب . إذًا ذاتٍ متصفة بحدثٍ وهو

...
الضرب ، والثاني ذات أيضًا متصفة بحدثً وهو الضرب ، والفرق بينهما أن اسم الفاعل أوقع على غيره أو قام به ، والثاني الذي هو اسم المفعول أوقع عليه الضرب .
إذًا ما دل على ذاتٍ وحدثٍ نقول : هذا مشتق ، مثاله اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعال التفضيل ، هذه كلها من المشتقات ، وكلها يصلح أن تكون نعتًا .
قوله : (المشتق) . أخرج التوكيد الجامد لأن ألفاظ التوكيد كما سبق ليست مشتقة : (النفس ، والعين ، وكل ، وكلا ، وكلتا) ليست مشتقة ، كذلك أخرج البدل جاء أبو عبد الله عُمَر ، أقسم بالله أبو حفص عُمَر . عُمَرُ هذا بدل أو عطف بيان وهو جامد وليس مشتقًا .
كذلك أخرج العطف عطف النسق جاء زيدٌ وعمرٌو ، عمروٌ هذا معطوفٌ على زيد وهو جامد .
إذًا قوله : (المشتق). أو (يؤول به) لأن النعت كما يكون مشتقًا يكون مؤولاً بالمشتق - كما سيأتي - .
(المباين لمتبوعه) هذا بقي نوعٌ واحد وهو من التوكيد اللفظي مما قد يكون مشتقًا ، إذا قلت : جاء زيدٌ العالِمُ ، جاء فعلٌ ماضٍ ، وزيدٌ فاعل ، العالِمُ نعت أو صفة [هما أي واحد] ، نعت ، ونعت المرفوع مرفوع ، تبعه في الرفع علامة رفع ضمةٍ ظاهرة على آخره ، لو أدرت أن تؤكد لفظ العالم توكيدًا لفظيًا ماذا تقول ؟

....
جاء زيدٌ العالِمُ العالِمُ ، [العالم الأولى] العالم الثانية توكيد لفظي هل هو مشتق أم لا ؟

..
مشتق ، والنعت لا يكون إلا مشتقًا ، وما عدا النعت لا يكون مشتقًا ، لكن الفرق بين العالِمُ الأولى والعالِمُ الثانية أن المشتق الذي يقع نعتًا مباينٌ يعني : مخالف للفظ متبوعه ، جاء زيدٌ العالِمُ ، هل مادة زيد هي مادة عَلِمَ ؟ لا ، إذًا هو مباين يعني مخالف ، أخرج ما إذا كان موافقًا لمتبوعه وكلاهما مشتقان ، مثل التوكيد اللفظي إذا وقع مؤكدًا لمشتق ، إذًا المباين للفظ متبوعه ، أخرجنا المشتق الذي يكون توكيدًا لفظيًا لمشتقٍ آخر ، والعبرة في المشتق الذي يكون نعتًا أن يكون مخالفًا للمتبوع ، فإذا وقع موافقًا فليس نعتًا ، لأن النعت محصورٌ في المشتق لا يكون النعت إلا

مشتقًا ، أو ما هو في قوة المشتق ، فإذا جاء تركيبه مثل هذا جاء زيدٌ العالم العلم ، العالم الثانية تقول : العالم هذه توكيدٌ لفظي متبوعه لفظ العالم ، إذًا اتحدا في اللفظ و (**التَّابِعُ**) الذي هو نعت مع متبوعه لا يتحدان لفظًا .

إذًا حد النعت هو تابعٌ مشتقٌ أو مؤولٌ به مبيانٌ للفظ متبوعه .

النعت نوعان عندهم :

نعت حقيقيّ .

ونعت سببيّ .

النعت الحقيقي عرفنا أنه لا يكون إلا مشتقًا ، فحينئذٍ المشتق يرفع فاعلاً ، إذا وقع اسم فاعل يرفع فاعلاً ، الفاعل إن كان ضميرًا مستترًا فهو النعت الحقيقي ، وإن كان اسمًا ظاهرًا فهو نعتٌ سببي . جاء زيدٌ العالم ، تقول : العالم هذا اسم فاعل ورفع فاعلاً مستترًا يعود على زيد ، نقول : هذا نعتٌ حقيقي وليس نعتًا سببيًا ، لماذا ؟ لأنه رفع فاعلاً مستترًا ، هذا يُشترط فيه أن يكون موافقًا لمتبوعه في أربعة من عشرٍ ، لأن الاسم السابق :

- يُنظر إليه بحسب الإعراب فإمّا يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا ، هذه ثلاث .
- وينظر إليه بحسب الإفراد والتثنية والجمع هذه ثلاث ، صارت ستًا .
- وينظر بحس التنكير والتعريف هذه ثمان .
- وينظر إليه بحسب التأنيث والتذكير ، هذه حالتان صارت عشرة .

لا يمكن أن يكون مرفوعًا ومنصوبًا في وقتٍ واحد ، إذًا لا بد له من واحدٍ من الثلاثة بحسب الإعراب رفع نصب جر ، هل يمكن أن يتبع متبوعه في اثنين من ثلاثة هذه ؟ لا ، إذًا واحد من ثلاثة ، إما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا .

في الإفراد والتثنية والجمع لا بد أن يشتمل على واحدٍ منها ، ولا يجتمع اثنان ، إذًا هذه واحدٌ من ثلاثة ، تذكير تأنيث لا يمكن أن يكون اللفظ مذكرًا مؤنثًا في آنٍ واحدة لا بد أن يكون مذكرًا أو مؤنثًا ، ماذا بقي ؟

....

التعريف والتنكير ، لا بد أن يكون واحدًا منها .

إذًا هذه عشرة ، ونأخذ من كل واحدً من كل ثلاثة أو اثنين واحدًا فصارت أربعة من عشرة . جاء زيدٌ العالم ، العالم هذا معرفة وزيد معرفة ، زيدٌ مفرد والعالم مفرد ، زيدٌ مرفوع والعالم مرفوع ، زيدٌ مذكر والعالم مذكر . جاءت هندٌ العالمة خالف في أي شيء ؟ في التذكير والتأنيث ، مررت برجلٍ عالمٍ ، خالف في الجرِّ والتنكير . قال : مررت برجلين عالِمَيْنِ .

....

التثنية مع الجر ، مررت برجلين عالِمَيْنِ ، مررت برجالٍ عالِمِين ، عالِمِين بالجمع ، لأن المتبوع مجموع لأن المتبوع جمع .

إذًا يوافقه في أربعةٍ من عشرة في الإفراد إذا كان المتبوع مفردًا وجب أن يكون التابع مفردًا ، إذا كان مثنًى وجب أن يكون مثنى ،

وإذا كان جمعًا وجب أن يكون جمعًا ، وكذلك في الإعراب ، وكذلك في [التنكير والتذكير][35] وفي التذكير والتأنيث والتعريف والتنكير .

إذًا هذه أربعة من عشرة فيما إذا كان النعت حقيقيًا ، إذا كان النعت سببيًا نقول : يلزم الإفراد . إذًا له حالة واحدة من الإفراد والتثنية والجمع . يعني : لا يكون مثنًى ولا يكون مجموعًا بل يجب أن يكون مفردًا فيما إذا رفع فاعلاً ظاهرًا ، هذه واحدة . ويجب أن يُراعى التذكير والتأنيث بحسب [المتبوع] [36] لا بحسب التابع [المتبوع] ، يجب أن يراعى التذكير والتأنيث بحسب الفاعل الذي هو مرفوعه لا بحسب المتبوع ، فيبقى له للمتبوع اثنان من خمسة الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، هذه واحدة من ثلاثة .

...

التذكير والتأنيث هذا حسب ما بعده .

---

(35) سبق .

(36) كذا الصواب كما جاء بعده .

التعريف والتنكير لأن التعريف والتنكير يجب إذا كان المتبوع نكرة وجب أن يكون التابع نكرة سواءٌ كانت سببيًّا أم حقيقيًّا . [وإذا كان مؤنثًا وإذا كان مذكرًا وجب أن يكون مذكرًا ، وإذا كان مؤنثًا] عفوًا . وإذا كان معرفةً وجب أن يكون معرفةً ، وإذا كان نكرةً وجب أن يكون نكرة . تقول : مررت برجلٍ قائمٍ أبوه . مررت برجلٍ قائمٍ أبوه ، رجلٌ قائمٍ ، قَائم هذا نعت لرجلٍ تبعه في التذكير ، وتبعه في الجر ، قائم وجب أنَ يلتزم الإفراد ، وما بعده إن كان مذكرًا ذُكِّرَ ، وإن كان مؤنثًا أُنِّثَ . ولذلك إذا كان الفاعل مؤنثًا نقول : مررت برجلٍ قائمةٍ أمه ، مررت برجلٍ قائمةٍ هنا هل وافقه في التنكير والتعريف ؟ نعم وافقه في التنكير والتعريف ، هل وافقه في العمل الإعراب ؟ نعم لأن ما قبله مجرور فهو مجرور ، ألتزم الإفراد ثم الفاعل برجل قائمةٍ أمه ، أمه هذا فاعلٍ لقام اسم فاعل فيرفع فاعلاً ظاهرًا ، قائمةٍ أمه ، أمه هذا مذكر أو مؤنث ؟ مؤنث فوجب أن يؤنث له ماذا ؟

...

اسم الفاعل ، لماذا ؟ لأن اسم الفاعل بمعنى الفعل ، والفعل - كما سبق بالأمس - إذا كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًّا وليس نِعْمَ وبِئْسَ العامل ولا يفصل بينهما وجب التأنيث ، فحينئذٍ يجب أن يقال : مررت برجلٍ قائمةٍ أمه . مررت برجلين قائمةٍ أمهما ، برجلين قائمةٍ يلزم الإفراد ، مررت برجالٍ قائمةٍ أمهم ، يلزم الإفراد ، لذلك جاء (**رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا**) [النساء : 73] (**الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ**) لماذا ؟ ذُكِّرَ (**الظَّالِمِ**) و (**الْقَرْيَةِ**) مؤنث لأن الفاعل مذكر ، وحينئذٍ يجب فيما إذا كان النعت سببيًّا أن يكون باعتبار التذكير والتأنيث لِما بعده لا لما قبله .

إذًا القاعدة إذا كان النعت حقيقيًّا وافق متبوعه في أربعةٍ من عشرة السابقة الذكر ، وإذا كان سببيًا نقول : وافقه في اثنين من خمسة ويلزم الإفراد ولو كان المسبوق مثنًى أو مجموعة ، مررت برجالٍ قائمين أبوهم أو أباهم ، مررت برجلين قائمين لوم الإفراد ، والتذكير والتأنيث يُنظر إلى الفاعل ، هذا فيما إذا كان النعت حقيقيًّا ، وهذا أهم ما يذكر في هذا الباب .

(**وَذَاكَ تَوْكِيْدٌ وَنَعْتٌ وَبَدَلْ**) الشاهد أنه قال : رأيت الرجل العالم ، ومررت بالرجل العالم ، وجاء الرجل العالم ، تبعه رفعًا ، ونصبًا ، وجرًا ، (**وَبَدَلْ**)

البدل تابعٌ مقصودٌ بالحكم بلا واسطة ....

البدل العوض في اللغة ، وفي الاصطلاح تابعٌ مقصودٌ بالحكم بلا واسطة ، تابعٌ هذا جنس يشمل جميع التوابع ، مقصودٌ بالحكم أخرج البقية بقية التوابع ، لماذا ؟ لأنه ليست مقصودة بالحكم ، (**فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ**) [ص : 73] (**كُلُّهُمْ**) هذا ليس مقصودًا بالإسناد ، وإنما جيء به تتميمًا ، لذلك هو من الفضلات جاء الرجل زيدٌ العالم ، العالم ليس مقصودًا بالحكم إنما جيء به نعت لإزالة ، النعت إما أن يكون موضحًا أو مخصصًا تركناه في #... 28.08 ، موضحًا في المعارف ، مخصصًا في النكرات ، جاء زيدٌ العالم جاء موضحًا لأنه للمعرفة ، مررت برجلٍ عالمٍ مخصص ، فالفرق بين التوضيح والتخصيص أن يقال التوضيح رفعٌ للاشتراك بالكلية ، جاء زيدٌ يحتمل العالمَ والجاهل ، زيد يطلق على اسم جاء زيد إذا قلت العالم إذًا لا احتمال ، مررت برجلٍ ساجدٍ قلل الاشتراك ، التخصيص تقليلٌ للاشتراك ، والتوضيح رفعٌ للاشتراك بالكلية .

(**وَبَدَلْ**) تابعٍ مقصودٍ للحكم بلا واسطة هذا أخرج عطف النسق لأنه مقصودٌ بالحكم لكنه بواسطة حرف العطف ، جاء زيدٌ وعمرٌو إثبات المجيء لزيد وإثبات المجيء لعمرو كلاهما أحدثا المجيء ، إذًا هما مقصودان بالحكم معًا ولكن بواسطة وهو حرف ماذا ؟ حرف العطف .

البدل أربعة أنواع : بدل كلٍّ من كلّ ، وبدل بعضٍ من بعض ، وبدل بعضٌ من كلّ ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط ، بدل كلٍّ من كل هذه يغلطون من يقول بدل الكل للكل بال لما سبق أن كل ملازمة للإضافة وما كان مضافًا لا يصح دخول أل عليه إلا بشرطه وهو أن يكون وصفًا في قوة الفعل .

وإن يشابه اسم المضاف يفعل وصفًا من تنكيره لا يعزل

إذًا بدل كل من كل وهو عن ما يكون الثاني فيه عين الأول ، أن يكون الثاني عين الأول ، (**مَفَازاً * حَدَائِقَ**) [النبأ : 31 ، 32] (**حَدَائِقَ**) هي المفاز ، الثاني عين الأول جاء زيدٌ أبو عبد الله ، أبو عبد الله هذا بدل كل من كل لأن أبو عبد الله كنية هو مسماه زيد ، وزيد كنيته أيضًا أبو عبد الله .

بعض من كل أن يكون التالي جزءًا من الأول ، العلاقة بين البدل والمبدل منه الجنسية ، والعلاقة في الأول الكلية ، هكذا يقال ، كل من كل العلاقة بينهما الكليّة بعض من كل هذه العلاقة جزئية ، يعني الثاني جزءٌ من الأول ، أكلتُ الرغيف نصفه . النصف هذا جنسٌ وبعضٌ من الرغيف ، أليس كذلك ؟

بدل الاشتمال أن يكون بين الأول والثاني علاقة ملامسةٌ بغير الكلية والجزئية ، أجبني زيدٌ علمُهُ ، علم زيد ليس كل زيد وليس بعضه وإنما هو صفةٌ لزيد ، العلاقة بينهما غير الكلية والجزئية ، يعني : مثل الحرف مع الاسم والفعل ما لا يقبل علامة الاسم ولا الفعل فهو حرف ، ما لا تكون علاقة كلية أو جزئية فهو بدل اشتمال .

بدل الغلط هذا واضح أن يكون المقصود الثاني لا الأول جاء زيدٌ عمرو . أنت تريد أن تقول : جاء عمرو فأخطأت فقلت : جاء زيد هذا يسمى

...

بدل الغلط . ومحله اللسان .

وَذَاكَ تَوْكِيْدٌ وَنَعْتٌ وَبَدَلْ   وَالرَّابِعُ العَطْفُ بِقِسْمَيْهِ حَصَلْ

(**وَالرَّابِعُ العَطْفُ بِقِسْمَيْهِ**) يعني : قسمي العطف وهو عطف البيان وعطف النسق . (**حَصَلْ**) يعني : التقسيم .

عطف البيان حده عندهم : تابعٌ موضحٌ أو مخصصٌ جامد غير مؤول . تابعٌ هذا جنس يشمل التوابع الخمسة .

موضحٌ أو مخصصٌ أخرج التوكيد وعطف النسق والبدل لأنها ليست موضحة ولا مخصصة ، وبقي معنى ماذا ؟

...

النعت ، لأن النعت يأتي موضحًا ومخصصًا ، وعطف البيان يأتي موضحًا ومخصصًا والفرق بينهما أن النعت مشتقٌ ، وعطف البيان جامد ، ولذلك قال : جامد غيره مؤول .

إذًا جامد أخرج النعت المشتق ، غير المؤول أخرج النعت الجامد المؤول بالمشتق .

المؤول بالمشتق هذا ما كان في اللفظ جامدًا وفي المعنى معنى المشتق ، جاء زيدٌ هذا ، هذا المقصود به المشار إليه ، كأنك قلت : جاء زيدٌ المشار . والمشار هذا اسم مفعول ، إذًا هو في قوة المشتق هو في اللفظ جامد ولكنه في المعنى مشتق ، تقول : جاء زيدٌ [أو نعم] جاء زيدٌ ذو الفضل يعني : صاحب الفضل ، ذو في لفظه جامد ، ولكنه في المعنى صاحب وصاحب هذا مشتقٌ .

ثم مثّل لهذه الأربعة قال : (**كَأَظْهَرَ الدِّيْنَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ**) . (**أَبُو حَفْصٍ**) هذا فاعل و (**دِيْنَ**) هذا مفعولٌ به مقدم ، (**عُمَرْ**) إيش إعرابه ؟

...

بدل أو عطف بيان ، يجوز إعرابه بدل أو عطف بيان ، كل ما جاز إعرابه بدل يجوز إعرابه عطف بيان ، والعكس .

(**وَجَادَ عُثْمَانُ الشَّهِيْدُ الْمُشْتَهِرْ**) ، (**عُثْمَانُ**) هذا فاعل (**جَادَ**) ، (**الشَّهِيْدُ**)

...

نعم (**الشَّهِيْدُ**) فعيل (**وَالْخُلَفَاءُ كُلُّهُمْ كِرَامُ**)

...

(**كُلُّهُمْ**) توكيد ، توكيد المرفوع مرفوع (**صِدِّيْقُنَا**)

...

بدل معرفة ، أي المبدل منه (**الْخُلَفَاءُ**) ، (**الْخُلَفَاءُ**) يشمل الصديق رضي الله عنه وغيره .

(**وَالْحَيْدَرُ الْهُمَامُ**) ، (**الْهُمَامُ**) يعني : السيد الشجاع السخي ، (**الْحَيْدَرُ**) (**صِدِّيْقُنَا وَالْحَيْدَرُ**) من الحيدر ؟

....
من أي أنواع البدل من أي أنواعه التابع ؟ عطف بحرف بواو العطف ، عطف النسق هو التابع المقصود بالحكم ولكن بواسطة يعني : تابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف العشرة : (الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وأو ، ولا ، وحتى ، ولا.. ، وإما ، هذه على رأي ابن آجروم أن (إما) تكون حرف عطف ، وهذه لها معانٍ منها ما أخذ بالتصنيف ، وبعضها يُذْكَر في كتب النحاة . وتقول : جاء زيدٌ وعمرٌو ، رأيت زيدًا وعمرًا ، مررت بزيدٍ وعمروٍ . جاء زيدٌ وعمرٌو ، زيد هذا فاعل والواو حرف عطف وعمرو هذا معطوف على المرفوع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على .. ، رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا ، مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو يقال فيهما ما قيل في أخيه .

(**بَابُ الْمَنْصُوبَاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ**) إذًا أنهى المرفوعات السبعة ، وشرع في باب المنصوبات من الأسماء بعد أن ذكر المنصوبات من الأفعال ، وهو الفعل المضارع وأدوات النصب .

وَالنَّصْبُ فِي الأَسْمَاءِ لِلمَفْعُولِ بِهْ   كَاسْتَبِقِ الْخَيْرَ وَذَا الْعِلْمِ اقْتَفِهْ

(**وَالنَّصْبُ فِي الأَسْمَاءِ لِلمَفْعُولِ بِهْ**) المفعول به يعني : الذي فُعِلَ به الفعل ، المفعول به الضمير هنا يعود على (أل) المفعول (أل) الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول هذه ما نوعها ؟ (أل) الموصولة .

وصفة صريحة صلة أل   وكونها بمعرب الأفعال قل

هذا على رأي ابن مالك رحمه الله أن أل الداخلة على الصفة الصريحة ليست خاصة بالاسم بل تدخل على الاسم وعلى الفعل .

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى

يعني : الذي ترضى . دخلت على الفعل المضارع ، والمفعول مفعول هذا اسم مفعول من فَعَلَ ، به يعني : الذي فُعِلَ الفعل به . أو الذي فُعِلَ به الفعل ، فالضمير يعود على أل هذا قبل جعله علمًا ، ثم بعد جعله علمًا صار كالدال من زيد . إذًا الضمير لا مرجع له بعد العلمية ، وإنما البحث فيه قبل العلمية .
المفعول به عندهم ما وقع عليه فعل الفاعل ، ضَرَبْتُ زَيْدًا ، أو ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، عمرًا هذا محل لوقوع الحدث الذي هو الضرب ، ما وقع عليه فعل الفاعل ، ضَرَبْتُ زَيْدًا هذا لا إشكال في ضَرَبْتُ زَيْدًا ، لكن لو قيل : مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا ، لا تَضْرِبْ زَيْدًا . أين وقع ؟ إذا قيل : [ما] (37) ، ضَرَبْتُ زَيْدًا واضح ، أن زيدًا محلاً لوقوع الضرب ، لكن مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا ، زيدًا مفعول به ، كيف نقول : ما وقع عليه فعل الفاعل ؟ قالوا : هذا اصطلاح ، والمراد أنه ما لا يعقل أو ما لا يتأصل إلا بارتباطه به من جهة المعنى . يعني إذا قيل : مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا . لا يتصور النفي نفي الضرب عن زيد إلا بعد تصور وقوع الضرب على زيد ، ولذلك لا يصح أن تنفى الصفة على ما لا يقبلها ، وذلك لا يقال الجدار لا يعلو ، الجدار لا يموت ، لا ينفع لماذا ؟ لأنه ليس قابلاً للعمل . وإذا قيل : مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا ، هذا ما يتصور النفي إلا بعد أن يتصور أن زيد محلاً لوقوع الضرب ، إذًا هناك ارتباط معنى وإلا لم يصح النفي ، لا تنطق صفة التي هي الحدث مثلاً في هذا التركيب لا تنفى عن محل إلا إذا كان قابلاً لها ، فدل على أن المقابل لهذا وقع عليه . إذًا هو مفعول به ولو من جهة الاصطلاح ، لأن هذا من باب تعميم الاصطلاح فقط .

وَالنَّصْبُ فِي الأَسْمَاءِ لِلمَفْعُولِ بِهْ   كَاسْتَبِقِ الْخَيْرَ ....

---

(37) سبق .

كقولك : استبق الخيرات . استبق هذا إيش إعرابه ؟

....

فعل أمر ، والفاعل هنا هو ؟ ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت ، الخير مفعول به منصوب بالسبب وهذا يعني : عامل المفعول به قد يكون فعلاً كما مثل هنا ، وقد يكون وصف **(إِنَّ اللَّهَ بَالِغٌ أَمْرَهُ)** على قراءة من نون **(إِنَّ اللَّهَ بَالِغٌ أَمْرَهُ)** أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا . زيدًا هذا مفعول به والعامل فيه ضارب وهو وصف ، كذلك يكون اسم فعل **(عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ)** [المائدة : 105] وقد يكون بالمصدر **(وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)** الناس هذا مفعول به والعامل فيه دفع ، **(وَذَا الْعِلْمِ اقْتَفِهْ)** ذا العلم .

....

(وَذَا الْعِلْمِ اقْتَفِهْ) هذا من باب الاشتغال ، ذا هذا اسم إشارة ، أو تقول : لك ، يعني لك أن تجعله اسم إشارة ، ولك أن تجعله بمعنى الذي يحتمل ، صاحب العلم **(اقْتَفِهْ)** أو ذا العلم **(اقْتَفِهْ)** يعني اتبع العلم بالعمل ، ذا إما أن يكون اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به لعامل محذوف وجوبًا ، **(اقْتَفِهْ)** اقتفه ذا العلم ، وإما أن يكون اسمًا من الأسماء الستة بمعنى صاحب العلم . **(اقْتَفِهْ)** هذا إيش إعرابه ؟

....

فعل أمر مبني على حذف حرف العلة ، اقتفي ، حُذف حرف العلة ، والفاعل أنت ، والهاء مفعول به في محل نصب مفعول به . إذًا مَثَّل للمفعول وهو مبني ، ومَثَّل للمفعول وهو معرب .

ومصدرٌ ونائبٌ **(وَمَصْدَرٍ)** في الجر أفضل يعني والنقل في الأسماء للمفعول به **(وَمَصْدَرٍ)** المصدر عندهم الاسم الجاري على الحدث . الحَدث فعل الفاعل ، اسمه ما يطلق عليه هو المصدر ، الجلوس اللفظ الذي تنطق به ويجري به اللسان هذا مصدر ، ما يقع عليه اللفظ هو الحدث ، هذا تمييز يحتاج إلى تأمل . الجلوس اسم ، ما مسماه ؟ نفس الهيئة أنت الآن تقول : أنا جالس . أليس كذلك ؟ فعلك هذا الهيئة اسمها جلوس ، وفرق بين الاسم والمسمى ، الاسم اسم الحدث هذا يسمى مصدر ، جلوس مصدر ، لماذا ؟ اسم مسماه الحدث ، نفس الحدث الذي تراه الحدث لا يمكن التلفظ به وإنما تتلفظ باسمه ، والذي تراه بعينيك هو المسمّى هو الحدث اسمه الجلوس تحتاج إلى تأمل ، المصدر هذا هو الأصل في الاشتقاق كما سبق .

والمَصدرُ الأصلُ وأيُّ أصلِ ومنهُ يا صَاحِ اشتقاقُ الفعلِ

عند البصريين وهو صواب أن المصدر هو الأصل في اشتقاق سائر المشتقات ، وهذا المصدر قد ينصب على المفعولية المطلقة ولكن بضابط ، لذلك يحد لأن المراد بالمصدر هنا ، يبوب النحاة المصدر مرادهم به المفعول المطلق ، لم سُمِّيَ (مطلق) ؟

....

[نعم ، هو الأصل صحيح أحسنت] هذا أصل في المفاعيل ، لكن لم سُمِّيَ المطلق ، مطلق مقابل للأصوليون .

.....

بلا قيد ، لأن المفعول قد يقيد ، مفعول به ، مفعول لأجله له ، مفعول فيه ، مفعول معه . لكن هذا يقال فيه : مفعول مطلق بدون قيد حرف جر . ولذلك هو الأصل في المفاعيل .

المفعول المطلق هو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه . المصدر واضح أن المفعول المطلق لا يكون إلا مفعول .

وأيضًا مثلهن .... في قولهم : ضربت زيد ضربًا

إذًا المصدر المفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا ، والمصدر هو الاسم الجاري عن الحدث ، الذي سلط عليه عامل من لفظه يعني : حروفه وحروف العامل متحدة ، ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا ، ضَربًا هذا مصدر سلط عليه عامل وهو ضرب هل اتحدا في اللفظ ؟ نعم اتحدا في اللفظ ، فنقول : هذا مفعول مطلق ، أو من معناه وهذا فيه نزاع ابن هشام أثبته أن يختلفا في اللفظ والمعنى واحد أو متقارب ، قعدت جلوسًا ووقفتُ قيامًا ، قعدت جلوسًا ، الجلوس هو

القعود بالمعنى وإن فرق بينهما بعض اللغويين ، قعدت جلوسًا جُلوسًا هذا مصدر ، سُلِّطَ عليه عامل ، هل هُو من لفظه ومعناه أو من معناه دون لفظه ؟

من معناه دون لفظه ، فنقول : هذا مفعول مطلق عند بعض النحاة ومنهم ابن هشام رحمه الله تعالى .

المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه ، كلامك كلامٌ حسن . كلامك الأول هذا مصدر أو لا ؟ كلام مصدر مرفوع أو منصوب ؟ مرفوع ، ما العامل فيه ؟ الابتداء [أحسنت]

ورفعوا مبتدأً بالابتدا

والابتداء عامل معنوي . إذًا كلامك سُلط عليه عامل لكن ليس من لفظه ولا من معناه ، فلا نقول : كلامك هذا ماذا ؟ لا نقول : مفعول مطلق . كلامك كلام حسن ، كلام الثاني إيش إعرابها ؟ خبر ما العامل فيه ؟ .

ورفعوا مبتدأً بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا

إذًا الخبر مرفوع بالمبتدأ ، وافقهم في اللفظ أم لا ؟

وافقهم ، لماذا لا نقول : هو مفعول مطلق ؟ مثل ضربت زيد ؟

نعم هو مصدر وهذا مصدر لا إشكال وافقه في لفظه ، العامل في المفعول المطلق إما أن يكون فعل ، مصدر # .... 47.10 ما الحد ؟ ما حد المفعول المطلق ؟

....

الفضلة [أحسنت] ، والخبر عمدة ، إذًا قوله : المصدر الفضلة . أخرج فيما إذا علق عليه عامله من لفظه وهو عمدة وليس فضلةً . العامل في المفعول المطلق قد يكون فعلاً كما تقول : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا . ضربًا هذا مفعول مطلق ، وقد يكون مصدرًا (**فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاء مَّوْفُوراً**) [الإسراء : 63] (**جَزَآؤُكُمْ جَزَاء**) جزاءً هذا مفعول مطلق ، العامل فيه جزاؤكم وهو مصدر ، وقد يعمل فيه اسم الفاعل (**وَالصَّافَّاتِ صَفّاً**) [الصافات : 1] صفًّا هذا مفعول مطلق والعامل في الصافات وهو جمع صافٍّ وهو اسم فاعل لذا قال ابن مالك :

بمثله أو فعل أو وصف نصب

بمثله يعني بمصدر (**فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاء مَّوْفُوراً**) بمثله أو وصف أو فعل ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا ، أو وصف

وكونه أصلاً لهذين انتخب

يعني : للفعل والوصف .

ينقسم ثلاثة أقسام المفعول المطلق يعني : يجاء بالمفعول المطلق بواحد من ثلاثة أمور : - إما توكيدًا لعامله .

- وإما نوعًا لهيئة صدور عامله .
- وإما مبينًا لعدد مرات عامله .

ثلاثة أنواع ، توكيدًا ، أو نوعًا مبين ، أو عدد .

توكيد فيما إذا لم يلحقه وصف أو إضافة ، ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا ، ضربًا هكذا هذا نقول : مؤكد لعامله ، لماذا ؟ لأنه أكد لحدث عامله اتحدا ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا ولذلك بالإجماع لا يجوز أن يثنى ولا أن يجمع ، ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا ، ضربًا هذا مؤكد لعامله لا يُثنى ولا يُجمع ، لماذا ؟ لأنه قائم مقام الفعل ، ضَرَبْتُ زَيْدًا ضربت كأنه هكذا قيل ، ضَرَبْتُ زَيْدًا ضربت ، وضربت لا يجوز تثنيته ولا جمعه وكذلك ما قام مقامه .

المبين للنوع هذا فيما إذا وُضِعَ له اسم خاص به ، رجع زيد القهقرى ، القهقرى هذا مفعول مطلق وهو اسم خاص لهيئة معينة ، لأن الرجوع يختلف قد يكون قهقرةً وقد يكون غير ذلك . فلما قيل القهقرة وهو نوع خاص بَيَّنَ هذا المصدر ماذا ؟ بين هيئة صدور الفعل الذي هو عامل في القهقرة ، قد يكون بصفة ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا ، إذا وصفته صار مبينًا للنوع ، ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ الأَمِيرِ هذا أضفته ، صار مبنيًا للنوع . إذا دخلت عليه أل للعهد العهدية ضَرَبْتُ زَيْدًا الضرب ، الذي تعرفه أنت يعني : الضرب الشديد أو الخفيف أو ما بينك وبين المعهود أو المخاطب ، ضَرَبْتُ زَيْدًا الضرب . إذًا تبيين أو المبين للنوع يكون لواحد من أربعة أمور :

- إما أن يوضع اسم خاص به ، رجع زيد القهقرى .

- وإما أن يوصف يعني ينعت ، ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا ، فرق بين ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا لوحدها وضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا .

الأول : مؤكد لعامله لأنه لم يوصف ولم يضف .

والثاني : وصف صار مبينًا للعمل .

الثالث : أن يضاف ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ الأمير ، ضرب الأمير هذا مبين لهيئة صدور الفعل .

الرابع : أن تدخل عليه أل التي تكون للعهد ويكون هناك معهود بين المتكلم والمخاطب .

(وَمَصْدَرٍ وَنَائِبِ) يحذف للمفعول المطلق وينوب عنه ما يدل عليه ، من ما ينيب عن المفعول كل وبعض المضافين إلى المصدر . **(فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ)** [النساء : 129] **(كُلَّ)** نقول : هذا نائب عن المفعول المطلق ، **(وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ)** [الحاقة : 44] نقول : هذا **(بَعْضَ)** منصوب على المفعولية المطلقة لأنه نائب عنه ، كذلك العدد **(فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)** [النور : 4] **(ثَمَانِينَ)** هذا نقول : نائب عن المفعول المطلق ، لماذا ؟ لأن أصل التركيب فاجلدوهم جلدًا ثمانين ، كذلك اسم الآلة ضَرَبْتُ زَيْدًا سَوْطًا ، نقول : سَوْطًا هذا نائب عن المفعول المطلق ، لأن أصله ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا بِسَوْطٍ ، حُذِفَتِ الباء فأضيف ضرب سوط فحذف المضاف إليه وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب لانتصابه . إذًا هناك محذوف .

هذا أشهر ما يذكر فيما ينوب عن المفعول المطلق ، وبعضهم يرى أن ما سُلِّطَ على عامله أو ما سُلِّطَ على المصدر وهو موافق له في المعنى دون الحروف كقعدت جلوسًا هذا مما ينوب فيه المصدر عن المفعول المطلق ، أو مما نعم المصدر عن المفعول المطلق .

(وَمَصْدَرٍ وَنَائِبٍ وَإِنْ حُذِفْ ** عَامِلُهُ) إذًا قد يحذف عامل المفعول المطلق ، تقول مثلاً .

النوع الثالث مما يأتي المفعول المطلق عليه المبين للعدد ضربت ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَتَيْنِ ، ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبَ ، ضربتين وضربات تقول : هذا مبين للعدد . قد يحذف كم ضربت زيدًا ؟ تقول : ضربتين . ضربتين ما إعرابه ؟ مفعول مطلق ، أين عامله ؟ محذوف للعمل به لأنه وقع في جواب السؤال ، كيف سرت ؟ تقول : حِسِّيسًا . يعني : سرت حِسِّيسًا . هذا مفعول مطلق ، حذف عامله ، يأتي إنسان من الحج قرينة معنوية تقول : حجًّا مبرورًا . يعني : حججت حجًا مبرورًا . حجًا مبرورًا ما إعرابه ؟ مفعول مطلق ، وعامله محذوف جوازًا ، سعيًا مشكورًا تقول : هكذا سعيًا مشكورًا . سعيت سعيًّا ، إذًا هو مفعول مطلق . لذلك قال :

.... **وَإِنْ حُذِفْ**   **عَامِلُهُ كَسِرْتُ سَيْرَ الْمُعْتَرِفْ**

سرت فعل وفاعل **(سَيْرَ الْمُعْتَرِفْ)** هذا مفعول مطلق مبين للنوع ، لِمَ بُيِّنَ للنوع ؟ وحكمنا عليه أنه مبين للنوع ؟ لأنه أضيف **(سَيْرَ الْمُعْتَرِفْ)** .

ظَرْفِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ حَيْثُ فِي   تُضْمَرُ فِيهِمَا لِكُلٍّ فَاعْرِفِ

هذا ما يُسمى بالمفعول فيه ، وحدُّه هو ما سُلِّطَ عليه عامل على معنى في من اسم زمان أو مكان مبهم . كل ظرف زمان أو ظرف مكان فهو اسم زمان أو مكان من غير عكس . لأن البعض يتوهم أن اسم الزمان هو ظرف الزمان ، وليس بالصحيح ، والبعض يتوهم أن ظرف المكان هو اسم المكان وليس بصحيح ، إنما اسم الزمان ما كان مدلوله الزمن ، اسم المكان ما كان مدلوله المكان **(إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ)** [الجمعة : 9] **(مِن يَوْمِ)** يوم هذا اسم زمان أو ظرف زمان ؟ نقول : اسم زمان لماذا ؟ لأن مدلوله الزمن وليس ظرف زمان ، لماذا ؟ لأن ظرف الزمان ما سُلِّطَ عليه عامل يعني : طلبه وجلبه عامل على معنى في الظرفية . يعني : التقدير في التركيب أن توضع ولو معنى أو يلاحظ معنى الظرفية ، وعاء ، شيء في شيء ، تقول : صمت يوم الخميس . يوم هذا اسم زمان وهو أيضًا ظرف زمان ، لماذا ؟ لأنه سُلِّطَ عليه العامل ، وهو صام على معنى في ، فصار يوم الخميس ظرفًا

لوقوع الصيام ، كأنك قلت : صمت في يوم الخميس . إذًا فرق بين أن يقال : (إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ) هذا ليس على معنى فيه وهو اسم زمان ، وليس ظرف مكان لأنه ليس على معنى فيه .
هنا مثل أمثلة قال : (كَصُمْتُ أَيَّامًا) . صمت فعل وفاعل ، أيامًا إيش نعربها ؟

....

مفعولاً فيه ، ولا نقول : مفعولاً به . وفي قوله : (أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ) . (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ) ... إلى آخره ثم قال : (أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ) . [البقرة : 183 ، 184] أيامًا إيش إعرابها ؟

....

(لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) بعض الأئمة يظن أن هذه الآية مرتبطة بما قبلها يعني في الإعراب فيقرأ (لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ) إذا قلت : (أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ) هذا إذا أردنا أن نفسر نطبق القواعد (لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (أَيَّاماً) إذا جعلت التقوى سُلِّطَت على أيام على معنى في ، ماذا يكون التركيب ، (لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) يعني : تحصل التقوى في (أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ) وبعد الأيام ليس مطالبًا بالتقوى ، هل هذا صحيح ؟ نقول : لا ، ليس هذا المراد .
مثله : (وَاتَّقُواْ يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ) [البقرة : 281] (يَوْماً) هذا اسمًا زمان لكنه ليس ظرف زمان ، لو سُلِّطَ العامل وفهمنا بفهمنا العامي أن اتقوا سلط على يومًا على معنى فيه إذًا صارت التقوى ليس مأمورًا بها في الدنيا ، (وَاتَّقُواْ يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ) إذًا اتقوا في ذلك اليوم ، أليس كذلك ؟ إذا جعلنا اتقوا يومًا ، يَومًا هذا ظرف زمان صار التركيب هكذا ، اتقوا يعني أنتم مأمورون بتحقيق التقوى في ذلك اليوم ، لكن ليس هذا المراد . المرَاد اتقوا نفس اليوم ، يومًا هذا مفعول به وليس مفعولاً فيه ، مثله (لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ) أيامًا هذا ، اختلف في إعرابه بالرغم أنه صوموا أيامًا على أنه مفعول به لفعل محذوف أو معمول للمصدر (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) [البقرة : 183] (أَيَّاماً) أيامًا هذا مفعول به ، والعامل فيه المصدر الصيام ، ولا يجوز أن يعرب مفعول فيه لفساد المعنى .
(اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) [الأنعام : 124] حيث هذا مفعول به وليس مفعولاً فيه . إذًا صمت أيامًا أي : صمت في أيام . الأيام هذه صارت ظرفًا لوقوع الصوم ، (وَقُمْتُ سَحَرَا) أي : وقع القيام في سحر (خَلْفَ الْمَقَامِ) خلف هذا ظرف مكان (كَصُمْتُ أَيَّامًا وَقُمْتُ سَحَرَا) مثالان لظرف الزمان (خَلْفَ الْمَقَامِ) يعني : في خلف المقام (عِنْدَ) هذا ظرف مكان ولكنه ملازم للنص على الظرفية ولذلك قال الحريري :

وعندَ فيها النّصبُ يَستمرُّ لكنَّها بِمِنْ فقطْ تُجَرُّ

يعني : إن خرجت عن النصب على المصدرية فهي تجر بمن خاصة ، ولذلك تسمى الشبيه أو شبه المتصرف .

ظَرْفِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ حَيْثُ فِي تُضْمَرُ فِيهِمَا ....

إذا لم تضمر فيهما فإعرابها على حسب موقعها في الجملة ، فتقول : يوم الخميس يوم مبارك . يوم الخميس هذا ظرف زمان أم اسم زمان ؟ اسم زمان هل سلط عليه معنى فيه ؟ الجواب : لا ، فنقول : يوم الخميس مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعه ضمة ظاهرة ... إلى آخره ، يوم مبارك يوم هذا اسم زمان ووقع خبرًا .

وأينما صادَفتَ في لا تُضمَرُ فارفعْ وقُلْ يومُ الخميسِ نَيِّرُ

(عِنْدَ بَيْتٍ طَهُرَا) .
نقف على هذا وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

الدرس العاشر
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وأصلي وأسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .
أما بعد :
فلا زال الحديث في ذكر منصوبات من الأسماء ، ذكرنا فيما سبق أن المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه الذي يعبر عنه بظرف الزمان وظرف المكان يسمى المفعول فيه .
ثم ربع بالحال قال :

وَالْحَالِ مِنْ مَعْرِفَةٍ مُنَكَّرَا وَفَضْلَةً وَصْفـًا كَجِئْتُ ذَاكِرَا

الحال هذه الألف منقلبة عن واو ، أصله حَوَل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا .
الحال في اللغة ما علم الإنسان من خير أو شر ، واللفظ يذكر ويؤنث يقال : حالٌ وحالةٌ .

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ فدعه وواكب أمره والليالِيَ

إذا أعجبتك الدهر حالٌ من امرئ ، فيقال : حالة بالتاء على حالة .
لو أن في القوم حاكم على ..... # 1.08
إذًا على حالة ، وإذا قيل : حال بفتح التاء يجوز فيه الصفة والضمير ، التأنيث والتذكير تقول : حال حسنة ، وحال حسن . يجوز فيه الوجهان ، أما بالتأنيث فلا إشكال فيه تقول : حالة حسنة ، أما حال بدون تأنيث بدون تاء يجوز فيه اللفظ أنواع اللفظ تقول : حالٌ حسنٌ ، ويجوز أن يقال : حالةٌ حسنةٌ بالتأنيث .
الحال في الاصطلاح عندهم وصف فضلة يقع في جواب كيف

الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردًا أذهب

قال ابن مالك هكذا .
وصفٌ المراد بالوصف هنا ما دل على ذات وحدث كما سبق ، رده اسم الفاعل ، اسم المفعول ، والصفة المشبهة ، دائمًا المشتقات هي اسم فاعل لأنها تدل على ذات ومعنى ، صائم ، عالم ، ضاحك ، تقول : هذه تدل على ذات متصفة بحدث . كل ما دل على ذات وحدث فهو وصف .
إذًا الحال في الأصل لا تكون جامدةً إلا إذا أُوِّلت بالمستقبل كما قلنا في باب النعت :
تابع مشتق أو مؤول به
يعني : في اللفظ هو جامد ، لكنه في المعنى يؤول بالمشتق . كذلك هنا حال الأصل فيها أنها تكون مشتقة ، ويجوز أن تكون جامدةً في اللفظ ولكنها تؤول في المعنى بالمشتق . (**وَفَضْلَةً**) المقصود بالفضلة هنا ما يقع بعد تمام الجملة ، إذا استوفت الجملة الفعل والفاعل نقول : تأتي الفضلات . المنصوبات كلها فضلات هذا الأصل فيها إلا ما كان أصله عمدة كخبر كان واسم إن ، خبر كان نقول : هذا كان زيدٌ قائمًا ، قَائمًا هذا لا تقول : إنه فضلة . وإن كان منصوبًا ، لماذا ؟ لأنه في الأصل هو خبر إذًا هو عمدة ، كذلك إنَّ زَيْدًا قَائم ، زيدًا هذا أصله مبتدأ إذًا هو منصوب . فنقول : [الفضلات] [38] المنصوبات فضلات إلا ما كان أصلها عمدةً كخبر كان واسم إن . نقول : الفضلة هنا ما

---

(38) سبق .

يقع بعد تمام الجملة ، هذا فيه رد لما قبله ، شاع حتى على ألسنة النحاة أن الفضل ما يُستغنى عنه ، وهذا ليس بصحيح ، ليس الفضلة ما يستغنى عنه ، بل الفضلة ما يقع بعد تمام الجملة ، يعني : إذا جاء الفعل والفاعل تمت الجملة لأن الكلام لا يكون إلا بالإسناد ، والإسناد يقتضي مسندًا ومسندًا إليه ، المسند والمسند إليه قد يكون فاعلاً وقد يكون مبتدأً ، والمسند قد يكون خبرًا وقد يكون فعلاً . إذًا إذا وجد المسند والمسند إليه نقول : تمت الجملة . ولذلك نقول هنا في حل المفيد : ما يحسن السكوت عليه من المتكلم بحيث لا ينتظره السامع شيئًا آخر انتظارًا تامًا . قلنا : الانتظار التام هنا يقصد به ماذا ؟ بالفعل وفاعله ، ولو بقي المفعول به أو الظرف ، لماذا ؟ لأن التعلق النفسي بالمنصوبات ليس على جهة السماع ، تقول : ضَرَبْتُ زَيْدًا لو لم تذكر زيدًا وهو مفعول به زاد التركيب ، ضَرَبْتُ فعل وفاعل تمت الجملة ، قد يقول قائل : لم يذكر المفعول به . نقول : نعم النفس تنتظر المفعول به لكن انتظارها للمفعول به ليس كانتظارها للأصل الفعل والفاعل ، لو قيل : ضَرَبَ . وسكت ما حسن الكلام ما حسن الوقف من أو السكوت من المتكلم ، لكن لو قال : ضَرَبَ زَيْد . حصلت الجملة وهو نسبة الضرب إلى زيد ، إذًا لا يَرِدُ على كون الحال فضلةً قوله تعالى - لأن بعضهم يُوْرِد - (**وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً**) يقول : (**مَرَحاً**) هذه حال وأنتم تقولون الحال فضلةً ، والفضلة ما يستغنى عنها ولا يصح أن يستغنى عنها هنا (**وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ**) لو حذفنا (**مَرَحاً**) قلنا : هذه يُستغنى عنها هل اختل المعنى ؟

....

(**وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ**) قف ، لكن (**وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً**) إذًا النهي عن مشي معين ، وإذا قيل : (**وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ**) وحذفنا الحال صار النهي عامًا مطلقًا لجميع أنواع المشي ، إذًا حذف الفضلة هنا ليس معناه أو كون الحال فضلةً في نحو (**وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً**) ليس لكونه يجوز الاستغناء عنه ، وإنما لكونه وقع بعد الفعل والفاعل (**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ**) (**لَاعِبِينَ**) إيش إعرابه ؟ حال ، لو قيل : ما استغني عنها (**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا**) هذا نفي ، هل فسد المعنى ؟ نقول : نعم يفسد المعنى .

إذًا المقصود أن الفضل المقصود بها ليس ما شاع على ألسنة كثير من النحاة أنه ما يجوز أن يُستغنى عنه بحيث إذا حذفَ تم المعنى . قلنا : لا ، ليس هذا مراد ، المرَاد أنه جاء بعد الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر .

يقع جواب كيف ، يعني من ضوابط الحال أنه يصح أن يقال : كيف ؟ تقول : جَاءَ زَيْد ، كَيْفَ جَاءَ زَيْد ؟ ضاحكًا ، جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، هل يصح أن تقع رَاكِبًا في جواب كيف ؟ تقول : نعم ، كَيْفَ جَاءَ زَيْد ؟ رَاكِبًا ، ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفًا ضَرَبْتُ اللِّصَّ كَيْفَ ؟ مَكْتُوفًا ، إذًا صار صح أن يقع في جواب كيف .

ثمّ تُرَى عندَ اعتبارِ مَنْ عَقَلْ   جوابَ كيفَ في سؤالِ مَنْ سَألْ

إذًا الأصل في الحال أن تكون مشتقة .
والأصل في الحال أن تكون فضلة ، ومعنى الفضلة أنها تقع بعد تمام الجملة .
الأصل في الحال أنها تقع في جواب كيف .
عرفنا الحال ما حكمها ؟
نقول : وجوب النصب .

صاحب الحال كما قال الناظم هنا : (**وَالْحَالِ مِنْ مَعْرِفَةٍ**) . صاحب الحال هو من كانت الحال وصفًا له في المعنى ، ولذلك عند الأصوليين أن الحال هو وصفٌ لصاحبها قيد لعامله . وهي من مفاهيم المخالفة ، وصفٌ لصحابها جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، راكبًا هذا وصف لمن ؟ لزيد . إذًا هو صاحب الحال ولذلك يشترط فيه أن يكون معرفة أو نكرة يجوز أن يُبتدئ بها ، إما أن يكون معرفة كهذا المثال جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا وكقوله تعالى : (**خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ**) [القمر : 7] يخرجون خُشعًا خشعًا هذا حال وهو وصف لأنه جمع خاشع لأن فَاعِل يجمع على فُعَّل وَفُعَّال نُصَّاب وَنُصَّب ، هنا خُشّع هذا ليس خاشع ، إذًا هو مشتق وصاحب الحال هو الواو الذي في يخرجون ، يخرجُون خُشَّعًا (**أَبْصَارُهُمْ**) إيش إعرابها ؟ (**خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ**) .

....

(**أَبْصَارُهُمْ**) بالضم ، فاعل لِمَ ؟ خُشَّعًا [أحسنت] . (**خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ**) أبصارهم هذا فاعل ، لماذا ، لأن خُشّع اسم فاعل ، واسم الفاعل يعمل مفردًا ومثنًى وجمعًا ، أبصارهم هذا فاعل لخشع ، خُشَّعًا حال من فاعل يخرجون إذًا صاحب الحال هو الواو ، وهو المعرفة لأنه ضمير . قد يعرف بـ أو يكون صاحب الحال مخصصًا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ ضَاحِكًا ، ضاحكًا هذا حال من رجل ، والأصل في الحال صاحب الحال أن يكون معرفة كيف جاء هنا معرفة ، وصاحب الحال نكرة نقول : خصص كما أن المبتدأ إذا وقع نكرة وجاء وصفه صح الابتداء به ،

وَلا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ما لم تفد ....

إن أفادت بوصف حينئذٍ جاز أن يُبتدئ بها ، كذلك هنا صاحب الحال إن وصف أو أضيف في (**فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء**) [فصلت : 10] ، (**سَوَاء**) هذا حال من أربعة ، وأربعة نكرة نقول : ما الذي سوغ أن يكون صاحب حالٍ وهو ليس معرفة ؟ لكونه أضيف إلى ما .

(**فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء**) اكتسب التخصيص ، مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ ضَاحِكًا ، رجل هذا موصوف وهو نكرة لكنه تخصص بالصفة وهو طويل ضاحكًا هذا حال منه .

كذلك العموم (**وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ**) [الشعراء : 208] (**لَهَا مُنذِرُونَ**) مبتدأ وخبر ، (**لَهَا**) خبر مقدم و (**مُنذِرُونَ**) هذا مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب حال (**مِن قَرْيَةٍ**) ، ما الذي سوغ أن يكون صاحب الحال هنا نكرة والأصل أن يكون معرفة ؟ نقول : النكرة في سياق النفي تعم . كما قلنا هناك : مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، (**أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ**) . قلنا : إذا عمت النكرة لوقوعها في سياق النفي أو الاستفهام جاز أن تكون مبتدأ للعموم ، كذلك هنا صاحب الحال الأصل أنه يعطى حكم المبتدأ فلا يكون إلا معرفة أو نكرة بمسوغ . لذلك قال الناظم : (**وَالْحَالِ مِنْ مَعْرِفَةٍ**) . يعني : يقصد به صاحب الحال أن يكون معرفة ، أو في قوة المعرفة ، متى يكون في قوة المعرفة ؟ إذا كان نكرة موصوفة أو مضافة أو أفادت التعميم ، يقال فيها ما قيل في المبتدأ .

صاحب الحال قد يكون فاعلاً يعني : مما تجيء منه الحال . وقد يكون فاعلاً ، وقد يكون مفعولاً ، وقد تأتي منهما أو محتملة لواحد منهما . جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، راكبًا هذا حال من زيد وهو صاحب الحال وهو معرفة وهو فاعل ، جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، جَاءَ فعل ماضي ، وزَيْدٌ فاعل ، وَرَاكِبًا حال من الفاعل . هذا لا إشكال فيه . ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفًا ، مكتوفًا هذا حال من اللص وهو مفعول به ، إذًا وقعت الحال من المفعول به ، صاحب الحال مفعول به . لَقِيتُ زَيْدًا رَاكِبًا ، لَقِيتُ فعل وفاعل ، زَيْدًا مفعول به ، رَاكِبًا هذا حال ، محتمل أن يكون حالاً من الضمير التام لَقِيتُ ، ويحتمل أنه من المفعول به ، يعني محتمل لهذا أو لذاك . يحتمل لَقِيتُ أنا حال كوني راكبًا وزيدًا ماشيًا ، ويحتمل أني أنا أكون ماشيًا وزيدًا راكبًا ، لَقِيتُ زَيْدًا رَاكِبَيْنِ ، هذا حال منهما .

إذًا الحال قد تكون من الفاعل ، وقد تكون من المفعول ، وقد تكون منهما معًا ، أو محتملة لواحد منهما ، وهل تكون من المبتدأ ؟

هذا فيه خلاف ، سيبويه رحمه الله جوزه ، والجمهور على المنع

لمية موحش طلل

طلل موحشًا ، طلل مبتدأ ، ولِمية جار ومجرور متعلق بخبر مقدم ، موحشًا هذا حال من المبتدأ قُدِّمَت عليه ، وهذا فيه خلاف ، الجمهور على أنه حال من الضمير المستتر فيه لمية لأنه متعلق بمحذوف ، المهم فيه خلاف ، الجمهور على المنع ، أن الحال لا تأتي من المبتدأ ، وسيبويه على الجواز وأنصاره على ذلك .

(**وَالْحَالِ مِنْ مَعْرِفَةٍ مُنَكَّرَا**) يعني الحال تكون نكرة . الأصل في الحال أن تكون نكرة ، لماذا ؟ قالوا : لأن الحالة جيئ بها لبيان هيئة موصوفها أو صاحبها ، ولذلك يقولون : الحال مفسرة لِمَا انْبَهَمَ من الهيئات ، والتمييز مفسر لِمَا انبهم من الزوائد ، كل منهما فاسر موضح رافع للإبهام ، إلا أن الإبهام الذي يرفعه أو ترفعه الحال هو إبهام هيئة ، يعني : صفة . والإبهام الذي يرفعه التمييز هو إبهام ذات . تقول : عندي عشرون . يعني : عندي عشرون شيئًا مما يُعَدّ ، وعدّه يكون بالعشرين ، ما هو هذا ؟ هل هو معروف ؟ هل ذات معروفة ؟ ليست معروفة فإذا جئت بالتمييز وقلت : عندي عشرون كتابًا . إذًا كتابًا هذا تميز رفع الإبهام عن الذات ، لأن ذات العشرين ليست معروفة ، فإذا

قلت : عندي عشرون كتابًا أو قلمًا . فحينئذٍ جئت بالتمييز لرفع الإبهام عن الذات ، التي ليست معروفة وعشرون هذا مبهمة ، أما الحال فهي الذات تكون واضحة موصوفة لكن هيئة الذات تكون منبهمة ، جَاءَ زَيْدٌ إذًا الذات واضحة معروفة زيد ، مجيء زيد يقع على صفات هل بين به قوله : جَاءَ زَيْد ؟ نقول : فيه إبهام لأن المجيء قد يكون ماشيًا قد يكون راكبًا قد يكون على كذا على أربع على رجلين ، فإذا قيل : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا . نقول : قيد المجيء ، ولذلك يقولون : قيد صفة لصاحبها . لأنها في المعنى كالخبر وكالنعت ، وقيد لعاملها جَاءَ هذا مطلق ، الفعل من قبيل المطلق لا من قبيل العموم كما هو عند الأصوليين ، جَاءَ هذا مطلق يحتمل عدة أشياء من أنواع المجيء فإذا قيل : رَاكِبًا . قيده **(وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُّتَعَمِّداً)** [النساء : 93] القتل يقع على وجوه : متعمد ، وشبه عمد ، وخطأ . قيل : **(مُّتَعَمِّداً)** من القيد لعامله ، وصف لصاحبها . هنا قال : **(مُنَكَّرَا)** . لماذا اختصت الحال بالنكرة ؟ قالوا : لأن المعنى الذي يُراد من الحال وهو بيان هيئة الذات لا الذات ، حاصل بالأصل . ما هو الأصل في الأسماء ؟ النكرة ، إذا أريد أن يعبر عن وصف أو عن معنى الأصل أن يُستعمل النكرة لأن الأصل في الأسماء النكرة ، والمعرفة زيادة على النكرة ، فلا يُعدل عن الأصل إذا استوفى المعنى به إلى الفرع إلا #17.05.... وحينئذٍ لا يجوز العدول إلى المعرفة لوجود الزيادة فيها على النكرة إلا إذا لم تؤدي النكرة المعنى المقصود من الحال ، وهنا الحال قد أدي بالنكرة واستوفى المعنى بالنكرة إذا قيل : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا . جَاءَ زَيْد الراكب لم نستفد بأل عنها زيادة عن النكرة ، إذًا لا نأتي بشيء زائد على ماذا ؟ على النكرة ، فلذلك يعدُّه بعضهم من الحد الذي لا معنى ، ولذلك قيل الأصل في الحال أن تكون نكرة ، فإن جاءت معرفة أولت بالنكرة .

والحال إن عرف لفظًا فاعتقد تنكيره معنى فوحدك اجتهد

هكذا قال ابن مالك .

والحال إن عرف لفظًا فاعتقد تنكيره معنى فوحدك اجتهد

اجتهد وحدك ، وَحدك هذا في النظم إنه حال وهو معنى ، نقول : اعتقد تنكيره . يعني : اجتهد منفردًا . دخلوا الأول فالأول هذا حال ، أي : دخول مرتبين أرسلها العراك ، أي : معتركًا .

الحاصل : أنه إذا جاءت الحال معرفة وجب تأويلها بنكرة ، لماذا ؟ لأن الأصل في الحال أن تكون نكرة ، ولا يجوز العدول عنها إلا لفائدة وهي منعدمة هنا .

(وَالْحَالِ مِنْ مَعْرِفَةٍ مُنَكَّرَا ** وَفَضْلَةً) يعني حال كونه معطوف على منكرًا ، مُنكرًا حال **(وَفَضْلَةً)** هذا معطوف على منصوب والمعطوف على المنصوب منصوب ، **(وَفَضْلَةً)** عرفنا المراد بالفضلة أنه ما يأتي بعد تمام الجملة ، **(وَصْفَا)** المراد به أنه يكون مشتقًا يعني : دالاً على ذات وحدث ، ولذلك الأصل في الحال أن تكون منتقلة وهذا هو الغالب فيها .

وكونه منتقلاً مشتقًا يغلب لكن ليس مستحقا

وكونه أي : الحال . وكونه منتقلاً مشتقًا الأصل في الحال أن تكون دالةً على الانتقال ، يعني وصف ليس لازمًا . ولذلك قيل : الحال مأخوذ من التحول وهو الانتقال ، يعني : أصل الوصف الذي وصف به صاحب الحال أن يكون وصفًا غير لازم ، جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، زيد هل هو متصف بالركوب مدة حياته وطيلة الوقت ؟ لا ، إذًا الوصف يكون ولا يكون ، هذا الأصل في الحال وإذا جاء في بعضها ما يكون لازمًا فهذا يعتبر مسموعًا وهو على خلاف الأصل ، دعوتُ اللهَ سميعًا ، دعوت الله فعل فاعل مفعول به ، سمعيًا حال من المفعول به نقول : دلالة . لازمة أو منتقلة ؟

لازمة ، إذًا جاءت حال وهي لازمة ، لأن الله عز وجل لا ينفك عن صفاته . خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ، أطول هذا حال ، رأيتم الزرافة ؟ يديها أطول من رجليها - أحفظه ولا #20.22.... ، خلق الله الزرافة يديها أطول ، أطولَ هذا حال والأصل في الحال أنْ تكون منتقلة ، وهنا منتقلة أو لا ؟ لازمة ؛ لأنها لا تكون في الصباح أطول وفي النهار أقصر ، إنما تكون لازمةً إذًا الأصل في الحال أن تكون منتقلة ، والأصل فيها أن تكون مشتقة ، فإذا جاءت غير مشتقة وجب تأويله بالمشتق ، وإذا جاءت لازمةً حفظت ولا يقاس عليها .

(**وَفَضْلَةً وَصْفَاً كَجِئْتُ ذَاكِرَا**) جئت فعل فاعل ذاكرًا الله مثلاً أو ذكرًا لموعدي ذاكر نقول : هذا حال ، وهو حال للضمير جئت وهو معرفة ، وهو منكر وفضلة ووصف ، ذاكر على وزن فَاعِل وهو اسم فاعل ، هذا هو النوع الأول الذي معنا اليوم الحال .

ثم قال :

وَكُلُّ تَمْيِيْزٍ بِشَرْطٍ كَمُلا كَطِبْتُ نَفْسًا وَكَمَنٍّ عَسَلا

(**وَكُلُّ تَمْيِيْزٍ**) هذا معطوف على المفعول به ، ثم يأتي معطوفًا على الأول .

ومصدر ونائب ظرف الزمان والحال وكل تمييز

إذا كان العطف بالواو يكون العطف على الأول ، وإذا كان العطف بما يدل على الترتيب فكل معطوف على ما قبله ، (**وَالْحَالِ**) ، (**وَكُلُّ تَمْيِيْزٍ**) تمييز تفعيل ، مَيَّزَ يُمَيِّزُ تَمْيِزًا ، خَرَّجَ يُخَرِّجُ تَخْرِيجًا ، إذًا هو مصدر والمراد به اسم الفاعل من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل ، وهو مجاز مرسل عند أرباب المجاز . (**وَكُلُّ تَمْيِيْزٍ**) يعني : وكل مميز هذا التمييز هذه عبارة البصريين ، وعند الكوفيين يسمى التبيين والتفسير ، ولذلك تجد في بعض التفاسير يقول : كذا تفسير . ويقصد به التمييز - لا بد أن تعرف مصطلحات الكوفيين - . (**وَكُلُّ تَمْيِيْزٍ بِشَرْطٍ كَمُلا**) يعني : التمييز يعد من المنصوبات ، ولكنه ليس على جهة الوجوب إلا في بعض المواضع وإلا الأصل في التمييز أنه جائز النصب لا واجب النصب بخلاف الحال الحَال واجبة النصب ، (**بِشَرْطٍ كَمُلا**) يعني : بشرط المعتبر عند النحاة المفهوم من المثالين المذكورين (**كَطِبْتُ نَفْسًا وَكَمَنٍّ عَسَلا**) التمييز عند النحاة يشارك الحال في ثلاثة أمور : (كونه اسمًا ، وفضلة ، ونكرة) .

نكرة كالحال لأنه أودي المعنى بالأصلي وهو النكرة فلا حاجة إلى العدول إلى الفرع وهو المعرفة لأنها زيادة وزيادتها بدون موجب تعتبر حشوًا في الكلام .

كونه ماذا ؟ اسمًا كذلك الحال كونه اسمًا .

فضلة يعني : يقع بعد تمام الجملة ، ويختلف معه في كونه جامًدا يعني : التمييز يكون جامدًا لا مشتقًا ، ويكون مفسرًا لما انبهم من الذوات أو النسبة . إذًا مفسر لما انبهم من #23.36... اشتركا في الرفع رفع الإبهام إلا أن الحال ترفع إبهام ماذا ؟ إبهام الذات ، والذات معلومة ، وهنا التمييز يرفع إبهام الذات هي غير معلوم ، عندي عشرون هذا يحتمل ثم قلت : كتابًا . رفعت الإبهام هذا إن كان التفسير أو المفسر للمفرد ، وقد يكون مفسرًا لجملة .

إذًا نقول التمييز نوعان :

مفسر للمفرد .

ومفسر للنسبة . يعني : لمضمون الجملة . قد يكون الإبهام في المفرد ، وقد يكون الإبهام في مدلول الجملة ، والذي يرفع الإبهام عن المفرد يسمى تمييزًا عن ذات المفرد ، والذي يرفع الإبهام عن مضمون الجملة يسمى تمييزًا .

إذًا المفسر نوعان : مفسر للمفرد ، ومفسر للنسبة .

المفسر للمفرد له مظان أشهرهما اثنان : بعد المقادير يعني : يرد بعد المقادير ، وهي عبارة عن ثلاثة أمور : المساحات ، والمكيلات ، والموزونات .

المساحات نحو : عِنْدِي جَرِيب النَّخْلَة . جريب هذا قطعة من الأرض معلومة ، عِنْدِي جَرِيب النَّخْلَة هذا مثال للمساحات .

والمكيلات : عِنْدِي صاع تمرًا .
والموزونات : عِنْدِي منوان عسل .
نقول : عِنْدِي جَرِيب ، هذا فيه إبهام قوله : نخلاً . هذا تمييز ، رفع الإبهام عن مفرد فانتصب على أنه تمييز له ، عندي صاعٍ من أي شيء ؟ من بُرٍّ من زبيب قال : تمرًا . صاع هذا مبهم ، صاع من أي شيء ؟ لا تدري ، فإذا قيل : تمرًا ، نقول : هذا تميز رفع إبهام المفرد الزائد . عندي مَنَوانِ ، مَنوانِ تثنية منى كعصف# 35.37 يعني : شيء يكال به . عسلاً هذا رفع الإبهام ، هذا التمييز هنا في هذه المثل ، هذه المثل منصوب ولكن نصبه على الجواز لا على الوجوب ، عِنْدِي جَرِيب النَّخْلَة نقول : يجوز فيه ثلاثة أوجه من الإعراب :
عِنْدِي جَرِيبَ النَّخْلَ نصبه على التمييز ، ويجوز على الإضافة عِنْدِي جَرِيب نَخْلٍ عندي خبر مقدم جريب هذا مبتدأ مؤخر وهو مضاف ونخل مضاف إليه ، صار تمييزًا لكنه مجرور ، والأول تمييز أيضًا لكنه منصوب ، ولذلك التمييز لا يكون دائمًا منصوبًا قد يكون مجرورًا وقد يكون منصوبًا ، ونصبه ليس على جهة الإيجاب . عِنْدِي جَرِيب مِن نَخْلٍ أن يجر بمن ، ولذلك بعضهم يعرف التمييز أنه على إجماله .
اسم بمعنى من مبين نكره
هكذا قال ابن مالك ، اسم بمعنى مِنْ يعني : من التي لبيان الجنس ، لأنه يجوز أن يجر التمييز بمن التي لبيان الجنس . إذًا عندي جريب نخل نقول : النخل هذا تمييز ، هل نصبه على الوجوب ؟ الجواب : لا ، لماذا ؟ لأنه يجوز في هذا الترتيب ثلاثة أوجه ، النصب والإيضاح عندي جريب نخل ، وعندي جريب من نخل ، كذلك عندي صاع تمرًا ، وعندي صاع تمرٍ ، وعندي صاع من تمرٍ ، عندي منوان عسل وعندي .
....
إيش .
....
كيف .
....
منوان لماذا ؟

وتَسقُطُ النُّونانِ في الإضَافَهْ [نحوُ رأيتُ ساكِني الرَّصَافَهْ][39]

إذًا النون هذه نون التثنية وتسقط عند الإضافة عندي منوا عسل ، وعندي منوان من عسل ، يجوز فيه ثلاثة أوجه ، هذا المفسر لما انبهم من الذوات .
النوع الأول : بعد المقادير .
الثاني : بعد العدد ، ويكون منصوبًا على #27.58... الذي ذكره الناظم هنا من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، هذا يكون مفردًا منصوبًا ، (**إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً**) [يوسف : 4] (**كَوْكَباً**) هذا تمييز (**أَحَدَ عَشَرَ**) ، (**أَحَدَ عَشَرَ**) ماذا ؟ (**كَوْكَباً**) ، (**كَوْكَباً**) هذا تميز لمفرد وهو العدد ، يعني : شيءٍ معدود بـ (**أَحَدَ عَشَرَ**) ما نوعه ما ذاته ؟ قال : (**كَوْكَباً**) ، (**إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً**) [ص : 23] إذًا أحد عشر إلى تسع وتسعين هذا يكون مفردًا منصوبًا ، من الثلاث إلى عشر يكون جمعًا مضافًا (**ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ**) [البقرة : 228] جمع مضاف . إذًا التمييز في أحد عشر منصوب ، ومن الثلاثة إلى عشرة نقول : هذا مضاف مجرور إلى العدد ، عِنْدِي عَشْرَةُ رِجَال وَعَشْرُ نِسَاء نقول : هذا تميز لكنه مجرور . والمائة لا تكون مفردًا .
النوع الثاني : المفسر لما ، المفسر للجملة أو للنسبة ، هذا على نوعين محول وغير محول . المحول إما أن يكون محولاً عن فاعل ، وإما يكون محولاً عن مفعول ، وإما أن يكون محولاً عن مبتدأ ، وغير المحول سماعي لا

(**39**) قال الشيخ : نحو لقيت صاحبي ، ولعله سبق وتكملة البيت من الملحة كما ذكرنا إلا أن يقصد الشيخ شاهدًا آخر .

قياسي ، امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً امْتَلأَ الإِنَاءُ فعل فاعل ، امْتَلأَ فعل ماضٍ ، الإِنَاءُ فاعل ، امْتَلأَ بماذا ؟ قال : مَاء . إذًا رفع الإبهام عن أي شيء ؟ عن مضمون الجملة ، لأن القضية هنا قضية إسنادية امْتَلأَ الإِنَاءُ فعل فاعل امْتَلأَ بماذا ؟ أسندت الفعل إلى الفاعل هناك إبهام جَاءَ مَاءً كشف ورفع هذا الإبهام ، أما المحول عن الفاعل فمثاله (**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً**) [مريم : 4] المثال المشهور (**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً**) اشتعل فعل ماضٍ ، والرأس فاعل ، والشيب هذا تيميز ، اشتعل الرأس ماذا ؟ نارًا أم قملاً ؟ يحتمل هذا وذاك ، فتقول : (**شَيْباً**) . إذًا رفع الإبهام ، إبهام ماذا ؟ مضمون الجملة ، كيف عرفنا أنه محول عن فاعل ؟ قالوا : الأصل اشتعل شيب الرأس ، فحُذِفَ المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فارتفع ارتفاعه فحصل اللبس والإبهام ، فجيء بالمحذوف رفعًا لهذا الإبهام . (**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً**) [القمر : 12] (**عُيُوناً**) هذا تمييز (**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ**) فجرنا فعل وفاعل ، (**الْأَرْضَ**) مفعول به (**عُيُوناً**) نقول الأصل : وفجرنا عيون الأرض . حُذِفَ المفعول به عيون وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه فحصل الإبهام في النسبة فجيء بالمضاف المحذوف على أنه ماذا ؟ على أنه تمييز رافع لماذا ؟ للنسبة (**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً**) أيهما أبلغ ؟

....

ما الفرق بينهما ؟ (**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً**) وفجرنا عيون الأرض ؟

....

كلها عيون ، [نعم فتح الله عليك] (**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً**) يعني : كأن الأرض كلها صارت عيونًا ، أما فجرنا عيون الأرض لا الجملة صارت ، منطوقها هكذا فالمعنى يختلف ، المحول عن المبتدأ تقول : زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْمًا . عِلْمًا هذا تمييز رافع لإبهام النسبة هنا في المبتدأ والخبر ، أصل التركيب عِلْمُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مِنْكَ ، حُذِفَ المبتدأ وأقيم زيدٍ الذي هو مضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه ، زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ ماذا ؟ هذا فيه إبهام عِلْمًا مَالاً تَقْوَى صَلاحًا ، ما الذي يُعَيِّن ؟ التمييز فجيء بالمحذوف الذي هو المبتدأ فانتصب على أنه ماذا ؟ على أنه تمييز . (**وَكُلُّ تَمْيِيْزٍ بِشَرْطٍ كَمُلا**) كَمُل كَمَلَ كَمِلَ مثلث الميم ، يقال : كَمَلَ كَمُلَ كَمِلَ . (**كَطِبْتُ نَفْسًا وَكَمَنٍّ عَسَلا**) طبت نفسًا هذا مثال لأي شيء ؟ طبت نفسًا ؟ أي نوعي التمييز المفرد أو النسبة ؟

.....

النسبة ، إذا رأيت ما قبله جملة فاعلم أنه كاشف ورافع للمضمون نسبة ، (**وَكَمَنٍّ عَسَلا**) هذا لمفرد ، منٍّ هذا مفرد منا [40] أو مفرد منوان بالتثنية (**وَكَمَنٍّ عَسَلا**) .

ثم ننتقل إلى الثالث من المنصوبات درسنا اليوم قال :

كَذَاكَ مُسْتَثْنَى بِنَحْوِ أَلا بَدَا مِنْ نَحْوِ قَامَ الْقَوْمُ إلا وَاحِدَا

المستثنى هذا اسم مفعول ، اسْتَثْنَى يَسْتَثْنِي مُسْتَثْنِيُ وَمُسْتَثْنَى ، مأخوذ من الثني وقيل : الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه .

وحدَّه عندهم - عند النحاة - وكذلك هو من مباحث الأصوليين ولهم [تفصيل] يختلف عن النحاة ، الإخراج بـ إلا أو إحدى أخواتها .

الاستثناء أيضًا من المنصوبات لكن في بعض أقسامه ، لأنه قد يجب في بعض النقل وقد يجوز ولا يتعين النقل ببعضها ، وقد يجب غير النقل في بعض الآخر ، لأنه يختلف وله أحوال متعددة .

التركيب عندنا في المستثنى عندنا مستثنى ومستثنى منه وأداة استثناء ، مستثنى منه ، ومستثنى ، وأداة استثناء . قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْدًا أين المستثنى منه ؟ القوم الذي قبل إلا ، هذا مستثنى منه مخرج منه ، أين المستثنى ؟ زيد لأنك أخرجت زيد من القوم ، تثبت لما بعد إلا الحكم المخالف لما قبلها ، أداة الاستثناء إلا هي أم الباب ، ولذلك قيل : هي

---

(40) المنا : مقصور عيار قديم والتثنية (منوان) ، والجمع (أمناء) . [المفرغ] .

الناصبة للمستثنى قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْدًا ، ما الناصب قَامَ هذا فعل لازم ليس متعدِّيًا أليس كذلك ؟ قَامَ زَيْدٌ فعل وفاعل أين مفعوله ؟ نقول : هذا فعل لازم ولا يتعدَّى .

وكُلُّ فعلٍ مُتَعَدَ يَنصِبُ مفعولَهُ مثلُ ....

إذًا الذي لا ينصب يكون لازمًا لا مفعولاً ، قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْدًا زيدًا ما الناصب له ؟
.....
على رأي ابن مالك رحمه الله تبعًا لبعض النحاة أن إلا لوحدها هي الناصبة ، وقيل : إلا بواسطة الفعل ، لذا قال ابن مالك :

مَا اسْتَثْنَتِ إلا مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ....

ما استثنت إلا إذًا نسب الحكم إلى إلا نفسها وهذا رأي ابن مالك أن الناصب للمستثنى هو ماذا ؟ هو إلا ، كما قلنا هناك ، أو كما قيل في التمييز عندي عشرون كتابًا ، كِتابًا هذا الناصب له نفي المميز الذي هو لفظ العشرين وإن كان جامدًا ، إذًا عرفنا المستثنى منه والمستثنى .
ثم نقول : المستثنى على نوعين :
مستثنى متصل .
ومستثنى منقطع .
المتصل ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه .
والمنقطع ما لم يكن كذلك .
قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْدًا ، زيدًا هل هو من جنس القوم ؟ نعم ، إذًا هذا مستثنى متصل ، قَامَ الْقَوْمُ إلا حِمَارًا ، حمارًا هذا مستثنى والمستثنى منه منقطع ، المستثنى منه في التركيب الاصطلاحي هو القوم ، لكن نقول : هذا الاستثناء يسمى استثناءً منقطعًا لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، أو ليس بعضًا مما قبله ولذلك يقال : إلا هنا على معنى لكن ، يعني : لكن الاستدراكية .
إذًا عرفنا هذه المصطلحات وعليه نقول : المستثنى يكون منصوبًا واجبَ النصب إذا كان في كلام تام موجب ، المستثنى الذي بعد إلا يكون واجب النصب ، قلنا : المستثنى قد يكون واجب النصب وقد لا يكون ، متى يكون المستثنى واجب النصب ؟ نقول : إذا وقع بعد كلام تام موجب . إذًا لا بد من توفر ثلاثة أشياء :
أن يكون الاستثناء بـ إلا هذا أولاً .
ثانيًا : أن يكون الكلام تامًا . يعني : ذكر المستثنى منه ولم يحذف . ذُكر المستثنى منه .
أن يكون موجبًا ، يعني لم يسبقه نفي أو شبهه ، قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْدًا ، نقول : قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْدًا . الاستثناء بـ إلا هذا أولاً ، المستثنى منه وهو القوم مذكور لم يحذف ، الكلام منه قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْدًا . لم يتقدم قام نفي ولا شبه نفي ، والمراد بشبه النفي هنا الاستفهام والنهي ، الاستفهام والنفي والنهي ثلاثة أشياء ، إذا لم يتقدمه نفي وكان الاستثناء بـ إلا وذكر المستثنى منه نقول : وجب النصب . قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْدًا ، زيدًا هذا مستثنى وحكمه وجوب النصب ، والعامل فيه إلا وحدها على رأي ابن مالك ، أو إلا بواسطة الفعل ، مطلقًا سواء كان الاستثناء منفصلاً أو منقطعًا ، قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْدًا ، واجب النصب ، قَامَ الْقَوْمُ إلا حِمَارًا هذا واجب النصب ، وهذا باتفاق الحجازيين والتميميين . إذًا هذا النوع الأول الذي يكون المستثنى واجب النصب أن يكون الكلام تامًا موجبًا متصلاً أو منقطعًا .

النوع الثاني : أن يكون الكلام تامًا غير موجب . يعني : أن يتقدمه نفي ، مثل ماذا ؟ لو قلت : مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلا زَيْدًا . نقول : هذا الكلام تام ، ولكنه غير موجب ، لماذا ؟ لأنه تقدمه نفي ، ونمثل بالنفي فقط . مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلا زَيْدًا هنا في هذا التركيب إذا كان الكلام تامًا غير موجب نعكس النص . نقول : الاستثناء نوعان :

متصل . ومنقطع .

إن كان الاستثناء متصلاً جاز لك وجهان :

النصب على الاستثناء .

والرفع أو الإتباع نقول : الإتباع . الإتباع على البدلية ، يكون تابعًا لما قبله ، حينئذٍ يجوز لك أن تقول في مثل هذا التركيب مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلا زَيْدًا ، هذا بالنصب على الاستثناء مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلا زَيْدٌ بالرفع يجوز ، والرفع أرجح من النصب .

مَا اسْتَثْنَتِ إِلا مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ..

انتخب يعني اختير .

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

إذًا إذا كان الكلام تامًا غير موجبٍ وكان الاستثناء متصلاً جاز لك وجهان :

الأول : النصب على الاستثناء وهو مرجوح .

الثاني : الإتباع لما قبله .

فيكون إعرابه بدل بعض من كل : [قَامَ الْقَوْمُ إِلا زَيْدٌ] [41] ، مَا قَامَ المثال بالنفي : مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلا زَيْدٌ . القوم فاعل إلا أداة استثناء ملغاة ، زيدٌ بدل بعض من كلّ أو عطف بيان ، والمشهور أنه بدل بعض من كلّ ، وبدل المرفوع مرفوع ، تقول : مَا رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلا زَيْدًا . من يوجه مَا رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلا زَيْدًا كم موجه يجوز هنا ؟ يجوز الوجهان الأول ؟

....

منصوب على الاستثناء والثاني ؟

....

مرفوع . أوقعتك [ها ها] مَا رَأَيْتُ الْقَوْمَ .

....

منصوب على الاستثناء أو منصوب على الإتباع ؛ لأن البدل يأخذ حكم المبدلة منه ، مَا رَأَيْتُ الْقَوْمَ مَا رَأَيْتُ فعل فاعل ، والقوم هذا مفعول به ، وزيدًا هذا إما أن يكون منصوبًا على الاستثناء ، وإما أن يكون منصوبًا على أنه بدل بعض من كل لأن القوم منصوب .

مَا مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلا زَيْدًا أو إِلا زَيْدٍ .

مَا مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلا زَيْدًا على النصب على الاستثناء وهو مرجوح ، وإِلا زَيْدٍ على الإتباع ، والإتباع الأرجح كما قال ابن مالك :

[وانتخب أو نعم] .

مَا اسْتَثْنَتِ إِلا مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

---

(41) سبق .

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ....

إذًا هذا إذا كان الاستثناء متصلاً يجوز فيه الوجهان .
الحالة الثانية : أن يكون الاستثناء لكلام تام غير موجب أن يكون منقطعًا يعني : أن يكون المستثنى من المستثنى منه عند الحجازيين يجب النصب ، مَا قَامَ الْقَوْمُ إلا حِمَارًا ولا يجوز الإبدال ، وعند تميم يجوز الإبدال ويجوز النصب على الاستثناء ، يعني : لا يفرقون بين المتصل وبين المنقطع .
وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

.... وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

إذًا ما كان الاستثناء ما كان الكلام فيه تامًا غير موجب عند الحجازيين فيه تفصيل ، ما كان متصلاً فيه وجهان ، ما كان منقطعًا وجب فيه النصب ، عند تميم يجوز الوجهان في المتصل وفي المنقطع ، هذا النوع الثاني .
النوع الثالث من الاستثناء : ما يسمى بالاستثناء المفرغ . وهو فيما إذا حذف المستثنى منه . مَا قَامَ إلا زَيْد ، مَا رَأَيْتُ إلا زَيْد ، مَا مَرَرْتُ إلا بزَيد . ما حكمه ؟ حكمه كما لو لم تكن إلا موجودة في الكلام ، احذف إلا ، مَا قَامَ إلا زَيْد ، ما قام زيد ، إيش إعراب زيد ؟ فاعل كذلك تقول : مَا قَامَ إلا زَيْد ما نافية ، قام فعل ماضٍ ، إلا أداة استثناء ملغاة ، زيد فاعل ، تعرب ما بعد إلا كما لو تكن إلا موجودة في الكلام ، مَا رَأَيْتُ إلا زَيْدًا ، مَا رَأَيْتُ فعل فاعل إلا ملغاة ، زَيْدًا مفعول به ، مَا مَرَرْتُ إلا بزَيْد ، الباء حرف جر وزيد اسم مجرور .
(**كَذَاكَ مُسْتَثْنَى بِنَحْوِ أَلا بَدَا**) ، (**بِنَحْوِ أَلا**) يعني : ما كان مثل إلا ، لماذا ؟ لأن التسليم هنا بالأصل لأن الأصل في الاستثناء أن يكون بـ إلا أو إحدى أخواتها ، إحدى أخواتها مثل ماذا ؟ غير ، وسوى . يستثنى بغير وسوى ، ما حكم غير ؟

وراؤها احكم في إعرابها مثل اسم إلا حين يُستثنى بها

تقول : جَاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدًا بالنصب وجوبًا ، جَاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ حِمَارٍ ، الأول جَاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدًا على أنه استثناء متصل ، جَاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ حِمَارٍ تحرك غير بما حركت به بعد إلا في مثل هذا التركيب .

وراؤها احكم في إعرابها مثل اسم إلا حين يُستثنى بها

اسم إلا الذي بعد إلا ما حكمه في نحو مَا قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْدًا ما حكمه ؟ وجوب النصب ، إذًا تحرك راء غير بالنصب ، تقول : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ بالنصب على الحال أو الاستثناء ، قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ حِمَارٍ ، لماذا ؟ لأنه كلام تام موجب ، وما بعد إلا للكلام التام الموجب يجب نصبه كذلك غير يجب نصبها ، مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْد ، مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْد بالنصب وبالرفع لأن ما بعد إلا في مثل هذا التركيب يجوز فيه الوجهان الإتباع والنصب على الاستثناء ، فيجوز في غير كذلك . مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ على أنه فاعل ، مَا رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ مفعول به ، مَا مَرَرْتُ بَغَيْر زَيْد ، إذًا غير يستثنى بها ويكون المستثنى هو المضاف ، غير ملازم للإضافة مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، زيد هو المستثنى من الأصل هو الذي أخرج من الحكم ولكن الأداة هنا تغيرت كانت حرفًا وهي إلا وجاء وغير وهي اسم .
كذلك سِوَى مثلها لكن لا يظهر عليها الإعراب .

[ليس] جَاءَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا هذا دائمًا يكون منصوبًا ولا يكون متبوعًا ولا يكون تابعًا لما قبله ، لماذا ؟ لأن ليس من أخوات كان فترفع [معي هنا] فترفع الاسم المبتدأ على أنه اسم لها ، وتنصب الخبر وخبرها هذا يجوز فيه الوجهان أو ثلاث ، يتعين فيه النصب . إذًا جَاءَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا قولاً واحدًا ، وتُعْرِب زيدًا هذا على أنه خبر ليس . لَيس فعل ماضٍ ناقص واسمها ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو يعود على بعض المفهوم من القوم وزيدًا هذا خبرها .

جَاءَ الْقَوْمُ لا يَكُون زَيْدًا ، مثل لَيْسَ زَيْدًا .

بقي (خلا ، وحاشا ، وعدا) ، خلا ، وحاشا ، وعدا ، هذه خلا وعدا إما أن تتقدم عليها ما أو لا ، إن تقدمت عليها ما فهي فعل فتنصب ما بعدها ، فتقول : جَاءَ الْقَوْمُ مَا عَدَا مُحَمَّدًا بالنصب قولاً واحدًا ، وجوز ابن مالك قال :

وانجرار قد يرد

على لغة مسموعة ضعيفة ، لكن الجمهور على أنه لا يجوز الجرّ ، ولذلك نقله ابن مالك :

وانجرار قد يرد

إذا سبقت عدا وخلا ما المصدرية فتقول : جَاءَ الْقَوْمُ مَا عَدَا مُحَمَّدًا ، محمدًا هذا مفعول به ، وما مصدرية وعدا فعل ماضي فاعلها ضمير مستتر وجوبًا تقديره يعود على بعض المفهوم من القوم ، وزيدًا هذا مفعول به ولا تقل أنه منصوب على الاستثناء .

جَاءَ الْقَوْمُ مَا خَلا زَيْدًا ، يقال فيها ما قيل في ما عدا .

إذا لم تتقدمها ما جاز لك وجهان ، إما تعتقد أنها فعل ، وإما تعتقد أنها حرف جرٍّ ، إذا اعتقدت أنها فعل فهي ناصبة ، جَاءَ الْقَوْمُ خَلا زَيْدًا ، جَاءَ الْقَوْمُ عدا زَيْدًا ، جَاءَ الْقَوْمُ خَلا زَيْدٍ عَدَا زَيْدٍ على أنها حرف جرٍّ ، ومثالها حاشا ولكن كما قال ابن مالك :

ولا تصحب ما

يعني : لا تتقدمها ما المصدرية .

إذًا إذا تقدم ما المصدرية ما عدا وخلا فهي أفعال ، وإذا لم تتقدمها ما فيجوز لك أن تنوي أنها أفعال فتنصب بها ما بعدها ، ويجوز لك أن تجر بها على أنها حرف جرٍّ ، وأما حاشا ويقال حشا بدون الألف لغة فيها ، وهذه لا يجوز أن تصحب ما ، فلذلك قال ابن مالك :

... وَلا تَصْحَبُ مَا ** وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا ..

وَمَا تُنَادِيْهِ كَيَا كَنْزَ الْغِنَى وَيَا رَحِيْمًا بِالْعِبَادِ مُحْسِنَا

المنادى هذا نوع من المفعول به ، ولذلك ابن هشام رحمه الله في ((**قطر الندى**)) لما عرَّف وذكر حكم المفعول به ، قال : ومنه المنادى . يعني بعض المفعول به المنادى لِمَ ؟ لأن الأصل في النداء أن يكون بياء وهذه هي الأصل ، يا زَيْدُ أصل التركيب قبل أن ينادى بيا عن الشيء أدعو زيدًا ، هذا الأصل ، يَا زَيْدُ ، زيد هذا الأصل فيه أنه مفعول به والعامل فيه محذوف ، أَدْعُو زَيْدًا ، أُنَادِي زَيْدًا ، فحُذِفَ الفعل الذي هو أَدْعُو وَأُنَادِي وأنيب عنه ياء الندائية ، ورُكِّبَ مع زيد تركيب خمسة عشر ..#50.18 معه .

إذًا نقول هو من المنصوبات ولكن في بعض الأحوال ، وإذا رأيت حالة البناء أنه في محل نصب حينئذٍ نقول : هو منصوبٌ مطلقًا إما لفظًا وإما محلاً .

وما في هذه يعني : والذي تناديه هذا على ثلاثة أنحاء يعني : الذي يكون منصوبًا ثلاثة أنحاء ، ثلاثة أنواع لأنه الذي ذكره معًا :

- إما أن يكون مضافًا .
- وإما أن يكون شبيهًا بالمضاف .
- وإما أن يكون نكرةً [مقصودة] [42] غير مقصودة ، نكرة غير مقصودة .

---

(42) سبق .

المضاف هنا كما مثَّل الناظم (**يَا كَنْزَ الْغِنَى**) ، (**يَا**) حرف نداء ، (**كَنْزَ**) هذا منادى منصوبٌ وعلامةُ نصبه فتحة ظاهرة .

وتنصب المضاف في النداء كقولهم يا صاحب الرداء

(**يَا كَنْزَ الْغِنَى**) هذا نقول : منادى منصوبٌ لفظًا ينطق به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره ، لِمَ نُصِبَ ؟ لكونه مضافًا (**كَنْزَ**) مضاف و (**الْغِنَى**) مضافٌ إليه .
(**وَيَا رَحِيْمًا بِالْعِبَادِ**) هذا مثالٌ للنوع الثاني ، وهو الشبيه بالمضاف ، ما المراد بالشبيه بالمضاف ؟ ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه ، يعني يكون عندنا اسمٌ يعمل فيما بعده (**وَيَا رَحِيْمًا بِالْعِبَادِ**) (**يَا رَحِيْمًا**) بمن ؟ بالعباد .
إذًا اتصل به شيءٌ يتمم معناه ، (**بِالْعِبَادِ**) جار مجرور متعلق بقوله : (**رَحِيْمَاً**) .
يا طالع الجبل ، طالع هذا اسم فاعل منادى منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره لما نصب لفظًا ؟ لكون شبيهًا بالمضاف ، ما معنى شبيهًا بالمضاف ؟
له معمول وهو اسمٌ هنا ، والاسم هنا مرفوع يا طالع الجبل .
يا حسنًا وجهه ، حسنًا هذا صفةٌ مشبهة ، وجهه هذا فاعل مرفوعٌ بها . إذًا له تعلقٌ بما بعده ، المضاف هذا لا تعلق له بما بعده (**يَا كَنْزَ الْغِنَى**) ، يا صاحب الرداء ، يا غلام زيد ، أما الشبيه بالمضاف لا بد من كلمةٍ تتمم معناه هذه الكلمة قد تكون مرفوعة ، قد تكون منصوبة ، قد تكون مجرورة ، يا خيرًا من زيدٍ عندنا ، يا خيرًا هذا أفعل للتفضيل ، خيرًا أصله أخير قال ابن مالك :

وغالبًا أغناهم خيرٌ وشر عن قولهم أخير منه وأشر

خير وشر هذه متصلة من أخير على وزن أفعل ، وأشير على أفعل .

وغالبًا أغناهم خيرٌ وشر عن قولهم أخير منه وأشر

إذًا :

وَمَا تُنَادِيْهِ كَيَا كَنْزَ الْغِنَى وَيَا رَحِيْمًا بِالْعِبَادِ مُحْسِنَا

بقي النوع الثالث وهو النكرة غير المقصودة : يا رجلا خذ بيدي ، كقول الأعمى هكذا يقول ، كقول الأعمى : يا رجلاً رجل هذا نكرة وهو منصوب بماذا نصب ؟ بكونه منادًى وهو نكرةٌ غير مقصودة ، يا رجل خذ بيدي . أي واحد ، المهم أن يأتي من يأخذ بيده .
بقي نوع واحد ، وهو المبني ، متى يبنى المنادى ؟ نقول : يبنى بشرطين :
أولاً : إفراده .
وثانيًا : تعريفه .
والمراد بالمفرد في باب المنادى ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف ، فيدخل فيه زيد ، ويدخل فيه رجل ، ويدخل فيه زيدان ، ورجلان ، وزيدون ، ورجال ، وهندٌ ، وهندان ، وهندات ، كل ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف نقول : هذا مفردٌ في باب المنادى .

حكمه : أنه يبنى على ما يُرفع به لو كان معربًا ، إذا قيل : يا زيد . تقول : زيد هذا مبني ، يُبنى عليه أي شيء على الضمة ، لماذا ؟ لأنه لو أعرب زيد في حالة الرفع أعرب رفعًا بالضمة .
يا زيدانِ هذا منادى مبني على الألف ، لماذا ؟ لأنه مثنى ولو رفع المثنى في غير المبني هنا نقول إيش ؟ يُرفع بالألف ، إذًا يبنى على الألف .
يا زيدونَ
...
يبنى على الواو ، لماذا ؟ لأنه لو أعرب رفعًا لأعرب بالواو

وَمَا تُنَادِيْهِ كَيَا كَنْزَ الْغِنَى   وَيَا رَحِيْمَاً بِالْعِبَادِ مُحْسِنَا

وَانْصِبْ وَرَاعِ الشَّرْطَ مَفْعُولاً لَهُ   كَقُمْتُ إِجْلالاً وَتَعْظِيْمَاً لَهُ

المفعول له هو ما توفرت فيه أربعة شروط :
- أن يكون : مصدرًا .
- **الثاني :** أن يكون معللاً لحدثٍ .
- **الثالث :** أن يكون فضلة .
-**الرابع :** أن يكون مشاركًا لعامله وقتًا وفاعلاً .
لا بد أن يكون مصدرًا . ولا بد أن يكون فضلة . ولا بد أن يكون معلِّلاً يعني : ذكر علةً للحدث . والرابع أن يكون مشاركًا لعامله وقتًا وفاعلاً . (**كَقُمْتُ إِجْلالاً وَتَعْظِيْمَاً لَهُ**) ، (**قُمْتُ إِجْلالاً**) ، (**قُمْتُ**) فعل فاعل (**إِجْلالاً**) نقول : هذا مفعولٌ له يقال : المفعول له ، والمفعول لأجله ، والمفعول من أجله ، ثلاثة أسماء (**إِجْلالاً**) هذا مصدر ، وذكر علةً للحدث وهو القيام ، لأن ضابط المفعول له أن يصح وقوعه في جواب لِمَ قال الحريري :

وغالبُ الأحوالِ أَن تَرَاهُ   جوَابَ لِمْ فعلْتَ ما تَهوَاهُ

وغالب الأحوال هذا انتقد فيه قال : بل هو مطرد ليس في غالب الأحوال ، بل مطرد .

وغالبُ الأحوالِ أَن تَرَاهُ   جوَابَ لِمْ فعلْتَ ......

سكَّن الميم للوزن ، لِمَ فعلت ما تفعل ، لِمَ قُمْتَ ؟ إجلالاً ، إذًا هو علةٌ لوقوع القيام ، وهو متحدٌ مع عامله وقتًا وفاعلاً ، الزمن زمن الإجلال الذي قام في القلب هو زمن القيام ، وفاعل الإجلال وفاعل القيام هو واحد ، إذا توفرت هذه الشروط الأربعة نقول : يجوز نصبه على المفعولية له . إذًا لا يجب ، وإنما يجوز نصبه على أنه مفعولٌ له .

كَذَاكَ بَعْدَ الْوَاوِ مَفْعُولٌ مَعَهْ   كَسِرْتُ وَالنِّيْلَ وَشَخْصًا ذَا سَعَهْ

هذا المفعول معه ، وحدُّهُ : اسم فضلة بعد واوٍ أريد بها التنصيص على المعية . مسبوقةٍ بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه .

اسمٌ : إذًا لا فعل ولا جملة ، اسمٌ أخرج ما وقع من الأفعال منتصبًا بعد واو المعية لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وتشرب هذا وقع فعل منصوبٌ بأن مضمرة وجوبًا بعد واوِ المعية ـ هل هو مفعولٌ معه ؟

نقول : لا ، لماذا ؟ لأنه يشترط فيه أن يكون اسمًا ، لاَ تنهى عن خلقٍ وتأتِيَ . هذا مثل تشرب . كذلك جاء زيدٌ والشمس طالعة يعني : مع طلوع الشمس نقول : هذا ليس مفعولاً معه لأنه جملةٌ .

اسمٌ فضلةٌ أخرج العمدة نحو : اشترك زيدٌ وعمرٌو الواو هنا بمعنى مع ، ولكن ما بعدها عمدةٌ لا فضلة .

(بَعْدَ الْوَاوِ) أخرج ما وقع بعد (مع) ، لو قيل : جاء زيدٌ مع طلوع الشمس نقول : هذا ليس مفعولاً معه ؛ لأن المفعول معه لا يكون إلا بعد واوٍ .

أريد به التنصيص على المعية : أخرج نحو : جاء زيدٌ وعمرٌو ، وعمرٌو الواو هذه للعطف وتحتمل المعية ، لذلك يجوز نصب ما بعدها على ضعف . يجوز أن يقال : جاء زيد وعَمْرًا على أنه مفعولٌ معه لكنه فيه ضعف . والأرجح أن يكون معطوفًا .

مسبوقٍ بفعل : إذًا العامل فيه أن يكون فعلاً ، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه **(سِرْتُ وَالنِّيْلَ)** ، **(وَالنِّيْلَ)** هذا مفعولٌ معه . واسمٌ فضلةٌ يعني : وقع بعد تمام الجملة ، اسمٌ فضلةٌ بعد واوِ أريد بها التنصيص على المعية ، يعني : نصت المعية لا تحتمل العطف ، مسبوقةٍ بفعلٍ **(سِرْتُ وَالنِّيْلَ)** ، العامل فيه **(سِرْتُ)** أنا سائرٌ والنيل ، والنيل هذا معمول لأي شيء ؟ لسائر ، هل هو فعل ؟ نقول : لا ، هو فيه معنى الفعل وحروفه . إذًا ينصب المفعول معه الفعل وما فيه معنى الفعل وحروف #$...59.57 **(كَسِرْتُ وَالنِّيْلَ)** ،

كَذَاكَ بَعْدَ الْوَاوِ مَفْعُولٌ مَعَهْ   كَسِرْتُ وَالنِّيْلَ وَشَخْصَاً ذَا سَعَهْ

يعني : سرت وشخصًا ذا سعة يعني : ذا غنى

وَنَصْبُ مَفْعُولَيْ ظَنَنْتُ وَجَبَا   وَنَحْوِهَا كَخِلْتُ زَيْدَاً ذَاهِبَا

هذا النوع الثالث من النواسخ ، سبق أن المبتدأ والخبر يدخل عليهما ما يَنْسَخ حكمه ، والناسخ إما أن يكون كان وأخواتها ، وإما أن يكون إن وأخواتها ، وإما أن يكون ظن وأخواتها ، وتسمى أفعال القلوب لأن معانيها قائمةٌ في القلب ، وتسمى أفعال الشك واليقين لأن منها ما يفيد في الخبر شَكًّا كزعم وخال ، ومنها - وتسمى أفعال اليقين - لأن منها ما يفيد في الخبر يقينًا كعلم ورأى ونحوها .

تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما معًا على أنهما مفعولان لها ، بعد استيفاء فاعلها يعني : هي تحتاج إلى فاعل تقول : زيدٌ قائمٌ ، أدخل عليها (ظن) تقول : ظننت لا بد من استيفاء الفاعل [وبعد فاعل] [43] ، وبعد فعلٍ فاعل ، إذًا لا بد من فاعل ظننتُ استوفتْ فاعلاً زيدًا هذا هو المبتدأ قائمًا هذا هو الخبر ، فنصبتهما على أنهما مفعولان لها **(وَنَصْبُ مَفْعُولَيْ ظَنَنْتُ وَجَبَا)** هذا يجب متى ؟ الوجوب عنها ليس على إطلاقه ، يجب إذا تقدم ظن على معموليها ، لأن ظن باعتبار معموليها إما أن تتقدم ، وإما أن تتوسط ، وإما أن تتأخر ، ظننت زيدًا قائمًا ، زيدًا ظننت قائمًا ، زيدًا قائمًا ظننت ، هذه ثلاثة أوجه ، ظننت زيدًا قائمًا هنا على رأي البصريين يجب النصب ولا يجوز الإلغاء ، لا يصح أن يقال ظننت زيدٌ قائمًا وأجازه الكوفيون والصواب أنه يمنع ، لذلك قال : **(وَجَبَا)** . إذا تقدمت (ظن) على معموليها ، أما إذا توسطت أو تأخرت فحينئذٍ يجوز فيها الوجهان الإلغاء [وال... نعم] الإعمال والإهمال ، تقول : زيدٌ ظننت قائمٌ ، زيدٌ مبتدأ ظننت فعلٌ فاعل وجملةٌ لا محل له من إعرابها جملة اعتراضية قائمٌ هذا خبر ، ويجوز

---

(43) سبق .

لك أن تقول : زيدًا ظننت قائمًا ، زيدًا مفعولاً أول مقدم على ظننت ، ظننت فعل وفاعل قائمًا هذا] خبرها] [44] مفعولٌ ثاني لها .

النوع الثالث : زيدٌ قائم ظننت ، هنا تأخرت ، هنا يجوز الإلغاء وزيدٌ قائمٌ ظننت ، ويجوز الإعمال زيدًا قائمًا ظننت ، ولكن الإلغاء أرجح ، الإلغاء والإهمال أرجح من الإعمال بخلاف فيما إذا توسطت ، فالجمهور على أنها سيان الإعمال والإهمال ولكن المرجح أنه أن الإعمال أولى .

وَنَصْبُ مَفْعُولَيْ ظَنَنْتُ وَجَبَا وَنَحْوِهَا كَخِلْتُ زَيْدَاً ذَاهِبَا

(**خِلْتُ**) فعل فاعل زيدًا هذا مفعولٌ أول و (**ذَاهِبَا**) مفعولٌ ثاني

وَمَا أَتَى لِنَحْوِ كَانَ مِنْ خَبَرْ وَاسْمِ لِنَحْوِ أَنَّ وَلا كَلا وَزَرْ

(**وَمَا أَتَى لِنَحْوِ كَانَ مِنْ خَبَرْ**) بالتسكين (**وَمَا أَتَى لِنَحْوِ كَانَ مِنْ خَبَرْ**) هذا سبق معنا أن كان ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، ونصب الخبر على جهة الوجوب ولا يجوز إلا إذا دخل عليه في ما كان من خبر ليس .

والبَاءُ تختَصُّ بليسَ في الخَبَرْ كقولِهم ليسَ الفتَى بالمُحتَقَرْ

يجوز حينئذٍ دخول الباء فيجر خبر ليس لفظًا لا محلاً (**أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ**) [التين : 8] إيش إعراب (**بِأَحْكَمِ**)

وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر

(**أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ**) الأصل التركيب : أليس الله أحكم بالنصب على أنه خبرٌ ليس ، دخلت عليه الباء الزائدة للتأكيد فتقول : (**أَلَيْسَ اللَّهُ**) ليس فعلٌ ماضٍ ناقص ، لفظ جلالة الله اسمها ، الباء حرف جر زائدة صلة للتأكيد ، أحكم خبره ليس منصوبٌ وعلامة نصبه فتحةٌ مقدرةٌ على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . ولا يصح القول (**بِأَحْكَمِ**) جار مجرور متعلق بـ .. فلا يصح ، لا إله إلا الله ، لا إله حقٌ بحقٍ ، إما أن تقدر بالجر بالباء وإما لا .

وَمَا أَتَى لِنَحْوِ كَانَ مِنْ خَبَرْ وَاسْمِ لِنَحْوِ إِنَّ ....

إِنَّ اسمها منصوبٌ لأن (إِنَّ **أَنَّ**) هذه تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصب المبتدأ على أنه اسم لها ، وترفع الخبر على أنه خبرٌ لها .

واسم إِنَّ (**لِنَحْوِ إِنَّ**) التي هي خبر $#...1.05.16

(**وَلا كَلا وَزَرْ**) ما المقصود بها هذه سبق معنا (**لا**) النافية للجنس

(**44**) سبق .

عمل إن اجعل للا في نكره

عمل إن مضى عمل إن النصب

عمل إن اجعل للا في نكره   مفردة جاءتك أو مكرره

فانصب بها مضافًا أو مضارعه   وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه

وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الدرس الحادي عشر
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله ، وصلّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا .

أما بعد :

قال رحمه الله تعالى : (بَابُ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ)

أي : هذا باب في بيان إعمال اسم الفاعل ، يعني : الأصل في الأسماء ألا تعمل ، الأصل في العمل أن يكون في الأفعال ، والأسماء والحروف الأصل فيها أنها جامدةٌ ولا تعمل ، وإنما أعملت في اسم الفاعل الذي سيذكره الناظم أنه أشبه الفعل من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، ولذلك من الأسماء ما هي يعمل لا بد من شروط ، والفعل يعمل بلا شرط ، وما جاء عن الأصل لا يُشترط فيه شرط ، وما جاء على خلاف الأصل لا بد من شروطٍ تقربه إلى الأصل ، ولذلك اسم الفاعل لا يعمل هكذا مطلقًا وإنما يعمل بشروط هذه الشروط تضيق عليه وتجعله قريبًا من الفعل الذي هو أصلٌ في باب العمل ، اسم الفاعل أي : اسم فاعل الفعل ، حدّه اسم الفاعل ما هو اسم الفاعل ؟ نقول : اسم الفاعل هو الوصف الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته ، الوصف كما سبق مرارًا أنه ما دل على ذاتٍ وحدث ، ما دل على ذاتٍ وحدث قد يدل على ذاتٍ وحدثٍ قائمٍ بها أو واقع منها ، أو يدل على حدثٍ لكن متصف بحدثٍ على جهة اللزوم ، أو يدل على ذاتٍ متصفة بحدثٍ ولكنه واقعٌ عليها .

الأول : يسمى اسم فاعل .

والثاني : الصفة المشبه .

والثالث : اسم المفعول .

الكنية تختلف في الدلالة على الذات والحدث ، اسم الفاعل يدل على ذاتٍ وحدث يعني على الشخص ، إذا قيل ضارب هذا اسم فاعل يدل على أي شيء ؟ نقول : على ذات ، ما معنى ذات ؟ يعني : على شخص زيد أو عمرو أو خالد .. إلى آخره ، وحدثٍ وهو المصدر الذي هو الضرب فنقول : ضارب يدل على حدثٍ معين وذاتٍ مبهمة ، حدثٍ معين أخذناه من المادة وهو الضرب ، وذاتٍ مبهمة كونه دالاً على شخصٍ غير معين ، نقول : الذات المتصفة بحدث إما أن تتصف بحدث ويكون الحدث قائمًا بها أو واقعًا بها ، وهذا الاتصاف دليلٌ على أنه حادثٌ ولم يثبت فيما سبق ، يعني : كان غير متصف ثم اتصف ، هذا نسميه اسم فاعل .

الثاني : [أن يدل على حدثٍ وذات] أن يدل على ذاتٍ وحدثٍ لازم ثابت مستقر لها ، يعني : وجد مع وجود الذات وليس طارئًا بعد أن لم يكن ، وهذا هو الفرق بين صفة المشبه واسم الفاعل ، الصفة المشبه واسم الفاعل كل منهما دالٌ على ذاتٍ وحدثٍ إلا أن اسم الفاعل يدل على حدثٍ لم يكن فوقع ، والصفة المشبه تدل على حدثٍ ذاتي ، إذا قيل : زيدٌ حسنٌ وجهه ، حسنٌ وجهه حسنٌ هذا صفةٌ مشبه دلت على ذات ، ودلت على صفةٍ وهي الحُسن ، هل الحُسن واقعٌ بعد أن لم يكن أم أنه صفةٌ دائمة مع زيد ؟ صفةٌ دائمة ، لكن لو قيل : زيدٌ ضاربٌ عمرًا ضاربٌ ، هل هو مدة اتصافه بالضرب كان سابقًا فيه ثم واصل فيه أم أنه حادثٌ بعد أن لم يكن ؟ نقول : حادثٌ بعد أن لم يكن . إن دل على ذاتٍ وحدثٍ وقع عليها الحدث نقول : هذا اسم مفعول ، زيدٌ مَضْرُوب دل على ذاتٍ ووقع عليها الضرب ، زيدٌ مقتولٌ دل على ذاتٍ ووقع عليها القتل .

إذًا نقول : اسم الفاعل الوصف ، ما معنى الوصف ؟ ذاتٌ مبهمة متصفة بحدثٍ معين قائمٍ بها أو واقعٍ منها . ذاتٍ مبهمة ، لماذا ذاتٍ مبهمة ؟ لأن ضارب إذا قيل : ضارب ، قاسم ، عالم هل تفهم منه شخصٍ معين ؟ لا ، دل على ذات لكن من هو ؟ هذا غير معلوم ، هل دل على حدثٍ معين ؟ نقول : نعم خصص الضرب دون القتل دون العلم ، فنقول : اسم الفاعل يدل على ذاتٍ مبهمة وحدثٍ معين ، هذا الحدث كان بعد أن لم يكن هذا صفته ، الحدود يعني : كان بعد أن لم يكن لم يكن متصفًا به ثم اتصف به .

الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته ، هذا هو الشغل في عمل اسم الفاعل ، أنه أشبه الفعل من جهة المعنى ومن جهة اللفظ ، أما شبه اسم الفاعل بالفعل من جهة المعنى فبدلالته على الشذوذ ، لأن الفعل ضَرَبَ يَضْرِبُ ، يَضْرِب هذا دال على الحدث ، الأصل في الأسماء التي تدل على الأحداث فلما دل اسم الفاعل على

الحدث وهذا اسم الفاعل أو هذا الحدث الأصل في الدلالة عليه أن يكون بالفعل ، وزد على ذلك أنه اقترن بزمن الحادث أو الاستقبال ، نقول : أشبه اسم الفاعل الفعل من جهة المعنى ، من جهة المعنى الاقتران به بحدثٍ وزمن ، والذي يدل على الحدث والزمن هو الفعل [ضَرَبَ يَضْرِب اضْرِبْ] ، أما من جهة اللفظ نقول : أشبه اسم الفاعل الفعل المضارع في الحركات والسكنات ، والمراد بالحركات مطلق الحركة لا عين الحركة ضمة ضَمة فتحة فَتحة لا ، المراد مطلق الحركة كون هذا الحرف محركًا هذا أيضًا محرك ، هذا ساكن هذا ساكن . قالوا : ضَارِب . هذا أشبه يَضْرِب ضَ الحرف الأول مُحَرّك يَضْ الحرف الأول محرك من المضارع ، ضَا الحرف الثاني ساكن يضْ الحرف الثاني ساكن ، ضَارِ هذا الثالث وهو محرك يضْرِ هذا الثالث وهو محرك ، إذًا أشبهه من جهة توافق الحركات والسكنات ، فلما أشبه اسم الفاعل الفعل المضارع من جهة المعنى ومن جهة اللفظ ألحق به في العمل ، فصار يرفع إن كان مأخوذًا من فعلٍ لازمٍ لا ينصب ، وصار يرفع وينصب إن كان مأخوذًا من [فعلٍ لازم] [(45)] يعني : حكمه حكم ما أُخِذَ منه ، إن كان أُخِذَ من فعل لازمٍ فهو رافعٌ ولا ينصب ، إن كان أخذ من فعلٍ متعدد فهو رافعٌ وناصبٌ حكمه حكم الفعل المتعدِّي لذلك قال
هنا :

وَمَا بِوَزْنِ ضَارِبٍ وَمُكْرِمِ يَعْمَلُ مِثْلَ فِعْلِهِ وَالْتَزِمِ

تَنْوِينَهُ) بالنصب

تَنْوِينَهُ مُعْتَمِدَاً أَوْ مَعْ أَلْ نَحْوُ الْمُنِيْبُ رَافِعٌ كَفَّ الأَمَلْ

(**وَمَا بِوَزْنِ ضَارِبٍ وَمُكْرِمِ)** إذا عرفنا أن اسم الفاعل هو الوصف الدال على الحدث ، وصفٌ يدل على الحدث جاريًا على حركات المضارع وسكناته ، إذًا متى نحكم عليه من جهة اللفظ ؟ أنه اسم فاعل ، هل كل لفظٍ كان على زنة ما يكون اسم فاعل ؟ نقول : لا ، هو مختص بوزنين .

الوزن الأول : أن يكون من ثلاثي ، وهو ما كان على وزن فاعل ، وهذا عند المحققين أن ما كان على زنة فاعل يؤخذ من الثلاثي سواء كان مفتوحًا العين أو مكسور العين أو مضموم العين ، يعني : كيف نأتي باسم الفاعل إذا جاء السؤال كيف نصوغ اسم الفاعل ؟ نقول : ننظر إلى الفعل الماضي إما أن يكون ثلاثيًّا وإما يزيد عن الثلاثي ، واضح ؟ إن كان ثلاثيًّا نأتي به على زنة فاعل ، الثلاثي هذا على ثلاثة أبواب فَعَل فَعِلَ فَعُلَ كيف نأتي به ؟

نقول : يأتي على زنة فاعل ، ضَرَبَ ضَارِب ، قَتَلَ قَاتِل ، عَلِمَ عَالِم ، كَرُمَ كَارِم ، حَسُنَ حَاسِن ، شَرُف شَارِف مطلقًا ، فَعَلَ تأتي على زِنَةِ فَاعِل ، قَتَلَ فهو قَاتِل ، عَلِمَ فَعِلَ يأتي على زنة فَاعِل [قاتل] [(46)] على زنة فَاعِل عَالِم ، فَعُل كشَرُف وكَرُم ظَرُفَ يأتي على زنة فاعل كَارِم وحَاسِم وشَارِف ، هنا يأتي إشكال وهو أن باب فَعُلَ هذا بما يدل على صفة لازمة وسبق معنا

في فعُل الفعل الطبيعي حتم والحسن والقبح فمن ثم لزم

فعُل يدل على أوصافٍ لازمةٍ لفاعليها ، وهنا نأخذ منه اسم الفاعل والفاعل يدل على الحدوث نقول : نعم ، الأصل فَعُلَ أنه يدل على صفةٍ لازمة ، إذا أخذ الحدود جاز لك أن تأتي به على زنة فاعل ، وإلا فتأتي به على جهة الصفات المشبهة وهذه كثيرة ، أوصلها بعضهم إلى السبعين .

---

(45) سبق ، صوابه : الصواب متعدٍّ كما بعده .

(46) سبق .

إذًا إذا كان القصد بحَاسِنِ وكَارِمِ أن صفة الحسن وصفة الكرم وشَارِف وصفة الشَّرَف هذه طارئةٌ وليست لازمة ، نقول : يجوز الإتيان بها على زنة فاعل :

وفاعل صالحٌ للكل إن قصد الـ   حدوث نحو غدًا ذا جاذلٍ جذلا

هكذا قال ابن مالك في اللامية ، وفاعلٌ يعني ما كان على زنة فاعل . وفاعل صالحٌ للكل ، سواء كان من باب فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ ، إن قصد الحدوث نحو غدًا جادلٌ جدلا . جادلٌ من جَدِلَ فَرِح ، نقول : هذا يأتي على زنة فاعل هذا في الثلاثي .

الرباعي فأكثر نقول : ننظر إلى الفعل المضارع فنقلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة ونكسر ما قبل الأخير ، الناظم هنا قال : **(وَمَا بِوَزْنِ ضَارِبٍ)** على وزن فاعل هذا من الثلاثي المجرد مطلقًا سواءٌ كان ماضيه فَعَلَ أو فَعِلَ أوفَعُلَ ، قال : **(وَمُكْرِمِ)** هذا مثال لما زاد على الثلاثي أَكْرَمَ هذا ليس ثلاثيًا إنما هو على أربعة أحرف ، كيف نأتي باسم الفاعل ؟ نقول : انظر إلى الفعل المضارع أَكْرَمَ يُكْرِمُ اقلب حرف المضارعة الأول ميمًا مضمومة واكسر ما قبل آخره فتقول : مُكْرِم ، انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ فهو مُنطلِقٌ ، اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ فهم مُسْتَخْرِجٌ ، دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فهو مُدَحْرِج . إذًا كل ما زاد على ثلاثة أحرف يُؤْتَى به على زِنَةِ مُفعِل أو مُسْتَفْعِل إن زاد على ذلك ، فتضم أو تُبدل حرف المضارعة ميمًا مضمومة وتكسر ما قبل آخره ، إذًا المراد بقوله : **(وَمَا بِوَزْنِ ضَارِبٍ وَمُكْرِمِ)** . إشارة إلى صيغ اسم الفاعل .

يعمل مثل فعله يعني : النظر إلى الأصل إن كان مأخوذًا من فعل لازم فاسم الفاعل يرفع ولا ينصب ، وإن كان مأخوذًا من فعل متعدٍّ فحينئذٍ نقول : يرفع وينصب .

وإنْ ذَكَرْتَ فاعلاً مُنوَّنَا   فَهْوَ كما لو كانَ فِعلا بَيِّنَا

فارفَعْ بهِ في لازمِ الأفعالِ   وانصِبْ إذا عُدّي بكلّ حَالِ

يعمل مثل فعله ، لكن هل كل اسم فاعل يعمل ؟ الجواب : لا ، ليس كل اسم فاعل يعمل ، وإنما نقول : اسم الفاعل على نوعين :

إما أن يكون مقرونًا بـ (أل) .

وإما أن يكون مجردًا من (أل) .

إما أن تقول : الضَّارِب . بأل ، وإما أن تقول : ضَارِبُ . بدون أل ، هذا له حال وذاك له حال أخرى ، ما حُلِّيَ بأل يعمل بلا شرط ولا قيد ، كل اسم فاعل دخلت عليه أل فيعمل بلا شرط ولا قيد ، جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا ، جَاءَ الضَّارِبُ ، الضارب هذا إيش إعرابه ؟ جاء فعل ماضي ، والضارب فاعل مرفوع ، ورفعه ضمة ظاهرة على آخره تقول : هذا الضارب على وزن فاعل إذًا هو اسم فاعل دخلت عليه أل ، وأل هذه موصولة كما سبق ، وكل اسم فاعل دخلت عليه أل فإنه يرفع وينصب هذا الأصل فيه إن كان أصله متعديًا ، الضَّارِبُ هذا مأخوذ من ضَرَبَ ، وضَرَبَ هذا متعدٍّ ، فأين مرفوعه وأين منصوبه ؟ نقول : الضَّارِبُ زَيْدًا . هنا نصب ، وكل عامل ينصب لا بد له وأن يرفع ، ليس عندنا عامل باستقراء كلام العرب ينصب ولا يرفع ، أين الفاعل ؟ نقول : ضمير مستتر . زيدًا هذا مفعول به فيعمل اسم الفاعل المقرون بأل مطلقًا ، يعني لا يُشترط فيه أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وإنما يعمل سواء كان بمعنى الْمضيّ أو الحال أو الاستقبال ، جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْس ، صح . جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا الآن ، صح جَاءَ الضَّارِبُ غَدًا ، إذًا عمل مطلقًا ولم يعتمد على شيء سابقَ عليه كما هو الشأن في المجرد .

وإن يكن صلة أل ففي المضي   وغيره إعماله قد ارتضي

وإن يكن صلة ال ففي المضي ** وغيره ، غير المضي الذي هو الحال والاستقبال ، لماذا أُعْمِل المحلى بأل ؟ قالوا : لأن هذه موصولة ، كل أل داخلة على صفة صريحة فهي موصولة ، وإذا كانت كذلك فهي اسم

ومن وما وأل تساوي ما ذكر

* * * *

وصفة صريحة صلة أل

إذًا ما بعد أل الموصولة الأصل فيها أن يكون فعلاً ، لماذا ؟ لأن الموصولات تحتاج إلى صلة ، والأصل فيها أن يكون فعلاً هذا الأصل ، ولذلك يُقدر المتعلق الجار والمجرور والظرف فعلاً بإجماع ، نقول : وإن كان كذلك فضارب هذا حل محل الفعل سواء كان ماضيًا أو مضارعًا ، مضارعًا بمعنى الحال أو بمعنى الاستقبال ، فإن كان كذلك ، الفعل يعمل بلا شرط ولا قيد ، يعني : ينصب ويرفع بلا شرط فكذلك ما حل محله ، فضَارِب هنا حلت محل ضَرَبَ إن أريد المضي ، ويَضْرِب إن أريد الحال والاستقبال ، والفعل يعمل بلا شرط فكذلك ما حل محله .

إذًا الخلاصة نقول :

اسم الفاعل إذا دخلت عليه أل عمل مطلقًا بلا شرط .

كل ما مر معك اسم فاعل وهو محلى بأل فارفع به وانصب إن كان له مفعولاً به .

إن كان مجردًا من أل نقول هنا : لا يعمل إلا بشرطين ، وإذا جرد من أل لزم أن يكون منونًا ، ولذلك كلام الناظم هنا لا يُفهم أنه يشترط التنوين ، لا ، التنوين هذا تحصيل حاصل **(وَالْتَزِمِ تَنْوِينَهُ)** تنوين هذا مفعول به لقوله : **(وَالْتَزِمِ)** . **(وَالْتَزِمِ تَنْوِينَهُ)** هنا نقول : هو منون ، لأن كل اسم نكرة ليس محلاً بأل وليس مضافًا نقول : هذا يدخله التنوين .

ونَوِّنِ الاسمَ الفَريدَ المُنصَرِفْ إذا دَرَجتَ قَائلاً ولم تَقِفْ

إذًا يشترط في اسم الفاعل المجرد من أل شرطان من أجل إعماله :

الأول : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال . أخرج ما كان بمعنى المضي بخلاف ما كان محلاً بأل فإنه يعمل مطلقًا ماضيًا حالاً استقبالاً ، الشرط الأول من المجرد أن يكون بمعنى الحال والاستقبال ، يعني : زمنه الذي دل عليه الحال الآن أو الاستقبال ، فإن كانت بمعنى المضي وجب إضافته ولا يجوز أن يعمل . تقول : جَاءَ ضَارِبٌ . أو هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا الآن ، هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا غَدًا ، أعملت ضارب ونصبت به لماذا ؟ لأنه بمعنى الحال ، هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا ، زمنه متى ؟ الآن ، وإنما الآن تذكر من باب الإيضاح ، هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا الآن ، هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا غدًا ، لو كان المراد المضي في الزمن الماضي أو المراد إيقاع حدث في الزمن الماضي وجب إضافته ، فتقول : هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْس ، ولا يجوز أن تقول : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا أَمْس ، لأنه يشترط في المجرد اسم الفاعل المجرد أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال .

الشرط الثاني : أن يكون معتمدًا ، مُعتمدًا على ماذا ؟ على شيء سابق ، والاعتماد هذا قد يُفسر بالاستفهام ، أَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا ؟ ضَارِبُ هنا عَمِلَ واعتمد على الاستفهام ، يعني لا بد أن يسبقه شيء يستفهم عنه ، أَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا الآن أو غدًا ؟ هنا وجد فيه الشرطان بمعنى الحال أو الاستقبال واعتمد على استفهام .

مَا ضارب زيد عمرًا الآن أو غدًا ، اعتمد على نفي .

يَا طَالِعًا جَبَل ، يَا طَالِعًا ، طالعًا هذا اسم فاعل واعتمد على نداء ، لذلك جبلاً ماذا نعربه ؟ جبلاً ؟ مفعول به لطالع .

طَلَعَ زَيْدُ جَبَلاً أو الْجَبَلَ إذًا هو يتعدَّى ، فكذلك ما أخذ منه وهو اسم الفاعل إذا اعتمد على نداء كما هو في المثال السابق الذي معنا ، نقول : نصب لاجتماع الشرطين دلالته على الزمن الحال أو الاستقبال مع الاعتماد . كذلك يعتمد على #... 21.08 مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زيد ، مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فعل فاعل ، مَرَرْتُ فعل فاعل ، بِرَجُلٍ باء حرف جر ورجل اسم مجرور ، ضَارِبٍ إيش إعرابها ؟ صفة إذًا اعتمد على موصوف ، مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ نقول : هذا ضارب يجوز إعماله لماذا ؟ لأنه معتمد ، وأيضًا بمعنى الحال والاستقبال مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا الآن أو غَدًا ،

كذلك إذا وقع خبر سواء كان خبرًا في الأصل أو الحال ، زيدٌ ضارب عمرًا الآن أو غدًا ، زيد مبتدأ وضارب خبر وهو اسم فاعل واعتمد على مبتدأ على مخبر عنه ، وعمرًا هذا مفعول به ، لماذا ؟ لوجود الشرطين متحققين في اسم الفاعل ، وهما الاعتماد وبمعنى الحال أو الاستقبال .

إذًا المجرد الخلاصة : أن اسم الفاعل الذي لم تدخل عليه أل يسمى المجرد من أل هذا يعمل عمل فعل اللازم أو المتعدِّي بشرطين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وأن يعتمد على شيء سابقٍ عليه ، وهذا الشيء الذي يعتمد عليه قد يكون استفهامًا ، قد يكون نفيًا ، قد يكون نداء ، قد يكون صفةً ، قد يكون مسندًا يعني : مبتدأ .. إلى آخره .

إذا وجد الشرطان نقول : هل يجب النقل أم يجوز ؟ يجوز يعني : هذان الشرطان ليسا لإيجاب النقل وإنما لجواز النقل ،هَذَا زَيْدٌ ضَارِب عمرًا يصح أن تقول : هَذَا زَيْدٌ ضَارِبٌ عمرًا ويصح أن تقول : هَذَا زَيْد ضارب عمرٍ بالإضافة يجوز فيه الوجهان . إذًا هذان الشرطان ليس لإيجاب النقل وإنما لجواز النقل ، ولك أن تضيف ولك أنَّ تنصب

وَمَا بِوَزْنِ ضَارِبٍ وَمُكْرِمِ يَعْمَلُ مِثْلَ فِعْلِهِ ....

إن كان لازمًا فيرفع الخبر وإن كان متعدِّيًا فيرفع وينصب (**وَالْتَزِمِ تَنْوِينَهُ**) لماذا التزم تنوينه ؟

....

- ذكرناه - لأنه نفي ، إذًا هذا ليس شرطًا (**وَالْتَزِمِ تَنْوِينَهُ**) ليس شرطًا لأن كل ما لم يكن محلاً بأل فالأصل فيه أنه منون إن كان نكرة ، (**مُعْتَمِدًا**) (**وَالْتَزِمِ تَنْوِينَهُ مُعْتَمِدًا**) يعني : معتمدًا على شيء سابق كاستفهام ونحوه (**أَوْ مَعْ أَلْ**) هنا لم يقيده بقوله : (**مُعْتَمِدًا**) . معتمدًا هذا قيد لما يسبق ، (**أَوْ مَعْ أَلْ**) هذا على الإطلاق ، لأن (**أَوْ**) هنا للتنويع والتقسيم ، فقسم لك اسم الفاعل المنون وهذا كناية عن المجرد من أل ، لأن كل مجرد من أل فهو منون ، (**أَوْ مَعْ أَلْ**) هذا هو القسم الثاني ، واشترط الاعتماد في القسم الأول وأطلق الثاني .

إذًا نقول : الثاني (**أَوْ مَعْ أَلْ**) يعمل مطلقًا بلا شرط ولا قيد ، واضح هذا ؟

(**نَحْوُ الْمُنِيْبُ رَافِعٌ كَفَّ الأَمَلْ**) من يعرب هذه الجملة ؟

تعرب ؟ نعم (**الْمُنِيْبُ**) .

....

هو اسم فاعل لكن إيش إعرابه ؟ لا تغششه ! اسم فاعل هذا نوع الكلمة ، قل مبتدأ مرفوع بالابتداء رفع ضمة ظاهرة على آخره ، نوعه اسم فاعل ، اسم فاعل على ضارب أو مُكْرِم من أي النوعين ، الثلاثي أم الرباعي ؟

الرباعي أصله نَابَ أَنَابَ يُنِيبُ فهو مُنِيبُ ، الانتقال بحرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل آخره ، طيب ، (**الْمُنِيْبُ**) هذا من أي النوعين المحلى بأل يعمل بكم شرط ؟

بلا شرط ، يعمل بلا بلا شرط ، الذي أُنِيبَ الذي ، أل هنا اسم موصول ، وهي اسمية على الصحيح ، (**رَافِعٌ**) نعم خبر المبتدأ ، الضم ظاهرة على آخره ، طيب مفعول به كفَّ لإي شيء مفعول ؟ لـ (**رَافِعٌ**) ، (**رَافِعٌ**) هو (**كَفَّ**) هذا مفعول به لـ (**رَافِعٌ**) ، (**كَفَّ الأَمَلْ**) ، (**كَفَّ**) مضاف ، و (**الأَمَلْ**) مضاف إليه (**كَفَّ الأَمَلْ**) ، (**إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ**) [الطلاق : 3] لا ، ما نقول . (**إِنَّ اللَّهَ بَالِغٌ أَمْرَهِ**) بقراءة التنوين ، (**إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ**) ، (**إِنَّ اللَّهَ بَالِغٌ أَمْرَهِ**) (**بَالِغٌ**) هذا إيش إعرابه ؟ خبر إِنّ (**إِنَّ اللَّهَ**) إن واسمها (**بَالِغُ**) هذا خبر إنَّ فاعله مستتر (**أَمْرَهِ**) هذا مفعول به لأنه اعتمد وكان بمعنى الحال (**إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ**) هذا على الإضافة (**هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتٌ ضُرَّه**) [الزمر: 38] (**هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ**) قرأ بالوجهين ، بالتنوين وما بعده مفعول به ، وبدون التنوين ، إذا هذا نأخذ منه أنه لا يجب النصب بل يجوز ، هذان الشرطان أو إعمال اسم الفاعل هذا من باب الجواز من باب لا من باب الوجوب .

ثم قال : (**بَابُ إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ**) المصدر كما سبق أنه الاسم الدَّال على الحدث ، سُمِّيَ مصدرًا لصدور الفعل عنه ، وهذا من أدلة البصريين في أن المصدر هو الأصل في الاشتقاق . قال : تقولون أنه اسم مصدر ، والمصدر محل صدور الشيء ، مَفْعَل ، محل صدور الشيء ، إذًا محل صدور الشيء يَفْهَم منه أو يَفْهَم منه النّحوي أن الفعل صادر عن هذا المصدر .

والمَصدرُ الأصلُ وأيُّ أصلِ   ومنهُ يا صَاحِ اشتقاقُ الفعلِ

قال : (وَمَصْدَرٌ) إذًا يعمل (وَمَصْدَرٌ كَفِعْلِهِ) أي مثل فعله ، إن كان الفعل المأخوذ منه ، ليس كفعله باعتبار أنه مأخوذ من الفعل ، لا ، هناك قال :

وَمَا بِوَزْنِ ضَارِبٍ وَمُكْرِمِ   يَعْمَلُ مِثْلَ فِعْلِهِ ....

أيهما أصل وأيهما فرع ؟
اسم الفاعل فرع ، والفعل الماضي هذا أصل ، هنا قال : (وَمَصْدَرٌ كَفِعْلِهِ) أي (وَمَصْدَرٌ كَفِعْلِهِ) المأخوذ منه ، يعني من المصدر ، لأن المصدر هو الأصل في الاشتقاقات

والمَصدرُ الأصلُ وأيُّ أصلِ   ومنهُ يا صَاحِ اشتقاقُ الفعلِ

(وَمَصْدَرٌ) مثل فعله (قَدْ عَمِلا) إذًا يعمل عمل فعله ، ولكن يشترط في أنه مما يجوز أن يحل فعل مع أَنْ أو مَا في موضعه ، إذا قيل : عجبتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا عجبت من ضربك ، ضرب هذا مصدر ، وهو مضاف إلى فاعله ، عجبتُ من ضَرْبِكَ زَيْدًا ، نقول : هذا مفعول به للمصدر ، لماذا عَمِل ؟ نقول : لأنه يصح أن تحذف المصدر وتأتي بالفعل مع أن ، عجبتُ مِنْ أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا . إذًا صح التركيب ، صح أن يعمل المصدر ، وإذا لَمْ يَصِحْ لَمْ يَصِحْ .
إذًا قوله : (وَمَصْدَرٌ كَفِعْلِهِ قَدْ عَمِلا) نقول هذا بشرط أنه يَحُل محل المصدر أَنْ المصدرية والفعل ، أو مَا المصدرية والفعل ، عجبتُ مِنْ أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ، نقول : عجبتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا .
(وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ) [البقرة : 251] ولولا أن يَدْفَعُ اللّهِ النَّاسَ ، صح التركيب ، إذا صح تقول : يجوز حينئذٍ أن يعملَ المصدرَ عمل فعله .
(وَمَصْدَرٌ كَفِعْلِهِ قَدْ عَمِلا) المصدر على ثلاثة أحوال ، قد يكون مضافًا ، وقد يكون منونًا يعني : غير مضاف ، وقد يكون محلاً بأل . قال : (شَاعَ) يعني المصدر على كونه عاملاً مضافًا ، أن يكون المصدر مضافًا ، عجبتُ مِنْ ضَرْبِكَ هنا أُضِيف الْمَصدر ثم نَصَبَ زَيْدًا ، (وَبِتَنْوِيْنٍ) يعني مقطوع عن التنوين ، (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً) [البلد : 14 ، 15] (يَتِيماً) إيش إعرابه ؟ مفعول به . ما العامل فيه ؟ الناصب له ؟ المصدر (إِطْعَامٌ) أَطْعَمَ يُطْعِمُ إِطْعَامًا ، هذا مصدر ، قد عَمِلَ وهو منون ، يعني ليس مضافًا ولا محلاً بأل .
النوع الثاني : - هو لم يذكره الناظم لأن الصحيح أنه شاذ . عَجِبْتُ الضَّرْبَ زَيْدًا ، عجبتُ من الضرب زيدًا ، الضربِ هذا حُلّيَ بأل ، وزيدًا هذا مفعول به للضرب ، ومصدر حُلِّيَ بأل ، فحينئذ يكون إعماله على جهة الشذوذ .
مثّل الناظم للمضاف والمنون بقوله

.... كَلا

عَتْبُكَ شَخْصاً ذَا هَوَى بِنَافِعِ   وَدُمْ لِنُصحِ مِنْكَ كُلَّ سَامِعِ

(كَلا عَتْبُكَ) لا هذه تعمل عمل ليس ، تحتاج إلى اسم وخبر ، (كلا عَتْبُكَ) ، (عَتْبُكَ) هذا اسم ليس مرفوع بها ورفعه بضمة ظاهرة على آخره وهو مضاف والكاف مضاف إليه ، (شَخْصاً) هذا مفعول به للمصدر الذي هو اسم

ليس (عَتْبُ) هذا مصدر أضيف إلى الكاف ثم نصب المفعول به له ، وهو (شَخْصاً) ، (عَتْبُكَ شَخْصًا) ، (شَخْصًا) هذا مفعول به ، والعامل فيه المصدر ، ونوع المصدر هنا مصدر مضاف .
(ذَا هَوَى) ، (ذَا) إيش إعرابها ؟ يعني مصاحب هوى ، إش إعرابها ؟ صفة لـ (شَخْصًا) يعني صاحب هوى ، وصفة المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابةً عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة . (ذَا هَوى) ، (ذَا) مضاف (هَوى) مضاف إليه ، (بِنَافِعٍ) الباء حرف جر زائد . (نَافِعٍ) هذا خبر لا منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . (أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ) [التين : 8]

وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر

إذًا قد تدخل الباء الزائدة للتأكيد لخبر ليس أو لا ، وهذه زائدة .
(وَدُمْ لِنُصْحٍ) ، (وَدُمْ) إيش إعرابه ؟ فعل أمر ، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت ، (لِنُصْحٍ) اللام هذه زائدة لأن (دُمْ) هذا فعل متعدٍّ بنفسه ، وإذا دخلت اللام على معمول الفعل المتعدِّي نقول : هذه زائدة .
متى تكون اللام زائدة ؟
[إذا وقعت في ... نعم] [47] إذا دخلت على معمول الفعل المتعدي ، (دُمْ نُصْحًا) هذا الأصل (دُمْ نُصْحًا) وهذه في الفعل شاذة وليست قياسية ، وإنما القياس تعتبر إذا دخلت على معمول اسم الفاعل أو الأمثلة المبالغة ، (فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ) [البروج : 16] (فَعَّالٌ) الأصل (فعَّالٌ ما يريدُ) تعدَّى بنفسه ، لِمَ دخلت اللام ؟ تقول : هذه زائدة ، لكن الأسماء تحتاج إلى ما يُقَوِّيها ، فزيادة اللام هنا قياسية ، أما زيادته في مثل هذا التركيب فهي شاذة (لِنُصْحٍ) أيش إعراب (لِنُصْحٍ) ؟ مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرِّ الزائد . (نُصْحٍ) هذا مصدر (مِنْكَ) جار مجرور متعلق بنصح ، (كُلَّ) هذا مفعول به للمصدر ، (لِنُصْحٍ) وهو منون ، (كُلَّ سَامِعٍ) ، (كُلَّ) هذا مضاف و (سَامِعٍ) هذا مضاف إليه .
(بَابُ إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ) .
(بَابُ الْجَرِّ) هذه خاتمة الدرة ، وهو باب المجرورات ، وذكر (بَابُ الْمَرْفُوْعَاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ) و (بَابُ الْمَنْصُوبَاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ) وقال : (بَابُ الْجَرِّ) ولم يقل من الأسماء لماذا ؟ لأنه لا يحتمل ، المرفوعات يحتمل أنها من الأسماء ومن الأفعال ، المنصوبات يحتمل أنه من الأسماء ومن الأفعال ، هنا لم يقل (بَابُ الْجَرِّ) والمجرورات من الأسماء ، لأن الجر خاص بالأسماء .
(وَالْجَرُّ بِالْحَرْفِ بِمِنْ) ثم قال : (أَوْ بِإِضَافَةٍ) المجرور الاسم المجرور إمّا أن يجر بحرف ، أو بمضاف ، وهذا هو الصحيح . حصر الجر في هذين العاملين ، إما أن يكون بحرف مررتُ بزيدٍ ، وإما أن يكون بالمضاف ، جاء غلام زيدٍ . وبعضهم يرى أنه مجرور بالإضافة ، يعني العامل يكون #36.03... وليس بصواب ، وبعضهم يجيء المجرور بالمجاورة أو التوهم ، المجرور بالمجاورة مَثَّلَ له ما سمع من لغة العرب : هذا جُحْرَ ضَبٍّ خَرِبٍ . هذا إيش إعرابه ؟ مبتدأ ، هذا جحرٌ خبر ، هذا جحر ضبٍّ مضاف ومضاف إليه ، خربٍ صفة للجحر ، وصفة المرفوع مرفوع ، ولكنها جرت هنا للمجاورة ، لَمَّا جاور المجرور جُرّ مثله . وخُرِّجَ عليه (وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَِكُمْ) [المائدة : 6] قراءة الخفض . قيل : أنه للمجاورة .
النوع الثاني : أو الثالث : التوهم ، ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ . هكذا سُمِع ، ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ بالخفض ، ما العامل فيه هنا ؟ ليس زيدٌ قائمًا ، ليس : فعل ناقص ناسخ ، زيدٌ اسمها ، قائمًا هذا خبرها ، لا إشكال في هذا ، (ولا قاعدٍ) الواو هنا حرف عطف ، ولا زائدة للتأكيد ، قاعدٍ هذا اسم مجرور على توهم دخول الباء على خبر زيدٍ ، لأن الكثير أن خبر ليس يقترن بالباء الزائدة للتأكيد (أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ) [التين : 8] أليس كذلك ؟ (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا

(47) سبق .

تَعْمَلُونَ) [البقرة : 74] الكثير في القرآن حتى في القرآن دخول باء الجر على خبر ليس أو ما الذي تعمل عمل ليس ، فلما توهم المتكلم أن الأصل والأكثر دخول الفاء في خبر ليس عطف عليه وكأنه قد دخل عليه ، فقال : ليس زيدٌ قائمًا فتوهم دخول الباء على خبر ليس فقال : ولا قاعدٍ . لكن الصواب أنه مجرور بما قد ظن أنه داخل ، يعني بالحرف المقدر على قول الكوفيين إذا قلنا أنه يعمل محذوفًا . (وَالْجَرُّ بِالْحَرْفِ) هذا هو الأصل ولذلك قدمه .

وحروف الجر عشرون ، وزاد بعضهم عليها واحدًا فصارت إحدى وعشرون :

هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى حَتَّىَ خلا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

مُذْ مُنْذُ وَرُبَّ اللاّم كَيْ ووَاو وَتَا وَالْكَافُ والبا وَلَعَلَّ وَمَتَى

هكذا جمعها ابن مالك في بيتين :

هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى حَتَّىَ خلا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

مُذْ مُنْذُ وَرُبَّ اللاّم كَيْ ووَاو وَتَا وَالْكَافُ والبا وَلَعَلَّ وَمَتَى

زيد عليه لولا ، بقي عليه لولا على رأي سيبويه ، لولاي ، ولولاك ، ولولاه . وذكر الناظم هنا ستة عشر أو أربعة عشر حرفًا قال : (وَالْجَرُّ بِالْحَرْفِ بِمِنْ) و (مِنْ) هذه هي أم الحروف ، ولذلك تدخل على ما لا يدخل عليه غيرها ،كقبل وبعد وعند ، هذه تخرج عن النصب على الظرفية إلى الجر بـ (من قبلِ) ، (ومن بَعْدِ) لا تجرُّ إلا بمن ، لذلك صارت مِنْ أم الباب .

وعندَ فيها النّصبُ يَستمرُّ لكنَّها بِمِنْ فقطْ تُجَرُّ

حتى عند لا يصح جرها إلا بحرف واحد وهو مِنْ ، وتدخل على الاسم الظاهر والمضمر ، منه ، ومن زيد ، والأصل في معانيها أنها لابتداء الغاية ما كان اتفاقًا وزمانًا على الصحيح . (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) [الإسراء : 1] من هنا لابتداء الغاية المكانية ، وهل تأتي لابتداء الغاية الزمانية ، هذا فيه نزاع ، (لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) [التوبة : 108] من هنا جاء لابتداء الغاية الزمانية ، هذا الأصل في معانيها ، لامِ معطوف على مِنْ ، وتدخل على الاسم الظاهر وعلى الضمير ، ولكن إذا دخلت الأصل فيها أنها مجرورة لزيدٍ ، المال لزيدٍ ، الأصل فيها الجر إلا إذا دخلت على ضمير ليس ياء المتكلم ، له لك لنا تفتح اللام ، ولكن إذا قلت : المال لِـ نقول : هنا بالكسر على الأصل ، كذلك على الاسم الظاهر ، إذا دخلت على الاسم الظاهر حينئذٍ تكون مجرورة ، له ولزيد ، أشهر معانيها : المنه والاستحقاق .. # 40.57 ، وضابط اللام الْمِلْكية أن تقع بين ذاتَيْنِ ، وتدخل على من يملك ، تقول : المال لزيد ، المال ذات ، وزيد ذات ، ودخلت على من يملك ، المال لزيد ، تقول : هذه اللام للملك ، كذلك الاختصاص أن تقع بين ذاتيين ، وتدخل على ما لا يملك . تقول : .. # 41.19 للمسجد ، الْجُلُّ للفرس ، الحصير للمسجد ، الحصير هذا ذات والمسجد ذات دخلت اللام على ما لا يملك ، التي للاستحقاق أن تقع بين ذات ومعنى وتدخل على الذات (الْحَمْدُ للّهِ) [الفاتحة : 2] ، اللام هذه للاستحقاق .

(عَلَى) الأصل فيها أنها للاستعلاء وتدخل على الاسم الظاهر وعلى الضمير (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) [المؤمنون : 22] ، (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ) .

رُبَّ بضم الراء والتشديد وقد تخفف الباء (**رُّبَمَا يَوَدُّ**) [الحجر : 2] ، رُبَّ هذه الأصح في معناها أنها للتكثير كثير ، وللتقليل قليل ، اختلفوا هل رُبَّ للتكثير أو للتقليل ؟ نقول : تأتي بهذا وذاك ، ولكنها للتذكير كثير وللتقليل قليل ، ويشترط فيها أن تكون مصدرة ، يعني في أول الكلام .

ورُبَّ تأتي أبدًا مصدرة

الشرط الثاني : أن يكون مدخولها نكرة . لا تدخل على المعنى ، ولذلك :

رُبَّ هو فتى شذّ

كما قال ابن مالك ، يعني شاذّ ندر .

الثالث : أن توصف تلك النكرة .

الرابع : أن يكون عاملها متأخرًا .

الخامس : أن يكون فعلاً ماضيًا .

إذا رُبَّ حرف جرٍّ بخمسة شروط :

- أن تكون مصدرة ، يعني تقع في أول الكلام .
- وأن يكون الاسم المجرور بها نكرة .
- وأن تكون هذه النكرة موصوفة .
- وأن يكون العامل فيها متأخرًا .
- وأن يكون فعلاً ماضيًا .

مثال للمستوفي لهذه الشروط تقول : رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيتُهُ . رُبَّ صُدِّرَت ، رجل هذا مجرور وهو نكرة ، صالحٍ وصف للنكرة ، لَقِيتُهُ ، لقيتُ رُبَّ رَجُلٍ لا يصح ، وإنما يجب أن يتأخر ، وأن يكون فعلاً ماضيًا .

(**وَفِي**) وهذه أيضًا تدخل على الاسم الظاهر وعلى المضمر ، فيه وفي القدس مثلاً ، وأشهر معانيها الظرفية . الماء في الكوب ، يعني الماء في الكوب يعني صار الكوب وعاء ، والأصل في معنى الظرفية الوعاء .

(**وَعَنْ**) الأصل في معانيها المجاوزة ، رميتُ القوسَ عن السهم ، أو السهم عن القوس ، يعني : تجاوز السهمُ القوسَ . والأصل في المجاوزة في معناها اللغوي الْبُعد .

(**كَافٍ**) هذه تختص بالاسم الظاهر ولا يجوز دخولها على الضمير .

كهو كها ، هذا شاذ كما قال ابن مالك ، والأصل في معانيها التشبيه ، تقول : زيد كالبدر .

(**إِلَى**) هذه لانتهاء الغاية . زمانية أو مكانية ، لانتهاء الغاية (**إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى**) [الإسراء : 1] هذا [انتهائية] مكانية ، و (**ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى الَّليْلِ**) [البقرة : 187] هذه غاية زمانية .

إذا (**إِلَى**) تكون لانتهاء الغاية المكانية وانتهاء الغاية الزمانية .

(منذ) و (مُذ) . قيل : مُذ مشتقة أو مبتكرة مِنْ مُنْذُ . هذا فيه خلاف ،

هل هي مستقلة أم لا ؟ لكنها تختص بالاسم الظاهر ، ولا بد أن يكون وقتًا . إذًا منذ ومُذ لا تدخل على أي لفظ ، وإنما يشترط فيه أن يكون اسمًا ظاهرًا ، ولا تدخل على الضمير ، ويشترط فيها أن يكون دالاً على الوقت . ما رأيته مُنْذُ يومين ، ما رأيته مُنْذُ يومين .

وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ   هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ

ما رأيته مذ يوم الجمعة ، وكان يوم الجمعة سابقًا ، نقول : حينئذ هي بمعنى مِنْ . ما رأيته مذ يومنا ، هذه بمعنى في .

وإن يجرا في مضي فكمن ، إن كان مجرورها زمن ماضٍ فهي بمعنى من لابتداء الغاية ، وإن كان الزمن المجرور به حاضرًا فهي بمعنى في الظرفية .

(**حَتَّى**) هذه لانتهاء الغاية أيضًا ، وشذّ دخولها على الضمير **(حَتَّاك)** هذا شاذ ، وإنما يجب أن يكون مدخولها اسمًا ظاهرًا (**حتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**) .

(**كَذَا وَاوٌ وَتَا فِي قسمٍ**) ، (**كَذَا وَاوٌ وَتَا**) ، (**كَذَا**) هذا خبر مقدم ، (**وَاوٌ**) هذا مبتدأ مؤخر ، (**وَاوٌ كَذَا**) أي مثل الذي سبق ، في كونه حرفًا يجر ما بعده ، وزد على ذلك أنه يدل على القسم .

حروف القسم ثلاثة : الباء ، والواو ، والتاء .

الباء هي الأصل ، ولذلك لا يشترط فيها الشرط ، ثم يتلوها الواو وهي أكثر دورانًا من الباء ، ولذلك يشترط فيها ثلاثة شروط :

أولاً : ألا يذكر فعل القسم معها . يعني تقول : وأقسم بالله (**وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ**) [الأنعام : 109] هذا ذُكر فعل قسم ، وتقول : بالله عليك كذا مثلاً . نقول : هذا يُذكر فعل قسم ويحذف مع الباء لأنها أصل . أما الواو فلا يجوز أن يقال : أقسم والله . وما جاء علي الألسن هذا لحن . أقسم والله هذا شاذ ، ليس بصحيح . لماذا ؟ لأن الواو عِوَضٌ عن الباء والفعل ، ولا يُجْمَعُ بين الْعِوض والْمُعَوَّضِ عنه . الثاني : أنه لا تستعمل في قسم الدعاء ، والله أخبرني لا يجوز ، ويجوز بالله أخبرني .

ثالثًا : أنه لا يجر بها إلى الاسم الظاهر . تقول : بالله وبه ، أما وَهُ ، لا يصح ، واللهِ ، (**وَالْعَصْرِ**) [العصر : 1] (**وَالشَّمْسِ**) [الشمس : 1] إذا لا بد أن يكون اسمًا ظاهرًا ، هذه ثلاثة شروط.

التاء يشترط فيها ما يشترط في الواو وزد على ذلك أن يكون لفظ الجلالة (**تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم**) [الأنبياء : 57] ، وسُمِعَ ترَبِّ الكعبة تالرحمن ، لكنه قليل والأكثر أنه لفظ الجلالة.

(**كَامْنُنْ بِعِتْقٍ لِلْفَتَى**) ، (**كَامْنُنْ بِعِتْقٍ لِلْفَتَى**) هذا مثال لأي شيء [من أسماء][48] من حروف السابقة (**كَامْنُنْ**) الكاف (**امْنُنْ**) هذا فعل ، والكاف ، لا نريد (**كَامْنُنْ**) ، الكاف حرف جرر (**امْنُنْ**) كقولك الكاف داخلة على محذوف كقولك (**امْنُنْ**) (**بِعِتْقٍ**) هذا مثال للباء (**لِلْفَتَى**) هذا مثال اللام .

(**أَوْ بِإِضَافَةٍ**) هذا النوع الثاني من المجرورات ، أن يجر بالإضافة ، والإضافة اللغة مطلق الإسناد ، وفي الاصطلاح عندهم ضم اسم إلى آخر بتنزيله منزلة التنوين من الأول . الأصل غلامُ زيدٍ ضممتَ زيد إلى غلام ، بتنزيل زيد منزلة التنوين من غلام ، ولذلك [لا يُجمع بين المضاف وبين] [49] لا يجمع بين الإضافة والتنوين في المضاف ، غلامٌ زيدٌ ، أردت أن تجعل غلام مضاف ، وزيد مقيدًا له ، وجب حذف التنوين من غلام لأن المضاف ، والتنوين يدل على الكمال ، والإضافة تدل على النقص ويكون الشيء كاملاً ناقصًا ، حينئذ يجب حذف التنوين .

كذلك ما ينوب عن التنوين وهو نون المثنى ونون جمع المذكر السالم . تقول : الضاربا زيدٍ . بحذف النون (**إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ**) [العنكبوت : 31] أصلها مهلكون بالنون حذفت النون للإضافة . (**وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ**) [الحج : 35] ، أصلها وَالْمُقِيمِينَ ، حذفت النون للإضافة.

أو بإضافة بمعنى اللام أو من . الإضافات نوعان عندهم :

إضافة محضة .

وإضافة عير محضة .

الإضافة المحضة هي التي اكتسب المضاف من المضاف إليه تعريفًا أو تخصيصًا . وضابطها ألا يكون المضاف وصفًا له معمول ، ألا يكون وصفًا يعني لا اسم فاعل ، ولا اسم المفعول ، ولا الصيغة المشبهة . نقول : هذه إضافة محضة يعني خالصة من تقدير الانفصال . هذه الإضافة هي التي تكون على ثلاثة معانٍ :

تكون بمعنى من .

وتكون بمعنى في .

وتكون بمعنى اللام .

تكون بمعنى من : إذا كان المضاف كلاًّ للمضاف إليه . خاتمُ حديد ، خاتمُ حديدٍ أيهما كلّ ، وأيهما جزء ؟ أيهما الذي يعمّ الثاني ؟ الخاتم يعم كل الحديد ؟ الحديد يكون خاتمًا ويكون بابًا ، إذًا هو أعم ، ليس كل حديد هو خاتم ، إذا

(**48**) سبق .

(**49**) سبق .

خاتم حديد ، حديدٍ هذا أعم من المضاف ، إذا كان المضاف بعضًا من المضاف إليه جزءًا منه ، الخاتم جزء من حديد ، نقول : هذه على معنى مِنْ . خاتمٌ من حديدٍ ، ومِنْ هذه بيانية جنسية .
إذا كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف ، فحينئذ تكون بمعنى في ، (**بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ**) [سبأ : 33] يعني مكرٌ في الليل ، (**لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ**) [البقرة : 226] يعني تربص في أربعة .
[إذا كان المضاف ظرفًا للمضاف] [50] إذا كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف فهي بمعنى في .
إذا لم تكن بمعنى من ولا بمعنى في يتعين أن تكون بمعنى اللام . إذًا ضبطتَ معنى من وضبط ما معنى في ، يعني الإضافة التي تكون على معنى في ، فحينئذٍ تعرف متى تكون الإضافة على معنى اللام . ولذلك أكثر النحاة على أن الإضافة مطلقًا تكون بمعنى اللام .
وذكر بعضهم أنها قد تأتي بمعنى مِنْ ، وهذا قليل . وذكر ابن مالك :
وقلة ... #52.55 معه أنها قد تأتي بمعنى في) أو بالإضافة بمعنى اللام ، متى ؟ إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف ، خاتمُ حديد ، خاتمٌ مِنْ حديدٍ ، أو من ، يعني تكون الإضافة على معنى مِنْ ، [لا] أو بالإضافة بمعنى اللام غلامُ زيدٍ . نقول : غلام زيد ، هل زيد ظرفًا لغلام ؟ لا . هل هو بعض من ؟ لا . إذًا تكون بمعنى اللام . غلامٌ لزيد ، أو مِنْ إذا كان المضاف إليه كلاًّ للمضاف .
(**كَلُبْسِي ثَوْبُ خَزِّ الشَّامِ**) ، (**كَلُبْسِي**) بإثبات الياء ، ولك أن تضبطه كلبسِ ثوبِ . (**كَلُبْسِي ثَوْبُ خَزِّ الشَّامِ**) كم إضافة ، (**كَلُبْسِي**) بالياء ، اثبت الياء حتى يكون المثال كامل ، (**كَلُبْسِي**) أناَ ثَوْبَ خَزِّ الشَّامِ ، ثَوْبَ خَزٍّ هذا على معنى مِنْ ، (**خَزِّ الشَّامِ**) هذا على معنى اللام . (**أَوْ فِي كَمَكْرِ**) الليل ، مكرٌ في الليل ، هذا إشارةَ إلى النهاية .
إذًا الإضافات تكون بمعني اللام ، وتكون بمعنى مِنْ ، وتكون بمعنى في .
ولها تفصيلات عدة ترجعون إليه في مظانها .
ثم قال : (**وَالْخِتَامُ ** (لِلدُّرَّةِ) الصَّلاةُ وَالسَّلامُ**) . وهنا ختم منظومته بالصلاة والسلام (**عَلَى الْمُصَفَّى**) ، (**مِنْ خِيَارِ الْعَرَبِ**) على المختار .
(**مِنْ خِيَارِ الْعَرَبِ ** (مُحَمَّدِ) الْمُخَصَّصِ الْمُقَرَّبِ**) محمدٍ إيش إعراب هذا ؟ بدل أو عطف بيان (**الْمُخَصَّصِ**) لِمَا اختصه الله تعالى من الشفاعة والحوض ونحو ذلك ، (**الْمُقَرَّبِ**) من ربه جل وعلا ، (**وَالآلِ**) ، يعني آله وعلى الآل ، وهم أباعه على دينه ، (**وَالصَّحْبِ**) هذا اسم جمع صاحب (**الْمَيَامِيْنِ الْحِجَا**) الميامين هذا جمع ميمون وهو الرجل المبارك (**الْمَيَامِيْنِ الْحِجَا**) أي المباركين في آرائهم .
(**أَبْيَاتُهَا**) أي هذه الدرة (**قَافُ الْقَبُولِ**) يعني مائة بيت (**الْمُرْتَجَى**) القبول المرتجى من الله عز وجل أن يتقبل منه هذا العمل ، ونوع تأميل ونوع قربة إلى الله ، أو (**الْقَبُولِ الْمُرْتَجَى**) من القارئ أن يعتني بها وأن يتقبلها .
وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد ، [وعلى آله وصحبه أجمعين] .

---

(50) سبق .